

## القسم الثالث

إنتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان  
في الأراضي العربيّة المحتلة



## تمهيد

بعد أن أتمت القوات الاسرائيلية عدوانها الغادر على ثلاث دول عربية ( مصر - سوريا - الأردن ) في الخامس من يونيو ١٩٦٧ واحتلت أراضي تابعة لهذه الدول قامت هذه القوات بارتكاب أفظع انتهاكات لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة . وذلك على النحو الذي حدث من القوات الألمانية النازية ضد السكان المدنيين في الأراضي التي احتلتها في الحرب العالمية الثانية .

وقبل أن نتقل لدراسة هذه الانتهاكات من واقع ما حدث في الأراضي العربية المحتلة سنتولى بيان طبيعة هذه الانتهاكات وتكييفها القانوني باعتبار أنها تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية على النحو الذي استقر في أحكام القانون الدولي العرفي والاتفاقي مع الاهتمام بابرار موقف الفقه وأحكام محكمة نورمبرج الدولية العسكرية .

ولذا فاتنا سنقسم دراستنا في هذا القسم على النحو التالي :

الفصل الأول : سنين فيه تعريف جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية مع محاولة حصر الأفعال التي تتكون منها هذه الجرائم .

الفصل الثاني : سنشرح فيه الجرائم التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد الأشخاص المدنيين في الأراضي العربية المحتلة .

الفصل الثالث : ونبين فيه جرائم النهب والسلب للأموال العامة والخاصة .

الفصل الرابع : ندرس فيه الجرائم التي تتعلق بالاحتلال الحربي الاسرائيلي للأراضي العربية .

الفصل الخامس : تتناول فيه جرائم التدمير والتخريب التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية منذ عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ •

الفصل السادس : نعالج فيه جرائم استعمال الأسلحة والذخائر والمواد المحرمة دوليا بمعرفة القوات الاسرائيلية •

## الفصل الأول

### جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية<sup>(1)</sup>

سوف تنقسم الدراسة في هذا الفصل الى بحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : تعريف جرائم الحرب وبيان الأفعال المكونة لها .

المبحث الثاني : تعريف الجرائم ضد الانسانية وبيان الأفعال المكونة لها .

---

(1) انظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية من واقع محاكمات نورمبرج وتعليق الفقهاء ، المراجع التالية :

Eccard F., "La signification suprême du procès de Nuremberg", *Revue de Droit international et des Sciences politiques et diplomatiques*, Genève, 1946, p 82. ; Herzog, J.B., "Les principes juridiques de la répression des crimes de guerre". *Revue pénale suisse*, 1946, p 277 ; Lauterpacht, "The law of nations and the punishment of war crimes," *B. Y.I.L.*, 1944, p. 80. ; Lemkin. R. "le crime de génocide". *Revue de droit international* 1946, p 213. ; Jean Graven, *Les crimes contre l'Humanité*, R.C, Tome 76, 1950, p 469. ; Bridge, *The Case for an International court of criminal Justice*, *International and comparative law quarterly*, 1964, p 1207.

## المبحث الأول

### تعريف جرائم الحرب وبيان الأفعال المكونة له

عرف معظم الفقهاء جرائم الحرب بأنها « الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لقوانين وأعراف الحرب<sup>(١)</sup> . وفي المذهب الأنجلو - ساكسوني فإن مفهوم جرائم الحرب يعنى انتهاك أحكام القانون الدولي ، كما أن منتهكى أحكام القانون الدولي هم مجرمو حرب<sup>(٢)</sup> .

ومما جرى عليه العمل ابان الحرب العالمية الثانية نجد أن قوات الحلفاء قد عرفت جرائم الحرب في كثير من القوانين والتعليمات والأوامر التي أصدرتها في مرحلة تحرير الأراضي المحتلة ومن هذه التعريفات تذكر ما يلي<sup>(٣)</sup> :

١ - عرفت قيادة القوات الأمريكية في منطقة البحر الأبيض في خلال الحرب العالمية الثانية بأنها مخالفة قوانين وأعراف الحرب .

(١) أنظر :

Oppenheim, op. cit, p 451. ; H. Donnedieu De vabres, "Le Proces de Nuremberg devant les principes modernes du Droit pénal international," R.C, Tome 1947, p 505 et Seq. ; Castern la protection juridique de la population civile dans la guerre moderne, Revue générale de droit international public, 1955, p 70.

(٢) أنظر :

H. Lauterpacht, "The legal basis of the demand for surrender of war criminals", B.Y.I.L, 1944, p 64,

(٣) أنظر :

Henri Meyrowitz. "la Répression par les Tribunaux Allemands des crime contre l'Humanité, Paris, 1960, p 170 et seq. ;

٢ - وفي الأمر الذي أصدره الجنرال أيزنهاور في ٢٥ أغسطس ١٩٤٥، عرفت هذه الجرائم بأنها « انتهاكات قوانين وأعراف الحرب، وقوانين الانسانية، وقوانين الأراضي المحتلة » .

٣ - كما عرفت اللوائح الكندية الخاصة بجرائم الحرب والصادرة في ٣٠ أغسطس ١٩٤٥ بأنها « انتهاكات قوانين وأعراف الحرب » .

وعرفت المادة ٦ ب من ميثاق محكمة نورمبرج جرائم الحرب بأنها « الأعمال التي تشكل انتهاكا لقوانين وأعراف الحرب<sup>(١)</sup> وفي أثناء محاكمات نورمبرج اتفقت تعريفات ممثلي الاتهام أمام هذه المحكمة على أن جرائم الحرب هي « الأفعال التي ارتكبتها المتهمون بالمخالفة لقوانين وأعراف الحرب، والاتفاقات الدولية، والقوانين الجنائية الداخلية، والمبادئ العامة للقانون الجنائي المعترف بها في كل الدول المتمدينة<sup>(٢)</sup> » .

كما عرفت لجنة القانون الدولي عند صياغتها لمبادئ نورمبرج سنة ١٩٥٠ جرائم الحرب بأنها أعمال التعذيب والاعتداءات القسوى التي ترتكب ضد الأشخاص والأموال وتعد انتهاكا لقوانين وأعراف الحرب<sup>(٣)</sup> .

(١) جاء هذا التعريف على النحو التالي :

"Art. 6 B. — Les crimes de guerre, c'est — à — dire la violation des lois et coutumes de la guerre. (Donnedieu De vabres, op. cit, p 507).

(٢) انظر :

Trial of Major war criminals before the International military Tribunal, vol 2, Nuremberg, 1947, p 45.

(٣) انظر :

Y.U.N. 1950, p 854 ; The work of the International law Commission, United Nations, 1967, p 63.

وفي مشروع قانون الاعتداءات ضد السلم وأمن البشرية الذي وضعته لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥١ جاء تعريف جرائم الحرب بأنها « الجرائم التي لا تبررها قوانين وأعراف الحرب<sup>(١)</sup> » .

والتعريف الذي نراه مناسباً وصالحاً للتطور الذي يحدث للقانون الدولي في الزمن المعاصر الذي تزداد فيه حالات استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية ، وما يتبع ذلك من تطرف في استعمال هذه القوة ولا سيما في الحالات التي يحرز فيها أحد الأطراف نصراً يمكنه من السيطرة على الطرف الآخر واحتلال أراضيه بالقوة العسكرية ، هو التعريف التالي :

تعتبر جرائم حرب « جميع الأعمال والتصرفات غير المشروعة ، التي يرتكبها المحاربون وغير المحاربون التابعون لدولة محاربة بالمخالفة لقواعد قانون الحرب وقانون الاحتلال الحربى ، والتي ينتج عنها الضرر لدولة أخرى أو للأفراد التابعين لها » .

وطبقاً لهذا التعريف الذي نراه ، فإن الفعل الذي يصدق عليه وصف جريمة حرب يجب أن يشتمل على العناصر التالية :

**أولاً - أن يكون الفعل أو التصرف غير مشروع :**

وعدم مشروعية الفعل تأتي من كون الفعل مخالفاً لقواعد قانون الحرب وقانون الاحتلال الحربى العرفية والاتفاقية . فهذه القواعد نصت على تحريم أفعال معينة ، تعتبر غير مشروعة في زمن الحرب والاحتلال

(١) أنظر :

Y.U.N. 1951, p 842 ; The Work of the International law commission, United Nations, 1967, p 64. ; Fenwick, Draft Code of offences Against the peace and Security of Mankind, A.J.I.L., vol 46, 1952, pp 98-100.

الحربي ، ويحظر على الدول المحاربة أن ترتكبها بواسطة جيوشها التي تقاتل والتي تمارس السلطة في الأراضي التي تحتلها حربيا على أثر المنازعات والغزوات المسلحة . فهذه القواعد أصبحت الآن قواعد أمره لها صفة الالتزام العالمية .

**فبالنسبة للقواعد العرفية** فإن الرأي الذي يراه غالبية الشراح هو أن الدول جميعا تلزم بالعرف<sup>(١)</sup> ، سواء أكانت قد اشتركت في تكوينه أو لم تشترك وهذا الرأي هو الذي أخذت به المحاكم الدولية فيما عرض عليها من قضايا باعتبار أن العرف مصدر رئيسي من مصادر القانون الدولي . ويؤكد ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ٧ من الاتفاقية الثانية عشرة الخاصة بمحكمة الغنائم من أن « المحكمة تطبق فيما يعرض عليها من المنازعات ما يكون قد أبرم بين الدولتين من اتفاقيات فإن لم توجد طبقت المحكمة في النزاع المعروض عليها قواعد القانون الدولي العام» . وهذه القواعد تكونت أول ما تكونت من العرف الدولي الذي جرى عليه العمل بين الدول ، وأقرت بتطبيقها المادة ٣٨ فقرة ب من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية<sup>(٢)</sup> . والقواعد العرفية يمكن الكشف

(١) انظر في الآراء المختلفة التي يراها الفقه في القوة الملزمة للعرف ، الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان ، القانون الدولي العام ، ١٩٦٩ ص ٧٥ وما بعدها .

(٢) جاء نص المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على النحو التالي :

- ١ - وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع اليها وفقا لأحكام القانون الدولي وهي تطبق في هذا الشأن :
  - أ - الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة التي تصنع قواعدا معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .
  - ب - العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال .

عنها بالرجوع الى الحروب السابقة وما جرى عليه عمل الدول فيها ،  
والى أحكام محاكم الغنائم فى الدول المختلفة والى قرارات هيئات  
التحكيم والى التعليمات واللوائح والقوانين الخاصة بالحرب والى  
شرعتها الدول المختلفة .

وبالنسبة للقواعد الاتفاقية ، فقد جاءت بها الاتفاقيات والمعاهدات  
التي قنت قوانين وأعراف الحرب ، والتي لها صفة تشريعية عالمية ، نظرا  
لانضمام معظم دول العالم اليها وموافقة برلمانات هذه الدول على هذه  
الاتفاقيات والمعاهدات . وباستعراض هذه الاتفاقيات طبقا للتسلسل  
التاريخى نجد أن أهم هذه الاتفاقيات التي تضمنت قواعد الحرب  
هى (١) :

٢ - اتفاقية باريس المنعقدة فى ١٦ أبريل سنة ١٨٥٦ التى وضعت قواعد  
معاملة المحايدين فى الحرب البحرية (٢) .

ج - مبادئ القانون العامة التى اقترتها الأمم المتحدة .  
د - أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين فى القانون العام فى مختلف  
الأمم ويعتبر هذا أو ذلك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون  
وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٩ .

٢ - لا يترتب على النص المتقدم ذكره أى اخلال بما للمحكمة من سلطة  
الفصل فى القضية وفقا لمبادئ العدل والانصاف فى حالة موافقة  
اطراف الدعوى على ذلك .

(١) أنظر نصوص هذه الاتفاقيات فى المرجع التالى :

Sir Thomas Barclay, law and usages of war, New York, 1914, pp  
145-165. ; Miguel A. Marin, "The Evolution and Present status of the  
laws of war," R.C., Tome 92, 1957, pp 638-737.

(٢) وهو يعرف باسم تصريح باريس البحرى لسنة ١٨٥٦ ويعتبر  
أول وثيقة دولية تتضمن تشريعا دوليا لبعض مسائل الحرب وقد أمضى  
التصريح ٧ دول ثم انضم اليهم بعد ذلك كل دول العالم فيما عدا الولايات  
المتحدة وفنزويلا وبوليفيا وأورجواى . وبذلك أصبحت قواعده لها  
صفة أمرة .

٢ - اتفاقية الصليب الأحمر المنعقدة في جنيف في ٢٢ أغسطس ١٨٦٤ والخاصة بتحسين أحوال الجرحى والمرضى وأسرى الحرب في ميدان القتال<sup>(١)</sup> .

٣ - تصريح سان بطرسبرج لسنة ١٨٦٨ وهو التصريح الذي يحرم استعمال المقذوفات التي يقل وزنها عن ٤٠٠ جرام اذا كانت من النوع الذي ينفجر أو كانت محشوة بمواد قابلة للالتهاب<sup>(٢)</sup> .

٤ - مشروع مؤتمر بروكسل سنة ١٨٧٤ الذي دعت لعقده الحكومة الروسية على أثر الحرب الفرنسية - الألمانية سنة ( ١٨٧٠ - ١٨٧١ ) وشعور العالم بالحاجة الشديدة الى قواعد ثابتة تنظم حالة الحرب وحقوق المحاربين . وقد انتهزت فرنسا هذا المؤتمر لتصل فيه الى قرارات تضع حدا لمثل ما شكت منه أثناء حربها مع ألمانيا من خروج على القانون وقد جمع هذا المؤتمر خبراء عسكريين وبعض الرجال الدبلوماسيين ورجال القانون . وتم وضع مشروع اتفاقية كان لها الأثر الكبير فيما قنن بعد ذلك من

---

(١) أبرمتها ١٢ دولة وانضمت اليها بعد ذلك دول العالم كله .  
 (٢) ان من أهم ما جاء في هذا التصريح مقدمته التي جاء فيها ان للحرب حدودا ويجب أن تقف الدولة عندها حتى لا تخرج عن مبادئ الإنسانية ، وأنه اذا كان الفرض من الحرب هو اضعاف قوى العدو العسكرية ، فانه يكفي لتحقيق هذا الفرض ان تعمل الدولة على تعجيز أكبر عدد من قواته عن متابعة القتال دون ان تلجأ الى استعمال أسلحة تزيد من آلام المصابين أو تجعل موتهم أمرا محققا .  
 انظر نص هذا التصريح والتعليق عليه في المرجع التالي :

قواعد الحرب البرية في الاتفاقيات الدولية وقوانين الحرب في الدول المختلفة<sup>(١)</sup> ، وذلك بالرغم من عدم تكليل هذه المحاولة بالنجاح في وقتها لمعارضة ألمانيا التي كانت تخشى أن ينقلب المؤتمر الى هيئة تحاسبها على ما لجأت اليه في حربها مع فرنسا من اجراءات وأعمال غير مشروعة بالاضافة الى عوامل أخرى لا يتسع المجال هنا لذكرها .

### ٥ - اتفاقيات مؤتمر لاهاى الأول سنة ١٨٩٩ (٢)

وقد انتهى هذا المؤتمر الى وضع اتفاقيتين وثلاثة تصريحات على النحو التالى :

- أ - الاتفاقية الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية .
- ب - الاتفاقية الخاصة بالعاية بالمرضى والجرحى في الحرب البحرية .
- ج - تصريح بتحريم القاء المقذوفات من البالونات تلتزم به الدول لمدة ٥ سنوات .

(١) أعلنت روسيا في حربها مع تركيا سنة ١٨٧٧ أنها ستتبّع قواعد المشروع في هذه الحرب كما نقلت الحكومة الفرنسية عن هذا المشروع مجموعة القواعد التى وضعتها لتستعملها جيوشها في الحرب البرية وقد عرض هذا المشروع على مجمع القانون الدولى سنة ١٨٧٥ فوافق عليه ونقل عنه ونسج على منواله في لائحة الحرب البرية سنة ١٨٨٠ كما أن لائحة الحرب البرية التى أبرمت في مؤتمر لاهاى الأول لسنة ١٨٩٩ والثانى لسنة ١٩٠٧ بنيت الى حد كبير على أساس أعمال مؤتمر بروكسل وقراراته . انظر :

James Brown Scott, L'institute de Droit International, Tableau Général des Travaux (1873-1913), New York, 1920, p 12.

(٢) وجهت روسيا الدعوة لعقد هذا المؤتمر واشترك فيه مندوبى ٢٨ دولة من بينها دول أوروبا جميعا ما عدا دويلاتها الصغيرة ( ليختنشتين وموناكووسان مارينو ) ، ومن بينها الولايات المتحدة والمكسيك دون باقى دول أمريكا الجنوبية ، ومن بينها الصين واليابان من دول القارة الاسيوية .

د - تصريح بتحريم استعمال المقذوفات التي يكون الغرض الوحيد  
 منها نشر غازات خائفة أو ضارة .

هـ - تصريح بتحريم استعمال المقذوفات التي تنفطر داخل جسم  
 الانسان .

#### ٦ - اتفاقيات مؤتمر لاهاي الثاني سنة ١٩٠٧ (١)

وقد قام هذا المؤتمر بوضع الاتفاقيات التالية :

- أ - الاتفاقية الثالثة وهي الخاصة بتنظيم بدء الأعمال الحربية .  
 ب - الاتفاقية الرابعة وهي الخاصة بتعديل اتفاقية قواعد الحرب  
 البرية التي كان مؤتمر لاهاي لسنة ١٨٩٩ قد وضعها .  
 ج - الاتفاقية الخامسة وهي الخاصة بتحديد حقوق وواجبات  
 الأفراد في الحرب البحرية .  
 د - تصريح يحرم القاء المقذوفات من البالونات . وهو اعادة للتصريح  
 السابق اصداره في سنة ١٨٩٩ .

هـ - الاتفاقيات الخاصة بقواعد الحرب البحرية وهي (٢)

- (١) الاتفاقية السادسة : وهي تحدد مركز المراكب التجارية العادية  
 عند بدء الحرب .  
 (٢) الاتفاقية السابعة : وتنظم تحويل المراكب التجارية الى مراكب  
 حربية .

---

(١) اجتمع هذا المؤتمر بناء على التوصيات التي كان قد تقدم بها  
 مندوبين دول أوروبا ودول أمريكا في نهاية مؤتمر لاهاي سنة ١٨٩٩ .  
 (٢) صدقت أغلبية الدول على هذه الاتفاقيات ما عدا تركيا وإيطاليا .

- (٣) الاتفاقية الثامنة : وتنظم مسألة بث الألغام الذاتية .
- (٤) الاتفاقية التاسعة : وتنظم الضرب بواسطة الألغام البحرية .
- (٥) الاتفاقية العاشرة : وفيها تعديل للاتفاقية السابقة الخاصة بوضع مبادئ جنيف موضع التنفيذ في الحرب البحرية .
- (٦) الاتفاقية الحادية عشر : وهي الخاصة بالقيود على حق الدولة في ضبط المراكب في الحرب البحرية .
- (٧) الاتفاقية الثانية عشر : وهي التي انشأت محكمة الغنائم الدولية<sup>(١)</sup> .
- (٨) الاتفاقية الثالثة عشر : وهي التي تحدد حقوق وواجبات الدول المحايدة في الحرب البحرية .

#### ٧ - تصريح مؤتمر لندن البحري سنة ١٩٠٧ - ١٩٠٩ (٢)

وقد جاء هذا التصريح بالقواعد الخاصة بالحصار البحري واتلاف الغنائم البحرية والمهربات البحرية والخدمات البحرية المنافية للحياد والتصرف في مراكب الأعداء والمحايدين . وقد استمر العمل بهذه التصريح حتى بداية الحرب العالمية الأولى حيث أعلنت كل من إنجلترا وفرنسا في يوليو ١٩١٦ عن عزمها على عدم التقييد بالتصريح والعودة الى قواعد القانون الدولي العام المسلم بها . الا أن ذلك لا يمنع من

---

(١) من الجديد بالذكر أن هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ .  
 (٢) تولت الدعوة لعقد هذا المؤتمر الحكومة البريطانية بغرض توضيح قواعد الحرب البحرية وتشبيتها .

النظر الى هذا التصريح على أنه مقرر لقواعد عرفية مستقرة كانت سارية قبل هذا التصريح ومسلم بها من جميع الدول<sup>(١)</sup> .

#### ٨ - بروتوكول سنة ١٩٢٥ الخاص بتحريم الانتحاء الى حرب الغازات والحرب البكتريولوجيا

وقد ابرمت هذا البروتوكول مجموعة من الدول الأعضاء في عصبة الأمم . وتمهدت فيه بعدم اللجوء في حربها الى الغازات السامة أو الخائقة أو الى الحرب البكتريولوجية أو حرب الميكروبات .

#### ٩ - اتفاقية الصليب الأحمر سنة ١٩٢٩ الخاصة بمعاملة جرحى ومرضى الحرب البرية

وقد اعيد تعديل هذه الاتفاقية وصياغتها من جديد في اتفاقية جنيف سنة ١٩٤٩ .

#### ١٠ - اتفاقية جنيف سنة ١٩٢٩ الخاصة بمعاملة أسرى الحرب

وقد اعيد تعديل هذه الاتفاقية أيضا وحلت محلها اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ .

#### ١١ - اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩<sup>(٢)</sup>

وهي الاتفاقيات التي توصل اليها مؤتمر جنيف وتم التوقيع عليها في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ وعرفت بالأسماء التالية :

(١) جاء النص على قواعد مماثلة في قرارات مؤتمر واشنطن البحري سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ واتفاقية الحياد البحري سنة ١٩٢٨ لدول الجامعة الأمريكية واتفاقيات مؤتمر لندن سنة ١٩٣٠ .

(٢) جاء نص هذه الاتفاقيات الأربعة في :

Treaties and International Agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations. Vol 75 (1950) No. 972 p. 135 and suiv

الاتفاقية الأولى : الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان .

الاتفاقية الثانية : الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى والعرقى بالقوات المسلحة في البحار .

الاتفاقية الثالثة : الخاصة بمعاملة أسرى الحرب .

الاتفاقية الرابعة : الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب .

**ثانيا - ان ترتكب هذه الأعمال في زمن الحرب أو الاحتلال الحربى :**

نقصد بزمن الحرب ، الزمن الذى يحدث فيه نضال مسلح بين القوات المسلحة التابعة لدولتين أو أكثر . اذا توافرت لدى احدها أو لديها معا ارادة انتهاء ما يقوم بينهما من علاقات سلمية . ولا يشترط فى رأينا أن يكون هناك اعلان بالحرب صادر من احدى الدول المتحاربة أو كلاهما . فالحرب توجد قانونا حتى ولو لم يصدر اعلان بها طالما أن هناك أعمال قتال واقعة فعلا بين الطرفين وواضحة تماما وضوحا لا يقبل الشك . وهذا الرأى هو ما جرى عليه العمل الدولى . فالسائد منذ عهد عصبة الأمم الى عصر هيئة الأمم ان الدول تباشر أعمال القتال دون اعلان للحرب ، وذلك حتى لا توصف بأنها معتدية<sup>(١)</sup> .

(١) فى ٦ أبريل سنة ١٩١٧ اعتبر الكونجرس الأمريكى ان الاعتداءات التى تكررت من ألمانيا ضد الولايات المتحدة قد أوجدت حالة حرب . بالرغم من عدم اعلان ألمانيا الحرب .

كما أن معاهدة عدم الاعتداء التى أبرمتها روسيا سنة ١٩٣٢ تنص على حالات يمكن أن تقوم فيها الحرب دون اعلان .  
والحرب التى قامت بين بارجواى وبوليفيا سنة ١٩٣٢ لم تعلن فيها بارجواى الحرب الا بعد بدء القتال بعدة أيام .

وكذا فان ارتكاب هذه الأعمال في زمن الاحتلال الحربى الفعلى يجعل من هذه الأفعال جرائم حرب .

### ثالثا - ضرورة توافر العنصر الدولى :

فحتى يمكن اعتبار فعل ما جريمة حرب . فان الأمر يستلزم أن يكون مرتكب هذا الفعل من أحد الأشخاص التابعين لدولة محاربة . ويكون هذا الفعل موجه ضد أحد الأشخاص التابعين لدولة الأعداء . أى ان اختلاف دولة الجانى ودولة المجنى عليه هو شرط ضرورى يتوفر معه العنصر الدولى وبذلك يخرج من نطاق هذه الجريمة أى فعل يرتكبه أى شخص ضد شخص آخر من مواطنيه .

ولا يشترط هنا أن يكون مرتكب الفعل غير المشروع محاربا ، فيثبت وصف الجريمة على الفعل . حتى ولو كان مرتكبه أحد المدنيين . وذلك مثل الجرائم التى يرتكبها أحد الأشخاص المدنيين التابعين لسلطة الاحتلال فى الأراضى المحتلة ضد أحد من سكان هذه الأراضى .

وهذا هو الرأى الذى أخذت به محكمة نورمبرج . كما نجد

---

والحرب التى قامت بين ايطاليا والحبشة سنة ١٩٣٥ لم يسبقها اعلان .

والصراع المسلح الذى دار بين الصين واليابان منذ ٧ يوليو سنة ١٩٣٧ لم يسبقه اعلان حرب . واكتسحت المانيا النرويج وهولندا وبلجيكا دون اعلان حرب .

وهاجمت الطائرات اليابانية والاسطول اليابانى الاسطول الأمريكى فى بيرل هاربر فى ٧ ، ٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ دون اعلان حرب . واعتداءات اسرائيل سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧ على القوات المسلحة لجمهورية مصر العربية تمت غدرا ودون اعلان بالحرب من جانب اسرائيل .

قانون الأحكام الانجليزي لا يفرق في اعتبار الجريمة جريمة حرب بين ما اذا كان مرتكب هذه الجريمة رجلا مدنيا أو عسكريا وبالمثل تبنت معاهدة السلام في فرساي هذا الرأي ، عندما اشارت الى عبارة « كل شخص متهم » في موادها ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ دون أن تفرق بين الشخص المدني أو الشخص العسكري<sup>(١)</sup> .

#### رابعا - الضرر :

والعنصر الأخير الذي يجب أن يتوفر في هذا الفعل غير المشروع حتى يمكن وصفه بأنه جريمة حرب هو الضرر الذي يحدثه هذا الفعل للدولة المعادية ( كالتدمير المتعمد لمنشآت الدولة التي لها امتياز كالمستشفيات والمدارس وأماكن العبادة والمرافق العامة ) أو لأحد الأفراد التابعين لها ( مثل القتل والتعذيب الخ وذلك على النحو الذي سيرد ذكره بعد ذلك ) .

فاذا ما توفرت في أفعال العدو وتصرفاته هذه العناصر الأربعة . اعتبرت هذه الأفعال والتصرفات جرائم حرب بالمعنى الدقيق الذي يستوجب مسؤولية مرتكبها ومسئولية الدولة المحاربة أو دولة الاحتلال عن هذه الجرائم .

ومن ناحية أخرى فان استقراء السوابق الدولية ، يدلنا على الأفعال التي اعتبرها المجتمع الدولي جرائم حرب ، اذا ما ارتكبتها دولة محاربة ضد دولة أخرى معادية . ومن هذه السوابق نشير الى تقرير

(١) أنظر :

Miguel A. Marin, "The Evolution and Present Status of the laws of war", R.C., Tome 92, 1957, pp 684-685.

لجنة السلام التي شكلها المؤتمر التمهيدي للسلام الذي عقد بعد هدنة الحرب العالمية الأولى في ٢٥ يناير سنة ١٩١٩<sup>(١)</sup>.

فقد جاء تقرير هذه اللجنة مبينا الأفعال التي ارتكبتها الأعداء وتعتبر اخلايا بقوانين واعراف الحرب وتستوجب مسؤولية مرتكبي هذه الأفعال جنائيا وهي :

- ١ - قتل المدنيين •
- ٢ - قتل الرهائن •
- ٣ - تعذيب المدنيين •
- ٤ - اجاعة المدنيين •
- ٥ - الاغتصاب •
- ٦ - الاحتيال على الفتيات والسيدات بقصد تسليم أنفسهن •
- ٧ - ابعاد المدنيين •
- ٨ - حجز المدنيين في أحوال غير انسانية •
- ٩ - الزام المدنيين بالاشتراك في الأعمال التي لها صلة بالأعمال الحربية •
- ١٠ - اغتصاب السيادة في الاقاليم المحتلة عسكريا •
- ١١ - التجنيد الاجبارى لسكان الاقاليم المحتلة •
- ١٢ - السلب •
- ١٣ - مصادرة الأموال •

(١) انظر :

- ١٤ - الاستيلاء على الأموال وفرض الضرائب غير الشرعية أو الزائدة •
- ١٥ - العمل على تدهور قيمة العملة الورقية أو إصدار غير شرعى لها •
- ١٦ - فرض عقوبات جماعية •
- ١٧ - تخريب وهدم عقارات على نطاق واسع •
- ١٨ - ضرب المدن غير المدافع عنها بالقنابل •
- ١٩ - هدم الآثار التاريخية والمنشآت الدينية أو الخيرية ومعاهد التعليم عن عمد مقصود •
- ٢٠ - اتلاف السفن التجارية وسفن الركاب دون فحص أو اخطار سابق •
- ٢١ - اتلاف مراكب الصيد ومراكب النجاة •
- ٢٢ - ضرب المستشفيات بالقنابل •
- ٢٣ - مهاجمة واتلاف سفن المستشفيات •
- ٢٤ - الجرائم التى نصت عليها اتفاقية جنيف •
- ٢٥ - استعمال الغازات الخائقة أو الضارة •
- ٢٦ - استعمال الرصاص المتفجر •
- ٢٧ - الأمر بعدم اعطاء الأمان للمنهزمين •
- ٢٨ - سوء معاملة الأسرى •
- ٢٩ - سوء استعمال الراية البيضاء •
- ٣٠ - تسميم الآبار •
- وبالرجوع الى آراء الفقهاء لبيان الأعمال التى تشكل فى رأيهم

جرائم حرب ، نجد أن اوبنهايم قد عدد أعمال العداء التي تعتبر مخلة بقوانين وأعراف الحرب بأنها تتضمن الأفعال الآتية :<sup>(١)</sup>

- ١ - استعمال الغاز الخائق والأسلحة المسومة أو المنسوعة  
( كالمقذوفات المتفجرة ) .
- ٢ - قتل عدو جريح أو مريض أو من في حكمه .
- ٣ - القتل أو استخدام القتلة .
- ٤ - التظاهر بالتسليم أو التشبه بالجرحى أو المرضى لمهاجمة العدو  
غدا .
- ٥ - سوء معاملة الأسرى والجرحى .
- ٦ - الاعتداءات التي تقع على الأفراد سواء على أشخاصهم أو  
أموالهم أو السلب أو الزام السكان بتقديم معلومات حربية .
- ٧ - التنكيل بجثث الأعداء أو سرقة الأشياء التي توجد فوقها  
( خلاف الأسلحة والذخائر ) .
- ٨ - الاستيلاء أو هدم المتاحف والمدارس والمستشفيات دون دافع  
قانوني .
- ٩ - ضرب الأماكن غير المدافع عنها بالقنابل والقاء القنابل من الجو  
كوسيلة لارهاب السكان .
- ١٠ - هدم الآثار أو المباني الدينية أو الخيرية أو التاريخية ... الخ  
دون سبب شرعي .

(١) انظر :

- ١١ - الاخلال باتفاقية جنيف الخاصة بالصليب الأحمر •
- ١٢ - اطلاق سفينة بعد تسليمها واتلاف السفن التجارية بدون اخطار سابق لاختصاصها للزيارة •
- ١٣ - مهاجمة أو اطلاق سفينة مستشفى •
- ١٤ - اطلاق غنائم الأعداء دون دافع شرعي •
- ١٥ - استعمال ملابس جنود الأعداء أثناء القتال أو استخدام سفينة لعلم الأعداء أثناء القتال •
- ١٦ - مهاجمة الأشخاص المزودين بتصاريح أمان •
- ١٧ - مهاجمة الأشخاص المفاوضين حاملي الراية البيضاء •
- ١٨ - خرق المعاهدات الخاصة التي تنظم حالة الاتصال أو اتصالات التسليم أو الهدنة •
- ١٩ - الاخلال بالوعد المعطى بعدم الهرب ( كلمة الشرف ) •
- كما عدد ميثاق محكمة نورمبرج جرائم الحرب على سبيل المثال وليس الحصر • وتضمن هذا التعداد الجرائم التالية (١) •

(١) انظر :

Trials of war criminals, Before the Nuremberg Military Tribunals, vol 15. Procedure, Practice and Administrations, Nuremberg, 1959, p 24 ;

ومن الجدير بالذكر أن ميثاق محكمة طوكيو لم يضع تقسيماً لجرائم الحرب ولم يعددها بل اكتفى بتعريفها في نص المادة ( ٥/ب ) بأنها الجرائم المخالفة لقوانين وأعراف الحرب • انظر :

The Charter of the international Military Tribunal for the Far East, Tokyo, H. Lauterpacht, A.D.R.I.L.C., Year, 1948, vol 15, London, 1953, p 357.

- ١ - قتل السكان في الاقاليم المحتلة أو سوء معاملتهم أو ابعادهم لأعمال السخرة أو لأى غرض آخر .
- ٢ - سوء معاملة أسرى الحرب أو الأشخاص في البحر .
- ٣ - قتل الرهائن .
- ٤ - سلب الأموال العامة والخاصة .
- ٥ - هدم المدن والقرى دون دافع . أو التخريب الذى لا تبرره ضروريات الحرب .

وبالرجوع الى التطبيق العملى الذى مارسته محكمة نورمبرج ، نجد أن الادعاءات قد تضمنت سردا للأفعال التى اعتبرت جرائم حرب والتي ارتكبتها أو أمر بها أو شارك فيها كبار مجرمى الحرب الألمان فى الفترة ما بين واحد سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ٨ مايو سنة ١٩٤٥ فى الأراضى المحتلة بواسطة القوات الألمانية . فقد ذكر مساعد المدعى العام الفرنسى فى مقدمة مرافعته أن هذه الجرائم قد ارتكبت ضد السكان المدنيين فى الأراضى المحتلة بالمخالفة لقوانين وقواعد الحرب والاتفاقيات الدولية والقوانين الجنائية الداخلية والمبادئ العامة للقانون الجنائى المعترف بها فى كل الدول المتمدينة وأن هذه الجرائم هى :<sup>(١)</sup>

- ١ - القتل وسوء المعاملة للسكان فى الأراضى المحتلة وأعلى البحار .
- ٢ - الترحيل الاجبارى للسكان المدنيين فى الأراضى المحتلة بغرض تشغيلهم فى أعمال السخرة وغيرها .

(١) أنظر فى بيان تفصيل هذه الجرائم ، ما ذكره M. Pierre. Mounier ،

مساعد المدعى الفرنسى أمام محكمة نورمبرج ، فى المرجع التالى :

Trial of the Major, War Criminals Before The International Military Tribunal, vol 2, Nuremberg 1947, p 45 et seq ;

- ٣ - القتل وسوء المعاملة لأسرى الحرب وأفراد القوات المسلحة •  
المسلحة •
- ٤ - قتل الرهائن •
- ٥ - نهب وسلب الممتلكات العامة والخاصة •
- ٦ - ابتزاز الغرامات الجماعية •
- ٧ - التخريب المتعمد للسدن والقرى والتدمير غير المبرر بضرورات  
حربية •
- ٨ - اجبار المدنيين على العمل لصالح المجهود الحربى الألمانى •
- ٩ - ألمنة الأراضى المحتلة •

## المبحث الثاني

### الجرائم ضد الإنسانية والأفعال المكونة لها (١)

قد يحدث في حالة الاحتلال الحربى أن ترتكب قوات الاحتلال أعمالاً غير إنسانية واضطهادات مبنية على أسس سياسية أو متعلقة بالجنس أو الدين أو القومية ضد الأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة. وقد حرم القانون الدولى الأعمال التى لها هذه الصفة وأطلق عليها وصف **الجرائم ضد الإنسانية** .

ولقد كان الغرض من ادخال هذه الجريمة فى نطاق القانون الدولى ، هو وضع حد لما يحدث من انتهاكات واعتداءات على القيم الإنسانية التى يحميها المجتمع الدولى ويبدل الجهد للحفاظ عليها والتى تعرضت للأعمال البربرية والوحشية فى خلال حوادث الحربين العالميتين الأولى والثانية (٢) .

وقد اهتم الفقه بتعريف الجريمة ضد الإنسانية باعتبارها من الجرائم الدولية التى تستوجب مسؤولية الدولة التى ترتكبها ضد أشخاص ليسوا من رعاياها . فلقد عرفها الأستاذ Eugène Areneau بأنها جريمة دولية من جرائم القانون العام التى بمقتضاها تعتبر دولة

(١) انظر :

V.A. Roling. "The law of war and the National Jurisdiction since 1945." R.C.. Tome 98. 1959, pp 329-335.

(٢) انظر :

Georg Schwarzenberger. International law, vol I, 1940, ch 30, p 291.

ما مجرمة اذا أضرت بسبب الجنس أو التعصب للوطن أو لأسباب سياسية أو دينية بحياة شخص أو مجموعة أشخاص أبرياء من أى جريمة من جرائم القانون العام أو بحريتهم أو بحقوقهم ، أو اذا تجاوزت أضرارها في حالة ارتكابهم جريمة ما العقوبة المنصوص عليها<sup>(١)</sup> .

كما عرفها الأستاذ Raphaél Lemkin بأنها خطة منظمة لأعمال كثيرة ترمى لهدم الأسس الاجتماعية لحياة جماعات وطنية بقصد القضاء على هذه الجماعات . والغرض من هذه الخطة هدم النظم السياسية والاجتماعية والثقافية واللغة والمشاعر الوطنية والدين والكيان الاجتماعي والاقتصادي للجماعات الوطنية والقضاء على الأمن الشخصى والحرية الشخصية وصحة الأشخاص وكرامتهم : بل والقضاء كذلك على حياة الأفراد المنتمين لهذه الجماعات<sup>(٢)</sup> .

وقد عرفت المادة ٦/ح من ميثاق محكمة نورمبرج الجرائم ضد الانسانية بأنها القتل أو الاهلاك والاسترقاق والابعاد وكل عمل آخر غير انساني ارتكب ضد أى شعب من الشعوب المتمدنية قبل الحرب أو أثنائها أو الاضطهادات لدوافع سياسية أو متعلقة بالجنس أو الدين سواء أكانت هذه الأعمال أو الاضطهادات تعد خرقا للقانون الداخلى للبلاد التى ارتكبت فيها أولا تعد كذلك وكانت قد ارتكبت تنفيذا لجريمة تدخل في اختصاص المحكمة أو كانت لها صلة بهذه الجريمة<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر :

Eugène Areneau, "Le crime contre l'Humanité," Nouvelle Revue de Droit International Privé, 1946, No, 2, p 57.

(٢) انظر :

Raphaél Lemkin, op. cit, p 79.

(٣) انظر :

Trials of war criminals, before The Nuremberg Military Tribunals, Vol 15, Procedure, Practice and Administration, Nuremberg, 1949, p 24.

كما عرفتها الفقرة ج من المادة ٢ من قانون مجلس الرقابة رقم ١٠ بأنها « أعمال القسوة ، والاعتداءات البالغة أقصى الحدود والمتضمنة على سبيل المثال لا الحصر ، القتل والاسترقاق والابعاد والحبس والتعذيب والاعتصاب والأعمال الأخرى غير الانسانية المرتكبة ضد السكان المدنيين والاضطهادات المبينة على أسس سياسية أو متعلقة بالجنس أو الدين سواء أكانت خرقا للقوانين الوطنية للدولة التي ارتكبت فيها أم لم تكن كذلك » .

وعند قيام لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥٠ بصياغة مبادئ نورمبرج . عرفت الجرائم ضد الانسانية بأنها « القتل والاهلاك والاسترقاق والابعاد والأعمال الأخرى غير الانسانية التي ترتكب ضد أى شخص مدنى أو الاضطهادات لدوافع سياسية أو دينية أو متعلقة بالجنس اذا ما ارتكبت هذه الأعمال أو الاضطهادات تنفيذا لجريمة ضد السلم أو جريمة من جرائم الحرب أو لاتصالها بها<sup>(١)</sup> .

وفي مشروع قانون الاعتداءات ضد السلم وأمن البشرية الذى وضعته لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥١ جاءت المادة الثانية فقرة ٩ ، ١٠ بتعريف الجرائم ضد الانسانية على أساس أنها<sup>(٢)</sup> :

« قيام سلطات الدولة أو الأفراد بأعمال يقصد بها القضاء الكلى أو الجزئى على الجماعات الثقافية أو الدينية بالنظر للجنس كأعمال الآتية :

١١ أنظر :

Y.U.N. 1950, p 854.

(٢) أنظر :

Y.U.N. 1951, p 842.

- ١ - قتل أعضاء هذه الجماعة •
- ٢ - الاعتداء الجسيم على أفراد هذه الجماعة جسمايا أو نفسيا •
- ٣ - اخضاع الجماعة عمدا الى ظروف معيشية من شأنها القضاء عليها كلها أو بعضها •
- ٤ - اتخاذ وسائل من شأنها اعاقبة التناسل داخل هذه الجماعة •
- ٥ - نقل الصغار قهرا من جماعة الى جماعة أخرى • «

« قيام سلطات الدولة أو الأفراد بأعمال غير انسانية ضد شخص مدنى كالقتل والاهلاك والاسترقاق والابعاد والاضطهاد المستند الى أسباب سياسية أو متعلقة بالجنس أو الدين اذا كانت هذه الأعمال قد ارتكبت تنفيذا لجرائم أخرى معرفة في هذه المادة أو لاتصالها بها • »

كذلك جاءت اتفاقية تحريم ابادة الجنس البشرى لتنص على الأفعال المكونة لجريمة ابادة الجنس البشرى باعتبارها من الجرائم ضد الانسانية • وتمثل أشبع صورة من صور هذه الجريمة • وهذه الأفعال هي (١) :

- ١ - قتل أعضاء الجماعة •
- ٢ - الاعتداء الجسيم على أفراد هذه الجماعة جسمايا أو نفسيا •

(١) جاء النص على هذه الأفعال في المادة ٢ من اتفاقية تحريم ابادة الجنس البشرى والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ •

أنظر في شرح هذه الاتفاقية :

D.P. O'Connell, International law, Vol 2, London, 1965, p 1039. ; Historical Survey of the Question of International Criminal Jurisdiction, U.N, G.A, I.L.C., Lake success, New York, 1949, p 25 et seq.

٣ - اخضاع الجماعة عسدا الى ظروف معيشية من شأنها القضاء عليها ماديا كلها أو بعضها .

٤ - اتخاذ وسائل من شأنها اعاقه التناسل داخل هذه الجماعة .

٥ - نقل الصغار قهرا من جماعة الى جماعة أخرى .

ومن هذه التعريفات السابقة يمكننا أن نقرر أن الجريمة ضد الانسانية التي قد ترتكبها سلطات الاحتلال وقواته في حالة الاحتلال الحربى ، تشمل الأفعال التالية :

١ - قتل الأشخاص المدنيين في الأراضى المحتلة .

٢ - تعذيب الأشخاص المدنيين في الأراضى المحتلة .

٣ - اخضاع المدنيين من سكان الأراضى المحتلة لظروف معيشية صعبة ولأعمال العنف والارهاب والاضطهاد وكبت الحريات وللظروف النفسية الصعبة .

٤ - عمليات الإبعاد والترحيل الاجبارى للسكان المدنيين من الأراضى المحتلة .

٥ - أى أعمال أخرى غير انسانية تمس شرف وكرامة وأدمية السكان المدنيين في الأراضى المحتلة فهذه الأفعال أن حدثت تنتهك بلا شك القيم الانسانية للأشخاص المدنيين في الأراضى المحتلة وتتضمن اعتداء غير انساني على أمنهم وحريرتهم من جانب قوات الاحتلال التي يكون هدفها الأساسى من ارتكاب هذه الأفعال هو ابادة شعب الأراضى المحتلة لكونه من الأعداء وبدوافع سياسية وعنصرية ودينية وقومية مختلفة .

## الفصل الثاني

### الجرائم ضد الأشخاص

ارتكبت اسرائيل منذ بدء احتلالها للأراضي العربية بعد الخامس من يونيو ١٩٦٧ العديد من الجرائم ضد الأشخاص المدنيين المقيمين في هذه الأراضي وستتولى في هذا الفصل بيان الأنواع المختلفة لهذه الجرائم وذلك في المباحث التالية :

المبحث الأول : جرائم القتل العمد للمدنيين في الأراضي المحتلة .

المبحث الثاني : جرائم التعذيب وسوء المعاملة الانسانية للمدنيين

العرب في الأراضي المحتلة .

المبحث الثالث : جرائم هتك العرض والتعذيب وسوء المعاملة

والاعتقال للنساء في الأراضي المحتلة .

المبحث الرابع : جرائم سوء معاملة المعتقلين وأسرى الحرب في

الأراضي المحتلة .

المبحث الخامس : أعمال الانتقام ضد المواطنين العرب في الأراضي

المحتلة .

المبحث السادس : جرائم انتهاك الحقوق القضائية لسكان المدنيين

في الأراضي المحتلة .

المبحث السابع : جرائم الترحيل الاجباري للمدنيين في الأراضي

المحتلة .

## المبحث الأول

### جرائم القتل العمد للمدنيين من سكان الأراضي العربية المحتلة

ارتكبت القوات الاسرائيلية منذ عدوانها في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ العديد من جرائم القتل ، التي راح ضحيتها الآلاف من السكان المدنيين في الأراضي العربية المحتلة<sup>(١)</sup> .

ولقد تعددت أساليب القتل التي اتبعتها القوات الاسرائيلية ضد الأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة ، وقد تمثلت هذه الأساليب فيما يلي :

- ١ - قتل الرجال رميا بالرصاص .
- ٢ - المجازر الجماعية الدموية .
- ٣ - قتل الشيوخ والعجزة والمرضى .
- ٤ - ذبح الشبان العرب .

---

(١) بلغ عدد القتلى على سبيل المثال حتى ١٩٦٩/٣/٢٧ عدد ٤١٥٠ قتيلا عربيا ، منهم ٣٠٠٠ شهيد مدني من سكان قطاع غزة و ١١٥٠ شهيد عربي من سكان باقى الأراضي العربية المحتلة ، جاء هذا البيان الاحصائي في التقرير الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية الى الجامعة العربية في اجتماع لجنة الصمود في الفترة من ١٩٦٩/٧/٢٧ الى ١٩٦٩/٩/٨ برئاسة الدكتور سيد نوفل الأمين المساعد للجامعة العربية وبحضور ممثلين عن الأمانة العامة والمملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية ) .

## ٥ - قتل النساء •

وسنعرض فيما يلي تفصيل هذه الجرائم بحيث نبين :

أولاً : وقائع الجرائم التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية .

ثانياً : القرارات التي صدرت من المنظمات واللجان الدولية والتي

أدانت ارتكاب اسرائيل لهذه الجرائم •

ثالثاً : موقف القانون الدولي العام من مثل هذه الجرائم •

رابعاً : مقارنة الجرائم الاسرائيلية بما يماثلها من الجرائم التي

ارتكبت في خلال الحرب العالمية الثانية والتي أدانتها محكمة نورمبرج

وطوكيو والمحاكم الوطنية •

أولاً : وقائع جرائم القتل العمد التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في

الأراضي العربية المحتلة :

## ١ - قتل الرجال رمياً بالرصاص :

هاجمت القوات الاسرائيلية المدن والقرى والمنازل في الأراضي

المحتلة • وكانت تطلق الرصاص على المدنيين المسلمين فتقتل منهم الكثير

بلا ذنب اقترفوه لفرض السيطرة على الأراضي المحتلة عن طريق بث

الرعب والارهاب بين السكان ، ومن الأمثلة على ذلك :

## (١) في سيناء المحتلة :

بلغ عدد القتلى من قبيلة واحدة في سيناء المحتلة ٥٠٠ مدني •

فلقد قامت الدبابات الاسرائيلية بمحاصرة بلدة الحربة قسم بير العبد

محافظة سيناء في الأسبوع الأول من العدوان ، وأمروا أهل البلدة

بالرحيل من بلدتهم الى جبال سيناء ، وأخذوا يطاردونهم بنيران الطائرات

الهليوكبتر التي كانت تنقض فوقهم بالرشاشات فتقتل من تقتل منهم وتجرح الآخرين بجراح أدت الى القتل ، بحيث بلغ عدد القتلى في هذه القبيلة وحدها ٥٠٠ مدني<sup>(١)</sup> .

### (ب) في العريش :

قامت القوات الاسرائيلية بعد دخولها بلدة العريش باطلاق قذائف الدبابات ورصاص المدافع الرشاشة على أهالي بلدة العريش المدنيين فقتلت الكثير منهم وقامت بجمع الجثث في معسكر الأبطال بالعريش وتركوا الكلاب الضالة تنهش هذه الجثث الى أن تعفنت . كما قامت القوات الاسرائيلية بتجسيع بعض الموظفين المدنيين الذين كانوا يعملون بمحافظة سيناء في ميدان المالح حيث تم اعدامهم رميا بالرصاص<sup>(٢)</sup> .

### (ج) في القنطرة شرق :

هاجمت القوات الاسرائيلية منازل المدنيين وكانت تطلق الرصاص على من يعترضها أثناء اعتقالها للشبان المقيمين في هذه المنازل . وقد حدث على سبيل المثال عندما حاولت هذه القوات اعتقال شاب يبلغ من العمر ٢٥ عاما واعترضها والده وهو شيخ طاعن في السن ، قامت هذه

(١) ادلى بهذه الشهادة الشيخ سليمان موسى ابراهيم - شيخ قبيلة من بلدة الحربة قسم بير العبد محافظة سيناء . وذلك في البحث الميداني المقدم للمؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان المنعقد في الفترة ما بين ٢ - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، سنة ١٩٦٨ ، ص ٧ ، ٨ .

(٢) شهد بهذه الوقائع / محمد عرابي محمد عرابي الموظف المدني بمحافظة سيناء وعبد القادر زكي عطية الموظف المدني بقطاع غزة ( المرجع السابق ص ٢٢ ، ص ٢٧ ) .

القوات بإطلاق الرصاص عليه هو وابن آخر له أمام زوجته فقتل الاثنان.  
واعتقل الشاب وتركت السيدة بعد أن فقدت زوجها وأبناءها<sup>(١)</sup> .

#### (د) في خان يونس :

قامت القوات الاسرائيلية بعد دخولها الى مدينة خان يونس بجمع الكثير من الشباب وكانت تأمرهم بالوقوف في مواجهة الجدران رافعين أيديهم . ثم تطلق عليهم الرصاص حتى يتم قتلهم جميعا<sup>(٢)</sup> .

#### (هـ) في غزة :

قامت القوات الاسرائيلية باقتياد بعض الرجال المسنين وأولادهم الى منطقة السكة الحديد وقتلتهم رميا بالرصاص دون ماذن اقترفوه<sup>(٣)</sup> .

#### (و) في مرتفعات الجولان :

جاء بتقرير اللجنة الثلاثية التي شكلتها الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانساز في المناطق العربية المحتلة ، أن عددا من الأشخاص قد طردوا بالقوة من قرى مرتفعات الجولان وأنه قد اسيئت معاملتهم على يد القوات الاسرائيلية وتم اختيار مجموعات منهم قتلهم القوات الاسرائيلية فورا وذلك تحت تأثير شهوة النصر العسكرى الذي أحرزته هذه القوات<sup>(٤)</sup> .

(١) ادلت بهذه الواقعة السيدة/ خضرة على من القنطرة شرق . وهي التي قتل زوجها وابنها واعتقل ابنها الأكبر ( المرجع السابق ص ٩ ) .  
(٢) شهادة مواطنين من خان يونس ( المرجع السابق ص ١٣ ) .  
(٣) شهادة موظف مدنى بقطاع غزة ( المرجع السابق ص ٣٢ ) .  
(٤) جاء البيان الخاص بأعمال القتل التي تمت في مرتفعات الجولان في تقرير اللجنة الثلاثية التي شكلت للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضى العربية المحتلة ص ٥٢ ، ٥٣ .

كما شهد أمام اللجنة السيد محمد معتوق من منطقة « طالانر » أن الفزع والاضطراب قد سادا بعد توقف القتال ، ودخلت القوات الاسرائيلية قريته ومعهم الهراسات فدمروا وخرّبوا كل شيء بما في ذلك حظائر الماشية وقتلوا الحيوانات وكان بالقرية حوالي ١٦,٠٠٠ ساكن . وقد ذكر الشاهد مثالين على عمليات قتل الرجال رميا بالرصاص بدون تمييز :

١ - ان القوات الاسرائيلية وضعت خسة عشر شابا في الساعة السابعة من صباح دخول القوات الى القرية بعد وقف اطلاق النار في صف واحد وأطلقت عليهم النيران على مرأى ومسمع من القرويين المجتمعين . وقد حدث ذلك بعد اصدار قرار وقف اطلاق النار بثلاثة أيام . وذكر السيد معتوق بعض أسماء الضحايا وهم : شهاد العلي ، عبد الحميد العوضى ، محمد الحمود ، علي بركات ، هاييل بركات ، حمدى شوقى ، نصر الحمود ، أحمد الغور ، فاضل ابراهيم ، سليمان فندى من قبيلة ايبان ، ياسين محمود من قبيلة حابور ومحمود عطية من قبيلة خضيرة<sup>(١)</sup> .

٢ - حدث عندما طرد القرويون من المنطقة المحتلة بالمدافع الرشاشة وكانوا على بعد كيلو متر ونصف من الحدود ، أن قام حوالي سبعة أو ثمانية أشخاص بنجرد وصولهم الى هذه المنطقه بالاندفاع الى مورد للماء محدثين هرجا ، فقامت القوات الاسرائيلية بقتلهم على الفور وهؤلاء الضحايا هم : حسن الخطيب ، عوض الصالح ، محمد حسنين على ، نايف النبل محمد محمود ، خالد الديب ، محمد حسين مصطفى ، مرسى أحمد رضوان من قبيلة ايبان<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٥٢ فقرة ١١٣ .

(٢) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٥٣ فقرة ١١٤ .

## ٢ - المجازر الدموية :

اقترب الجنود الاسرائيليون في مناطق مختلفة من الأراضي المحتلة مجازر جماعية دموية كانوا يطلقون النار فيها دون تمييز على جماعات من المدنيين فيردون أعدادا منهم قتلى . وهذا ما شهد به كثير من الأفراد أمام لجنة الخبراء الخاصة المشكلة بمقتضى قرار لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة رقم ٧ (٢٥)<sup>(١)</sup> .

وقد تضمن التقرير الذى قدمته لجنة الخبراء المذكورة شهادات لأشخاص مذكورة أسمائهم عن عمليات قتل قام بها الجنود الاسرائيليون لأفراد تربطهم بهؤلاء الشهود صلة قري أو صداقة . والتي منها على سبيل المثال ما شهد به السيد/ أبو محمد كبس من أنه فى يوم ١١ يونيو ١٩٦٧ اقتحم بعض الجنود الاسرائيليون منزله ووضعوا ولده وصديقا له أمام حائط حديقته ورموهما بالرصاص وقتل ولده وجرح صديقه ، وفى اليوم التالى جاء الجنود الاسرائيليون ووضعوا الجريح على نفس سرير الابن الثانى للشاهد الذى كان ملازما الفراش لاصابته بالدرن وقتلوهما معا وهما راقدان على السرير<sup>(٢)</sup> .

بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٦٧ بعث الممثل الدائم للأردن برسالة الى السكرتير العام للأمم المتحدة قال فيها ان الاسرائيليين ضربوا ثمانية من الأردنيين ضربا مبرحا ثم أرغموهم على عبور نهر الأردن سباحة وفتحوا

(١) جاءت هذه الشهادات فى البنود من ٢٦ الى ٥١ فى تقرير لجنة الخبراء السداسية المشكلة للتحقيق فى انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الأراضي العربية المحتلة .

(٢) ص ٣٦ - ص ٤٠ من التقرير السابق ذكره .

عليهم النار وهم يسبحون فقتلوا منهم سبعة وجرحوا الثامن واسمه على حسن على سليمان<sup>(١)</sup> .

وجاء في تقرير لجنة التحقيق الثلاثية التي شكلتها الأمم المتحدة ، شهادات لبعض الأفراد ممن تعرضوا لمجازر دموية أصابتهم هم وعائلاتهم المدنية وذلك على النحو التالي :

(أ) شهدت السيدة عائشة عوض حجازى وتبلغ من العمر العشرين عاما وهى زوجة كانت تعيش فى العريش وقت نشوب حرب عام ١٩٦٧ أن مجموعة من الجنود الاسرائيليين دخلت منزلها بعد الحرب بأسبوعين وبدأت تطلق النار عشوائيا فأصابوا أباهما فى مقتل ، كما قتلوا رجلا يدعى عزمى وابنته ، كما أنها جرحت بالرصاص أيضا فى ذراعها وركبتها وبعد جهد استطاعت أن تصل الى مستشفى العريش حيث عالجها الدكتور كمال غبريال وقد بتروا ذراعها فى مستشفى العريش ثم نقلت من هناك عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر الى مستشفى حلوان بالقاهرة . وقد أيد الدكتور غبريال كلام السيدة عائشة وقال ان عملية البتر قد قام بها الدكتور حلمى صادق<sup>(٢)</sup> .

(١) قام ممثل اسرائيل بالرد على هذه الرسالة برسالة أخرى مؤرخة فى ٦ اغسطس ١٩٦٧ قال فيها :

« قرب نهاية شهر يوليو حاولت بعض العناصر المسلحة فى مناسبات عديدة أن تتسلل الى الأرض التى تقع تحت السيطرة الاسرائيلية . ولقد صدت هذه العناصر بعد فتح النيران عليها . ولم تستخدم القوة فى أى من هذه المناسبات الى أبعد ما هو ضرورى » .

وواضح من هذا الرد أنه غير كاف فى تبرير هذه المجزرة الدموية التى حدثت لهؤلاء المدنيين الثمانية بل يحمل بوضوح دليل الادانة فى هذه الواقعة .

(٢) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٥٣ فقرة ١١٧ .

(ب) وشهدت الأنسة/ كاميليا كامل سويلم الزرباوى وهى طالبة تبلغ من العمر ستة عشر عاما وكانت تعيش فى العريش ثم تركت المنطقة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧ • أن فصيلة اسرائيلية دخلت منزلها بعد نشوب الحرب بأيام قليلة وبدأت فى اطلاق النار عشوائيا فقتل أبوها وابن عمها وزوج خالتها واصيبت هى بجروح فى رأسها ويديها وقدميها من أثر الرصاص • وقد حدث ذلك حوالى الساعة التاسعة صباحا ، أما ولدا عمها المقتولان فهما نامدور محمود الزرباوى ، ونمير الذى يبلغ من العمر عشرين عاما • وقد أصيبت بجراح هى ووالدتها وأختها الأصغر منها وابنة عمها • وقالت انها نقلت الى مستشفى العريش فى اليوم التالى حيث ظلت هناك مدة خمسة عشر يوما ثم نقلت بعد ذلك الى مستشفى دار الشفاء فى غزة حيث أجريت لها عملية أخرى • وقد لاحظت اللجنة الثلاثية أنها مصابة بندبة من أثر جرح ، طولها بوصتين فى الجانب الأيسر من رأسها فوق الأذن وأنها مصابة بالشلل فى يدها اليسرى ورجلها اليسرى أيضا<sup>(١)</sup> • وقد أيد شهادة الأنسة كاميليا الدكتور محمود سليمان البيك الذى كان يعمل مديرا لمدرسة الرابطة الطبية فى العريش وقت نشوب الحرب وكان من أطباء مستشفى العريش • وقرر أن الأنسة كاميليا كامل سويلم الزرباوى أحضرت الى المستشفى وكانت مصابة بكسر فى الجمجمة من الناحية اليمنى وأنها كانت تعاني من شلل تصفى فى الطرف الأيسر العلوى والسفلى وأن هذه حالة شلل خطيرة أصابتها منذ ثمانية وأربعين ساعة • وقال ان الجراح الدكتور دفاوى قد فحصها وأجرى عملية لعلاج كسر

(١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٥٤ فقرة ١١٨ •

الجمجمة • أما الفالغ في الجانب الأيسر فكان يرجع الى كسر غائر في الجانب الأيمن من الجمجمة (١) .

(ج) وشهد السيد رحيم على الضمراني ناظر مدرسة مصطفى كامل في العريش وهي مدرسة ابتدائية بها حوالي ٦٠٠ تلميذ في سن السادسة الى الثانية عشرة بأن الجنود الاسرائيليين دخلوا منزله وأطلقوا رصاص مدافعهم الرشاشة على من فيه فقتل اثنان من أولاده هما عبد الرحيم ويبلغ من العمر ستة عشرة عاما ومحمود عبد الرحيم ويبلغ من العمر أحد عشرة عاما • كما جرحت ابنته سعاد عبد الرحيم التي تبلغ من العمر سبعة عشرة عاما واصيب ابنه مصطفى الذي يبلغ من العمر ستة أعوام بطلق نارى في قدمه وقد حدث هذا في الساعة التاسعة صباحا بين يومى ١٥ و ١٦ يونيو ١٩٦٧ وقد نقل الجرحى الى مستشفى العريش حيث قابل هناك الدكتور غبريال والدكتور انسى وقد اجريت لأبنته سعاد عملية جراحية لبر ذراعها اليسرى من الكتف وقد أجرى الدكتور صادق العملية • وقد شهدت الابنة سعاد أمام اللجنة الثلاثية وكانت ذراعها اليسرى مبتورة من الكتف كما ظهر الابن مصطفى أمام اللجنة حيث شاهد أعضاؤها آثار جرح طلق نارى على القدم اليمنى • وقد أيد الدكتور غبريال هذا البيان بشأن الاصابة وبين أن الدكتور صادق قد قام بعملية بتر ذراع سعاد (٢) .

كما جاء بتقرير رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية أدلة أخرى وشهادات للشهود تشير الى ما حدث من مجازر دموية أخرى تعرض لها

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٥٤ فقرة ١١٩ .

(٢) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٥٤ ، ٥٥ فقرة ١٢ .

السكان العرب في الأراضي المحتلة . فقد أدلى السيد / عبد الرحيم دين وهو لاجئ من قرية يالو بشهادة مؤداها أن الجنود الاسرائيليون حضروا اليهم في قريتهم وجمعوا سكانها وطلبوهم بالرحيل عنها ، ولما اعترض بعض السكان على ذلك ، طلب القائد الاسرائيلي أن يتقدم خارج الصف كل من لا يريد مغادرة القرية . فخرج من الصف ١٢ شاب عربى أوقفهم القائد صفا واحدا وأطلق عليهم الرصاص فسقطوا قتلى على الفور أمام باقى السكان . وأضاف الشاهد أنه يذكر من أسماء هؤلاء الأشخاص على وجه الخصوص / عيسى محمد عيسى سن ٣٠ ، ابراهيم شحيح سن ٣٢ ومحمد ابراهيم سن ٢٥<sup>(١)</sup> . وشهد أحمد محمود خليل من سكان خان يونس أن كثيرا من السكان قد قتلوا أثناء سيرهم في الطريق العام وذهابهم لاحضار الماء الذى لم يكن مسموحا باحضاره الا على مدى نصف ساعة فقط لكل السكان ومن كان يتأخر عن ذلك يطلق عليه الرصاص ويقتل على الفور<sup>(٢)</sup> . وشهد حامد متياوى العرايشى لاجئ من غزة بأنه شاهد الجنود الاسرائيليين وهم يطلقون النار على المدنيين الذين كانوا يتجمعون حول الآبار ليشربوا الماء أثناء سيرهم في صحراء سيناء<sup>(٣)</sup> . وشهد السيد أحمد نجداوى القاضى بمحكمة نابلس أن القوات الاسرائيلية قد قامت بقتل ٢٥٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة وذلك رميا بالرصاص<sup>(٤)</sup> .

### ٣ - قتل الشيوخ والمعزة والمرضى :

لم ترحم القوات الاسرائيلية ضعف الشيوخ وعجز ذوى العاهات من المدنيين سكان الأراضي العربية المحتلة . فكانت تسوقهم الى القتل

- 
- (١) انظر ص ٧٠ من التقرير المذكور .
  - (٢) انظر ص ٧٢ من التقرير المذكور .
  - (٣) انظر ص ٧٣ من التقرير المذكور .
  - (٤) انظر ص ٧٣ من التقرير المذكور .

رميا بالرصاص انتقاما ووحشية بالرغم من أنهم لا حول لهم ولا قوة . ونمطى مثلا لذلك ما جاء بتقرير رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية<sup>(١)</sup> من أن السيد / صالح محمود مصطفى قد أبلغهم بتقرير يتضمن أن أحد عشر شخصا من الشيوخ والعميان الذين لم يستطيعوا الوصول الى أماكن التجمع التي أمر الجنود الاسرائيليين السكان بالتجمع فيها . قد قتلوا بواسطة هؤلاء الجنود . كما جاء بشهادة السيد / سليمان محمد سليمان أن ابن عمه محمد على بكر وهو أعمى ويبلغ من العمر ستين عاما وكان يقيم في منزل مجاور له ، قتله الجنود الاسرائيليون بينادقهم عندما دخلوا عليه المنزل وطلبوا منه مغادرة المنزل ، وأجابهم بأنه أعمى ولا يستطيع الخروج<sup>(٢)</sup> . كما شهد السيد خليل سالم من بيت لحم بأن الجنود الاسرائيليين أمرتهم بالخروج من المنازل . وأن المهندس السقا كان مريضا في منزله ولم يستطع أن يتحرك من سريره الذي كان يرقد عليه ، وأن الجنود الاسرائيليين قد قتلوه في سريره بالرصاص لهذا السبب<sup>(٣)</sup> .

كما جاء بتقرير لجنة التحقيق الثلاثية أنها استمعت الى الشاهد / محمد العطار الشرطي السابق في قطاع غزة الذي قرر أن عددا من المسنين والأطفال قد قتلوا في البيوت التي نسفتها القوات الاسرائيلية بدون اذار سابق لم يتمكن معه هؤلاء المسنون والأطفال من الخروج بسرعة من هذه المنازل<sup>(٤)</sup> .

(١) جاء هذا التقرير بناء على ما تجمع من ادلة لدى اللجنة التي شكلتها هذه الرابطة للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة . والتي الفت سفارة اسرائيل في بروكسل واطاليا تأشيرات دخول أعضائها وأبلغتهم باعتبارهم اشخاص غير مرغوب في دخولهم الى اسرائيل أو الاراضي المحتلة بمعرفتها .

(٢) أنظر ص ٧٠ من هذا التقرير .

(٣) أنظر ص ٦١ من هذا التقرير .

(٤) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٣٨ .

#### ٤ - ذبح الشبان العرب :

قامت القوات الاسرائيلية بممارسة أشنع أساليب القتل العمد التي تتنافى مع الانسانية وتعيد الأذهان الى عصور الهمجية والبربرية والوحشية البدائية وذلك بذبح الشبان العرب بدافع الانتقام وبغرض الارهاب وبث الرعب بين المدنيين في الأراضى المحتلة . ومن أمثلة هذه الجرائم ما شهد به الشيخ عبد الحافظ ابراهيم من بير العبد بسيناء المحتلة من أن الجنود الاسرائيليين حضرو اليه في منزله وأخذوا أولاده الخمسة سلمان وسليمان وحمدان ونصار ونصر وذبحوهم أمامه ، وطرده من مسكنه الى الصحراء بلا مأكلا ولا مشرب وهو شيخ مسن يبلغ من العمر تسعين عاما (١) .

ومثال آخر قدمته السيدة/ نرجس ابراهيم في شهادتها التي أدلت بها أمام مجموعة العمل التابعة للجنة حقوق الانسان . فقد قررت السيدة المذكورة أن الجنود الاسرائيليين دخلوا بيتها وذبحوا زوجها بالسكنى وسحبوا جثته خارج البيت وأن بقع الدم « لا تزال موجودة على أرضية حجرة النوم » ، وأن أحد الجنود الاسرائيليين جذب ابنها الذى يبلغ من العمر سبع سنوات من ذراعه فكسره وذلك أثناء بحثه عن الحلوى الموجودة في المنزل (٢) .

#### ٥ - قتل النساء :

لم تسلم النساء في الأراضى المحتلة من رصاص القوات الاسرائيلية

(١) أدلى المذكور بهذه الشهادة في البحث المقدم للمؤتمر الاقليمي العربى لحقوق الانسان ( ص ١١ ) .

(٢) جاءت تفاصيل هذه الشهادة في التقرير الذى قدمته مجموعة العمل الخاصة الى الامم المتحدة . « انظر » :

Report of the special Working Group of Experts, Commission on Human Rights, 11 February 1970, E/CN 4/1016. Add. I.

الذى أودى بحياة الكثير منهن . فقد جاء بتقرير اللجنة الثلاثية أن الشاهد/ محمد العطار الشرطى السابق فى قطاع غزة قد قرر أن داورية اسرائيلية قد أطلقت النار على سيدة حامل فى شهرها التاسع أثناء سيرها فى أحد شوارع غزة وأن السيدة قد لقيت حتفها . كما جاء بنفس التقرير أن الشاهد/ حسين محمد معتوق قد قرر أن أربعة من النساء العجائز من أقاربه فى العقد الثامن من العمر هن نيمرى معتوق ، وسعد سليمان ، ولازه منصى ، وحده حسنى ، قد قتلن عندما دمرت القوات الاسرائيلية منازلهن بالديناميت (١) .

### ثانيا - ادانة المنظمات واللجان الدولية لجرائم القتل الاسرائيلية :

أثارت الجرائم التى ارتكبتها القوات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة عقب عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ المجتمع الدولى ممثلا فى هيئة الأمم المتحدة ، مما دعا مجلس الأمن الى اصدار القرار رقم ٢٣٧ فى ١٤ يونيو ١٩٦٧ والذى طالب فيه بضرورة الالتزام بتطبيق اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، والخاصة بمعاملة أسرى الحرب والمدنيين فى زمن الحرب . كما طالب المجلس فى هذا القرار حكومة اسرائيل بضمان أمن وسلامة ورفاهية السكان المدنيين فى المناطق التى جرت فيها العمليات الحربية (٢) .

(١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٥٢ فقرة ١١٣ .

(٢) جاء نص هذا القرار على النحو التالى :

#### SECURITY COUNCIL

#### RESOLUTION 237 (1967)

*Adopted by the Security Council at its 136 1st meeting on 14 June 1967  
The Security Council,*

*Considering the urgent need to spare the civil populations and the prisoners of war in the area of conflict in the Middle East additional sufferings,*

كما أصدرت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخامسة في ٤ يوليو ١٩٦٧ ، القرار رقم ٢٢٥٢ ، والذي عبرت فيه عن قلقها لما يحدث للأشخاص المدنيين من متاعب نتيجة الأعمال العدائية في الشرق الأوسط ، كما أيدت قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ والذي أكد ضرورة احترام حقوق الانسان وضرورة تطبيق اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، ودعا الحكومة الاسرائيلية الى ضمان أمن ورفاهية السكان في المناطق التي جرت فيها العمليات الحربية .

وبتاريخ ١٢ مايو ١٩٦٨ اصدر المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المنعقد في طهران القرار رقم ١ الذي أعرب فيه عن قلقه العميق لانتهاك حقوق الانسان في الأقاليم العربية المحتلة نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ ولفت نظر اسرائيل الى « الآثار الخطيرة المترتبة على عدم مراعاة الحريات الأساسية وحقوق الانسان في الأقاليم المحتلة . » كما دعا مؤتمر طهران الى « تعيين لجنة خاصة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في الأقاليم التي تحتلها اسرائيل وتقديم تقرير عنها » .

ونتيجة لاستمرار اسرائيل في ارتكاب جرائم القتل ضد السكان

---

*Considering that essential and inalienable human rights should be respected even during the vicissitudes of war,*

*Considering that all the obligations of the Geneva Convention relative to the Treatment of Prisoners of War of 12 August 1949 should be complied with by the parties involved in the conflict.*

1. *Calls upon* the Government of Israel to ensure the safety, welfare, and security of the inhabitants of the areas where military operations have taken place and to facilitate the return of those inhabitants who have fled the areas since the outbreak of hostilities ;

2. *Recommends* to the Governments concerned the scrupulous respect of the humanitarian principles governing the treatment of prisoners of war and the protection of civilian persons in time of war, contained in the Geneva Conventions of 12 August 1949 ;

3. *Requests* the Secretary-General to follow the effective implementation of this resolution and to report to the Security Council.

المدنيين في الأراضي المحتلة • وثورة الرأي العام العالمي على ما يتعرض له السكان العرب من هذه الجرائم ، عاد مجلس الأمن في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٨ الى اصدار القرار رقم ٢٥٩ والذي أدان فيه اسرائيل لرفضها استقبال الممثل لخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة والمعين لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ الخاص بتقصي أحوال السكان المدنيين في الأراضي العربية المحتلة ، وطالبها باستقباله والتعاون معه وتسهيل مهمته • كما أعرب مجلس الأمن في هذا القرار عن قلقه على سلامة سكان الأقاليم العربية الواقعة تحت الاحتلال الحربي الاسرائيلي وعلى رفايتهم وأمنهم •

وبتاريخ ٤ مارس ١٩٦٩ أصدرت **لجنة حقوق الانسان** القرار رقم ٢٥/٧ الذي أدانت فيه استمرار انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية لمحتلة ، وبصفة خاصة استخدام القوة ضد السكان العرب في هذه الأراضي ، وطالبت اللجنة اسرائيل بأن تضع فورا حدا لهذه الأعمال • كما عبرت اللجنة في هذا القرار عن أسفها لرفض اسرائيل تطبيق اتفاقية المدنيين ، وطالبت الحكومة الاسرائيلية بضرورة الاحترام الكامل لهذه الاتفاقية وتطبيقها • ثم قررت اللجنة انشاء لجنة عمل خاصة مكونة من خبراء للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لأحكام هذه الاتفاقية على أن تقوم هذه اللجنة بتلقى الرسائل وسماع الشهود وكتابة تقرير بالنتائج والتوصيات تقدمه الى الدورة السادسة والعشرين للجنة حقوق الانسان •

وتنفيذا لقرار لجنة حقوق الانسان تشكلت لجنة التحقيق السادسة ، وهي مجموعة من الخبراء ينتمون الى جنسيات دول مختلفة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددهم ستة تم اختيارهم بصفتهم

الشخصية كخبراء ولا يمثلون دولهم في المهام الموكولة اليهم<sup>(١)</sup> . وهذه اللجنة السادسة كانت مكلفة أصلا ببحث أحوال المسجونين في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية والمستعمرات البرتغالية . ووفقا لقرار لجنة حقوق الانسان رقم ٦ الصادر في دورتها الخامسة والعشرين تولت هذه اللجنة أيضا التحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة . واقتضت مهمتها كما جاء في قرار لجنة حقوق الانسان المشار اليه في هذا الشأن على ما يأتي :

(أ) التحقيق في دعوى انتهاك اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام

• ١٩٤٩

(ب) تلقي العرائض وسماع الشهود واتخاذ ما تراه ضروريا من

اجراءات أخرى

(ج) تقديم تقرير يتضمن النتائج والتوصيات الى الدورة السادسة

والعشرين

وقد بدأت اللجنة مباشرة اجراءاتها وتنفيذ المهمة الموكولة لها ، فوجه رئيسها بالانابة في ١٩ أبريل سنة ١٩٦٩ رسالة الى الممثلين الدائمين لحكومات الأردن ومصر وسوريا ولبنان واسرائيل ، لفت فيها انتباه هذه الحكومات الى الاختصاصات التي خولتها لجنة حقوق الانسان للجنة الخبراء الخاصة ، وتحيطها علما بأن لجنة الخبراء تنوى القيام بتحقيقات في خلال شهري يوليو وأغسطس ١٩٦٩<sup>(٢)</sup> .

(١) أعضاء هذه اللجنة هم : ابراهيم بوياممثل السنغال الدائم لدى الامم المتحدة وقد اختير رئيسا ، فليكسى ارماكورا استاذ القانون الدولي بجامعة فينا بالنمسا ، برانيميرجان كوفيتس استاذ القانون ومدير جامعة نيش بيوغوسلافيا ، وناحدرانجها السكرتير الأول ببعثة الهند لدى الامم المتحدة ، لويس مارشانديستنز استاذ القانون الدولي ووزير سفارة بيرو بالولايات المتحدة ووالدورون رامزى مستشار البعثة الدائمة لجمهورية تنزانيا بالأمم المتحدة .

(٢) انظر نص تقرير اللجنة السادسة ص ٣ فقرة ٢ .

وقد رد ممثل مصر في ٨ مايو سنة ١٩٦٩ على رسالة اللجنة مؤكدة استعداد حكومة الجمهورية العربية المتحدة للتعاون التام معها حتى تتمكن من الاضطلاع بمهمتها وكذا جاء رد ممثل الأردن في ٩ مايو ١٩٦٩ ، ورد سوريا في ٢٣ مايو ١٩٦٩ ، ورد لبنان في ٢٥ يونيو ١٩٦٩ ليعلم استعداد هذه الدول للتعاون مع اللجنة تعاوناً كاملاً<sup>(١)</sup> .

وقد رد ممثل اسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة في ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٩ على رسالة اللجنة بمذكرة جاء فيها « أن الحكومة الاسرائيلية ترفض قرار لجنة حقوق الانسان لأنه لا يأخذ في الاعتبار كل جوانب القضية ، غير ملق بالالاء لانتهاكات حقوق الانسان بالنسبة لليهود المقيمين في بعض البلاد العربية . بالاضافة الى أن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التي صوتت لصالح القرار هي دول تصوت عامة ضد اسرائيل وكلها دول عربية أو دول موالية للعرب لا علاقة لها مع اسرائيل »<sup>(٢)</sup> .

وبذلك تكون اسرائيل قد رفضت رفضاً باتاً التعاون مع لجنة التحقيق السادسة ، وذلك بفرض عدم تمكين هذه اللجنة من دخول الأراضي العربية المحتلة واكتشاف أحوال المدنيين العرب الذين يتعرضون لأشد أنواع الارهاب والتمذيب والقتل والابادة على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلية . كما أن الحجة الخاصة بعدم شمول قرار لجنة حقوق الانسان لموضوع حقوق اليهود في بعض البلاد العربية ، والتي استندت اليها اسرائيل كسبب من أسباب رفضها هذا القرار هي حجة

(١) انظر نص تقرير اللجنة السادسة ص ٤ فقرة ٧٠٦٥٠٤٤٣ .

(٢) انظر نص تقرير اللجنة السادسة ص ٤ فقرة ٨ .

واهمية. فمن المعروف أن اليهود المقيمين في الدول العربية ليسوا اسرائيليين بل يحملون جنسية الدول التي يقيمون فيها ولا شأن للجان الأمم المتحدة فيما يتعلق بهؤلاء اليهود باعتبار أن أمورهم من الشؤون الداخلية للدول التي يقيمون فيها ، فهم ليسوا أجنبى وليسوا من رعايا اسرائيل ولا من رعايا أى دولة أخرى أجنبية عن الدولة التي يحملون جنسيتها .

بالاضافة الى ذلك فانه يمكن الرد على ما تستند اليه اسرائيل فى رفضها هذا القرار من حيث نوعية الدول التي صوتت لصالح هذا القرار ، بأن صحة القرار لا تتوقف على نوعية الدول التي وافقت عليه فهذا القرار قد يصدر بأغلبية الأصوات الصحيحة واللازمة لاقاراه . وأخيرا فان قرار لجنة حقوق الانسان صادر بناء على نشوء حالة الاحتلال الحربى الاسرائيلى فى أراضى بعض الدول العربية بعد الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وما نتج عن ذلك من وجود أشخاص مدنيين يتعرضون لانتهاكات حقوقهم الانسانية التي تحميها اتفاقية المدنيين لسنة ١٩٤٩ ، مما دعا لجنة حقوق الانسان الى مباشرة مهامها وتكليف لجنة الخبراء للتحقيق فى هذه الانتهاكات ، وهذا أمر من اختصاص اللجنة فى مثل هذه الأحوال .

وقد قامت لجنة الخبراء بزيارة لبنان فى الفترة من ١٠ الى ١٢ أغسطس ١٩٦٩ وسوريا فى الفترة من ١٣ الى ١٥ أغسطس ١٩٦٩ ومصر فى الفترة من ١٩ الى ٢٣ أغسطس ١٩٦٩ والأردن من ١٥ الى ١٨ أغسطس ١٩٦٩ .

واستمعت خلال هذه الزيارات الى الشهود الذين أدانوا اسرائيل على انتهاكها لحقوق الانسان فى المناطق العربية المحتلة وقد بلغ عدد هؤلاء الشهود ١٠٣ شخصا .

وفد قدمت اللجنة تقريراً عن مهمتها للجنة حقوق الانسان في دورتها السادسة والعشرين<sup>(١)</sup> أوردت فيه تحت عنوان قتل الأفراد شهادات للأفراد تتعلق بأعمال القتل العمدمي بالرصاص التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد السكان المدنيين العرب في الأراضي المحتلة<sup>(٢)</sup> كما أوردت تحت عنوان المجازر الأدلة على ما ارتكبه القوات الاسرائيلية من مجازر دموية ضد السكان المدنيين في الأراضي العربية المحتلة<sup>(٣)</sup>.

وبناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٤٤٣ ( ٢٣ ) الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٦٨ تم تشكيل لجنة ثلاثية<sup>(٤)</sup> للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة وتقديم

(١) يتكون هذا التقرير من سبعة فصول على النحو التالي :

- ١ - نص قرار تشكيل اللجنة وزياراتها المختلفة .
- ٢ - صلاحيات عمل اللجنة والأساس القانوني لعملها .
- ٣ - نص الشهادات والبيانات التي تلقتها اللجنة أثناء أداء مهمتها .
- ٤ - تحليل البيانات التي حصلت عليها اللجنة .
- ٥ - تحليل للأوامر والقوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال .
- ٦ - الخلاصة .
- ٧ - التوصيات .

(٢) أنظر نص تقرير اللجنة السادسة : الفصل الرابع ، تحليل عناصر الأدلة التي تلقتها اللجنة ، ص ٣ .

(٣) أنظر المرجع السابق ص ٤ .

(٤) أعضاء هذه اللجنة هم السفير اميراسينج مندوب سيلان الدائم لدى الأمم المتحدة رئيساً ، الدكتور بورات توهتي عضو الجمعية الفيدرالية اليوغسلافية والسفير عبد الرحيم أبو فرج مندوب الصومال الدائم لدى الأمم المتحدة أعضاء .

وهم يؤدون عملهم بصفتهم ممثلين لدولهم وليس بصفتهم خبراء كما كان الحال في اللجنة السادسة .

تقارير عن مهمتها الى السكرتير العام للأمم المتحدة في أقرب فرصة ممكنة وكلما دعت الحاجة .

وقد زارت اللجنة بيروت في الفترة من ٥ الى ٨ أبريل سنة ١٩٧٠ ودمشق في الفترة من ٨ الى ١٣ أبريل سنة ١٩٧٠ وعمان في الفترة من ١٣ الى ٢١ أبريل سنة ١٩٧٠ واستمعت الى شهادات الشهود التي أدانت أعمال اسرائيل التي انتهكت فيها حقوق الانسان في المناطق العربية المحتلة . كما زارت اللجنة لندن في الفترة من ٣١ مارس الى ٥ أبريل سنة ١٩٧٠ واستمعت الى شهود من الأشخاص الأجانب الذين زاروا الأراضي العربية المحتلة وشاهدوا بأنفسهم الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبتها اسرائيل في هذه الأراضي . ثم قدمت تقريرها الى السكرتير العام للأمم المتحدة والذي قدمه بدوره الى أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ (١)

وقد جاء في خطاب رئيس لجنة التحقيق الى يوثانات سكرتير عام الأمم المتحدة أن اللجنة قد واجهت صعوبة ، منذ بداية عملها ، تتمثل في رفض حكومة اسرائيل التعاون معها (٢) . كما أورد تقرير اللجنة أدلة اذانة اسرائيل لارتكابها جرائم القتل العمد ضد السكان المدنيين في الأراضي المحتلة (٣) .

وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ والصادر في ١٤ يونيو ١٩٦٧ والمؤيد بقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٢ الصادر في ٤ يوليو ١٩٦٧

(١) انظر نص هذا التقرير في :

Report of the Special Committee to investigate Israeli practices affecting the Human Rights of the population of the occupied territories, Note by the Secretary General, U.N.G.A., 25th Session, No. A/8089, at 26 October 1970.

(٢) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ، ص ٤

(٣) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ، ص ٥٣ - ص ٥٥ .

بخصوص احترام حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة . ومطالبة السكرتير العام للامم المتحدة بمتابعة تنفيذ هذا القرار . قام السكرتير العام في ٦ يوليو ١٩٦٧ بتعيين مستر **Mils—Grear Gussing** كممثل خاص له في متابعة تنفيذ هذا القرار . وقد قام الممثل الخاص بتقديم تقرير نهائي بما توفر لديه من معلومات نتيجة للزيارات التي قام بها لمنطقة النزاع الى السكرتير العام للامم المتحدة . وقد تضمن هذا التقرير الاشارة الى كثير من انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة بالنسبة لمعاملة المدنيين . فلقد ذكر التقرير في الفقرة ١١٩ « أن القوات الاسرائيلية قد ارتكبت في الأراضي السورية المحتلة جرائم قتل ضد السكان المدنيين بعد اجبارهم على القول بأنهم كانوا أفرادا في الجيش السوري ، أو بسبب أن أبناءهم كانوا أفرادا في هذا الجيش . كما تم اعدام بعض الشباب من سكان هذه الأراضي (١) .

وفي سبتمبر ١٩٦٩ أصدر **مؤتمر الصليب الأحمر الدولي الحادي والعشرين** قرارا عبر فيه عن أسفه الشديد لما يقاسيه السكان المدنيون في الأراضي المحتلة ، كما طالب بضرورة تطبيق اتفاقية المدنيين . وفي احصائية صادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر . بلغ اجمالي القتلى والمفقودين في الأراضي العربية المحتلة في الفترة من يونيو ١٩٦٧ الى ٣١ مايو ١٩٧٠ « ألفان وثمانمائة وأربعة قتيل » (٢) .

(١) انظر :

Report of the Secretary-General Under General Assembly Resolution 2252 (Es-V) and Security Council Resolution 237 (1967). U.N.G.A., No. S/8158, at 2 October 1967, p 6.

(٢) انظر :

The Middle East Activities of the International Committee of the Red Cross—June 1967 — June 1970 (11), I.R.R.C, September 1970, p 511.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل كانت ترفض الاجابة على استفسارات مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولي حول مصير القتلى والمفقودين وأسمائهم<sup>(١)</sup> غير أن بعض المسؤولين الاسرائيليين كانوا يعترفون في بعض الأحيان بعمليات القتل التي ترتكبها القوات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، فعلى سبيل المثال ما أعلنه « موسى ديان » وزير الدفاع الاسرائيلي أمام البرلمان الاسرائيلي في ١٧/٢/١٩٧١ . من أن « القوات الاسرائيلية قتلت ٣٠ مواطنا عربيا في غزة خلال حملاتها ضمن عمليات تفتيش المنازل والاشراف على حظر التجول ، كما قرر موسى ديان أن هناك « أخطاء » وقعت من بينها « استخدام العصي » في ضرب المواطنين العرب أثناء عمليات التفتيش<sup>(٢)</sup> .

وقد جاء في التقرير الذي قدمته رابطة الحقوقين الديمقراطيين الدولية عن مهمة اللجنة التي شكلتها للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة ، العديد من الأدلة على قيام القوات الاسرائيلية بارتكاب عمليات قتل على نطاق واسع ضد المدنيين العرب ، والتي استخدمت فيها هذه القوات أساليب الذبح والرمي بالرصاص والاعدام ضد الرجال والشبان والشيوخ والأطفال والنساء وتجن عنها قتل المئات من المدنيين وتعريض حياة باقى المواطنين من سكان الأراضي المحتلة للخطر<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ibid, pp 506-507.

(١) انظر :

(٢) اذاعت هذا التصريح من القدس وكالات الأنباء في ١٧/٢/١٩٧١ ، ونشر بجريدة الأهرام القاهرية في عددها الصادر في ١٨/٢/١٩٧١ .

(٣) انظر تفصيل هذه الأدلة وأعداد القتلى وأسماء بعضهم في المرجع

التالى :

La Mission D'Enquete De L'A.I.J.D., Bruxelles, 1968, paras, 18, 28, 127, 131, 132, 168, 171, 172, 174, 177, 182, 189, 194, 250, 252, 253, 254, 257, 263, 264, 266, 275.

وفي التقرير الذي أذاعه « الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي WFDY » عن مهمة لجنة تقصي الحقائق التي أرسلها الاتحاد عام ١٩٦٩ للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة ، قرر « مستر هربرت همان M. Herbert Hemmann » عضو اللجنة في تقريره ، أن ما شاهده من أدلة على ما ترتبه إسرائيل من جرائم قتل ضد السكان المدنيين العرب في الأراضي المحتلة يماثل تماما جرائم القتل التي ارتكبتها القوات الهتلرية الفاشستية ضد الشباب والأطفال<sup>(١)</sup> . كما أورد التقرير الكثير من الأدلة على جرائم القتل الوحشية التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد المدنيين العرب الواقعين تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي<sup>(٢)</sup> .

وقد نشرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في عام ١٩٦٩ : تقريرا مدعما بالوثائق والصور حول انتهاكات إسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة . وقد جاء في هذا التقرير أن القوات الاسرائيلية قد ارتكبت جرائم القتل الجماعية رميا بالرصاص والتي راح ضحيتها المئات من الأطفال والشبان والشيوخ والنساء من السكان العرب في الأراضي المحتلة . كما أورد التقرير مقتطفات مما نشرته الصحف الغربية العالمية عن المجازر الدموية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلي منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧<sup>(٣)</sup> .

(١) أنظر :

International Investigation Mission to the Middle East sponsored by the world Federation of Democratic Youth, 1969, p 26.

(٢) أنظر :

ibid, p 41 et seq.

(٣) أنظر :

Publications of the P.R.C.S., prepared by the information committee, Amman-Jordan, 1969, pp 47-54.

### ثالثاً - موقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم :

تعد جرائم القتل الاسرائيلية جرائم حرب بالمعنى الدقيق حسب التعريف الذى سبق أن عرفنا به جرائم الحرب<sup>(١)</sup> . فهذه الجرائم تتوفر فيها الشروط التى تجعل منها جرائم حرب . فهى أفعال غير مشروعة مخالفة لقواعد قانون الحرب والاحتلال الحربى العرفية والاتفاقية التى تحرم قتل المدنيين المقيمين فى الأراضى المحتلة . كما أن هذه الجرائم قد ارتكبت فى زمن الحرب والاحتلال الحربى ، وهى أخيراً تشتمل على العنصر الدولى ، إذ أن الجناة فى هذه الجرائم من أفراد القوات الاسرائيلية والضحايا فيها من السكان العرب فى الأراضى المحتلة .

ولقد اعتبر القانون الدولي جرائم قتل المدنيين جرائم حرب تستوجب معاقبة مرتكبيها بصفتهم مجرمى حرب . فعلى تقرير لجنة السلام التى شكلها المؤتمر التمهيدى للسلام الذى عقد بعد هدنة الحرب العالمية الأولى فى ٢٥ يناير ١٩١٩ جاء النص على جريمة قتل المدنيين باعتبارها جريمة حرب<sup>(٢)</sup> وفى ميثاق محكمة نورمبرج الذى حدد جرائم الحرب جاء النص على اعتبار جريمة قتل السكان فى الأراضى المحتلة جريمة حرب<sup>(٣)</sup> . كما أن أوبنهايم فى تعريفه لجرائم الحرب اعتبر جريمة القتل من الجرائم التى تخالف قوانين وأعراف الحرب<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر تعريفنا لجرائم الحرب ص ٥٥٤ من هذه الرسالة .

(٢) أنصر :

Miguel A. Marin, op. cit., pp 676-678.

(٣) انظر :

Trials of war criminals before the Nuremberg Military Tribunals, Vol 15, Procedure, Practice and Administrations, Nuremberg, 1949, p 24.

(٤) أنظر :

Oppenheim, op. cit, p 451.

كما أن جرائم القتل التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تعد أيضا جرائم ضد الانسانية من وجهة نظر القانون الدولي . فلقد عرفت المادة ٦|ج من ميثاق محكمة نورمبرج الجرائم ضد الانسانية بأنها :

« جرائم القتل ... التي ترتكب ضد أي شعب من الشعوب المتمدنية قبل الحرب أو أثناءها .. » (١) .

وفي تعريف لجنة القانون الدولي للجرائم ضد الانسانية - أثناء صياغتها لمبادئ نورمبرج سنة ١٩٥٠ - جاء النص على اعتبار جرائم القتل التي ترتكب ضد أي شخص مدني في زمن الحرب من الجرائم ضد الانسانية (٢) كما اعتبر مشروع قانون الاعتداءات ضد السلم وأمن البشرية الذي وضعته لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥١ : جرائم قتل الأشخاص المدنيين من الجرائم ضد الانسانية (٣) .

كذلك اعتبرت المادة ٢ من اتفاقية تحريم ابادة الجنس البشري جرائم قتل أعضاء الجماعة من الأفعال المكونة لجريمة ابادة الجنس البشري (٤) . ولا شك أن جرائم القتل التي ترتكبها القوات الاسرائيلية

(١) أنظر :

**Trials of war criminals before the Nuremberg Military Tribunals, Vol 15, Procedure Practice and Administration ; Nuremberg, 1949, P 24.**

(٢) أنظر :

**Y.U.N, 1950, P 854.**

(٣) أنظر :

**Y.U.N, 1951, P 842.**

(٤) أنظر :

**D.P. O'Connell, op. cit. p 1039.**

ضد الجماعات من السكان العرب المقيمين في الأراضي المحتلة هي جرائم إبادة للجنس البشرى العربى الواقع تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلى .

وترتكب اسرائيل جرائم القتل في الأراضي المحتلة مخالفة بذلك قواعد قانون الاحتلال الحربى والاتفاقيات الانسانية الدولية والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، التى تحمى جميعها حق الحياة للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة وذلك على النحو السابق بيانه<sup>(١)</sup> .

#### رابعا - الجرائم المماثلة للجرائم الاسرائيلية والتى ادانتها أحكام محكمة نورمبرج وطوكيو والمحاكم الوطنية

تماثل جرائم القتل التى ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة ، تلك الجرائم التى ارتكبتها القوات النازية ضد سكان البلاد الأوروبية المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية . فلقد أدانت محكمة نورمبرج العسكرية الدولية المتهم النازى المدعو Hermann Withelm Goring ومعه ٢٢ متهما آخر بصفتهم الشخصية وبصفتهم أعضاء في منظمة نازية بارتكاب جرائم القتل ضد السكان المدنيين في الأراضي المحتلة . وقد وجه ممثلو الادعاء أمام المحكمة الى المتهمين المذكورين تهمة قتل السكان المدنيين في الأراضي التى دخلتها القوات المسلحة الألمانية في الفترة ما بين ١ سبتمبر ١٩٣٩ ، ٨ مايو سنة ١٩٤٥ ، وذلك باستخدامهم أساليب مختلفة مثل الرمى بالرصاص والشنق والتعذيب والضرب الذى أفضى الى الموت والمجازر الدموية

(١) أنظر ما سبق بيانه حول حق الحياة المكفول بمقتضى هذه القواعد للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة ، ص ٣٢٨ من هذه الرسالة .

والإبادة للمجموعات البشرية من السكان المدنيين في الأراضي المحتلة<sup>(١)</sup> .  
وذلك ما يماثل تماما الأساليب التي اتبعتها القوات الاسرائيلية في  
الأراضي العربية المحتلة .

كما تماثل جرائم القتل الاسرائيلية تلك الجرائم التي ارتكبتها  
القوات اليابانية ضد السكان المدنيين في الأراضي التي احتلتها خلال  
الحرب العالمية الثانية . فلقد أدانت محكمة طوكيو العسكرية الدولية  
٢٨ متهما من القادة والضباط اليابانيين لارتكابهم جرائم قتل المدنيين في  
الأراضي التي احتلتها اليابان وذلك بالمخالفة لنص المادة ٥ من ميثاق  
المحكمة وقواعد لوائح لاهاى . وقد حكمت المحكمة عليهم بأحكام  
مختلفة تتراوح بين الاعدام والسجن مدى الحياة<sup>(٢)</sup> .

ولقد أدانت أحكام القضاء الوطنى جرائم القتل المماثلة للجرائم  
الاسرائيلية وذلك أثناء نظر القضايا التي اتهم فيها بعض القادة العسكريين  
الألمان في الأراضي التي احتلتها القوات الألمانية خلال الحرب العالمية  
الثانية . فعلى سبيل المثال أدانت المحكمة الجنائية الهولندية الخاصة  
والمشكلة لمحاكمة مجرمى الحرب ، المتهم الجنرال Christiansen وهو  
قائد جيش الاحتلال الألماني في هولندا ابان الحرب العالمية الثانية وذلك  
لارتكابه جرائم القتل العمد ضد السكان المدنيين الأبرياء في الأراضي  
الهولندية المحتلة<sup>(٣)</sup> .

(١) أنظر :

Lawrence Deems Egbert, Trial of the Major war Criminals before  
the International Military Tribunal, Vol II, Nuremberg, 1947, p 45 et seq.

(٢) أنظر :

Re Hirota and Others, International Military Tribunal for the far  
East, Tokyo, November 12, 1948, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C., vol 15,  
Year 1948, Case No 118, pp 356-360.

(٣) أنظر :

Re Christiansen, Holland, Special Court (war criminals), Arnhem,  
August 12, 1948, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C., vol 15, Year 1948, Case  
No. 121, pp 412-414.

## المبحث الثاني

جرائم التعذيب وسوء المعاملة الإنسانية

للمدنيين العرب في الأراضي المحتلة

بدراسة الأوضاع التي سادت الأراضي العربية المحتلة منذ الاحتلال الاسرائيلي لهذه الأراضي نجد أن السكان المدنيين قد تعرضوا لصنوف كثيرة من التعذيب وسوء المعاملة التي مارستها ضدهم قوات الاحتلال الاسرائيلي . وهذا ما أثبتته لجان التحقيق الدولية . وتقارير الصليب الأحمر الدولي والرسائل والشهادات المختلفة التي أدلى بها مواطنوا الأراضي المحتلة والصحفيين الأجانب الذين زاروا الأراضي المحتلة .

وسنبين فيما يلي وقائع هذه الجرائم وأدلة ادانتها من المنظمات واللجان الدولية وموقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم والجرائم المماثلة للجرائم الاسرائيلية والتي أدانتها محكمة نورمبرج وطوكيو والمحاكم الوطنية .

### أولا - الوقائع :

استمعت اللجنة الثلاثية لشهادات أدلى بها كثير من الأشخاص المدنيين الذين تعرضوا للتعذيب والضرب وسوء المعاملة الانسانية سواء كانوا رجالا أو نساء أو شيوخا أو أطفالا . وجاء ذكر هذه الشهادات

في التقرير الذي قدمته اللجنة بعد انتهاء أعمالها تحت عنوان  
سوء معاملة المدنيين (١) .

وفي تقرير اللجنة السادسة التابعة للأمم المتحدة ورد تحت عنوان  
تعذيب وسوء معاملة الأشخاص ممن لم يعتقلوا ذكر لشهادات أفراد  
مذكورة أسماؤهم تعرضوا لأنواع مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة  
ومنها الخصى ، والضرب المبرح ، وهتك العرض بالقوة (٢) .

وتضمن تقرير اللجنة السادسة الرسالة التي بعث بها المندوب  
الأردني الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٦٩ بشأن سوء  
معاملة القوات الاسرائيلية للمدنيين العرب في منطقتي الخليل وبيت  
ساحور حيث فرضت هذه القوات حظرا على التجول بدأ من يوم ٢٩  
أغسطس وظل ساريا حتى لحظة كتابة رسالة المندوب الأردني (٣) .

وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بعث المندوب الأردني الدائم لدى  
الأمم المتحدة برسالة أشار فيها الى المعاملة السيئة التي تعرض لها أهالي  
قطا ع غزة من جانب قوات الاحتلال الاسرائيلية ومرفق بها صورة من  
مقال بعنوان « شاهد عيان من غزة » نشر في جريدة الصناداي تايمز  
البريطانية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ويصف هذا المقال ما يعاينه المدنيون في غزة

(١) جاء ذكر هذه الشهادات في البند د ص ٥٢ من تقرير اللجنة  
الثلاثية .

(٢) وردت هذه الشهادات تحت هذا العنوان من البند ٢٧ الى البند  
٣٣ من هذا التقرير .

(٣) جاء ذكر هذه الرسالة في البند ٥٨ من هذا التقرير .

من الجوع وما يفرض عليهم تعسفا من حظر التجول بصفة انتقامية ويستشهد فيها الكاتب بأقوال جندي اسرائيلي (١) .

وتحت عنوان « سوء معاملة الأطفال » جاء بتقرير اللجنة السادسة شهادات كثير من الأشخاص حول سوء معاملة الجنود الاسرائيليين للأطفال بما في ذلك ضربهم ضربا شديدا وتعريضهم ساعات طويلة للشمس المحرقة دون ماء أو طعام والزج ببعضهم في السجون (٢) .

واستمعت اللجنة السادسة الى شهادة السيد برهان حماد ممثل الجامعة العربية ذكر فيها أنواع التعذيب وسوء المعاملة التي يلقاها المدنيون في الأراضى العربية المحتلة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وذلك بمعرفة قوات الاحتلال الاسرائيلي .

كما استمعت اللجنة أيضا الى شهادة الدكتور جورج ديب أستاذ القانون الدولي في جامعة بيروت الذي عرض على اللجنة باسم معهد الدراسات الفلسطينية ببيروت مذكرة تفصيلية عن معاملة المدنيين العرب في الأراضى المحتلة وتتضمن هذه المذكرة حقائق قام بتجميعها فريق من باحثى المعهد وهى حقائق تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة وأن هذه الحقائق أكدتها آثار سوء المعاملة التى ظهرت نتيجة فحص أجسام الأشخاص الذين أسيت معاملتهم وكذلك شهادات الأشخاص الذين استجوبوا بالاضافة الى مقالات صحفية ومحاضر مداولات برلمانية أشارت الى

(١) جاء ذكر هذه الرسالة في البند ٦١ من هذا التقرير .

(٢) جاء ذكر هذه الشهادات تحت هذا العنوان في البنود من ٩٦ الى

١٠٥ من هذا التقرير .

ارتكاب القوات الاسرائيلية لجرائم التعذيب وسوء المعاملة للأشخاص المدنيين في الأراضي العربية المحتلة<sup>(١)</sup> .

وفي الجلسة التاسعة والعشرين التي عقدتها اللجنة السادسة في عمان استتعت اللجنة الى تصريح للمقدم « ديريك كوبر » بخصوص معاملة الأشخاص ومساءلة وضع الأراضي المحتلة في ظل نظام الاحتلال الاسرائيلي وفي هذا الصدد أدلى المقدم ديريك بما يلي<sup>(٢)</sup> :

« أود أن أؤكد أنني لا أرى أدنى شك في أن الاسرائيليين ارغاماً لسكان فلسطين الأصليين على ترك بلادهم . يخضعون هؤلاء السكان بصفة مستمرة لضغط منظم بكل ما يملكون من وسائل بما فيها الارهاب وحملة التفتيش المستمرة ليلا ونهارا لأوهى الحجج وكذا تسكين العسكريين مع السكان والضغط المالية والنفسية والبطالة والفساد وسوء المعاملة ونسف الممتلكات وبعيارة أخرى فان السكان الذين لا يتعاونون معهم يصبح عليهم أن يرحلوا ولقد أقر لى بذلك عمليا السيد ميشيل كومان في مقابلة لى معه في القدس » .

وأشار تقرير اللجنة السادسة الى رسائل ممثل سوريا في الامم المتحدة بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٦٧ و ٦ يوليو سنة ١٩٦٧ و ١٩ يوليو سنة ١٩٦٧ والتي ذكرت حالات خاصة بمدنيين اسيتت معاملتهم في الأراضي العربية المحتلة<sup>(٣)</sup> .

(١) جاء ذكر هذه الشهادات في الفصل الرابع من تقرير اللجنة السادسة ص ١١ .

(٢) جاءت هذه الشهادات في البند ٤ ص ٢ من الفصل الرابع من تقرير اللجنة السادسة .

(٣) أنظر نص تقرير اللجنة السادسة ، الفصل الرابع ، ص ٢

وجاء في البحث الميداني الذي أجري حول معاملة المدنيين وأسرى الحرب العرب في المناطق المحتلة بسيما وقطاع غزة والذي قدم للمؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان سردا لاصنوف مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة شهد بها الأشخاص الذين تعرضوا لها أو شاهدها بأعينهم في الأراضي المحتلة عقب عدوان ١٩٦٧ ومثالا للأساليب التي وردت في هذا البحث نشير الى ما يلي :

١ - قيام القوات الاسرائيلية باخراج الشباب العرب في قطاع غزة ولا سيما طلبة المدارس الثانوية والذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ ، ١٨ عاما من منازلهم وأخذهم الى ساحة تمتلئ بالقاذورات واجبارهم على الجلوس فوقها ثم ضربهم بالأحذية تعذيبا وارهابا<sup>(١)</sup> .

٢ - الضرب المبرح لكبار السن من الرجال من سن ٥٠ سنة بمعرفة رجال الجيش الاسرائيلي<sup>(٢)</sup> .

٣ - تطويق المنازل بالستة أيام المتوالية وتجويع الصغار وتعطيشهم وكل من يحاول أن يخرج من منزله لاحضار الطعام أو الشراب لأطفاله الصغار يطلق عليه الرصاص<sup>(٣)</sup> .

كما أورد هذا البحث صورا كثيرة لما يتعرض له الأهالي المدنيون في المنطقة المحتلة من أساليب وحشية تتضمن التعذيب والارهاب كالكبي بالنار والضرب بالأجسام الراضة والصلبة والأسلاك الشائكة والأسلاك

---

(١) شهادة مواطن من قطاع غزة ص ٣٤ من هذا البحث ( مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٦٨ ) .  
 (٢) ص ٣٥ من البحث السابق .  
 (٣) شهادة سيدة من قطاع غزة ص ٣٨ من البحث السابق .

المجدولة • هذا فضلا عن الحرمان من الطعام والشراب لمدة طويلة<sup>(١)</sup> •  
 وكتب كثير من مراسلى وكالات الأنباء فى اسرائيل وكذلك عديد  
 من الصحفيين الذين زاروا الأراضى المحتلة . عن الظروف القاسية التى  
 يعيش فيها المواضون العرب فى تلك الأراضى وأعمال التعذيب وسوء  
 المعاملة الانسانية التى يتعرضون لها من جانب القوات الاسرائيلية •  
 فعلى سبيل المثال نشرت جريدة الجارديان البريطانية بتاريخ ٢٦ ١ ١٩٦٨  
 مقالا مسلسلا لمايكل آدامز الصحفى البريطانى فى أعقاب زيارته للأراضى  
 المحتلة بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ جاء فيه :

« ان الوسائل المتبعة من قبل السلطات الاسرائيلية الآن تجاه  
 السكان المدنيين من العرب فى قطاع غزة تعتبر خرقا واضحا لنصوص  
 اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين فى وقت الحرب » •

ثم أضاف قائلا :

« اننى أمضيت أربع سنوات فى معسكرات الاعتقال النازية لم أر  
 خلالها من القسوة مثلما يعامل به الاسرائيليون العرب فى الأراضى  
 المحتلة » •

ونشرت جريدة الكريستيان سايس مونتورز بتاريخ ١٧ ٢ ١٩٦٨  
 مقالا جاء فيه ان قوات الاحتلال الاسرائيلى قد أصدرت أوامر منع  
 التجول لفترات طويلة كانت تحول دون قضاء الاحتجاجات التمييزية  
 الضرورية لأى انسان الى جانب عمليات التفتيش الليلية التى تقوم بها

(١) ص ٥ من هذا البحث وما بعدها .

هذه القوات ويتسبب عنها الذعر للأطفال والنساء العرب في قطاع غزة المحتل .

**ثانيا - المقرارات التي صدرت من المنظمات واللجان الدولية والتي أدانت ارتكاب إسرائيل لهذه الجرائم :**

بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٢٣٤١ ب (٢٢) (١) والذي أعربت فيه عن قلقها لاستمرار المتاعب الانسانية للاجئين الفلسطينيين نتيجة الأعمال العدائية الحديثة في الشرق الأوسط ( والذي تسببت فيها إسرائيل بعدوانها في الخامس من يونيو ١٩٦٧ ) كما طالبت فيه كل الحكومات والمنظمات بتقديم التبرعات والمساعدات

(١) جاء نص هذا القرار على النحو التالي :

Resolution 2341 B (XXII) of 19 December 1967

*Adopted by the G. Assembly at its 22nd Session*

The General Assembly,

Recalling its resolution 2252 (ES-V) of 4 July 1967, Taking note of the report of the secretary-General of the United Nations of 15 September 1967,

Taking notes also of the report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, covering the period from 1 July, 1966 to 30 June 1967.

Concerned about the continued human suffering as a result of the recent hostilities in the Middle East,

1. Reaffirms its resolution 2252 (ES-V),

2. Endorses, bearing in mind the objectives of that resolution, the efforts of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East to provide humanitarian assistance, as far as practicable, on an emergency basis and as a temporary measure, to other persons in the area who are at present displaced and in serious need of immediate assistance as a result of the recent hostilities ;

3. Appeals to all Governments and to organizations and individuals to make special contributions for the above purposes to the United

لوكالة عوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط وذلك  
للتخفيف من الآلام التي يعانيها هؤلاء اللاجئين .

كما أصدرت الجمعية العامة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٨ القرار رقم  
٤٤٣-٢٣ بشأن احترام وتطبيق حقوق الإنسان في الأقليم المحتلة (١) .

Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East and to the other intergovernmental and nongovernmental organizations concerned.

1640th plenary meeting  
19 December 1967.

Adopted by 105 Votes to non with no abstentions.

(١) جاء نص هذا القرار على النحو التالي :  
A/RES/2443 (XXIII)

*Respect for and implementation of human rights  
in occupied territories*

*The GENERAL ASSEMBLY,*

Guided by the purposes and principles of the Charter of the United Nations and by the Universal Declaration of Human Rights.

*Bearing in mind* the provisions of the Geneva Convention relative to the Protection of civilian Persons in Time of war of 12 August 1949,

*Mindful* of the principle embodied in the Universal Declaration of Human Rights Regarding the rights of everyone to return to his own country, and recalling Security Council resolution 237 (1967) of 14 June 1967, General Assembly resolution (ES-V) of 4 July 1967 and 2341 B (XXII) of 19 December 1967, Commission on Human Rights resolution 6 (XXIV) of 27 February 1968- and Economic and Social Council resolution 1336 (XXIV) of 31 May 1968, in which those United Nations organs called upon the Government of Israel, *inter alia*, to facilitate the return of those inhabitants who have fled the area of military operations since the outbreak of hostilities.

*Recalling* the telegram dispatched by the Commission on Human Rights on 8 March 1968, calling upon the Government of Israel to desist forthwith from acts of destroying homes of the Arab civilian population in areas occupied by Israel,

*Recalling* also Security Council resolution 259 (1968) of 27 September 1968, in which the Council expressed its concern for the safety, welfare and security of the inhabitants of the Arab territories under military occupation by Israel, and deplored the delay in the implementation of Council resolution 237 (1967),

*Noting* resolution I on respect for and implementation of human rights in occupied territories, adopted by the International Conference on Human Rights on May 1968, in which the conference, *inter alia* :

والذى أكدت فيه قرار لجنة حقوق الانسان رقم ٦ المتخذ في ٢٧ فبراير ١٩٦٨ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣٣٦ المتخذ في ٣١ مايو ١٩٦٨ وهي القرارات التي أدانت فيها منظمات الأمم المتحدة المذكورة ، حكومة اسرائيل لانتهاكها حقوق الانسان في الأراضي العربية

(a) Expressed its grave concern at the violation of human rights in Arab territories occupied by israel.

(b) Drew the attention of the Government of Israel to the grave consequences resulting from the disregard of fundamental freedoms and human rights in occupied territories.

(c) Called upon the Government of Israel to desist forthwith from acts of destroying homes of the Arab civilian population inhabiting areas occupied by Israel and to respect and implement the Universal Declaration of Human Rights and the Geneva Conventions of 12 August, 1949 in occupied territories.

(d) Affirmed the inalienable rights of all inhabitants who have left their homes as a result of the outbreak of hostilities in the Middle East to return home, resume their normal life, recover their property and homes, and rejoin their families according to the provisions of the Universal Declaration of Human Rights.

1. *Decided* to establish a Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories composed of three Member States ;

2. *Requests* the President of the General Assembly to appoint the members of the Special Committee :

3. *Requests* the Government of Israel to receive the Special Committee, co-operate with it and facilitate its work ;

4. *Requests* the Special Committee to report to the Secretary-General as soon as possible and whenever the need arises thereafter ;

5. *Requests* the Secretary-General to provide the Special Committee with all the necessary facilities for the performance of its task.

*1748th. Plenary meeting*

*19 December 1968.*

The resolution was adopted by 60 favour, 22 against, with 37 abstentions.

المحتلًا • وارتكابها جرائم التعذيب وسوء المعاملة الانسانية لمدنيين العرب في هذه الأراضي •

وفد أشارت الجمعية العامة في هذا القرار الى البرقية التي ارسلتها لجنة حقوق الانسان في ٨ مارس ١٩٦٨ وضالبت فيها حكومة اسرائيل بانكف فوراً عن أعمال تدمير مساكن المدنيين العرب في المناطق التي تحتلها اسرائيل • وقد انتهت الجمعية العامة في هذا القرار الى تقرير انشاء لجنة خاصة لتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة •

وبتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٢٥٣٥ (ج) (١) والذي عبرت فيه عن قلقها لاستمرار الآلام البشرية التي أحدثتها الأعمال العدائية التي نشبت في يونيو ١٩٦٧ في الشرق الأوسط • ( والتي تسببت فيها اسرائيل لسكان المدنيين في الأراضي المحتلة بعد يونيو ١٩٦٧ ) • كما طالبت فيه بتقديم المساعدة الى الأشخاص المشردين والمحتاجين للمساعدة المستمرة نتيجة عدوان يونيو ١٩٦٧ •

١١) جاء نص هذا القرار على النحو التالي :

**THE GENERAL ASSEMBLY.**

Recalling its resolutions 2252 (ES-V) of 4 July 1967, 2341 B (XXII) of 19 December 1967 and 2452 C (XXIII) of 19 December 1968.

Taking note of the annual report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and works Agency for Palestine Refugees in the Near East, Covering the period from 1 July 1968 to 30 June 1969.

Bearing in mind also the letter dated 24 July 1969 from the Secretary-General addressed to all State's Members of the United Nations and members of the specialized agencies.

Concerned about the continued human suffering resulting from the June 1967 hostilities in the Middle East.

وبتاريخ ٤ مارس ١٩٦٩ أصدرت لجنة حقوق الانسان القرار رقم  
٧ (٢٥)<sup>(١)</sup> والذي طالبت فيه بضرورة احترام حقوق الانسان وحياته.

1. Reaffirms its resolutions 2252 (ES-V), 2341 B (XXII) and 2452 C (XXIII) ;

2. Endorses, bearing in mind the objectives of these resolutions, the efforts of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East to continue to provide humanitarian assistance, as far as practicable, on an emergency basis and as a temporary measure, to other persons in the area who are at present displaced and in serious need of continued assistance as a result of the June 1967 hostilities.

3. Strongly appeals to all Governments and to organizations and individuals to contribute generously for the above purposes to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East and to the other Governmental and non-governmental organizations concerned.

(١) جاء نص هذا القرار على النحو التالي :

*The Commission on Human Rights*

Resolution 7 (XXV)

*Adopted at the 1014th meeting on 4 March 1969,*

*The Commission on Human Rights*

*Deeply concerned* at the conflict affecting the Middle East, Which continues to constitute an explosive factor that might spark off a universal conflagration, and at its consequences for the civil populatoins,

*Aware* of its legal and moral obligaton to foster universal respect for fundamental human rights and freedoms, to promote conditions which guarantee such respect and to eliminate harm and suffering which constitute an affrent to civilization.

*Makes a fervent appeal* to all Governments, their peoples and world public opinion to spare no efforts to ensure a peaceful settlement of the conflict affecting the Middle East through respect for the principles of the Charter of the United Nations and through the implementation of the relevant resolutions of the Security Council ; in particular resolution 242 (1967) of 22 November 1967, and, meanwhile, to ensure in that region respect for the fundamental, rights of all human beings which will greatly contribute in creating conditions for the restoration of peace.

الأساسية ، وأعربت عن قلقها لما يتعرض له المدنيون من الآلام والمتاعب ( نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي وتصرفات قوات الاحتلال في الأراضي المحتلة ) كما طالب كل الحكومات والشعوب بضرورة احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتطبيق قرارات مجلس الأمن وعلى الأخص القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ( والذي رفضت اسرائيل تطبيقه حتى الآن ) .

وفي ١٥ ديسمبر ١٩٧٠ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٢٧٢٧ ( ٢٥ )<sup>(١)</sup> . والذي أيدت فيه تقرير وتوصيات اللجنة الخاصة المشكلة للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة

(١) جاء نص هذا القرار على النحو التالي :

2727 (XXV). Report of the Special Committee to Investigate Israeli practices Affecting the Human Rights of the Population of the occupied Territories.

The General Assembly,

Guided by the purposes and principles of the charter of the United Nations.

Bearing in mind the provisions of the Universal Declaration of human Rights and the provisions of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, of 12 August 1949,

Recalling Security Council resolutions 237 (1967) of 14 June 1967 and 259 (1968) of 27 September 1968,

Recalling also its resolutions 2252 (ES-V) of 4 July 1967, 2443 (XXIII) and 2452 A (XXIII) of 19 December 1968, 2535 B (XXIV) of 10 December 1969 and 2672 D (XXV) of 8 December 1970.

Further recalling Commission on Human Rights resolutions 6 (XXIV) of 27 February 1968, 7 (XXV) of 4 March 1969 and 10 (XXVI) of 23 March 1970, the telegram of 8 March 1968 dispatched by the Commission to the Israeli authorities, the relevant resolutions of the International Conference on Human Rights held at Teheran in 1968, Economic and Social Council resolution 1515 (XVIII), adopted on 28 May 1970 on the

وطالبت فيه الحكومة الاسرائيلية بالتطبيق الفوري لتوصيات اللجنة المدونة في تقريرها وكذا تطبيق التزاماتها طبقا لاتفاقية جنيف الخاصة

recommendation of the Commission on the Status of Women, and the other relevant resolutions of the Economic and Social Council, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the World Health Organization,

Having considered the report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories,

Noting with regret that the provisions of the abovementioned resolutions have not been implemented by the Israeli authorities,

Gravely concerned for the safety, welfare and security of the inhabitants of the Arab territories under military occupation by Israel,

1. Expresses its sincere appreciation to the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories and to its members for their efforts in performing the task assigned to them ;

2. Calls upon the Government of Israel immediately to implement the recommendations of the Special Committee embodied in its report and to comply with its obligations under the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, of 12 August 1949, the Universal Declaration of Human Rights and the relevant resolutions adopted by the various international organizations ;

3. Requests Special Committee, pending the early termination of the Israeli occupation of Arab territories, to continue its work and to consult as appropriate, with the International Committee of the Red Cross in order to ensure the safeguarding of the human rights of the population of the occupied territories ;

4. Urges the Government of Israel to receive the Special Committee, co-operate with it and facilitate its work ;

5. Requests the Special Committee to report to the Secretary-General as soon as possible and whenever the need arises thereafter ;

6. Requests the Secretary-General to provide the Special Committee with all the necessary facilities for the continued performance of its tasks ;

7. Decides to inscribe on the provisional agenda of its twenty-sixth session an item entitled "Report (or reports) of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Populations of the Occupied Territories."

1931 st plenary meeting  
15 December 1970 ;

بحماية المدنيين في زمن الحرب والموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ • وقد أدانت الجمعية العامة في هذا القرار الحكومة الاسرائيلية لعدم تطبيقها نصوص القرارات السابق اصدارها من « المنظمة الدولية ولجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية » والتي طالبت اسرائيل باحترام حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة • كما طالبت الجمعية العامة في هذا القرار • الحكومة الاسرائيلية بالالتزام بالاعلان العالمى لحقوق الانسان وكذا القرارات المتعلقة بهذا الموضوع والذي سبق أن اتخذتها المنظمات الدولية المختلفة • كما طالبت الجمعية العامة الحكومة الاسرائيلية بضرورة التعاون مع اللجنة وتسهيل عملها •

وبتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ أصدر المؤتمر العربي الاقليسى لحقوق الانسان تقريراً حول معاملة المدنيين العرب في الأراضي المحتلة منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ جاء فيه أن اسرائيل قد دأبت بعد عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ على انتهاج سياسة بغيضة تجاه المدنيين العرب سكان الأراضي التي احتلتها خلال العدوان على كل من سوريا والأردن والجمهورية العربية المتحدة مؤكدة مظامعها التوسعية وعدم احترامها للمواثيق الدولية وحقوق الانسان • وأضاف التقرير أن هذه السياسة تتجلى في المعاملة السيئة والقساوية للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة وباقي الأراضي المحتلة وفي أعمال الارهاب والتعسف التي تمارسها بهدف اجبار هؤلاء الأهالى على الفرار من الجحيم هرباً بأنفسهم والنزوح عن أراضيهم العربية وبالتالي تخلو لها هذه المناطق وتصبغها بالصبغة اليهودية وتستورد عدداً جديداً من المهاجرين من اليهود وتقيم المستعمرات اليهودية • كما ذكر التقرير أن المدنيين العزل يواجهون يوماً ألواناً من

أعمال الكبت والاضطهاد السياسى والاجتماعى والعنصرى وحظر الحريات وتمارس السلطات الاسرائيلية أشنع جرائم القتل والتعذيب والاعتقال والعبث بالمقدسات والنهب والتهجير الجماعى ضد المدنيين العرب وحقوقهم الطبيعية والقانونية<sup>(١)</sup> .

كما جاء فى التقرير الذى وضعته رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالميين حول المهمة التى قام بها مجموعة من أعضائها للتحقيق فى انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الأراضى العربية ، سردا لعدد كبير من جرائم التعذيب وسوء المعاملة التى حدثت لكثير من المواطنين العرب على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي<sup>(٢)</sup> .

وبتاريخ ٢/١٠/١٩٦٧ أصدر السكرتير العام للأمم المتحدة تقريرا بشأن مهمة مبعوثه الى الأراضى العربية المحتلة « مستر جاسنج » وقد جاء هذا التقرير دليلا واضحا على ما يتعرض له المدنيون فى الأراضى المحتلة من أعمال ارهابية مارستها ضدهم القوات الاسرائيلية . فقد جاء فى الفقرة ٢٧ من هذا التقرير ما يلى<sup>(٣)</sup> :

(١) انعقد المؤتمر العربى الاقليمى لحقوق الانسان فى بيروت الفترة من ٢ - ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ وأصدر هذا التقرير بعد أن عرضت عليه الوقائع الخاصة بالتعذيب وسوء المعاملة التى يلقاها المدنيون العرب فى الأراضى المحتلة .

(٢) انظر :

La Mission D'Enquete De L'A.I.J.D, Bruxelles, 1968 ; paras, 80, 81, 82 136 138 a, 142, 183, 191, 221, 250.

(٣) انظر :

Report of the Secretary-General under General Assembly Resolution 2252 (ES-V) and Security Council Resolution 237 (1967), U.N.S.C., S/8158, 2 October 1967.

« ولقد شعر الممثل الخاص مستر جاسنج أن أعمال الارهاب الاسرائيلية كان لها دور كبير في ترك المواطنين العرب لديارهم كما أن السلطات الاسرائيلية لم تحاول اطلاقا اتخاذ أى عمل يطمئن السكان »<sup>(١)</sup>

كما ذكرت الفقرة ٢٨ ما يلي: <sup>(٢)</sup>

« أصبح من الواضح أن الأعمال التي اتخذتها السلطات العسكرية الاسرائيلية كانت سببا رئيسيا في فرار السكان بترك ديارهم » .

وفي الفقرة ٤٩ ذكر أنه: <sup>(٣)</sup>

« في أثناء زيارة « مستر جاسنج » لمعسكرات اللاجئين في الضفة الشرقية أخيره النازحون بأنهم قد تركوا الضفة الغربية تحت الضغط وأنهم قد قاسوا من أعمال الارهاب » .

وقد أدانت لجنة التحقيق الثلاثية جرائم التعذيب وسوء المعاملة التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد المدنيين العرب في الأراضي المحتلة . فلقد جاء في توصيات هذه اللجنة ما يلي :

« يجب أن يطلب من حكومة اسرائيل أن تمتنع عن القيام بأفعال أو اتباع سياسات مخالفة لحقوق الانسان وأن تمنع

(١) أنظر ص ٩ فقرة ٢٧ من نص التقرير السابق .

(٢) أنظر ص ٩ فقرة ٢٨ من نص التقرير السابق .

(٣) أنظر ص ١٤ فقرة ٤٩ من نص التقرير السابق .

أعمال العنف والأعمال العدائية الموجهة الى سكان المناطق المحتلة وأن تراعى دون أى تحفظ مبادئ السلوك الانساني المعترف بها والتي نصت عليها وفرضتها اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والتي تلقت تأييدا جديدا من جانب الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية التي تطبق حتى الآن<sup>(١)</sup> .

وفي التوصيات التي قدمتها **لجنة التحقيق السادسة** بعد انتهاء مهمتها جاء ذكر التوصية التالية:<sup>(٢)</sup>

« لابد من قيام سلطات الاحتلال بالتحقيق فورا في كافة الأمثلة الواردة بشأن التعذيب . . . . . وتوقيع العقاب الملائم على كل من يثبت مسؤليته عنها » .

وقد جاء في تقرير **لجنة الصليب الأحمر الدولية** رقم ٣ بتاريخ ١١ أغسطس أن السلطات الاسرائيلية تقوم بعمليات عنيفة ووحشية ضد الأهالي حيث تقوم بعمليات التفتيش في منتصف الليل ، وتعريض المدنيين أثناء هذا التفتيش لعمليات ضرب وعنف ، كما أن الجيش الاسرائيلي يقوم أثناء النهار وفي وسط المدينة بالقبض على الأفراد لمجرد الارهاب .

وفي تقرير **الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي** عن مهمة لجنة تقصى الحقائق التي أرسلها الاتحاد للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق

(١) جاءت هذه التوصية في الفقرة ١٥٣ ص ٦٢ من تقرير اللجنة الثلاثية .

(٢) انظر تقرير اللجنة السادسة ملحق د ١٥/٤ توصية رقم ٤ .

الانسان في الأراضي العربية المحتلة ، جاء ذكر الكثير من جرائم التعذيب وسوء المعاملة الانسانية التي تلقاها المدنيين العرب على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلي<sup>(١)</sup> .

وفي التقرير الذي نشرته **جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني** في عام ١٩٦٩ جاء ذكر أدلة اذانة سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ارتكابها جرائم التعذيب والارهاب وسوء المعاملة الانسانية ضد المواطنين العرب في قطاع غزة المحتل ومدن الضفة الغربية المحتلة<sup>(٢)</sup> .

**ثالثا : موقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم :**

تتهى قواعد القانون الدولي عن التعذيب وسوء المعاملة للأشخاص المدنيين المقيمين في الأراضي المحتلة<sup>(٣)</sup> . وتجره هذه القواعد على سلطات وقوات الاحتلال أن تسلك سلوكا غير انسانيا ضد أى من الأشخاص المدنيين الواقعين تحت وطأة الاحتلال الحربى وتحت سيطرة هذه السلطات وذلك على النحو الذى تمارسه الآن قوات الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة .

وتشكل أعمال التعذيب والمعاملة الغير انسانية التى تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة جرائم حرب . فهذه الأفعال ترتكبها القوات الاسرائيلية في زمن الاحتلال

(١) أنظر :

International Investigation Mission to the Middle East sponsored by the World Federation of Democratic Youth, 1969, p 41 et seq.

(٢) أنظر :

Publication of the P.R.C.S. Amman- Jordan, 1969, p. 77 et seq.

(٣) أنظر في تفصيل ذلك ما سبق بيانه في البحث الخاص بالنهى عن

تعذيب المدنيين في الأاضي المحتلة ، ص ٣٤٣ من هذه الرسالة .

الحربي وتخالف فيها قوانين وأعراف الحرب والاتفاقيات الانسانية الدولية والقوانين الجنائية الداخلية للأراضي العربية المحتلة وكذا جميع المبادئ العامة المعترف بها لدى الأمم والشعوب المتمدنية. كما أن هذه الأفعال تدينها جميع الشرائع السماوية التي جاءت منذ الخليفة والتي أوصت أحكامها باحترام حياة وكرامة الانسان .

وجرائم التعذيب التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي هي جرائم حرب طبقا لتعريف لجنة القانون الدولي<sup>(١)</sup> وتعريف ميثاق محكمة نورمبرج<sup>(٢)</sup> . وكذا تعريف لجنة المسؤوليات التي شكلها مؤتمر السلام التمهيدى الذى عقد بعد هدنة الحرب العالمية الأولى<sup>(٣)</sup> .

كما أن جرائم التعذيب وسوء المعاملة التي ترتكبها اسرائيل فى الأراضي المحتلة هي جرائم ضد الانسانية وذلك حسب نص المادة الثانية فقرة ٩ ، ١٠ من مشروع قانون الاعتداءات ضد السلم وأمن البشرية الذى وضعته لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥١<sup>(٤)</sup> .

وقد اعتبرت اتفاقية تحريم ابادة الجنس البشرى أن أعمال الاعتداء الجسيم على أفراد وجماعة بشرية سواء كان هذا الاعتداء

(١) أنظر :

The work of the International law Commission, United Nations, 1967, p 63.

(٢) أنظر :

Trial of war criminals before the Nuremberg Military Tribunals, vol 15, Procedure, Practice and Administrations, Nuremberg, 1949, p 24.

(٣) أنظر :

Miguel A. Marin, op. cit., pp 676-678,

(٤) أنظر

Y.U.N. 1951, p 842.

جسمانيا أو نفسانيا . من الأفعال المكونة لجريمة إبادة الجنس البشرى (١) وبالتالي فإن ما ترتكبه قوات الاحتلال الاسرائيلي الآن من أعمال اعتداء على أفراد الشعب العربي في الأراضي العربية المحتلة ، هي جرائم إبادة للجنس البشرى العربي في هذه الأراضي .

**رابعا : الجرائم المماثلة للجرائم الاسرائيلية والتي أدانتها أحكام محكمة نورمبرج وطوكيو والمحاكم الوطنية .**

تسائل جرائم التعذيب وسوء المعاملة الانسانية التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة . تلك الجرائم التي ارتكبتها القوات النازية ضد سكان الأراضي الأوروبية المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية . فلقد أدانت محكمة نورمبرج العسكرية الدولية المتهم النازي المدعو Flick وآخرين لقيامهم في الأراضي المحتلة بواسطة ألمانيا في الفترة ما بين سبتمبر ١٩٣٩ ومايو ١٩٤٥ بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية على النحو الذي عرفته المادة ٢ من قانون مجلس الرقابة رقم ١٠ . وقد تمثلت هذه الجرائم في أعمال التعذيب وسوء المعاملة التي ارتكبتها المتهمين المذكورين ضد السكان المدنيين في الأراضي المحتلة (٢) .

(١) انظر :

D.P. O'Connell, op. cit. p 1039.

(٢) انظر :

U.S.V. Flick, Trials of War Criminals before the Nuremberg Military Tribunals. Under Control law No. 10, vol 6, Case No. 6, U.S.G.P.O., Washington, 1952. p 13.

كما أدانت المحكمة العليا الوطنية في بولندا المتهم النازي المدعو Greiser لارتكابه جرائم التعذيب وسوء المعاملة ضد الأشخاص المدنيين في الأراضي البولندية المحتلة والتي أعلنت ألمانيا ضمها إليها خلال الحرب العالمية الثانية<sup>(١)</sup> .

ويتشل أخطر دليل ادانة للجرائم الاسرائيلية في أحكام المحاكم الاسرائيلية نفسها ، والتي حاكمت بعض المتهمين الألمان لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية في خلال فترة حكم ألمانيا النازية في الفترة من ٣٠ يناير ١٩٣٣ الى ٨ مايو ١٩٤٥ ، وذلك بموجب القانون الاسرائيلي رقم ٥٧١٠ لسنة ١٩٥٠ والخاص بمعاقة المتهمين النازيين ومعاونيهم والذي وافق عليه الكنيست ( البرلمان ) الاسرائيلي في عام ١٩٥٠ . فلقد اعتبر هذا القانون أن أعمال التعذيب وسوء المعاملة التي ترتكب ضد السكان المدنيين في الأراضي المحتلة هي جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية تستوجب مسؤولية مرتكبيها ومعاقتهم بعقوبة الاعدام<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر :

Re Greiser, Poznan, Poland, Supreme National Tribunal of Poland, July 1946, H. Lauterpacht, vol 12, Case No. 166, p 387.

(٢) أنظر أحكام المحاكم الاسرائيلية المختلفة استنادا الى هذا القانون في المرجع التالي :

War Crimes Cases (Israel), H. Lauterpacht, I.L.R., vol 18, Year 1951, London, 1957, Case No. 169, pp 538-543.

## المبحث الثالث

جرائم هتك العرض والتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال للنساء

### في الأراضي العربية المحتلة

تعرضت النساء العربيات في الأراضي العربية المحتلة على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلية لصفوف كثيرة من التعذيب وسوء المعاملة والاعتقال وهتك العرض ومحاولة الاغتصاب الى غير ذلك من الاعتداءات المشينة التي أدانتها لجان التحقيق الدولية والتي أثبتتها وقائع محاضر جلسات المحاكم الاسرائيلية التي حاكت القيات العربيات اللاتي اغتقلتهن سلطات الاحتلال الاسرائيلية .

وسنين فيسبلى وقائع هذه الجرائم وأدلة ادانتها من المنظمات واللجان الدولية وموقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم وكذا الجرائم المماثلة للجرائم الاسرائيلية والتي أدانتها محكمة نورمبرج وطوكيو والمحاكم الوطنية .

#### أولا : الوقائع :

جاء في تقرير اللجنة السداسية انها استمعت لشهادات كثيرة تدل على ما تعرضت له النساء المعتقلات في السجون الاسرائيلية من تعذيب وسوء معاملة بما في ذلك الضرب المبرح بآلات حديدية على أعضاء الجسم الحساسة والحرق بأعقاب السجائر المشتعلة أو الكي بقضبان حديدية محمأة أو التعذيب بالكهرباء ومحاولات هتك العرض<sup>(1)</sup> .

(1) ص ٨ من هذا التقرير .

وجاءت شهادات الشهود في البحث الميداني المقدم للمؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان لتقرر أن قوات الاحتلال الاسرائيلية قد دأبت على الاعتداء على السيدات والفتيات بما يمس شرفهن . وذكر التقرير بعض حوادث محاولة اغتصاب وهتك عرض سيدات من مدينة خان يونس منهن المدرسات وزوجات بعض الموظفين<sup>(١)</sup> . كما شهدت السيدة فاطمة على من أهالي القنطرة شرق وسنها ٤٧ سنة بأن الجنود الاسرائيليون كانوا يدخلون البيوت ويبحثون عن البنات « ويفحشوا فيهن »<sup>(٢)</sup> كما شهد مواطن بقطاع غزة أن القوات الاسرائيلية اقتحمت أحد المنازل في معسكرات الشاطيء بمدينة غزة مدعية أن أحد أفراد العائلة المقيمة فيه من رجال المقاومة ولما لم يجدوه حاولوا اغتصاب السيدة زوجته ولكنها قاومت ورفضت فكان نصيبها وأولادها القتل بالرصاص<sup>(٣)</sup> .

واتبعت السلطات الاسرائيلية أسلوب التعذيب الجنسي مع النساء اللاتي يعتقلن للاشتباه في أمرهن . بغرض اجبارهن على الادلاء بأى معلومات ولو باطلا حتى يخفف عنهن العذاب .

ونسوق دليلا لذلك محاضر احدي جلسات المحكمة العسكرية باللد بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٩ التي كشفت عن عمليات التعذيب الجنسي التي تعرضت لها الأنسة / عائشة أحمد فارس عودة سن ٢٥ سنة من دير جرير قضاء رام الله . والآنسة / رسمية عودة سن ٢١ من لفتا أصلا ومقيمة بالبيرة منذ عام ١٩٤٨ . فقد ذكر مراسل جريدة الاتحاد الصادرة

(١) ص ١٧ من البحث المذكور .

(٢) ص ٤٠ من البحث المذكور .

(٣) ص ٨٦ من البحث المذكور .

في حيفا في العدد رقم ٦٣ بتاريخ ١٩ ٢ ٦٩ انه سمع وشاهد ما حدث في جلسة محاكمة هاتين الفتاتين حيث أنه كان حاضرا لهذه لجلسة وجاءت الوقائع التي ذكرت في هذه الجلسة على النحو التالي :

« في بداية الجلسة ادنى الضابط ماركوس المسؤول عن التحقيق في شرطة القدس بشهادته التي أنكر فيها أنه ضرب أيا من المتهمات أو المتهمين . ولكنه اعترف في اجاباته على أسئلة المحامي « على رافع » الذى كان يدافع عن المتهمه عائشة عودة - بأنه كان يحمل عصا أثناء التحقيق . وعندما سأله المحامي ان كان يعلم بكل ما جرى خلال التحقيق الذى قام به محققون آخرون أجاب بالايجاب . وقد سقط في يده عندما فاجأه المحامي بأقوال محقق آخر اعترف في جلسة سابقة بأنه ضرب عائشة » وأضاف المراسل انه في الجلسة السابقة التي عقدت يوم ١٠ ١١ ٦٩ شرت المتهمه عائشة أساليب التعذيب الوحشى الذى تعرضت له على أيدي المحققين منذ اعتقالها يوم ١ ٣ ١٩٦٩ وقد أجابت على أسئلة محاميها السيد « على رافع » بأنه منذ وصولها الى شرطة القدس بدأ الشويش « عزرا كليج » يضربها على اذنيها ورأسها بعضا ، بينما كان شخص آخر يشدها من شعرها ومحققون آخرون كانوا يرفسونها بأقدامهم حتى فقدت الوعي . وبعد ذلك أنزلت عن الدرج واجريت مقابلة لها مع رسمية عودة التي كانت في حالة لم تستطع معها عائشة التعرف عليها . وربطت رجلاها بكرسى وضربت « فلقة » واستمر هذا الضرب طوال الليلة الأولى لاعتقالها ولم يغمض لها جفن وكانت تشعر بدوار ، وفي الصباح التالي اعطاها المحقق ورقة وقلبا وطاب منها كتابة افادتها . وعندما لم يبرق في عينيه ما كتبه مزق الورقة وهددها بخلع ملابسها وبدأ فعلا بتنفيذ تهديده بأن خلع عنها الجوانلة والبلوزة وأثناء ذلك دخل الضابط غولان وأخذ يضربها بيديه على وجهها . وازافت

المتهمة أنه في ليلة ١٠/٣/١٩٦٩ تعرضت لتعذيب وحشى ( لا أستطيع وصفه مهما حاولت ) حيث قام الضابط ماركوس برفقة شخص آخر طويل وأسمر وشرطيه ترافقهما وضربوها بالسوط على جسمها وقيدوا يديها خلف ظهرها وضربوها بأيديهم وركلوها بأرجلهم بعد تعريتها من ملابسها ، وادخل ماركوس عصاه في عضوها التناسلى . ولا تعرف أن أفقدها ذلك بكارتها من عدمه . ونتيجة لذلك اعترفت بكل ما طلب منها. وأكثر منه فقد اعترفت حتى بوضع السيارة التى انفجرت فى حى محلى يهودا بالقدس .

ويضيف المراسل « أن الآنسة « رسمية عودة » شرحت فى جلسة المحكمة بتاريخ ٢/٩/١٩٦٩ ، أساليب مسائلة من التعذيب وخصوصا التعذيب الجنسى وعندما قاطع رئيس المحكمة عائشة بقوله أن روايتها خيالية . أجابته قائلة ( ان الشرطة قد تعمدت تعذيبها بهذا الشكل ليبدوا خياليا فى المحكمة ) . وفى نهاية الجلسة الأخيرة طالب ممثل الادعاء العام الضابط « دان شينمان » بعدم تصديق ماورد على السنة جميع المتهمين حول التعذيب وبتصديق أقوال الشرطة التى أنكرت فعلتها ، أما محامى الدفاع / على رافع فقد طالب بتصديق موكلته شارحا أن أى فتاة لا ترضى لنفسها اختلاق مثل هذه الرواية فى موضوع حساس كهذا يتعلق مباشرة بعرضها وشرفها ، وبعد استشارة قصيرة بين الرئيس وقاضى المحكمة تقرر قبول الافادات وستين المحكمة استنادها فى وقت لاحق » .

أما المحامى « مئير كوهين » فقد طالب باسم موكلته رسمية عودة باحضار طبيب خاص الى السجن على حساب عائلتها ليقوم بفحصها وقد أيدته المحامى « على رافع » فى طلبه العادل . هذا غير أن المحكمة رفضت الطلب بدعوة انه جاء متأخرا فرد المحامى على رافع قائلا : انه منذ أشهر

تقدم بطب الى ادارة السجن لتسمح له بإرسال طبيب محايد ليفحص موكلته ولكنه لم يتلقى ردا ايجابيا على رسالته المؤرخة ٢٤ / ١ / ١٩٦٩ حتى اليوم .

ومثالا آخر لما تتعرض له الفتيات العرييات من التعذيب . أدلت به المحامييه اليهودية « فيليسيا لانجر » . وذلك في ردها على أقوال وزير الشرطة الاسرائيلي « شلوموهليل » التي أذاعها في اذاعة اسرائيل وأنكر فيها انه يتم تعذيب أى من المعتقلين . فقد كشفت فيليسيا في مقالها الذى نشرته جريدة الاتحاد في العدد ١٠٠ بتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٧٠ . عما حدث لفتاتين عربيتين تعرضتا للتعذيب . وكانت أولاهما المعلمة الشابة / عبلة طه وهى من شرق القدس واتهمت بنقل مواد متفجرة واعتقلت . وجرت محاكمتها في المحكمة العسكرية في نابلس . وأذاعت الصحف الاسرائيلية والأجنبية وقائع هذه المحاكمة التى أحدثت ضجة خطيرة نظرا لما جاء بها من ذكر لكيفية وضع عبلة طه في غرفة التوقيف في شرطة القدس ومعها زانيات يهوديات . وكما حدث عندما أمرت الشرطة في القدس هؤلاء الزانيات بضرب عبلة وما تتج عن ذلك من حدوث آثار ضرب بارزة على جسدها . ولم ينكر أحد أنها ضربت ولكن لم يكن بأمر من رجال الشرطة ولم يجلب أى دليل أو شهادة لتنفى ادعاءات عبلة . وكذلك ما حدث للآنسة لطيفة الهوارى التى أوقفت مع عبلة وضربتها الزانيات وجززن شعرها بسقص وجد في حوزتهن بطريقة عجيبة داخل السجن » .

#### ثانيا : اداة المنظمات واللجان الدولية للجرائم الاسرائيلية .

أدانت لجنة التحقيق السداسية عمليات التعذيب التى ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد النساء العرييات اللاتى تعتقلهن في الأراضى العربية المحتلة . وقد طالبت اللجنة السلطات الاسرائيلية بتقصي

الادعاءات المتضمنة في تقرير اللجنة وعلى وجه الأخص الادعاءات الخاصة بتعذيب السيدة عبلة والآنسة لطيفة الهوارى<sup>(١)</sup> .

كما أدان تقرير رابطة المحامين الديمقراطيين سلطات الاحتلال الاسرائيلية لارتكابها جرائم تعذيب النساء والفتيات العربيات في الأراضي المحتلة . وكذا هتك أعراضهن ومحاولة اغتصابهن تحت تهديد القوة . وقد ذكر التقرير أن النساء اللاتي رفضن الاذعان لعمليات الاغتصاب كن يضرين بقسوة بالغة . وقد شهد بهذه الحوادث الكثير من السيدات والفتيات والرجال الذين شاهدوا مثل هذه الحوادث في الأراضي العربية المحتلة<sup>(٢)</sup> .

وأدان تقرير المستر « جاسنج » - مبعوث السكرتير العام الى الأراضي العربية المحتلة - قوات الاحتلال الاسرائيلية لارتكابها جرائم اغتصاب السيدات والفتيات الصغيرات العربيات وكذا اساءة معاملتهن<sup>(٣)</sup> .

وفي تقرير اللجنة الثلاثية جاء ذكر أمثلة لعمليات الاعتقال والتعذيب وهتك العرض وسوء المعاملة التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد النساء العربيات في الأراضي العربية المحتلة<sup>(٤)</sup> .

### ثالثا : موقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم .

حرمت قواعد القانون الدولي التعرض للنساء في الأراضي المحتلة . واعتبرت أن أعمال التعذيب وسوء المعاملة والاغتصاب للنساء المقيمين

(١) أنظر نص تقرير اللجنة السادسة ، الملحق د ١٥/٤ التوصية

رقم ٨ .

(٢) أنظر :

La mission D'enquete de L'A.I.J.D., Bruxelles, 1968, p 79, 84 et seq.

(٣) أنظر :

Report of the Secretary-General under G.A.R. 2252 (ES-V) and S.C.R. 237 (1967), U.N.S.C, S/8158, 2 October 1967, p 6.

(٤) أنظر :

Report of the special committee, op. cit., Annex VI, p 11.

في هذه الأراضي جرائم حرب • ففي بيان الأفعال التي تعتبر اختلالاً بقوانين وأعراف الحرب وتستوجب مسؤولية مرتكبيها جنائياً : ذكر تقرير لجنة المسؤوليات المشكلة بعد الحرب العنيفة الأولى أن عمليات تعذيب النساء والاعتصاب والاحتلال على الفتيات والسيدات بقصد تسليم أنفسهن وحجزهن في أحوال غير إنسانية هي أفعال إجرامية تخالف قواعد قانون الحرب التي كانت معروفة في ذلك الوقت<sup>(١)</sup> .

وقد اهتمت اتفاقية المدنيين بحق حماية النساء وضرورة معاملتهن معاملة خاصة تتناسب مع طبيعة تكوينهن التي تميز عن الرجال ، والتي تحتاج لحماية أكثر في ظروف الاحتلال الحربي ووجود جنود الأعداء في الأراضي المحتلة . وما قد يصاحب ذلك من أعمال تتعرض فيها قوات الاحتلال للنساء من سكان هذه الأراضي بطريقة أو بأخرى • لذا جاء نص المادة ٢٧ من هذه الاتفاقية ليقرر في الفقرة ٢ « ضرورة حماية النساء بصفة خاصة من الاعتداء على شرفهن وعلى الأخص هتك العرض والاعتصاب أو أي نوع من الاعتداء المشين » • كما نصت المادة ٧٦ فقرة ٤ من هذه الاتفاقية على أن « تحجز النساء في أماكن منفصلة ويوضعن تحت رقابة مباشرة من النساء » •

وتطبيقاً لذلك فإن قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بالاعتداء على النساء سواء بالضرب أو الايذاء أو الاعتصاب أو هتك العرض أو المساس بهن بطريقة أو بأخرى ، يعتبر انتهاكاً لأحكام المادة ٢٧ من اتفاقية المدنيين ويشكل في نفس الوقت جريمة خطيرة من جرائم الحرب ويعتبر عملاً منافياً للإنسانية ومخالفاً لمبادئ القانون المعترف بها لدى الدول المتعدنية ومنتهكاً للتشريع الداخلي في الأراضي المحتلة ومتعارضاً مع المفاهيم التي جاءت بها الشرائع المساوية والأديان العالمية كما يذكرنا

بالاعتداءات المشينة التي مارستها القوات النازية الهتلرية ضد النساء في الدول الأوروبية المحتلة في الحرب العالمية الثانية والتي دعت المجتمع الدولي الى الثورة على هذه الحوادث المشينة وكانت هذه الحوادث هدفا من الأهداف التي بحثها مؤتمر الخبراء الحكوميين الذي انعقد في جنيف للتحضير لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين<sup>(١)</sup> . كما كانت تلك الحوادث مجالا لاهتمام لجنة الصليب الأحمر الدولية . ومجالا لمجهود كبير بذلته اللجنة حتى تم التوصل الى تقرير حماية النساء بالمعنى الذي جاء في المادة ٢٧ فقرة ٢ من هذه الاتفاقية<sup>(٢)</sup> .

**رابعا : الجرائم المماثلة للجرائم الاسرائيلية والتي ادانتها محكمة نورمبرج .**

تماثل جرائم هتك العرض والتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التي ترتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد النساء العربيات في الأراضي المحتلة ، تلك الجرائم التي كانت ترتكبتها قوات الاحتلال النازية ضد النساء المقيمات في الأراضي الأوروبية المحتلة في خلال الحرب العالمية الثانية ، والتي ادانت المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرج العديد من المتهمين النازيين لارتكابهم هذه الجرائم<sup>(٣)</sup> . كما اعتبرت المحكمة أن هذه الجرائم هي جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر :

Commission of Government Experts for the study of the Convention for the Protection of war victims (Geneva, Apr. 14-26, 1947). Preliminary Documents, vol. III, p. 47.

(٢) انظر :

Final Record of the Diplomatic Conference of Geneva of 1949. Vol. II-A, p. 821.

(٣) انظر :

Trial of Major War Criminals, Official Text, Vol 39, Nuremberg. 1949, p 212 et seq.

(٤) انظر :

Trials of war Criminals before the Nuremberg Military Tribunals under council law No. 10, Vol 3, U.S.G.P.O., Washington, 1951, "The Justice case", pp 971-974, 979-1010.

## المبحث الرابع

### جرائم التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين وأسرى الحرب في الأراضي العربية المحتلة

#### أولا : الوقائع :

مارست سلطات الاحتلال الاسرائيلي أشنع وسائل التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين وأسرى الحرب الذين قامت بسجنهم في السجون المختلفة بالأراضي المحتلة وداخل اسرائيل نفسها • وجاءت أساليب التعذيب على سبيل المثال على النحو التالي :

- ١ - تعليق المعتقل من يديه وجذب أطرافه الأخرى في نفس الوقت بشدة لعدة ساعات متصلة حتى يفقد الوعي •
- ٢ - الحرق بأعقاب السجائر •
- ٣ - الضرب بقضيب على الأعضاء التناسلية •
- ٤ - تقييد الفرد وعصب عينيه لعدة أيام ( لسبعة أيام منفصلة في حالة انفرادية ) •
- ٥ - عض الكلاب •
- ٦ - الصدمات الكهربائية للصدغين والقم والصدر والخصيتين •
- ٧ - افقاد المعتقل أحد أعضائه أو أحد حواسه •
- ٨ - وضع المعتقلين في ظروف صحية ومعيشية سيئة في أماكن الاعتقال.

ودليلنا في بيان هذه الأساليب هو تقرير لجنة التحقيق الثلاثية التي استمعت الى شهادة الشهود وشاهدت بنفسها آثار التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين المدنيين وأسرى الحرب • وبنين فيما يلي أمثلة التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين المدنيين وأسرى الحرب ، وذلك من واقع تقرير اللجنة الثلاثية الصادر بوثيقة الجمعية العامة رقم أ / ٨٠٨٩ بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٠<sup>(١)</sup> • فقد جاء في هذا التقرير ذكر ما يلي :

١ - استمعت اللجنة الثلاثية الى شهود عديدين زعموا أنهم قد تعرضوا لمعاملة قاسية غير انسانية أثناء فترة اعتقالهم • وقد تأثرت خاصة بشهادة عدد من الشهود من بينهم السيد سعد الدين كمال والسيد أحمد خليفة والسيد يوسف صلاحات والسيد اسماعيل أبو مايله وزوجته السيدة عبلة طه • وقد ذكرت هذه الحالات خاصة لا بسبب أنها أصدق من الحالات الأخرى ولكن لأنها تمثل التصرفات التي يزعم انها تسود السجون والمعتقلات الاسرائيلية • كما تلاحظ اللجنة أن عددا كبيرا من الشهود قد عززوا شهادة بعضهم بعضا وذلك فيما يختص بالطرق الخاصة بسوء المعاملة في بعض السجون المميزة عن بعض السجون الأخرى وقد قالوا ذلك في شهادات منفصلة في بلاد مختلفة وهذا منطبق على معسكر صرفند وأجزاء من سجن الموسكوفي في القدس وسجن غزة<sup>(٢)</sup> •

٢ - وقد ظهر أمام اللجنة السيد صلاح الدين كمال الذي يبلغ من العمر ٣٦ عاما ويعمل ساعيا وحاجيا في وزارة الأشغال العامة وهو من مواطني بيت جيان وكان يعمل في القنطرة وقت حرب يونيو

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٣٩ بند ج .

(٢) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٣٩ فقرة ٧٨ .

(حزيران) سنة ١٩٦٧ . وزعم أنه قد أصبح أعشى نتيجة للتعذيب الذى مارسه ضد السجناء الاسرائيليون . ووصف كيفية استخراج الدم من ذراعيه بكميات كبيرة حتى كان يفقد الوعي ، وكيف ضرب على رأسه وكيف ضغط على رأسه ضغطا شديدا بوضعها فى فتحة ضيقة يبدو أنها نافذة فى حجرة . وزعم أن رأسه قد تركت فى هذا الوضع وأنه كان يترك فى هذا الوضع يوميا عند الظهر لمدة نصف ساعة كل مرة طوال ٤٢ يوما . وقد خلعوا أظافره بكماشة وانتزعت جفونه ورموش عينيه ، وقد حدث له ذلك فى منطقة جبل الكرمل فى فلسطين وقد فقد بصره نتيجة لهذه المعاملة . وقد شهد الشاهد محمد خير فايز عيد مفتش الأشغال العامة فى القنطرة انه كان يعرف الشاهد صلاح الدين كمال . وشهد بأنه فقد عينه فى مصلحة البلدية فى القنطرة وأنه نقل بعد ذلك بشهر الى مصلحة الأشغال العامة كحاجب أو بواب . وأن بصره كان عاديا . وقال الدكتور أحمد عزيز تعزيرا لشهادة صلاح الدين كمال أنه قد سمح بادخاله مستشفى دمشق فى دمشق . وقد سألت اللجنة السيد صلاح الدين كمال عن سبب معاملته بهذا الطريقة فأجاب ان ذلك كان عقابا له لرفضه الخضوع لأعمال السخرة . ومن غير المحتمل أن يكون هذا هو السبب الحقيقى ولكن الدافع ليس مهونا ما دامت الحقيقة قد تم اثباتها . واللجنة الثلاثية مقتنعة تماما بصدق السيد كمال ولا يخالجه شك فى أنه قد أصيب بالعمى نتيجة سوء معاملته خلال فترة اعتقاله<sup>(١)</sup> .

٣ - وكانت شهادة السيد أحمد خليفة مؤثرة لأنه عندما أدلى بشهادته

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٣٩ فقرة ٧٩ .

أمام اللجنة الثلاثية لم يعط الاحساس بأنه يحقد على سجانيه السابقين ، فبالرغم من التجارب التي مر بها فانه كان موضوعيا ولم يكن متحيزا ، وقد ظهر هذا في وصفه لسوء معاملته هو وزملائه المسجونين وقد أطلق سراح السيد خليفة في فبراير ( شباط ) سنة ١٩٧٠ بعد أن مكث في السجن مدة خمسة وعشرين شهرا ، وقد اعتقل في السجن الموسكوفى فى القدس وفى سجن الرملة ومعسكر الاعتقال فى صرفند ، فشهادته تغطى فترة طويلة وعددا من السجنون ، وهو يصف كيف كان يعلق من يديه فترات طويلة فى السجن الموسكوفى ، وكيف أطلقت الكلاب عليه فى سجن صرفند وأنه كان يضرب ضربا مبرحا فى كل السجنون التى اعتقل فيها . وقد شهد السيد خليفة بما رآه فى هذه السجنون . وهو يشير الى عدد من الحالات من بينها حالة السيد أبو الاجرامى والسيد عبد اللطيف ظايط والسيد قاسم التيمى والسيد أبو رومية<sup>(١)</sup> .

٤ - وتستحق شهادة السيد نديم زاروا وقد كان عمدة رام الله وقت الاحتلال عناية خاصة وقد قدم شهادة خطية دعمها بشهادته أمام اللجنة وهو شخص مسئول حاول أن يتدخل لدى سلطات الاحتلال لمنع ازعاج واضطهاد سكان قرينته . وقد قال أن الاضطهاد والتعذيب كانا مستخدما من قبل سلطات الاحتلال كأسلحة سياسية لارهاب السكان ولاجبارهم على مغادرة بلادهم . وأشار الى ذلك على أنها السياسة التى تنتهجها السلطات الاسرائيلية عن عمد والتى تقوم بتنفيذها المقدم «دافيد برين» الحاكم العسكرى

(١) انظر تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٠ فقرة ٨٠ .

ارام الله بتأييد من الجنرال موسى ديان وزير الدفاع الاسرائيلى .  
ومثل هذه البيانات لا بد من معالجتها بنفس الأسلوب والنظرة  
الفاحصة ونفس مبادئ اثبات صحتها التى أتبع مع أى شاهد  
آخر رغما عن صدورها من أناس مسئولين وترى اللجنة الثلاثية  
أن شهادة السيد نديم زارواقد اجتازت هذه الاختبارات وتستحق  
التصديق<sup>(١)</sup> .

٥ - وقد أشار السيد زاروا الى السيد محمد مصطفى غنام وهو عامل  
فى معسكر عمارى التابع لوكالة غوث اللاجئيين فى جالازا . وقد  
استدعاه الكابتن « ايلان » وأعطاه خسة أيام يقرر فيها ما اذا  
كان سيتعاون مع قوات الاحتلال كمخبر لها . ولما رفض ذلك قاموا  
بتعذيبه . وقد تدخل موظف فى وكالة غوث اللاجئيين هو السيد  
« كاستلز » - الذى يقول السيد زارو أنه مدير وكالة غوث  
اللاجئيين - عندما طلب منه السيد زارو ذلك فأفرج عن السيد  
محمد غنام . وقال السيد زاروا ان مستر كاستلز قد أعطى السيد  
غنام أجازة لمدة شهرين مع دفع مرتبه وبعدها عاد لعمله ويقال أن  
جسمه كان يحبل علامات الضرب وعض الكلاب نتيجة لنوع من  
أنواع سوء المعاملة التى ذكرها عدد كبير من الشهود التى تمارسها،  
سلطات الاحتلال . فكانت الكلاب تطلق على المسجونين المقيدين  
والعاجزين عن الحركة تماما . ويقول السيد زاروا ان مستر  
كاستلز قد قدم تقريراً عن هذه الحادثة الى المدير العام لوكالة غوث  
اللاجئيين السيد « ميتسلمور » لارساله الى الأمم المتحدة فى  
نيويورك . وقيمة هذه الشهادة أنها تذكر على وجه الخصوص

(١) انظر تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٠ فقرة ٨١ .

أسماء موظفين في وكالة غوث اللاجئين لم يستطيعوا الادلاء بشهاداتهم لأسباب سياسية • وتشعر اللجنة الثلاثية أن من حقها معرفة ما اذا كان مثل هذا التقرير موجود أم لا فهناك أشياء كثيرة هامة أهم بكثير من صدق السيد زاروا ، بل ان هذه الأشياء في منتهى الخطورة<sup>(١)</sup> •

٦- وقد ذكر السيد زاروا محاكمة محام يدعى بشير الخيري من رام الله بعد أربعة أشهر من اعتقاله وفي أثناء المحاكمة يقال أن بشير الخيري وقف وكشف عن علامات التعذيب التي أصابته أثناء استجوابه والتي كان من نتيجتها فقد السمع بالأذن اليمنى وعدم القدرة على الانجاب • ويقال أن التقارير الطبية لأطباء يهود فحصوه في السجن تؤكد ذلك ، وقد حضر ممثلون عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصحافة الاسرائيلية محاكمته ويقال أن الحاكم العسكري قد طلب من محاميه « انطون جاسر وعزيز شهادة » ان يقنعا بشير الخيري أن يتنازل عن الادعاءات الخاصة بتعذيبه والتي ذكر فيها أسماء بعض الشهود تأييدا لأقواله وفي مقابل ذلك تسحب التهمة الموجهة اليه • وأعلن السيد زاروا أن بشير الخيري قد رفض ذلك ويقال أنه كان ما زال في سجن الرملة أثناء قيام اللجنة الثلاثية بتحقيقاتها<sup>(٢)</sup> •

٧- وقد قبض على السيد زاروا يوم أول اكتوبر ( تشرين أول ) سنة ١٩٦٩ واحتجز في السجن مدة ستة أيام ثم طرد من المنطقة بعد ذلك وقال في شهادته أنه كان يتصل بمستر بيتر سذرلانفد من

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤١ فقرة ٨٢ •

(٢) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤١ فقرة ٨٣ •

القسم الفصلى التابع لسفارة الولايات المتحدة فى القدس اتصلا مستمرا وأنه قد جال بصحبته فى عدد قليل من قرى رام الله مثل دير السودان وأجون وقراوة وعبود ودير أبو مشعل • وقال أنه فى أحد أعياد القيامة زار بيتر سذرلاند أشخاصا عديدين قد عذبوا ونتيجة لذلك أصيبوا بالشلل وفقدان السمع واتزعت أظافرهم • وقد اطلع السيد زاروا على صورة من تقرير بيتر سذرلاند الذى يتضمن أسماء هؤلاء الأشخاص وتفاصيل تعذيبهم • ولم يكن طبعا يدرك مصير هذا التقرير ولكن يجدر بنا تسجيل وجود مثل هذا التقرير (١) •

٨ - ان المعاملة القاسية التى لقيها السيد أبو ميالة وزوجته السيدة عبلة طه على أيدي السلطات الاسرائيلية قد ثبتت دون أى شك وتعتبر الآن أمرا جديرا بالتسجيل (٢) •

٩ - كما وتستحق حالة السيد أبو رومية الانتباه فهو لم يتمكن من الظهور أمام اللجنة الثلاثية لأنه يقال أنه محتجز فى مصحة عقلية فى اسرائيل أو فى الأراضى التى تحتلها اسرائيل ولكن اللجنة الثلاثية قد تلقت من الشهادات ما يثبت دون أى شك أن السيد رومية قد جن نتيجة للمعاملة السيئة التى تلقاها من سبانه الاسرائيليين • وقد ذكر السيد خليفة حالة السيد رومية للجنة الثلاثية وبواسطة شاهد أظهر فى جلسة سرية مراسلات تلقتها اللجنة من داخل اسرائيل كتبها أشخاص ارتبطوا بقضيته ارتباطا وثيقا (٣) •

- 
- (١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٢ فقرة ٨٤ •  
 (٢) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٢ فقرة ٨٥ •  
 (٣) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٢ فقرة ٨٦ •

١٠ - وأعلن السيد نجيب مصطفى الأحمد ويبلغ من العمر خمسين عاما وهو فلسطيني من جنين وكان يعمل سابقا نائبا في البرلمان الأردني أنه قد اعتقل في السجن لمدة عام وأربعة عشر يوما بتهمة نقل معلومات عسكرية الى السفير العراقي والى السيد ياسر عرفات قائد فتح . وكان يضرب كل يوم لمدة ٢٧ يوما وكان المسئولون عن هذه المعاملة من الضباط : الماجور يعقوبى والماجور باروخ وماجور مناحم وكذلك الليفتنانت حايمم الذى يبدو أنه كان متخصصا فى سوء معاملة المسجونين بالركل واللكم . وقد ذكر الشاهد على وجه خاص حقيقة انه لم يعامل معاملة سيئة ولم يضرب من قبل الجنود . وان المعاملة السيئة التى كان يلقاها وقعت عليه قبل محاكمته وامتدت الى فترة شهرين . وقد زاره فى السجن مستر كونفير وهو ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوم ٥ نوفمبر ( تشرين ثان ) سنة ١٩٦٨ وحضر المقابلة ضباط المخابرات الاسرائيلية وقد حذر من الشكوى من سوء المعاملة وهدد بالانتقام (١) .

١١ - وأعلن السيد أحمد أن مستر كونفير ممثل اللجنة الدولية وكذلك من حل محله كانا يزوران فى السجن ولكن لم يكن يستطيع التحدث معهم الا فى حضور ضابط اسرائيلي (٢) .

١٢ - وأشار السيد أحمد - على وجه الخصوص - الى حالة أنور كامل مصطفى خميس وثلاثة وستين آخرين قبض عليهم يوم ٢١ مارس ( آذار ) سنة ١٩٦٨ بتهمة انتمائهم للفدائيين ونقلوا

(١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٣ فقرة ٨٧ .

(٢) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٣ فقرة ٨٨ .

الى سجن جنين وقد عذبوا فأضربوا عن الطعام لمدة خمسة أيام .  
 وقد أحضر طبيب يهودى لاطعامهم بالقوة وقد اختار السجنانون  
 الاسرائيليون خمسة عشر واحدا منهم ومن بينهم مصطفى خميس  
 وضربوهم بالعصى . وقد ضرب رجل شرطة يدعى حاييم ييدو أنه  
 من الحراس السجن مصطفى خميس بالعصا على رأسه وبطنه  
 وتسبب ذلك في حدوث نزيف شديد له ومات خميس بعد ذلك  
 بأربع ساعات وقد طلب من طبيب عربى يعمل فى الحكومة ويدعى  
 حافظ صدار أن يصدر شهادة بوفاته بسبب المرض ولكنه رفض  
 أن يفعل ذلك ، فنقلت الجثة الى سجن الرملة وأرسلت أخيرا الى  
 الأردن عن طريق مستر كوتفير ممثل اللجنة الدولية وقد وجه  
 السيد أحمد وآخرون انتباه مستر كوتفير الى هذه الحالة  
 وغيرها (١) .

١٣ - كما ذكر السيد أحمد حالة مؤيد عثمان باش من نابلس الذى يبلغ  
 من العمر اثنين وعشرين عاما وقبض عليه فى منتصف عام ١٩٦٧  
 بعد وقف اطلاق النار . وقد نقل الى سجن صرفند وعذب  
 هناك . وكان تعذيبه يتم بتعليقه من رجليه فى الحائط وحرقه  
 بأعقاب السجائر واعطائه حقن شرجية من الفلفل الأحمر . وقد  
 علق من رجليه لمدة ١٦ ساعة متواصلة وضرب بسياط من المطاط  
 وأسلاك المعادن . ونتيجة لتلك المعاملة شلت يده اليسرى وبعد  
 ذلك امتد الشلل الى الجزء الأيسر بأكلمه من جسمه حتى كتفه .  
 وقد حوكم أمام محكمة عسكرية وثبتت براءته وبالرغم من ذلك  
 فهو ما زال فى السجن (٢) .

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٣ فقرة ٨٩ .

(٢) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٤ فقرة ٩٠ .

١٤ - وذكر السيد أحمد أيضا حالة الجنود المصريين الستة الذين فقدوا في سيناء بعد وقف إطلاق النار ، وكان قد قابلهم بعد أن أحضروا الى سجن نابلس بعد تعذيبهم في سجن صرفند كما قابلهم أيضا ممثل اللجنة الدولية مستر كونفير وآخرون ، وكان قد قبض عليهم يوم أول يناير ( كانون ثان ) سنة ١٩٦٨ ، ويكرر السيد أحمد أن الجنود قد أجبروا على ارتكاب أعمال جنسية مع بعضهم بعضا ، وقد كسر كنف أحدهم وهو محمد جاد السيد ، وحاول أحدهم أن يفدى الآخرين عن طريق سكب الكيروسين على جسمه واشعال النار في نفسه وقد قابلهم أحمد في ملجأ العجزة في نابلس في يناير (كانون ثان) سنة ١٩٦٩م<sup>(١)</sup> .

١٥ - وقد كرر أربعة من الجنود المصريين القصة البائسة الخاصة باجبارهم على ارتكاب أفعال جنسية مع بعضهم بعضا وقد شهدوا بذلك أمام اللجنة الثلاثية في القاهرة<sup>(٢)</sup> .

١٦ - وقد قبض على السيد رجب عبد القادر أحمد أبو راس ويبلغ من العمر خمسة وعشرين عاما ومن سكان بيرة يوم ١١ أكتوبر ( تشرين أول ) سنة ١٩٦٧ للشك في أنه واحد من الفدائيين ثم أعيد القبض عليه مرة أخرى في ١٢ يوليو ( تموز ) سنة ١٩٦٨ . أما تفاصيل القبض عليه يوم ١١ أكتوبر ( تشرين أول ) سنة ١٩٦٧ كما قصها بنفسه فتتلخص في أن جنديا إسرائيليا تحت امره الملاجور « يعقوب سايبير » دخل منزله وفتشه ثم نقله تحت الحراسة الى مكتب الحاكم العسكري في رام الله حيث وجد

(١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٤ فقرة ٩١ .

(٢) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٤ فقرة ٩٢ .

عددا من ضباط المخابرات من بينهم ماجور رامى . وقال السيد أبو راس انه علق من ذراعه فى سقف زنزانه وقدماه مدليتان فوق أرضية الزنزانه بقليل وقد ضربه الكولونيل «أبو زليكة» وتم تعذيبه بالصدمات الكهربائية . وقال انه رأى فى سجن الرملة أناسا يعذبون تعذيبا شديدا وهم : تيسير قباع أسعد الأسعد ، اسحق المراغى ودكتور عبد العزيز شاهر . وقد ضرب الدكتور شاهر بطريقة وحشية حتى اعتقدوا أنه مات وقد طلب الى أبو راس واثنين من زملائه وهما هشام سعداوى ومحمود جابر حمله خارجا وغسله تمهيدا لدفنه<sup>(١)</sup> .

١٧ - وشهد السيد أبو راس بأنه كان يضرب يوميا مدة عشرين يوما وذكر الأشخاص المسئولين عن ذلك وهم : « ماجور اليا » « وماجور كولسكى » « وماجور زكى » . وقد نقل الى سجن صرفند . وقد وصف بالتفصيل أنواع التعذيب التى تعرض لها : فالقامة كانت تلقى عليه . كما منع من النوم بتعليقه بسلسلة من وسطه وأجبر على أكل كميات كبيرة من السمك الشديد التمليح ثم رفض اعطاؤه ماء لمدة ثمان وأربعين ساعة ، وأرغم بعدها على شرب الماء من الاناء الذى يتبول فيه . ونزعت أظافر يديه وذلك بوضع الأصابع بين مفصلات الباب ثم اقلع الباب ببطء حتى يندفع الدم من أظافره ، كما نزعت ملابسه ورش جسمه بالماء ثم ضرب بعد ذلك . ونوع آخر من أنواع التعذيب هو وضع ثعبان على جسمه فى وضع مشين لا يمكنه وصفه . كما ربط ربطا محكما الى كرسى وثبتت رأسه بطريقة لا تمكنه من تحريكها ،

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٤ فقرة ٩٣ .

ثم وضع أثناء به ثقب فوق رأسه وصب فيه الماء فتساقط من الثقب على رأسه بصفة مستمرة وكانت كل قطرة ماء لها وقع المطرقة . وقال ان سوء معاملته ترجع الى محاولة ارغامه على ادانة الأستاذ « يعقوب عبيدى » (١) .

١٨ - وشهد السيد أبو راس أن عضوا في الكنيست الاسرائيلى هو السيد « اميل حيبى » وبصحته المحاميان « على رافعى وفيليسيا لانجر » قد زاراه ورأوا آثار التعذيب على جسده وقال الشاهد أبو راس أن السيد اميل حيبى قد أثار قضيته فى الكنيست الاسرائيلى وأن مداوات الكنيست قد نشرت فى جريدة الاتحاد فى أحد أعدادها فى شهر ديسمبر ( كانون أول ) سنة ١٩٦٨ ، كما قال أن لجنة العفو الدولية قد حصلت على التقارير الطبية الخاصة والتصوير بأشعة اكس الذى قام به الدكتور عبد الله فى معمله ، وقد قام الدكتور وليد بكير فى عمان بعلاجه بعد وصوله مباشرة الى عمان (٢) .

١٩ - كما ظهر السيد يوسف محمد صلاحات وهو طالب من قرية « فواق فى منطقة طالوظه » ويبلغ من العمر ١٨ عاما أمام اللجنة الثلاثية بعد اطلاق سراحه من السجن فى المنطقة الخاضعة للاحتلال الاسرائيلى بيومين ، ولم تترك حالته الجسمانية الراجعة الى سوء معاملته فى السجن وسلوكه الذى يتسم بالصرامة مجالا للشك لدى اللجنة فى صدقه . وشهد بأنه كان فى الكرامة فى مارس سنة ١٩٦٨ عندما هاجمتها القوات الاسرائيلية وصدر أمر

(١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٥ فقرة ٩٤ .

(٢) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٥ فقرة ٩٥ .

الى السكان بالتجمع في فناء المدرسة المحلية حيث كان يقف أشخاص متخفون قال عنهم الشاهد انهم من المتعاونين مع الاسرائيليين ولم يريدوا الكشف عن شخصياتهم وقد طلب منهم الاشارة الى الأشخاص الذين يعتقدون انهم متصلون بالمقاومة ، وقد تعرض ٢٥٠ شخصا للمعاملة السيئة في سجن بصره (الكبرى الكهربائي وخرايم المياه) وفي سجن صرفند وربطوا الى الحائط من أيديهم وتركت أرجلهم مرتفعة عن الأرض وتركوا معلقين في هذا الوضع . وذكر الشاهد « صلاحات » حالة يقال يدعى « نجاح محمد عيسى خطاب » دفن حيا حتى رقبتة مع حشر فمه بالملح . وقد شاهد صلاحات هذا بنفسه وقال ان خطاب كان يلقى مثل هذه المعاملة نصف ساعة في المرة الواحدة . وقد بحث اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذه القضية وأرسل « نجاح عيسى خطاب » الى القاهرة حيث ادخل مستشفى هناك ، وطبقا لأقوال الشاهد صلاحات فقد حدث ذلك خلال شهر اكتوبر ( تشرين أول ) سنة ١٩٦٩ ، وقد أيد ذلك شهود آخرون فيما بعد<sup>(١)</sup> .

٢٠ - وقال الشاهد صلاحات انه قد أطلق سراحه في شهر أبريل ( نيسان ) سنة ١٩٧٠ ، قبل الادلاء بشهادته مباشرة ، وأرسل الى الأردن بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وكانت قواد الجسمانية منهارة حتى لم يكن يستطيع الوقوف منتصبا ، وحدث بينما كان يدلي بشهادته انه كان على وشك الانهيار . وشهد صلاحات بأنه كان يسمح له برؤية مثلى اللجنة الدولية حسب طلبه ولكن

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٦ فقرة ٩٦ .

لم يتم هذا دائما • وقال بمنتهى الصراحة أنه كان يسمح له برؤيتهم منفردا ، ولم يستطيع تذكر أيام زيارتهم ولكنه أشار الى أن ذلك قد حدث أثناء فترة سجنه أى فى الفترة بين مارس (آذار) سنة ١٩٦٨ وأبريل ( نيسان ) سنة ١٩٧٠ • وقد سمح له برؤيتهم فى جنين ولكن لم يسمح له بذلك فى سجن صرفند أو أماكن التعذيب الأخرى التى لم يكن يسمح لممثلى اللجنة الدولية بزيارتها<sup>(١)</sup> •

٢١ - وشهد السيد « سليمان محمد الشيخ عبيد » وهو خياط من بئر سبع ويبلغ من العمر ٣٧ عاما ، ان ستة جنود اسرائيليين دخلوا منزله يوم ١٦ يوليه ( تموز ) سنة ١٩٧٠ واتهموه بأنه من الارهابيين • وقد ضربه جندى بفأس على رأسه وذلك عندما أصدر ضابط اليه أمرا بذلك وقد فقد عينه من أثر ذلك فورا ، كما سحقته أصابع يديه وأرسل الى مستشفى الشفاء فى غزة حيث أمضى هناك خمسة شهور ، ومستشفى الشفاء مستشفى عربى كان يعالجه فيها أطباء عرب وهم الدكتور أحمد والدكتور جهاد والدكتور رحمة • وقد أرسل فور خروجه من المستشفى الى السجن حيث أمضى هناك ثلاثة شهور قبل طرده الى عمان • ولم يستطع الحصول على تقرير طبي من المستشفى • ووقت وقوع الحادثة كان هو وشهود آخرون فى معسكر يدعى « معسكر ص » فى قطاع غزة وهو معسكر تابع لوكالة غوث اللاجئين وكان هناك عدد من موظفى وكالة الغوث فى ذلك الوقت • وقد اكتشف بعد ذلك أن حوالى ٦٠٠ منزل أو كوخ

(١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٦ فقرة ٩٧ •

في المعسكر قد دمرت في نفس اليوم الذي ضربه فيه الجندي الاسرائيلي بالفأس على رأسه . وقد ذكر أن موظفي وكالة الغوث على علم بالوضع الذي كان سائدا هناك ومنهم يوسف فرج وهو موظف للتموين تابع لوكالة الغوث وهو مسيحي ، ومفتش مدارس وصحة يدعى عودة أبو أدره ومختار وهو من موظفي وكالة الغوث<sup>(١)</sup> .

٢٢ - وقد لاحظت اللجنة الثلاثية أنه كانت بوجه الشاهد « الشيخ عيد » ندبه طولها بوصة ونصف فوق عينه اليمنى في جبهته وأن عينه اليمنى غير موجودة وأن أصابع يديه محضمة وتعتبر هذه حالة من حالات الجروح الفظيعة . والشهادة استنتاجية ويمكن اثبات هذه الادعاءات فقط بالرجوع الى سجلات المستشفيات والشهود الآخرين<sup>(٢)</sup> .

٢٣ - وقد شهد « نجيب محمد عيسى الخطاب » الذي أشار اليه الشاهد يوسف حافظ محمد صلاحات أنه بقال من البرج في الرملة . وقد قبض عليه في الكرامة يوم ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ وأخذ الى صرفند وأعطى الرقم المسلسل ٣٧٢ واستجوبه ضابط يدعى ( أبو موسى ) ، وقد ذكر اسم شهود آخرين أيضا . وقد ضرب وقيدت يده الى حديد النافذة وتركت رجلاه معلقتين فوق الأرض ثم وضعت غمامة على عينيه ثم أطلقت عليه الكلاب . وقد دفن في قبر حتى رقبته كما ذكر أن موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد قاموا بزيارته عندما كان في سجن جنين وقد ذكر أن

(١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٧ فقرة ٩٨ .

(٢) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٧ فقرة ٩٩ .

المسجونين « أحمد راشد ومحمد عبد الرحيم وجابر شلباية  
وعبد الحميد عوض » قد شكوا الى اللجنة الدولية وقد أخذوا  
الى الرملة<sup>(١)</sup> .

٢٤ - وقد قدم السيد « عثمان عبد الحاج الفراج » الذي كان يعيش  
في معسكر تابع لوكالة غوث اللاجئين في « شفاط » وقت نشوب  
حرب يونيه ( حزيران ) سنة ١٩٦٧ شهادة مكتوبة اعتبرت جزءا  
من وثائقنا . وقال ان الدكتور صبحي غوس قد عالجه بعد  
اطلاق سراحه من السجن في عيادة معسكر شفاط التابع لوكالة  
غوث اللاجئين . وقد ذكر السيد اميل توفيق حبيبي قضيته في  
الكنيسة وكانت موضوع مقال ظهر في عدد يناير ( كانون ثان )  
سنة ١٩٦٩ من جريدة « الجهاد » وكان قد قبض عليه في أول  
مايو ( آيار ) سنة ١٩٦٨ وقد وكلت عائلته المحامية « فيليسيا »  
لانجر « لبدء اجراءات اطلاق سراحه » وبدأت محاكمته يوم  
١٧ سبتمبر ( أيلول ) سنة ١٩٦٨ ، وقد سلم تقريران طيبان الى  
المحامية فيليسيا لانجر أولهما من الدكتور صبحي غوس والثاني  
من دكتور جابر الأعوج . وقد أيد الشاهد الشهادة الخاصة  
بسجن عبلة طه وسيدتين أخرتين هما سارة جوده ولطيفة الهوارى  
في زناينة واحدة مع مجموعة من المومسات الاسرائيليات<sup>(٢)</sup> .

٢٥ - وشهد السيد منير عبد الله غنام أنه كان يعيش في نابلس خلال  
الحرب وقد قبض عليه في ٢٠ اكتوبر ( تشرين أول ) سنة ١٩٦٩  
مع اثنين آخرين هما جهاد وأحمد في منطقة تدعى شاهة جنوب

(١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٧ فقرة ١٠٠ .

(٢) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٨ فقرة ١٠١ .

جسر داميا • وأثناء وجوده بمستشفى سجن الرملة قابل محمود الحلولى من حلحول وكان قد فقد عينه أثناء قتال بعد يوينيه (حزيران) سنة ١٩٦٩ فأخبره •• أن السجنائين الاسرائيليين قد سحلوا عينه الأخرى • كما قابل غنام فيما أسماه بالزنازاة (ص) في رام الله « عبد الآله خالد منير النابلسى » ومكث معه حوالى شهر • وقال الشاهد غنام أن النابلسى كان يعانى من انهيار عصبى نتيجة المعاملة الوحشية التى تلقاها •• وأن الدكتور كوهين الطبيب العسكرى الاسرائيلى فى رام الله قد قرر نقله الى عنبر للمرضى العقلين داخل السجن (١) •

٢٦ - وشهد دكتور كمال غبريال - وكان وقت شهادته يعمل بمستشفى دار السلام فى القاهرة - أنه كان طبيبا فى مستشفى العريش التى تبعد ١٦٠ كيلومترا عن القنطرة وذلك خلال حرب عام ١٩٦٧ والفترة التى أعقبها • وقد أرسلت حالات تعذيب كثيرة الى مستشفى العريش ولكنهم أجبروا على عدم حفظها فى سجلات وسجلت أسماء المرضى فى المستشفى ولكن السجل فى أيدي الاسرائيليين • وقد شهد دكتور غبريال أنه أخبر ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مستر هينش عن حالات التعذيب التى رآها (٢) •

٢٧ - أما السيد محمد عبد القادر درباس وكان يعمل تابعا طبيبا بمستشفى دار الشفاء فى غزة عندما قبض عليه فى اليوم التالى للحرب ونقل الى سجن عتليت حيث أمضى هناك أربعة أشهر فقد وصف

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٨ فقرة ١.٢ •

(٢) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٩ فقرة ١.٣ •

العملية التي قام بها الدكتور موردخاي لخصيته • فعندما أفاق من آثار البنج لفت انتباهه أن أعضاء التناسلية قد أزيلت منه أثناء العملية وعلقت أمام سريره • وتأكدت هذه الحالة لأن الشاهد درباس قد فحص بناء على طلب اللجنة السداسية عند زيارتها للقاهرة<sup>(١)</sup> •

٢٨ - أما الادعاء الخاص بسوء معاملة المسجونين والمعتقلين فيؤيده تقرير لجنة العفو الدولية عن تحقيقاتها • وقد أجرى التحقيق داخل الأراضي المحتلة ويؤيد تفصيلا القصص الخاصة بسوء المعاملة التي وصفها الشهود أمام اللجنة الثلاثية<sup>(٢)</sup> •

#### ثانيا : ادانة المنظمات واللجان الدولية للجرائم الاسرائيلية •

أدانت لجنة التحقيق الثلاثية سلطات الاحتلال الاسرائيلية لارتكابها جرائم التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين وأسرى الحرب في الأراضي العربية المحتلة • فلقد جاء في تقرير اللجنة ذكر ما يلي :

« ان القرائن الموجودة أمام اللجنة الثلاثية تجعلها تعتقد أن هناك قاعدة عامة خاصة بتعذيب المسجونين في سجون عديدة وخاصة في سجن صرفند • ومثل هذه المعاملة محظورة طبقا للمادة ٥٠ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكذا المادتان ٣١ ، ٣٢ من اتفاقية جنيف الرابعة »<sup>(٣)</sup> •

كما ذكر تقرير اللجنة الثلاثية التوصية التالية<sup>(٤)</sup> :

- 
- (١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٩ فقرة ١.٤ •
  - (٢) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٤٩ فقرة ١.٥ •
  - (٣) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٥٠ فقرة ١.٠٨ •
  - (٤) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٦٣ التوصية د •

« يجب أن تطلب الجمعية العامة من حكومة اسرائيل : الوقف الفوري ومنع تعذيب وسوء معاملة أسرى الحرب والأشخاص المسجونين أو المحتجزين طبقا للقوانين واللوائح التي صدرت طبقا للاحتلال . وأن تطبق على كل هذه الفئات من الأشخاص نصوص اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة والحد الأدنى من قواعد الأمم المتحدة في معاملة المسجونين » .

كما أوصت اللجنة الثلاثية بضرورة « تقصى الادعاءات التي عرضت عليها والخاصة بسوء معاملة المعتقلين . وخاصة الأشخاص المعتقلين طبقا للقوانين والأمن والذين لا يتمكن موظفوا الصليب الأحمر من مقابلتهم والأشخاص المعلن أنهم محتجزين اداريا . وكذا ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لعلاج ذلك » (١) .

وفي التقرير الذى قدمته اللجنة السادسة عن نتائج تحقيقاتها وتحت عنوان **تعذيب وسوء معاملة المعتقلين** جاء ذكر شهادات لبعض الأشخاص ممن كانوا معتقلين فى السجون الاسرائيلية بشأن ما تعرضوا له وما يتعرض له غيرهم من المعتقلين العرب رجالا ونساء فى تلك السجون من تعذيب وسوء معاملة ، بما فى ذلك الضرب المبرح بالآلات حديدية على أعضاء الجسم الحساسة ، والحرق بأعقاب السجائر المشتعلة أو الكى بقضبان حديدية محماة ، والتعذيب بالكهرباء ، ومحاولات هتك العرض (٢) .

وفي النتائج التى توصلت اليها اللجنة السادسة جاء ذكر ما يلى :

- 
- (١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٦٤ التوصية ن .  
 (٢) أنظر نص تقرير اللجنة السادسة الفقرات من ٧٢ الى ٩٤ .  
 الفصل الرابع ، ص ٨ .

« وطبقا لدلائل معينة تجمعت لدى اللجنة ، ترى اللجنة أن هناك انتهاكات لاتفاقية جنيف الرابعة • وهذا يبدو على وجه الخصوص في الحالة التي تهتم فيها دولة الاحتلال بضمان تعاون السكان المدنيين معها رغم ارادتهم ، فعندما تعتبر دولة الاحتلال أن شخصا يهدد أمن الدولة للخطر ، فيبدو أنها – طبقا لشهادة بعض الشهود – تستخدم وسائل القسر للحصول على المعلومات والاعترافات وهذا يناقض نصوص الاتفاقية المعنية • وقد ذكرت الأماكن التالية – من بين ما ذكر – كمراكز يزعم أنه تحدث فيها حالات التعذيب : سجن نابلس ، السجن المسكوفي في القدس وسجن غزة • ونظرا للظروف التي قامت فيها اللجنة بتقصي الحقائق<sup>(١)</sup> فإنها لم تكن في موقف يسمح لها بالتحقق من هذه الادعاءات بطريقة قانونية »<sup>(٢)</sup> •

ولعل أبلغ دليل على ادانة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لارتكابها جرائم التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين والمساجين العرب في داخل الأراضي المحتلة ، هو تقرير لجنة العفو الدولية التي قامت بالتحقيق والبحث في أحوال المساجين والمعتقلين العرب الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلية منذ عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ • فقد ذكر هذا التقرير ما يلي :

« تقدم لجنة العفو الدولية بأسف عميق التقرير التالي المتضمن

- 
- (١) تمثلت هذه الظروف في منع اسرائيل لأعضاء اللجنة السادسة من مواصلة التحقيق داخل الأراضي العربية المحتلة وذلك حتى لا يطمعوا بأنفسهم على آثار التعذيب وسوء المعاملة التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المعتقلين العرب •
- (٢) أنظر نص تقرير اللجنة السادسة الملحق د ١٥/٤ النتائج التي توصلت اليها اللجنة ص ١ ، فقرة ٤ •

دليلاً أولياً على سوء المعاملة الشديدة للمساجين العرب رهن التحقيق في إسرائيل» •

« ففى خلال العامين الماضيين قام ممثلوا لجنة العفو الدولية بعدد من الزيارات الى الشرق الأوسط وفى هذه الزيارات تقدم عدد من الأشخاص الذين سبق أن سجنوا أو اعتقلوا فى إسرائيل والأراضى المحتلة الى ممثلى لجنة العفو بادعاءات خطيرة عن سوء معاملة المسجونين العرب من جانب إسرائيل • وإذا كانت هذه الادعاءات صحيحة فان إسرائيل تستخدم تعذيباً بالغ الوحشية ضد عدد غير قليل من أولئك المعتقلين • ويبدو أيضاً أن هذه المعاملة السيئة مستمرة حتى الوقت الحاضر » •

« ومعظم الادعاءات الأخيرة عن التعذيب تشير الى الفترة التى يكون المسجون خلالها رهن التحقيق والاستجواب – وهى فترة قد تطول عدة أشهر – وقبل وقوفه أمام المحكمة أو إحالته الى الاعتقال الإدارى وهناك ادعاءات أيضاً بأن المسجون يمنع خلال هذه الفترة من الاتصال بمحاميه وبممثلى الصليب الأحمر » •

« أنه لا يمكن تجاهل الادعاءات المقدمة الى ممثلى لجنة العفو خلال تحقيقاتهم • ولقد وصفت أشكال التعذيب بوضوح • كما وصفت السجون وأماكن الاستجواب والفترات التى قيل أن التعذيب جرى فيها وكذلك مواصفات وأسساء وأساليب التعذيب • ولا تقتصر المعلومات التى فى حوزة لجنة العفو على ما ذكر بل ان لديها صوراً وتقارير طبية خاصة بأصحاب الشكاوى الموجودين الآن فى الأردن كما أن اللجنة تلقت من مصادر داخل إسرائيل والأراضى المحتلة ومن الخارج أسماء

الرجال والنساء الذين لا يزالون ( حتى يناير ١٩٧٠ ) في سجون اسرائيل وادعوا انهم عذبوا أو شاهدوا آثار التعذيب على زملائهم المسجونين » .

وقد قدمت لجنة العفو الدولية في تقريرها سجلا لأربع حالات تعذيب اختيرت من بين عدد كبير من الحالات المشابهة التي جمعها محققوا اللجنة نتيجة لتحرياتهم في اسرائيل .

وجاء ذكر هذه الحالات في الملحق ( أ ) من تقرير اللجنة وذلك على النحو التالي :

#### السيد ١ - من غزة :

البلد أو مكان الإقامة	مخيم جرش - الأردن
السن	٣٠ سنة
تاريخ القاء القبض	٦ يونيو ( حزيران ) ١٩٧٠
مكان الاعتقال	عتليت
التهمة أو المحاكمة	-
فترة الاستجواب أو الاعتقال	شهران أفرج عنه في أغسطس (آب) ١٩٦٧

#### طبيعة الادعاءات :

بعد أخذه سجيناً في اليوم التالي لحرب حزيران ( يونيو ) وضع في حبس انفرادي لمدة أسبوع . وفي نهاية هذه الفترة قامت مجموعة من الجنود بضربه وفي اليوم التالي أخذ الى زنزانه حيث ربط على طوالة وضرب بالسياط .

وفي هذه الأثناء طلب منه الاعتراف بأنه فدائي وسئل عن معلومات عن الفدائيين بوجه عام وأعيد الى زنزانه وقد كسرت أربعة من أسنانه .

وفي اليوم التالي أعيد الاجراء معه ولكن بالاضافة الى ما سبق أوقف عند الحائط وضرب بسكين • وتنج عن ذلك سبعة جروح متوازية وجرح ذراعه جرحا شديدا • وحرقت يداه وظهره بالسجائر •  
 ( صورة الاصابات والتقارير الطبية متوفرة ) •

#### السيد ب - من نابلس - سائق سيارة اجرة :

البلدة أو مكان الإقامة	عمان - الأردن
السن	٤٠ سنة
تاريخ القاء القبض	١٩ سبتمبر ( أيلول ) ١٩٦٧
أماكن الاعتقال	نابلس - الرملة - صرفند وبيت لبد
التهمة أو المحاكمة	-

#### طبيعة الادعاءات :

ألقى القبض عليه في الساعة الحادية عشرة ليلا في بيته وأخذ فورا الى نقطة يوليس نابلس حيث ضربه ستة جنود وتعرض لصدمات كهربائية في أماكن متعددة من جسده الى أن فقد وعيه حوالي الساعة الرابعة صباحا وعندما أفاق أعطى كوبا من البون ليشربه ولما رفض ذلك أعيد ضربه الى أن فقد وعيه ونقل فيما بعد الى صرفند حيث تعرض الى استجواب مركز عن الفدائيين والاستجواب تضمن في بعض المناسبات المعاملة التالية :

- ١ - قيدت يداه خلف ظهره وربطت قدماه ثم علق عاريا من رصفيه على أحد قضبان التافذة • وفي هذا الوضع جلد جسده • وضربت أعضائه التناسلية بعضا من المطاط •
- ٢ - وضع في وسط غرفة لها بابان متقابلان • ربطت ذراعه بباب مفتوح

وربطت الذراع الأخرى بالباب المقابل • وقام أربعة جنود بقفل.  
وفتح الباب سريعا عدة مرات على التوالي « •

### السيد ج - من البيرة - رام الله - ميكانيكي سيارات :

البلدة أو مكان الإقامة عمان - الأردن  
السن ٣٦  
تاريخ الاعتقال ١٢ يوليو (تموز) ١٩٦٨  
أماكن الاعتقال رام الله - صرفند  
فترات الاستجواب أو الاعتقال ٧ أشهر - أطلق سراحه في ١٣/٢/١٩٦٩  
التهمة أو المحاكمة

### طبيعة الادعاءات :

ألقي القبض عليه في بيته في الثالثة صباحا وأخذ الى القيادة العامة.  
في رام الله حيث ضرب الى أن فقد وعيه • استمر الاستجواب مدة ثلاثة  
أسابيع • ونقل فيما بعد الى صرفند حيث جرى الاستجواب ضمن  
المعاملة الآتية :

١ - تقييد يديه خلف ظهره وربط قدميه وتعليقه من رصغيه على أحد  
قضبان النافذة وفي هذا الوضع جلد وكان أحد المحققين يقف على  
أغلال قدميه لزيادة شدة القيود •

٢ - توجيه تيارات كهربائية على أذنيه وأعضائه التناسلية من خلال  
ملاقط مسننة مثبتة فيها •

٣ - ادخال غيار قلم من نوع بيرو في العضو التناسلي حتى يدمى •

٤ - وضع ماء على القروح الناتجة عن الضرب بالسياط ثم رشها بمادة  
الكبريت •

- ٥ - غلق الأبواب على أطراف الأصابع .  
 ٦ - وضع خرطوم ماء في فمه وفتح الصنبور ثم يقف أحد المحققين على بطنه ليضغط على المياه خارج فمه .

#### الإنسة د - من نابلس - طالبة :

البلدة أو مكان الإقامة عمان - الأردن  
 السن ١٨  
 تاريخ القاء القبض ١٤ مارس ( آذار ) ١٩٦٩  
 مكان الاعتقال نابلس  
 فترة الاستجواب أو الاعتقال ٤٣ يوما - ألقى القبض عليها ثم أطلق سراحها في ٢٦ أبريل ( نيسان ) ١٩٦٩  
 —  
 التهمة أو المحاكمة —

#### طبيعة الادعاءات :

ألقى القبض عليها مع والدتها وشقيقها ثم جرى تفريقهن .  
 استجوبت في نقطة بوليس نابلس . سئلت عما اذا كانت تعرف فتاة معينة وعندما أجابت بالنفى شدها رئيس المحققين من شعرها ورماتها أرضا حيث ضربت بقضيب معدني وركلت ورفست . ثم ضربت أمام والدتها التي اتهمت باخفاء أحد الفدائيين في بيتها . وعندما رجعت المحقق أن يتوقف عن ضرب ابنتها ضربت على جبهتها بالقضيب وجرحت « .

وقد أضاف تقرير لجنة العفو الدولية ذكر ما يلي :

« ان الطبيعة الخطيرة لهذه الادعاءات تستدعي تحريا فوريا حتى يمكن التحقق من صدقها وحتى يمكن وضع حد لأعمال التعذيب ان كانت قائمة » .

« وترى لجنة العفو أن مثل هذا التحقيق اللازم لا يمكن إجراؤه بالسرعة والفعالية اللازمين الا عن طريق لجنة تحقيق يكون حياؤها فوق أى شك وتكون مخولة بسلطة كاملة لطلب الوثائق واستدعاء الشهود» •

« وخلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة ألحت لجنة العفو برأيها هذا على الحكومة الاسرائيلية وأجلت اللجنة اتخاذ اجراء من جانبها لسكى تعطى اسرائيل الوقت لبحث مقترحات اللجنة • الا أن اسرائيل لم توافق حتى الآن على هذا الاقتراح • ولقد توصلت لجنة العفو الدولية بعد تردد كبير الى الاستنتاج بأن المزيد من التأجيل لن يحقق أية فائدة مرجوة ولذا قررت النشر » •

واختتمت لجنة العفو الدولية تقريرها ببناء وجهته الى الحكومة الاسرائيلية جاء فيه :

ان الهيئة التنفيذية الدولية للجنة العفو الدولية بعد دراسة الدليل الأول لسوء معاملة بعض أولئك المحتجزين في مراكز الاعتقال الاسرائيلية وبعد النظر في الطبيعة غير الحاسمة لمفاوضاتها مع الحكومة الاسرائيلية تقرر ما يلي :

(أ) أنه ينبغي عليها أن تطلب من الحكومة الاسرائيلية الموافقة على تشكيل لجنة استقصاء للتحقيق في الادعاءات وتبرئة نفسها • فاذا تم تشكيل هذه اللجنة فسيقطع حكمها شوطا كبيرا في الواقع من أجل محو مشاعر القلق السائدة في الوقت الحاضر •

(ب) في حالة اعلان الحكومة الاسرائيلية قرارها بتشكيل مثل هذه

اللجنة فان لجنة العفو الدولية ستقدم كل ما في وسعها من مساعدة لضمان وضع الأدلة الكاملة أمامها<sup>(١)</sup> .

كما أورد تقرير رابطة المحامين الديمقراطيين الدولية العديد من جرائم التعذيب وسوء المعاملة التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد المعتقلين العرب في الأراضي المحتلة . ومن أمثلة هذه الجرائم :

« القاء الأحماض على أوجه المعتقلين وتشويهها . وكذا حرق الأيدي والأقدام بالقضبان الحديدية المحماء . وتعليق المعتقلين من الأقدام لساعات طويلة<sup>(٢)</sup> » .

وفي النشرة التي أصدرتها جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية حول انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة . جاء ذكر العشرات من طرق التعذيب التي اتبعتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد المعتقلين والمسجونين من المواطنين العرب في الأراضي المحتلة والتي منها على سبيل المثال<sup>(٣)</sup> :

- ١ - ربط المساجين ببعضهم وضرب أجسامهم ضربا مبرحا حتى يسيل الدم منهم .
- ٢ - وضع نهايات السجائر المشتعلة على أماكن مختلفة من أجسامهم .

(١) لم تدعن الحكومة الاسرائيلية لهذا النداء . بل تجاهلته تماما . خشية زيادة افتضاح أمرها أمام الرى العام العالمى فيما يتعلق بجرائمه التعذيب وسوء المعاملة التي ترتكب ضد المعتقلين والمساجين العرب في الاراضى العربية المحتلة .

(٢) أنظر :

La Mission D'enquete De L'A.I.J.D., Bruxelles, 1968, P 81.

(٣) أنظر :

Publications of the Palestinian Crescent Society prepared by the Information committee, Amman-Jordan, 1969, PP 85-96.

٣ - اجبار المساجين على الجلوس عراة على نباتات الصبار ذات الأشواك الحادة •

٤ - اطلاق كلاب الحرب على المساجين بعد ربطهم من أيديهم خلف ظهورهم •

٥ - وضع الأصابع فى نهايات الأبواب المفتوحة واغلاقها عليهم •

٦ - خلع الأظافر بالكماشة العادية •

٧ - حقن المساجين بمحاليل التوابل الحارقة •

٨ - تعليق المسجون من رسغه أو ركبته وقيام المحقق بجذبه الى أسفل بكل قوة وفى حركات متتالية •

٩ - امرار صدمات كهربائية فى أذن المسجون وصدرة والأماكن الحساسة من جسمه •

١٠ - وضع مواد كيميائية خاصة فى أيدي المسجون وأمره بتطبيق الأيدي مما ينتج عنه آلام حادة على النحو الذى يحدثه مرور تيار كهربائى فى الأيدي •

١١ - تثبيت وعاء معدنى كبير على رأس المسجون وعنقه ثم الضرب على هذا الوعاء من الخارج فى سرعة بطيئة أولا ثم زيادة السرعة حتى يتم احكام الوعاء حول رأس المسجون بطريقة يصعب معها بعد ذلك جذبه من رأس المسجون مع ما يحدثه ذلك من آلام مبرحة له •

١٢ - تدبير بعض أعضاء الممتقلين وأسرى الحرب وكذا تشويه وجوههم •

وقد جاء بنشرة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الكثير من الوثائق المصورة لبعض المعتقلين أثناء عمليات تعذيبهم على أيدي ضباط المخابرات الاسرائيليين . كما أوردت هذه النشرة اعترافات بعض الجنود الاسرائيليون الذين آلتهم ضمائرهم نتيجة لما يصدر اليهم من أوامر خاصة بارتكاب أعمال التعذيب وسوء المعاملة ضد المواطنين العرب<sup>(١)</sup> .

وفي التقرير الذي اذاعة الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي (WFDY) عن نتائج التحقيقات التي قامت بها لجنة تقصى الحقائق التي أرسلها الاتحاد الى الشرق الأوسط عام ١٩٦٩ . جاء ذكر طرق ووسائل التعذيب التي اتبعتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المعتقلين والمساجين العرب في الأراضي العربية المحتلة . وقد ذكر المحققون في هذا التقرير أن هذه الطرق والوسائل الاسرائيلية تماثل تماما طرق ووسائل التعذيب التي كانت تتبعها سلطات الاحتلال النازية في معسكرات الاعتقال ضد سكان أوروبا المحتلة في خلال الحرب العالمية الثانية<sup>(٢)</sup> .

### ثالثا : موقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم :

حرمت قواعد القانون الدولي على سلطات الاحتلال التي تعتقل أشخاصا مدنيين في الأراضي المحتلة أن تمارس ضدهم أى أعمال تعذيب أو سوء معاملة بل لقد ألزمت هذه القواعد سلطات الاحتلال بحسن

(١) أنظر :

ibid, P 86.

(٢) أنظر :

International Investigation Mission to the Middle East sponsored by the World Federation of Democratic Youth, Budapest, June 1969, 26 et seq.

معاملة المعتقلين وتنفيذ الضمانات التي وضعتها هذه القواعد حماية لهم<sup>(١)</sup> .

وبالمثل حرمت قواعد اتفاقية جنيف الثالثة - الخاصة بمعاملة أسرى حرب - على سلطات الاحتلال التي تعتقل أسرى حرب : أن ترتكب ضدّهم أى أعمال تعذيب أو سوء معاملة أو تمس حياتهم بأى حال من الأحوال . فالمادة ٣ من هذه الاتفاقية تحرم ارتكاب أعمال العنف ضد حياة وشخص أسير الحرب وعلى الأخص المعاملة القاسية والتعذيب . كما تحرم هذه المادة الاعتداء على الكرامة الشخصية للأسير وعلى الأخص التحقير والمعاملة المزرية . والمادة ١٣ من هذه الاتفاقية تقضى بضرورة معاملة أسير الحرب فى جميع الأوقات معاملة إنسانية . كما تحرم على سلطات الاحتلال التي تعتقل أسير الحرب أن ترتكب ضده أى عمل أو سهو غير مشروع مما يتسبب عنه موت الأسير أو تعريض صحته للخطر . كما يحظر بتر أى عضو من الأسير أو ارتكاب أى عمل من أعمال العنف ضدّه . والمادة ١٤ من هذه الاتفاقية تقضى بضرورة احترام أشخاص أسرى الحرب وشرفهم .

وجرائم التعذيب وسوء المعاملة التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد المعتقلين وأسرى الحرب هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وذلك حسب ما استقر في قواعد القانون الدولي العرفية والاتفاقية وأقوال فقهاء القانون الدولي وميثاق محكمة نورمبرج<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر تفصيل هذه القواعد فى المبحث الخاص بالحقوق التي يتمتع بها المعتقلين المدنيين من وقت اعتقالهم حتى يتم الإفراج عنهم ، ص ٤٨٨ من هذه الرسالة وأنظر أيضا هذه القواعد فى المرجع التالى :

J. Graven, Minimum Rules for the Protection of Non-Delinquent Detainees, I.R.R.C., 1968, pp 59-70.

(٢) أنظر ما سبق بيانه فى هذا الخصوص فى الفصل الخاص بتعريف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ص ٥١ من هذه الرسالة .

وبذلك تكون اسرائيل قد انتهكت أحكام القانون الدولي السابق بيانها وارتكبت - بممارستها أعمال التعذيب وسوء المعاملة ضد المعتقلين وأسرى الحرب - جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية على النحو الذى جرمه القانون الدولي وأداته القواعد العامة المُعترف بها لدى الدول المتسدينة .

#### رابعا : الجرائم الماثلة للجرائم الاسرائيلية والتي أدانتها احكام محكمة نورمبرج والمحاكم الوطنية :

أدانت المحكمة العسكرية فى نورمبرج فى أحكامها المختلفة المتهمين النازيين لارتكابهم جرائم التعذيب وسوء المعاملة ضد المعتقلين وأسرى الحرب فى الأراضى الأوروبية المحتلة ابان الحرب العالمية الثانية . ومن هذه الأحكام : الحكم الصادر بادانة المتهم النازى المدعو **Weizsaecker** وآخرين لارتكابهم جرائم التعذيب وسوء المعاملة والقتل ضد أسرى الحرب والأشخاص المعتقلين فى الأراضى التى احتلتها القوات الألمانية وأقامت فيها معسكرات اعتقال كانت تمارس فيها صنوف التعذيب وسوء المعاملة المختلفة ضد المعتقلين من سكان أوروبا المحتلة<sup>(١)</sup> وذلك على النحو الذى يحدث الآن ضد المعتقلين من سكان الأراضى العربية المحتلة .

كما أدانت المحكمة الهولندية الجنائية الخاصة المتهم النازى **Ahilbrecht** الذى كان عضوا فى الفرع العسكرى لخدمة الأمن السرية الألمانية فى الأراضى المحتلة والمعروفة بالرمز S.S. ، نظير ارتكابه

(١) أنظر هذه القضية فى المرجع التالى :

Re **weizsaecker and others** (Ministrie Trials). United States Military tribunal at Nuremberg. April 14, 1949, H. Lauterpacht. A.D.R.P.I.L.C., vol 16, Year 1949. London 1955. Case No. 118, pp 351-356.

جرائم تعذيب وسوء معاملة المدنيين الذين كان يعتقلهم في الأراضي التي كانت تحتلها القوات الألمانية • وقد أيدت محكمة النقض الخاصة حكم محكمة أول درجة باعتبار أن الجرائم التي ارتكبتها المتهم هي جرائم حرب تستوجب مسؤولية وعقاب مرتكبيها<sup>(١)</sup> •

وفي حكم آخر بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٥١ اعتبرت إحدى المحاكم الأمريكية أن جريمة سوء معاملة أسرى الحرب هي من الجرائم المخالفة لتقواعد القانون الدولي التي تستوجب مسؤولية مرتكبيها وعقابه<sup>(٢)</sup> •

---

(١) أنظر هذه القضية في المرجع التالي :

Re Ahilbrecht (No. 2). Holland, Special Criminal court, Arnhem, September 22, 1948, Special Court of Cassation, April 11, 1949, H. Lauterpacht, I.L.R., vol 16, 1949, London, 1953, case No. 141, pp 396—398.

(٢) أنظر :

Aboitiz Co. v. Price, United States, District court, Utah. June 16, 1951, H. Lauterpacht, I.L.R., vol 18, Year 1951, London 1957, Case No. 182, pp 592-607.

## المبحث الخامس

### أعمال الإنتقام ضد المواطنين العرب في الأراضي المحتلة

تقصد بأعمال الانتقام : الأعمال التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد المدنيين الأبرياء في الأراضي المحتلة : انتقاما منهم من أجل أفعالهم غير مسئولين عنها قانونا أو أخلاقا . وهذه الأعمال يحرمها القانون الدولي وتنتهى عنها الاتفاقيات الدولية التي تنظم العلاقة بين دولة الاحتلال وسكان الأراضي المحتلة . وتعتبر جرائم حرب بالمعنى الدقيق<sup>(١)</sup> .

وتتنوع أعمال الانتقام في رأينا الى أعمال عديدة تأخذ صورا مختلفة . الا أن جميع هذه الأعمال تجمع بينها صفات مشتركة واحدة يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- ١ - أنها أعمال منافية للقوانين والأعراف الدولية .
- ٢ - أنها توجه ضد أشخاص أبرياء عن أفعال غير مسئولين عنها .
- ٣ - أنها تسبب ضررا للأشخاص أو الأموال سواء كان هذا الضرر ماديا أو أدبيا .
- ٤ - عدم التناسب بين هذه الأعمال وبين الفعل الذي تمارس هذه الأعمال بسببه .

(١) انظر :

A.R.Albrecht, "War Reprisals in the War crimes Trials and in the Geneva Conventions of 1949, A.J.I.L., vol 47, 1958, pp 590-614.

وطبقا لهذه الصفات التي نراها تميز أعمال الانتقام على اختلاف صورها . فان هذه الأعمال قد تأتي على النحو التالي :

- ١ - نسف وتدمير المنازل والمباني والقرى والمدن .
- ٢ - أعمال الحصار وفرض الإقامة الجبرية وحظر التجول المستمر .
- ٣ - أعمال العقاب الجماعي .
- ٤ - الاعتقال الانتقامي للأبرياء في المناطق المحتلة .
- ٥ - نقل السكان وطردهم من أماكن اقامتهم .

ومنذ احتلال اسرائيل للأراضي العربية في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ وهى تمارس أشنع أعمال الانتقام ضد السكان العرب الأبرياء في الأراضي المحتلة . وهذا ما أثبتته الوثائق التي اطلع عليها المجتمع الدولي كله . والتي تجمعت في تقارير اللجان الدولية والمقالات التي نشرت في صحف العالم ولجان تقصى الحقائق التي شكلت من أنحاء العالم وتعرفت بنفسها على أحوال المواطنين في الأراضي المحتلة وعلى طبيعة أعمال الانتقام التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين العرب . وسنين فيما يلي وقائع هذه الأعمال وأدلة ادانتها من المنظمات واللجان الدولية وموقف القانون الدولي من مثل هذه الأعمال وكذا ادانة محكمة نورمبرج للأعمال المماثلة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الألمانية في خلال الحرب العالمية الثانية .

**أولا : الوقائع وأدلة ادانتها من واقع تقارير لجان التحقيق الدولية**

#### ١ - نسف وتدمير المنازل والمباني والقرى والمدن

والدليل الأول على هذه الأعمال جاء في النتائج التي توصلت اليها اللجنة السادسة حيث قررت في البند ٨ بالملحق د ١٥/٤ المرفق بالتقرير الذي قدمته هذه اللجنة ما يلي :

« استمعت اللجنة الى عدة ادعاءات خاصة بهدم الممتلكات بما في ذلك تدمير المنازل والقرى وترى اللجنة أنه قد ثبت هدم قرى « يالو » و« بيت نويه» هدمًا كاملاً ، والتدمير الجزئي لمدينة «القليلية» بعد وقف اطلاق النار انتهاكا للاتفاقية ولم تكن اللجنة في موقف يسمح لها باعلان ما اذا كان تدمير هذه القرى قد بررته تساماً العمليات العسكرية التي نصت عليها المادة ٥٣ من الاتفاقية » .

ودليل آخر على أعمال النسف والتدمير جاء به التقرير النهائي للأمين العام للأمم المتحدة عن مهمة المستمر جاسنج في ٢ ١٠ ١٩٦٧ فقد ذكر هذا التقرير الأمثلة التالية<sup>(١)</sup> :

١ - خلال زيارة الممثل الشخصي لمدينة قليلية التي كان يتراوح سكانها بين ١٣,٠٠٠ و ١٤,٠٠٠ نسمة . لاحظ هدم عدد كبير من المنازل . وقد أكد مختار المدينة أنه حتى انتهاء القتال لم يزد عدد المنازل المهدومة عن ١٥ أو ٢٠ بيتاً ، بينما أخذ الأهالي الذين رحلوا الى التلال المجاورة أثناء القتال الى مدينة عزون التي تبعد ٣٠ كيلومترا عن قليلية ، ومن عزون اتجهوا الى نابلس حيث أبقوا فيها قرابة ثلاثة أيام . وعندما سمح لهم بالعودة الى قليلية أوقفوا مرة أخرى في عزون . ولم يسمح لهم بالعودة الى مدينتهم الا بعد ثلاثة أسابيع من تركهم لها . حيث وجدوا ما يقرب من ٨٥٠ مسكناً قد هدمت من مجموع مساكن المدينة البالغ عددها ٢٠٠٠ بيتاً .

(١) انظر نص هذا التقرير في الوثيقة التالية :

Report of the Secretary-General under General Assembly Resolution 2252 (ES-V) and Security Council Resolution 237 (1967), U.N.S.C., No. S/8158, 2 October 1967, p 22 et seq.

٣ - وفي منطقة الخليل هدمت قرية بيت عوا ( عدد سكانها ٢٥٠٠ شخص ) وقرية بيت مرسيم ( ٥٠٠ شخص ) وأحرقت منقولات الأهالي والأحراش المحيطة بالقرية . اعتقادا من السلطات الاسرائيلية أن هاتين القريتين تأويان أعضاء لمنظمة فتح أثناء الليل .

كما ثبت للرأى العام العالمى عن طريق مقالات الصحفيين الذين زاروا الأراضى المحتلة طبيعة الأعمال الانتقامية التى تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى صورة نسف وتدمير منازل المواطنين الأبرياء . ونشير فى هذا الصدد على سبيل المثال الى مقال الصحفى الانجليزى مايكل آدمز فى جريدة الجارديان بتاريخ ٢٦/١/١٩٦٨ حيث ذكر ما يلى (١) : -

« نتيجة لالقاء عبوة متفجرة من النوع الذى يلهو به الأطفال فى شارع الوحدة بغزة هدم الجنود الاسرائيليون أربعة منازل ، انهارت على أثر الانفجار فيها ثمانية منازل أخرى . وأعطى السكان عشر دقائق فحسب مهلة لاجراج عائلاتهم وأطفالهم الصغار من البيوت بينما لايزالون الآن بين الأتقاضى يفتشون عن شىء ذا فائدة لهم يمكن انقاذه » .

وفى مقال نشرته مجلة «برايفت آى» اللندنية فى ١٠/١١/١٩٦٧ ذكر الكاتب اليهودى عاموس كينان . كيف قامت السلطات الاسرائيلية بطرد أهالى قرية « بيت صورا » وعند عودتهم اليها كانت الجارفات قد بدأت تهدم القرية وتمنع الأهالى من دخولها .

(١) أنظر مقالات الصحف الأجنبية حول جرائم النسف والتدمير التى ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة ، مدعمة بالمستندات المصورة فى المرجع التالى :

وفي مقال آخر للصحفي البريطاني دافيد هولدن في الصنداي تايزز في ١٩ / ١١ / ١٩٦٧ جاء ذكر أعمال الانتقام التالية :

« منذ شهرين . وفي قرية تبعد ثلاثة أميال من القدس . نسفت خمسة منازل لأن عربيا أطلق من احداهما ثلاث او أربع رصاصات لم تصب الهدف . ومنذ سبعين القى القبض على مائتي رجل في ثلاث مخيمات للاجئين قرب نابلس بساعدة أشخاص مدعين يفترض انهم مخربون » .

« أما في غزة . وبالاستناد الى مصادر وكالة الغوث التي أعتقد أنها مصادر ثقة فقد هدم في ليلة واحدة ١٤٤ منزلا في مخيم للاجئين . وتحت بصر وكالة الغوث تم حفر قبر جماعي في المخيم وورى في داخله ثلاثة وعشرون قتيلًا » .

« وفي بعض الأماكن هدمت منازل عربية بشكل شامل . فالجميع يعرفون قصة ١٢٠ أسرة هدمت بيوتها أمام حائط المبكى فور الاحتلال الاسرائيلي للقدس » .

« أما في قلقيلية حيث هدم ٤٠٪ من المنازل بعد الحرب . فقد عاد جزء من السكان للعيش هناك تحت سقوف مؤقتة في منازل مهدمة » .

« وفي الأسبوع الماضي كانت الجرافات تهدم قسما من المنازل التي هجرها ما بين ٢٠,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ نسمة قرب جسر دامية عبر نهر الأردن خلال شهر حزيران ( يونيو ) » .

وناقش المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي انعقد بطهران في الفترة من ٢٢ أبريل الى ١٣ مايو سنة ١٩٦٨ أعمال الانتقام التي ترتكبتها اسرائيل ضد المواطنين العرب في الأراضي المحتلة في صورة نسف وتدمير

المنازل والقرى • وعرض عليه تقرير المستر لورنس بتسليمور المفوض العام لوكالة غوث اللاجئيين الفلسطينيين وكذلك التقارير والوقائع التي أدلى بها مندوبو الدول المختلفة وقد أصدر هذا المؤتمر قرارا في جلسته رقم ٢٣ بتاريخ ٧/٥/١٩٦٨ جاء فيه ما يلي : -

« يدعو المؤتمر حكومة اسرائيل الى الامتناع مستقبلا عن أعمال هدم منازل المدنيين العرب الذين يسكنون المناطق الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي ، والى احترام وتنفيذ الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف الصادرة في ١٣/٨/١٩٤٩ في الأراضي المحتلة •

كما شهد الصحفي الأمريكى جون كولى ، مراسل صحيفة الكريستيان ساينس مونيتور أن السلطات الاسرائيلية ترغم كل فلسطينى على توقيع اقرار بعدم العودة الى المنطقة مرة أخرى بعد أن تكون قد أفلحت في ارغامه على النزوح ، وقال ان قوات اسرائيل **تدمر قرى بأكملها** بدعوى مطاردة قوات المقاومة العربية ، وأن **منازل عديدة** في غزة قد نسفت بعد أن ألقى طفل في أحد المنازل بصاروخ نارى من ألعاب الأطفال ولم تمهل السلطات الاسرائيلية سكان هذه المنازل سوى عشر دقائق لاختلائها كما نسفت ١٣٥ منزلا في الحى الغربى بالقدس أمام حائط المبكى مما ترتب عليه طرد وتشريد ٦٥٠ مسلما من الفقراء المقيمين في المنطقة المجاورة للمسجد الأقصى ومسجد عمر » •

وقد قامت وكالة غوث اللاجئيين الفلسطينيين بتقديم احتجاجات متكررة • على قيام السلطات الاسرائيلية بنسف وتدمير **آواخ** اللاجئيين ونهب ممتلكات وكالة الغوث وسلبها والاستيلاء عليها<sup>(١)</sup> •

(١) تقرير لجنة التحقيق الثلاثية ص ١١ بند ١٤

وجاء بتقرير اللجنة الثلاثية المشكلة للتحقيق في تصرفات اسرائيل في الأراضى المحتلة حوادث كثيرة عن عمليات النسف والتدمير المنظمة .  
وفيما يلي سرد لنص ما جاء في هذا الخصوص في هذا التقرير<sup>(١)</sup> :

« استمعت اللجنة الثلاثية الى ادعاءات متكررة خاصة بتدمير قرى معينة في منطقة مرتفعات الجولان تدميرا منظما . ففي هذه المنطقة بدأت الصورة المنظمة للتدمير التى أتبعته بعد ذلك . وقد بدأت هذه الصورة بتركيز السكان المدنيين في بقعة معينة وجمعهم خارج القرية ثم تدمير القرية بعد ذلك على مرأى من سكانها كما يشهد على ذلك السيد مفتوق من قرية دير البطيحة والسيد داواس من قرية رماسكايه والسيد ناصف من قرية حفار والسيد ابراهيم من قريتي دير باحيه وسعياده . وقد حدث تدمير القرى بعد وقف اطلاق النار وترى اللجنة الثلاثية أن القرائن تدل على أن اخلاء هذه المناطق وتدميرها ما هو الا جزء من سياسة ترمى الى اخلاء هذا الجزء من مرتفعات الجولان من السكان المدنيين الى الأبد .

« وتستذكر اللجنة الثلاثية التدمير على نطاق واسع الذى حدث في قرى ثلاث في منطقة الطروز وهى يالو وعمواس وبيت نويه ، فقد أزيلت المنازل وتشنت سكانها وقيل ان الحكومة الاسرائيلية قد عرضت أن تمنح سكان هذه القرى سكنا بديلا في منطقة أخرى ، ولكن اللجنة الثلاثية لم تستطع التحقق من هذه التقارير وترى اللجنة الثلاثية أن هذه التقارير تبين - في حالة صحتها - أن السلطات الاسرائيلية تدرك أبعاد المشكلة الناجمة عن تدمير القرى . ولذا توصى اللجنة بشدة

(١) تقرير لجنة التحقيق الثلاثية ع ٢٩ بند ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧

بإعادة بناء هذه القرى والسماح لسكانها بالعودة الى ديارهم • ويقول. تقرير وفد المجلس القومي لكنايس المسيح في الولايات المتحدة الى الشرق الأوسط ( من ١٩ - ٣١ يوليو - تموز - سنة ١٩٦٨ ) بشأن قرى يالو وعمواس وبيت نويه :

« ... أنه لا يوجد مشروع لإعادة بناء هذه القرى الثلاث أو السماح بعودة سكانها الى أراضيهم • وليس هناك مثال آخر عن مجهودات كبيرة تبذل لتغيير الجغرافيا والتاريخ السياسي مثل الذي شاهدناه » •

« وترى اللجنة الثلاثية أنه لم يكن هناك ما يبرر التدمير في أحوال كثيرة ، كما رأينا في حالة قرية سوريس ، التي أزيلت تماما عند بداية الحرب في عام ١٩٦٧ وكانت سوريس موضع كمين قتل فيه الاسرائيليون منذ تسعة عشر عاما • ان هذه الأفعال الخاصة بالانتقام بعد حين لا تؤدي الا الى زيادة المعاناة غير الضرورية ومن شأنها أن تساعد على توسيع الهوة بين قوات الاحتلال والمحتلين •

« تحظر المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة تدمير المنازل ولكن بعض النصوص الواردة في بعض المواد ومنها المادتان ٥٣ و٥٤ تحدد من ذلك الخطر وتجعل لهذا الخطر استثناءات مبنية على اعتبارات الضرورة العسكرية • وترى اللجنة الثلاثية أنه ما من شك في أنه لا يمكن الاستناد الى هذه الاستثناءات فيما يتعلق بتدمير هذه القرى الثلاث •

وترى اللجنة الثلاثية أنه في حالة القرى الثلاث يالو وبيت نويه وعمواس فان اسرائيل قد « تدرعت تدرعا غير نزيه » بالضرورة العسكرية كي تقوم بتنفيذ هذا التدمير الطائش •

ومثالا لأعمال نسف المنازل بحجة الانتقام من أصحابها الذين ينتمون الى الثوار على حد زعم السلطات الاسرائيلية قيام هذه السلطات بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٠ بنسف خمسة منازل في معسكرات اللاجئين (عسكر) الواقع بمدخل مدينة نابلس وهذه المنازل مملوكة للمواطنين صبحى أحمد الشريف - خيرى أبو غضب - زهدى الدبعى - سليم النقيب - ابراهيم حسن عاشور<sup>(١)</sup> .

ومن الحوادث المؤسفة قيام سلطات الاحتلال بنسف منزل احدى العائلات بخان يونس أثناء وجود العائلة بها . وقد أدى ذلك الى وفاة ثلاثة من الأطفال تحت الأتقاض وقامت سلطات الاحتلال بتأجيل اخراج الجثث لدفنها لمدة خمسة أيام بسبب فرض نظام حظر التجول على القطاع . كما استغلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حادث قتل سائح بلجيكي في مدينة العريش عام ١٩٦٨ وقامت بنسف عدد « ٤٥ » منزلا من منازل أهالى العريش . هذا بخلاف العديد من المنازل التى نسفت في مدن غزة ورفح وخان يونس انتقاما من المواطنين العرب فى الأراضى المحتلة . وقد أثارت الجمهورية العربية المتحدة هذا الموضوع مرارا مع الصليب الأحمر الدولى . الا أن مجهودات الصليب الأحمر لم تشر بأى مجهود فى إيقاف تيار النسف والتدمير الذى تتبعه سلطات الاحتلال الاسرائيلية انتقاما من المواطنين العرب .

وقد كانت هذه الأعمال محلا لانزعاج الرأى العام العالمى واستنكاره المستمر . وهذا ما دعى لجنة حقوق الانسان الى أن ترسل فى ٨/٣/١٩٦٨ برقية الى الحكومة الاسرائيلية جاء بها ما يلى : -

(١) انظر فى هذا الحادث وحوادث مماثلة نشرة منظمة التحرير الفلسطينية العدد ٢٨ بتاريخ ١/٦/١٩٧٠ . ص ١٣ .

- ١ - تبدي لجنة حقوق الانسان انزعاجها لما تقوم به حكومة اسرائيل من أعمال هدم لمنازل السكان المدنيين العرب في الأراضي المحتلة .
- ٢ - تطالب اللجنة الحكومة الاسرائيلية بالكف عن هذه الأعمال والعمل على احترام حقوق الانسان .

كما أرسلت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين برقية بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٦٩ الى رئيسة وزراء اسرائيل تحتج فيها على قيام الجيش الاسرائيلي يوم ٢٤ أكتوبر بنسف ١٨ منزلا من منازل سكان قرية حلحول بمنطقة جرون كاجراء انتقامي . وقد طالبت الرابطة اسرائيل بوضع حد لمثل هذه الأعمال في المستقبل .

كما أرسلت الرابطة خطابا بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٦٩ الى رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعلن فيه قلقها الشديد ازاء أعمال هدم العديد من المنازل في المناطق التي تحتلها اسرائيل ، وتطالبه باتخاذ التدابير التي تكفل وضع حد لهذه التصرفات المناقبة للقانون الدولي واتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ .

## ٢ - أعمال الحصار وفرض الإقامة الجبرية وحظر التجول المستمر

مارست سلطات الاحتلال الاسرائيلية صورة أخرى من صور الأعمال الانتقامية ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة . وهي فرض الحصار على قرى بأكملها . ومنع الخروج أو الدخول منها انتقاما من السكان فيها . ومن هذه الأعمال نشير الى الأمثلة التالية :

- ١ - حصار بلدة بيت ساحور لمدة تزيد عن ثلاثة أسابيع بدأت في أواخر شهر أغسطس سنة ١٩٦٩ وكذا المنطقة المتجاورة منها والقرية من القدس .

- ٢ - حصار قرى عرب التعامرة - طور باخر - السواخرة الشرقية في أوائل شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ .
- ٣ - حصار بلدة سلواد في رام الله يوم ١٦ ٩ ٦٩ ونسف منزلين فيها واعتقال عدد من المواطنين .
- ٤ - تطويق قرية بيت ريماء ونسف منزل لأحد المواطنين بها .

ويصاحب الحصار فرض لحظر التجول وعمليات ارهاب يتعرض لها المواضون العرب من سكان الأراضي المحاصرة . فقد افادت الأنباء الواردة من عمان في ٢٢ ٩ ١٩٦٩ أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي مستمرة في ممارسة الضغط والارهاب على عرب التعامرة وبيت ساحور بالضفة الغربية المحتلة . والمحاصرين منذ أكثر من ثلاثة أسابيع . حيث تفرض عليهم السلطات منع التجول بصورة متواصلة في محاولة لاجبارهم على النزوح من أراضيهم<sup>(١)</sup> .

ومثالا آخر لأعمال الحصار . ماحدث لقرية دورا/الخليل عندما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي يوم ٢١ ٥ ١٩٧٠ بفرض حصار محلي داخل القرية . واجراء تفتيش استغرق مدة ساعتين . وذلك على أثر قتل أحد الاسرائيليين مساء يوم ٢٠/٥/١٩٧٠ .

وبتاريخ ٢٤ ٥ ١٩٧٠ دخلت قوة كبيرة من جنود وسيارات القوات الاسرائيلية . وفرضت حصارا كاملا حول القرية . وكان على رأس هذه القوة الحاكم العسكري للضفة الغربية والحاكم العسكري لمدينة الخليل وحاييم بارليف رئيس أركان القوات الاسرائيلية . وقام

(١) اذاعت اذاعة جدة هذه الانباء سمت ١.٥٥ يوم ٢٢/٩/١٩٦٩.م

الجنود الاسرائيليون بجمع أهالى القرية الرجال منهم فى ساحة والنساء، فى ساحة أخرى وأجروا تفتيشا وتحقيقا منهم ، كما فرض الجنود جوار ارهايبا وتعسفيا أثناء تفتيش المنازل وأخذ الجنود يضربون عددا من الرجال والنساء والأطفال ، كما أتلفوا المنازل أثناء تفتيشها بحشا عن السلاح ، كما منع اعطاء أهالى القرية تصاريح سفر الى الضفة الشرقية واعتقلت عددا من المواطنين . وقد وصف أحد المواطنين القادمين هذا اليوم بأنه أسوأ يوم مر على أهالى القرية من حيث عنف الارهاب وشدته . وقد وجه حاييم بارليف تهديدا للمواطنين فى القرية ملاء بالشتائم لأن سكان القرية لم يتعاونوا مع العدو ولم يعلموه وقت الحادث .

وبتاريخ ١٩/٥/١٩٧٠ فرضت سلطات الاحتلال نظام حظر التجول على مخيم اللاجئين بمدينة خان يونس وقامت بتفتيش المخيم منزلا منزلا بحثا عن الثوار والأسلحة على أثر اطلاق النار على بعض الأفراد المتعاونين مع قوات الاحتلال .

وبتاريخ ٢١/٥/١٩٧٠ فرضت سلطات الاحتلال نظام حظر التجول على مدينة رفح على أثر قيام أشخاص بالقاء قنابل على سيارات قوات الاحتلال الاسرائيلى . وأخذت تفتش المدينة بيتا بيتا بحشا عن الثوار والأسلحة .

وتعرضت مدينة غزة بصفة مستمرة لعمليات الحصار وحظر التجول وفرض الإقامة الجبرية وذلك فى فترات مختلفة . انتقاما من أى أعمال يقوم بها الفدائيون العرب فى قطاع غزة منذ بدء الاحتلال حتى الآن .

## ٢ - أعمال العقاب الجماعى :

تحت عنوان **العقاب الجماعى وعقاب الجوار** : ذكر تقرير لجنة التحقيق الثلاثية ما يلى<sup>(١)</sup> :

١ - ترى اللجنة الثلاثية أن جملة « العقاب الجماعى وعقاب الجوار » تعنى العقاب الذى يفرض بدون تمييز على عدد من الأشخاص دون نقر الى مسئوليتهم عن العمل الذى يفرض العقاب بسببه . وهى تعتقد أن المسئولية عن عمل معين هى شرط لتوقيع عقاب يسببه القيام بهذا العمل .

٢ - وقد تلقت اللجنة الثلاثية بيانات هائلة تتضمن قصص شهود العيان وتقارير الصحف عن السياسة المزعومة الخاصة بالعقاب الجماعى وعقاب الجوار . يضاف الى هذه البيانات الرسمية التى أعلنها أعضاء الحكومة الاسرائيلية . والتى تؤكد وجود مثل هذه السياسة . فقد أظهرت هذه الشهادات وجود سياسة عقاب جماعى وعقاب جوار تطبق دون تمييز على السكان المدنيين فى الأراضى المحتلة كما تبين أن هذه العقوبة تطبق فى معظم الحالات **كانتقام لعمليات التخريب** التى يظن أن حركة المقاومة قد قامت بها .

٣ - وتبين القرائن التى تلقتها اللجنة الثلاثية أن العقاب الجماعى وعقاب الجوار يكون على شكل تدمير المنازل وفرض حظر التجول والقبض على أعداد كبيرة من السكان ويبدو أن الصفة المشتركة لهذه الأشكال من العقوبة الجماعية هى عدم التناسب بين ما ارتكب وبين العقوبة التى توقع بسببه .

(١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٣٦ فقرة ٧١ وما بعدها .

وقد أعلن مستر مايكل آدامز في شهادته بشأن فرض حظر التجول الذي فرض في غزة في يناير سنة ١٩٦٨ عندهما القيت قنبلة زنة ٢٥٠ رطلا من مادة ت. ن. ت. أنه لم يسمح لوكالة غوث اللاجئين في المنطقة خلال فترة حظر التجول بالقيام بخدماتها المعتادة خلال فترة امتدت بضعة أيام وأن السكان اضطروا الى الاستغناء عن الطعام والشراب لفترات امتدت الى ٢٤ ساعة في بعض المرات . كما تلقت اللجنة الثلاثية قرائن أخرى خاصة بالعقاب الجماعي بالنسبة للحوادث التي وقعت في بيت ساحور كما استمعت اللجنة أيضا الى شهادة خاصة بالعقاب الجماعي الذي فرض في بعض المراكز في المناطق المحتلة بما في ذلك غزة وحلحول . وقد ثبت **قطبا** أن حلحول كانت مسرح عمليات هدم واسعة النطاق وأن السلطات الاسرائيلية كانت مسؤولة عن التدمير الذي حدث .

٤ - وبالإضافة الى هذه القرائن الخاصة بحوادث العقاب الجماعي تأخذ اللجنة الثلاثية في اعتبارها تصريحات القادة الاسرائيليين . فهذه التصريحات تبين أن العقوبة الجماعية التي فرضت في الأراضي المحتلة ليست حوادث متفرقة ردا على مظاهر مقاومة الاحتلال ولكنها جزء من سياسة متعمدة تمارسها حكومة اسرائيل . وأعمال العقاب الجماعي هذه تعد انتهاكا للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الصادرة في ١٢ أغسطس ( آب ) سنة ١٩٤٩ والخاصة بمعاملة المدنيين في وقت الحرب والتي تعلن :

( من المحظور فرض عقوبات جماعية وكذلك الاجراءات التي ترمى الى الارهاب أو التخويف ) .

وبين التعليق الذي نشرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن حظر العقوبات الجماعية يشير الى « العقوبات من أى نوع التي تفرض على أشخاص أو مجموعات كاملة من الأشخاص تحديدا لأبسط مبادئ

الانسانية بسبب أعمال لم يرتكبها هؤلاء الأشخاص » . وبالنسبة للحالات التي عرضت أمام اللجنة الثلاثية والخاصة بهذه الحوادث ومثال ذلك حوادث حلحول وبيت ساحور وغزة فليس هناك ثمة دليل يبين أن أى مجهود قد بذل من أجل تقرير مسئولية ضحايا العقاب الجماعى وأنه فى كل الحالات فان العقوبة المفروضة سواء أكانت تدميرا للمنازل أو حظرا للتجول لمدة أربع وعشرين ساعة أو قبضا أو اعتقالا بدون تمييز لفترات طويلة ، كانت شديدة جدا وتناقض أبسط المبادئ الانسانية وفضلا عن ذلك فقد توصلت اللجنة الثلاثية الى نتيجة هي : (١) « ان هذه العقوبات الجماعية قد فرضت بفرض الانتقام مما يعد خرقا لاتفاقيه جنيف الرابعة ( المادة ٢٣ ) » .

وقد أدت أعمال القمع الجماعى الى استنكار الرأى العام العنئى . وواحد من أمثلة هذا الاستنكار البلاغ الذى صدرته رابطة الحقوقين الديمقراطيين فى بروكسل فى ١١ / ٢ / ١٩٦٩ والذى جاء نصه كالاتى :

« ان رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية يدهلها القمع الذى تمارسه فى الوقت الحالى سلطات الاحتلال الاسرائيلى ضد السكان العرب فى منطقة غزة . ففي ٢٠ يناير فتحت سلطات الاحتلال النيران فى رفح ضد النساء والأطفال متسببة فى سقوط قتلى وجرحى . وفى فبراير أدى القمع الوحشى لمظاهرة سلمية قام بها ٤٠٠٠ من الطلاب العرب يتراوح سنهم بين ١٢ ، ١٨ سنة الى اصابة حوالى مائة جريح . ومنذ ذلك الحين والاعتقالات وأعمال العنف وشتى الوان الاضطهاد تتضاعف ضد السكان المدنيين وتتخذ شكلا صارخا بوجه خاص عندما تمارس ضد شبان وشابات يعبرون عن استنكارهم لاحتلال وطنهم . ان

(١) تقرير لجنة التحقيق الثلاثية ص ٣٧ فقرة ٧٤ .

رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية تحتج على هذه الأفعال المنافية للقانون الدولي وخاصة لاتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب » •

#### ٤ - الاعتقال الانتقامي للأبرياء في المناطق المحتلة

دأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي - مند احتلالها الأراضي العربية في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ - على القيام بعمليات اعتقال واسعة النطاق للأبرياء في المناطق المحتلة • وذلك انتقاما من كل حادثة تحدث من أحد الأشخاص المجهولين في هذه المناطق • ومثالا لما حدث في مرة واحدة من عمليات اعتقال في غضون ٢٤ ساعة • نروي ما أذاعته اذاعة اسرائيل يوم ١٤/٩/١٩٧٠ بالنص التالي :

« صرح الناطق بلسان جيش الدفاع الاسرائيلي ردا على سؤال وجه اليه » أنه في الأربعاء وعشرين ساعة الأخيرة تم اعتقال مشبوهين في الضفة الغربية وقطاع غزة للتحقيق معهم » • فرد بأن عدد المعتقلين بلغ حوالي ٣٥٠ شخصا في الضفة الغربية و ١٠٠ شخصا في قطاع غزة منهم حوالي ٩٠ من النساء كما تم ابعاد ٦ أشخاص من الضفة الغربية وقطاع غزة الى ما وراء الحدود وهم دكتور وليد محمد قمحاوي من نابلس - المحامي زهير داوود مصطفى جرار من الجنين والمحامي خالد صفارين من طولكرم - محمد موسى قمحاوي من بيت لحم - دكتور وحيد الشامي ومدير الريس من غزة • وذلك لصلتهم بالجبهة الشعبية وقيامهم بأعمال تحريضية معادية » •

وبالرغم من الاحتجاجات التي كانت تطالب بايقاف حملات الاعتقال الانتقامية فاز، السلطات الاسرائيلية لم تكن تكثر لهذه الاحتجاجات بل

تستمر في أعمالها الانتقامية فتعتقل المزيد والمزيد . ومثالا لذلك ما حدث يوم ١٥ /٩ /١٩٧٠ عندما تقدم رؤساء بلديات الضفة الغربية ووجهائها ومنهم الحاج عزيز المصرى رئيس بلدية نابلس باحتجاج الى البريجادير « روفائيل فاردي » قائد الضفة الغربية على الاعتقالات التي تمت في الضفة الغربية للأردن وطلبوا منه عقد اجتماع للعرب للاحتجاج على هذه الأعمال . فقد رفض احتجاجهم وطلبهم بعقد هذا الاجتماع . واستمرت مع ذلك سياسة الاعتقالات . وشملت الاعتقالات الكثير من النساء بحجة أن لهن صلة بالمخربين في الأردن على حد زعم السلطات الاسرائيلية<sup>(١)</sup> .

ومثالا آخر لأعمال الاعتقال الانتقامي . ما حدث يوم ٤ /٦ /١٩٧٠ وأذاعته وكالة رويتر نقلا عن المصادر المتصلة بالحاكم العسكري في غزة . من قيام قوات الأمن الاسرائيلية بالقاء القبض على ١٢ عربى من سكان غزة للشك في انتمائهم الى منظمة قوات التحرير الشعبية . وبالمثل ما حدث في مدينة عكا القديمة من القاء القبض على أكثر من ٧٠ شخصا في أعقاب انفجار خمس شحنات متفجرات في نهاريا والمناطق المحيطة بها .

وبتاريخ ٢٥ /٩ /١٩٦٩ قامت سلطات الاحتلال باعتقال ٣٥ فتاة عربية في مدينة رام الله . وجاء هذا الاجراء ضمن حملة الاعتقال الواسعة التي شنتها هذه السلطات خلال هذا الشهر في منطقة رام الله بحجة التفتيش عن الفدائيين العرب والمتعاونين معهم .

(١) أذاعت هذه الأنباء محطة اذاعة اسرائيل في نشرتها الاخبارية ايام ١٣ و ١٤ و ١٥ /٩ /١٩٧٠ كما اذاعتها محطة ال « بي . بي . سي » البريطانية يوم ١٣ /٩ /١٩٧٠ وكذا وكالات الأنباء العربية والعالمية .

وفي خلال أسبوع واحد وهو الأسبوع الذي بدأ من ١٣/٣/١٩٧١، الى ١٩/٣/١٩٧١ قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي باعتقال ٢٠٠ فتاة وسيدة عربية بقطاع غزة بالأرض المحتلة بحجة الاشتباه في انتمائهم الى منظمات فدائية<sup>(١)</sup> .

ومثالا حيا لأعمال الاعتقال الانتقامي الذي مارسته سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد السيدات العربيات منذ احتلالها للأراضي العربية بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ نجده في الاعتقال التعسفي لثلاث من السيدات العربيات بالقدس . وهن قرينة السيد روجي الخطيب أمين القدس وقرينة السيد توفيق الحسيني والسيدة نجلاء النابلسي . والحكم عليهن بالسجن ثلاثة أشهر ، دون تقديمهن الى أى محكمة أو السماح لهن بممارسة حق الدفاع المشروع . وذلك بحجة قيام هؤلاء السيدات بمقاومة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية . وقد أدان المؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الإنسان الذي انعقد في ٢ ديسمبر ١٩٦٨ هذا الحادث وطالب الأمم المتحدة ومنظمة الصليب الأحمر الدولي والهيئات القانونية الدولية والهيئات النسائية باتخاذ ما يلزم لالغاء هذا الاجراء التعسفي واطلاق صراح هؤلاء السيدات .

وقد عرضت على لجنة التحقيق الثلاثية الكثير من حالات الاعتقال الجماعي . مما دعاها الى أن توصي في تقريرها النهائي بما يلي :

« يجب أن تطلب الجمعية العامة أيضا من حكومة اسرائيل . . انهاء اعتقال كل الأشخاص المعتقلين بدون محاكمة لمدد طويلة غير محددة ، بما

(١) وكالات الأنباء واذاعة صوت العرب بتاريخ ٢٠/٣/١٩٧١ .

في ذلك المعتقلين اداريا وذلك باطلاق سراحهم أو تقديمهم لمحاكمة عادلة طبقا لنصوص اتفاقية جنيف<sup>(١)</sup> .

كما أوصت اللجنة السداسية حكومة اسرائيل بتقديم الأشخاص المعتقلين لأسباب تتعلق بالأمن طبقا للسادة ٥ من اتفاقية جنيف الرابعة الى المحاكمة في وقت مبكر طبقا لمواد الاتفاقية رقم ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ . وذلك دليلا على ما قدم الى اللجنة من حالات اعتقال تمت بدافع الانتقام لأشخاص أبرياء لم تستطع سلطات الاحتلال اثبات أى تهمة عليهم وبالتالي لهم تستطع تقديمهم للمحاكمة واستمرت في اعتقالهم اعتقالاتا غير مشروع<sup>(٢)</sup> .

#### ٥ - نقل السكان وطردهم من أماكن اقامتهم .

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في حالات كثيرة بالانتقام من السكان العرب في الأراضي المحتلة بنقلهم وطردهم من أماكن اقامتهم في القرى والمدن المختلفة وذلك في نظير أفعال هم غير مسئولين عنها .

وقد توصلت اللجنة السداسية الى هذه النتيجة الهامة . وأثبتتها في التقرير النهائي المقدم منها بعد ما أجرته من تحقيق في أحوال المواطنين العرب في الأراضي المحتلة فقد جاء بهذا التقرير في الفصل الخاص بالنتائج التي توصلت اليها اللجنة ما يلي :

« نقل بعض سكان القرى من ديارهم ، وطردهم المثقفون ( القضاة - المحامون - الأطباء - المعلمون والزعماء المدنيون ) أو نقلوا من ديارهم

(١) ص ٦٣ من تقرير لجنة التحقيق الثلاثية .  
(٢) ملحق د ١٥/٤ توصيات اللجنة السداسية .

عن طريق صدور أوامر فردية بسبب رفضهم التعاون مع سلطات الاحتلال أو بسبب اتخاذهم موقف المقاومة السلبية .» (١)

كما أثبتت لجنة التحقيق الثلاثية ارتكاب إسرائيل لأعمال النقل والطرء للمدنيين من سكان الأراضى المحتلة وذلك على سبيل الانتقام وقد أوصت هذه اللجنة فى تقريرها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تطلب من حكومة إسرائيل الامتناع عن ازعاج قادة ومثقفى سكان المناطق المحتلة وترحيلهم تعسفاً (٢) .

### ثانياً - اداة المنظمات واللجان الدولية لأعمال الانتقام الاسرائيلية :

بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٥٣٥ (ب) (٣) والذى عبرت فيه عن قلقها الشديد لتفاقم

- 
- (١) أنظر نص تقرير اللجنة السادسة ، ملحق د ١٥/٤ .
  - (٢) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ، ص ٦٣ فقرة ٥ .
  - (٣) جاء نص هذا القرار على النحو التالى :

*Resolution No. 2535/B*

#### THE GENERAL ASSEMBLY,

Recognizing that the problem of the Palestine Arab refugees has arisen from the denial of their inalienable rights under the Charter of the United Nations and the Universal Declaration of Human Rights,

Gravely concerned that the denial of their rights has been aggravated by the reported acts of collective punishment, arbitrary detention, curfews, destruction of homes and property, deportation and other repressive acts against the refugees and other inhabitants of the occupied territories,

Recalling Security Council resolution 237 (1967) of 14 June 1967,

Recalling also its resolutions 2252 (EX-V) of 4 July 1967 and 2452 A (XXIII) of 19 December 1968, calling upon "the Government of Israel to take effective and immediate steps for the return without delay of those inhabitants who have fled the areas since the outbreak of hostilities",

Desirous of giving effect to its resolutions for relieving the plight of the displaced persons and the refugees,

انكار اسرائيل لحقوق اللاجئين العرب من جراء أعمال العقاب الجماعي والاعتقال التحكيمي وحظر التجول وتدمير المنازل والأموال والترحيل وغير ذلك من أعمال القمع المبلغ عن ارتكابها ضد اللاجئين وسكان الأقاليم المحتلة . كما أكدت فيه من جديد حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف . وقد لفت هذا القرار نظر مجلس الأمن الى الحالة الخطيرة الناشئة عن سياسة اسرائيل وممارستها في الأقاليم المحتلة وعن رفض اسرائيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . كما التمس القرار من مجلس الأمن اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة الخاصة لتأمين تنفيذ هذه القرارات .

وبتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٦٩ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٢٥٤٦ (٢٤) الخاص باحترام حقوق الانسان وتطبيقها في الأقاليم المحتلة<sup>(١)</sup>

1. Reaffirms the inalienable rights of the people of Palestine ;
2. Draws the attention of the Security Council to the grave situation resulting from Israeli policies and practices in the occupied territories and Israel's refusal to implement the above resolutions ;
3. Requests the Security Council to take effective measures in accordance with the relevant provisions of the Charter of the United Nations to ensure the implementation of these resolutions,

(١) جاء نص هذا القرار على النحو التالي :

Resolution 2546 (XXIV) on the Respect for and implementation of human rights in occupied territories, adopted by the General Assembly on 11 December 1969, reads as follows : THE GENERAL ASSEMBLY.

Guided by the purposes and principles of the Charter of the United Nations.

Bearing in mind the provisions of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of war of 12 August 1949 and the provisions of the Universal Declaration of Human Rights.

Recalling the humanitarian resolutions regarding the violations of human rights and fundamental freedoms in the territories occupied by Israel, especially Security Council resolutions 237 (1967) of 14 June 1967 and 257 (1968) of 27 September 1968, Commission on Human Rights

والذى عبرت فيه الجمعية العامة عن قلقها لأن السلطات الاسرائيلية لم تتخذ أحكام القرارات السابق صدورها ، وكذا عن انزعاجها الشديد للأنباء الواردة حديثا عن أعمال القناب الجماعى ، وسجن الناس جملة ، وتدمير المساكن بلا تمييز ، وغير ذلك من أعمال الاضطهاد المرتكبة ضد السكان المدنيين فى الأقاليم العربية التى تحتلها اسرائيل . كما أكد هذا القرار من جديد القرارات المتصلة بانتهاكات حقوق الانسان فى الأقاليم التى تحتلها اسرائيل ، وحث حكومة اسرائيل على الكف فورا عن سياسة القمع المبلغ عن اتباعها لها تجاه السكان المدنيين فى الأقاليم المحتلة ، وعلى التقيد بالتزاماتها طبقا لاتفاقية المدنيين والاعلان العالمى لحقوق الانسان وكذا القرارات السابق صدورها فى هذا الخصوص .

resolutions 6 (XXIV) of 27 February, 1968 and 7 (XXV) of 4 March 1969, and the relevant resolutions of the International Conference of Human Rights held at Teheran in 1968, the Economic and social council, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the World Health Organization,

Further recalling its resolutions 2252 (ES-V) of 4 July 1967 and 2443 (XXIII) and 2452 (XXIII) of 19 December 1968,

Concerned that the provisions of these resolutions have not been implemented by the Israeli authorities,

Gravely alarmed by fresh reports of collective punishments, mass imprisonment, indiscriminate destruction of homes and other acts of oppression against the civilian population in the Arab territories occupied by Israël,

1. Reaffirms its resolutions relating to the violations of human rights in the territories occupied by Israël ;

2. Expresses its grave concern at the continuing reports of violation of human rights in those territories ;

3. Condemns such policies and practices as collective and area punishment, the destruction of homes and the deportation of the inhabitants of the territories occupied by Israel ;

4. Urgently calls upon the Government of Israël to desist forthwith from its reported repressive practices and policies towards the civilian population in the occupied territories and to comply with its obligations under the Geneva Convention relative to the Protection of civilian Persons in Time of war of 12 August 1949, the Universal Declaration of Human Rights.

كما أصدرت لجنة حقوق الانسان القرار رقم ٩ (٢٧) لسنة ١٩٧٢<sup>(١)</sup> والذي أدانت فيه اللجنة اسرائيل لاستمرارها في انتهاك حقوق الانسان في الأراضى العربية المحتلة ، وانكارها حق اللاجئين والمبعدين في العودة الى ديارهم ، ولجؤها الى سياسة العقاب الجماعى والترحيل الإجبارى للمدنيين من الأراضى المحتلة ، وكذا عمليات القبض والاعتقال التحكمى للمواطنين في الأراضى المحتلة . وسوء المعاملة والتعذيب

(١) جاء نص هذا القرار على النحو التالى :

*The Commission on Human Rights :*

*Resolution No. 9 (XXVII)*

1. Condemns Israel's continued violations of human rights in the occupied territories, including policies aimed at changing the atatus of these territories ;

2. Condemns specifically the following policies and practices of Israel :

- (a) Denial of the rights of the refugees and displaced persons to return to their homes ;
- (b) Resort to collective punishment ;
- (c) The deportation and expulsion of the citizens of the occupied territories ;
- (d) Arbitrary arrest and detention of the citizens of the occupied territories ;
- (e) ill-treatment and torture of prisoners ;
- (f) Destruction and domolition of villages, town quarters, houses and confiscation and expropriation of property ;
- (g) Evacuation and transfer of sections of the population of the occupied territories ;
- (h) Transfer of parts of its own civilian population into the occupied territories ;

3. *Strongly deplores* Israel's policies in the occupied territories aimed to placing the population in a general states of repression, fear and deprivation and particularly deplores :

- (a) *Requisition of hospitals and their transformation into police stations :*
- (b) Refusal to allow the text books approved by the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and cultural Organization for schools in the occupied territories, and the insistence on forcing upon school children an alien system of education.

للمسجونين وكذا تدمير القرى والأحياء السكنية والمنازل بالإضافة الى نقل مواطنيها المدنيين الى الأراضي المحتلة .

وقد أدانت اللجنة الثلاثية اسرائيل لارتكابها أعمال الانتقام ضد المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة . فقد جاء في التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقريرها النهائي ما يلي :<sup>(١)</sup>

« يجب أن تطلب الجمعية العامة من حكومة اسرائيل . . التوقف الفوري ومنع كافة السياسات والأفعال الخاصة بالعقاب الجماعي مثل تدمير الممتلكات وفرض حظر التجول الشديد القسوة ، والاعتقالات بالجملة » .

كما أدانت اللجنة السادسة اسرائيل لارتكابها أعمال الانتقام وبصفة خاصة أعمال نسف وتدمير المنازل الخاصة بالمواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة . فقد أوصت اللجنة في تقريرها بما يلي :

« على دولة الاحتلال الامتناع عن هدم المنازل لأسباب لم تنص عليها اتفاقية جنيف ، وعليها التحقيق في كل حالات هدم المنازل التي تضمنها التقرير وتقديم تعويضات كافية في كافة حالات هدم المنازل خرقاً للاتفاقية »<sup>(٢)</sup> .

وفي النشرة التي أذاعتها جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية جاء ذكر الكثير من أعمال الانتقام الجماعي والفردى وأعمال النسف والتدمير

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ، ص ٦٣ ، فقرة ١٥٤/ب .

(٢) انظر نص تقرير اللجنة السادسة ، ملحق د ١٥/٤ .

للمنازل والعقاب الجماعى والفردى والاعتقال على سبيل الانتقام والتي تركبها قوات الاحتلال الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة<sup>(١)</sup> .

ثالثاً - موقف القانون الدولى من مثل هذه الأعمال الانتقامية :

أدانت قواعد القانون الدولى أعمال الانتقام التى تركبها سلطات الاحتلال ضد المدنيين من سكان الأراضى المحتلة . وقد جاء أول نص يحرم هذه الأعمال - وان لم يكن يحرم بوضوح أعمال الانتقام التى تتخذها سلطات الاحتلال - فى المادة ٥٥ من لوائح لاهأى حين قالت :

« يحرم توقيع عقوبات جماعية أو مالية أو غيرها على السكان وذلك فى نظير أعمال فردية غير مسئولين عنها بصفة جماعية أو فردية<sup>(٢)</sup> »

وقد أثبتت تجارب حوادث الحروب العالمية والنزاعات المسلحة عدم كفاية هذه المادة فى تحريم أعمال الانتقام فهى لم تمنع أشكال الانتقام المختلفة التى مارستها سلطات الاحتلال فى الأراضى المحتلة . وكان لعدم الوضوح الكافى فى هذه المادة أثره فى اعطاء المحارب الاجرامى فرصته للانتقام بالطرق المختلفة<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر :

Publications of the P.R.C.S., Amman-Jordan, 1969, p 65-84.

(٢) انتهك الألمان هذه المادة أثناء احتلالهم لبلجيكا وشمال فرنسا فى الحرب العالمية الأولى ومثالا لذلك ما حدث فى سبتمبر سنة ١٩١٤ أثناء احتلال ألمانيا لبلجيكا . فقد قامت القوات الألمانية فى بلجيكا بحرق جامعة Louvain ومكتبتها العالمية . ومباني أخرى فى مدن أخرى انتقاماً بحجة أن بعض المدنيين البلجيك قد اطلقوا النار على الجنود الألمان . وقد أنكرت الحكومة البلجيكية هذه الاتهامات وارتاع العالم لهذه الأعمال الانتقامية . انظر فى ذلك :

Chales G. Fenwick, International law, Bombay, Indian Edition, 1967, pp 681-683 ; Oppenheim, op. cit., p 564 ; "Memoire of the Belgian Government," A.J.I.L., vol 11, 1917, supp, p 99.

(٣) انظر :

Fenwick, op. cit., p 683., Lawrence, op. cit., p 411 ; Hyde, op. cit., p 692.

لذا جاءت اتفاقية جنيف الخاصة بعاملة أسرى الحرب لسنة ١٩٢٩  
وسنة ١٩٤٩ م لتنص في المادة ١٣ على أنه من المحظور الالتجاء الى  
اجراءات الأخذ بالثأر ضد أسرى الحرب .

وبالمثل حرمت اتفاقية المدنيين أعمال الانتقام في المادة ٣٣ من  
الاتفاقية حيث نصت هذه المادة على أنه « لا يجوز معاقبة شخص عن  
ذنب لم يقترفه شخصيا ولا يجوز توقيع العقوبات الجماعية ولا يجوز  
ارتكاب أعمال الانتقام ضد الأشخاص وممتلكاتهم » .

كما حرمت المادة ٥٣ من اتفاقية المدنيين على سلطات الاحتلال تدمير  
أى متعلقات ثابتة أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات أو للحكومة أو  
غيرها من السلطات العامة أو لمنظمات اجتماعية أو تعاونية الا اذا كانت  
العمليات الحربية تقتضى حتما ضرورة هذا التخريب .

لذا تعد أعمال الانتقام التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي  
ضد المدنيين العرب المقيمين في الأراضي المحتلة منتهكة لأحكام القانون  
الدولي السابق سردها كما تعد هذه الأعمال جرائم حرب وجرائم ضد  
الانسانية أدانها المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الأولى وقدم مرتكبيها  
والأمم بها الى المحاكمة الدولية<sup>(١)</sup> .

**رابعا - أعمال الانتقام المماثلة للأعمال الاسرائيلية والتي ادانتها  
احكام محكمة نورمبرج والمحاكم الوطنية :**

أدانت المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرج قادة قوات الاحتلال  
الألمانية لارتكابهم أعمال الانتقام ضد المدنيين الأبرياء من سكان الأراضي

(١) انظر ما سبق بيانه في الفصل الخاص بتعريف جرائم الحرب  
والجرائم ضد الانسانية ٥٥٤ من هذه الرسالة .

الأوروبية المحتلة<sup>(١)</sup> . وقد تشلت هذه الأعمال في أعمال العقاب الجماعي والاعتقال الانتقامي ونقل السكان وطردهم ونسف وتدمير المنازل وذلك على نحو مماثل تماما ما ترتكبه الآن سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المدنيين العرب الأبرياء المقيمين في الأراضي العربية المحتلة .

كما أدانت المحاكم الجنائية الوطنية التي حاكمت مجرمي الحرب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الكثير من المتهمين لارتكابهم أعمال الانتقام ضد المدنيين من سكان الأراضي المحتلة في خلال هذه الحرب . فعلى سبيل المثال أدانت المحكمة الجنائية الهولندية الخاصة ضابط شرطة ألماني يدعى Hofmann لقيامه خلال فترة احتلال القوات الألمانية لهولندا وفي منطقة Rotterdam باعتقال وسجن المدنيين الأبرياء من سكان الأراضي الهولندية المحتلة وذلك على سبيل الانتقام . وقد أيدت محكمة النقض الهولندية في حكمها الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٥١ حكم محكمة أول درجة . وقالت محكمة النقض في حيثياتها :

« ان هذا العمل وان لم يكن منصوص عليه حرفيا في لوائح لاهاي الا أنه عمل غير مشروع من وجهة نظر القواعد المرعية والأعراف المقررة بين الدول والشعوب المتسدنة . كما أنه عمل مخالف لقواعد وقوانين الانسانية والضمير العام<sup>(٢)</sup> » .

(١) أنظر على سبيل المثال :

Lawrence Deems Egbert, Trial of the Major war criminals before the International Military Tribunal, vol II, Nuremberg, 1947, p 45 et seq.

(٢) أنظر :

Re Hofmann, Holland, Special Criminal Court, Special Court of Cassation, December 19, 1951, H. Lauterpacht I.L.R., Year 1951, London 1957, Case No. 220, pp 701-702.

## المبحث السادس

### جرائم انتهاك الحقوق القضائية لسكان المدنيين في الأراضي العربية المحتلة

أولا - الوقائع :

باستعراض تصرفات سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة • نجد أن هذه السلطات قد ارتكبت جرائم انتهاك الحقوق القضائية التي تقررها أحكام القانون الدولي لسكان المدنيين في الأراضي المحتلة • فلقد قامت هذه السلطات على سبيل المثال بارتكاب الأفعال التالية ضد المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة :<sup>(١)</sup>

- ١ - اعتقال الأشخاص بدون وجه حق •
- ٢ - محاكمة الأشخاص دون توفير الضمانات القانونية لهم •
- ٣ - توقيع عقوبات قاسية لا تتناسب مع الذنب المرتكب •
- ٤ - معاقبة الأشخاص عن ذنوب لم يقترفوها شخصيا •
- ٥ - حجز الأشخاص لمدة طويلة دون تقديمهم للمحاكمة •
- ٦ - اخضاع المدنيين في الأراضي المحتلة لأوامر الأمن التي

---

(١) أنظر نص تقرير اللجنة السداسية ، الفصل الرابع ، ص ١ وما بعدها وأنظر أيضا نص تقرير اللجنة الثلاثية : ص ٣٢ •

أصدرتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية والتي يعتقل السكان العرب استنادا اليها مع ما في هذه الأوامر من مخالفة لقواعد القانون الدولي .

٧ - اعتقال بعض الشباب العرب الأبرياء وأخذهم كرهائن وحجزهم دون أى ضمانات قانونية فقد جاء في تقرير اللجنة السداسية شهادات لأشخاص عن قيام الجنود الاسرائيليين بأخذ أعداد من الشباب كرهائن ، عندما يتعذر على هؤلاء الجنود القبض على أشخاص معينين يبحثون عنهم (١) .

### ثانيا - ادانة اللجان الدولية للجرائم الاسرائيلية :

آدانت لجنة التحقيق السداسية سلطات الاحتلال الاسرائيلية لارتكابها جرائم انتهاك الحقوق القضائية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة . فلقد جاء في تقرير هذه اللجنة أن من بين النتائج التي توصلت اليها اللجنة بعد التحقيقات التي قامت بها النتائج التالية (٢) :

١ - يبدو للجنة أن الأغلبية العظمى من المعتقلين انما يجرى اعتقالهم عن طريق أوامر ادارية كما يبدو أن الأشخاص الذين يحتجزون اداريا يحرمون من أية ضمانات تتعلق بسدة الاعتقال أو المحاكمة العادلة .

٢ - أعلن بعض الشهود أنه في بعض الحالات لم يخطر المتهمون كتابة بالتهمة الموجهة اليهم كما أنه لم يسمح لهم باختيار محام وحتى في حالة السماح لهم بذلك فإن المحامي قد منع بواسطة السلطات الاسرائيلية من القيام بواجباته بطريقة مرضية .

(١) انظر نص تقرير اللجنة السداسية ، الفصل الرابع ، ص ٩ .  
(٢) الملحق د ١٥/٤ من التقرير المذكور والخاص بالنتائج التي توصلت اليها اللجنة السداسية .

كما ذكر تقرير اللجنة السادسة تحت عنوان حق الدفاع :  
 « شهادات تبين كيف أن المحامين الموكلين بالدفاع عن المتهمين العرب كانوا يتعرضون لضغوط شديدة من جانب القوات الاسرائيلية وكيف أن كثيرين من المتهمين العرب كانوا يحرمون من حق الدفاع وتصدر ضدهم الأحكام دون محاكمة<sup>(١)</sup> » .

وفي التوصيات التي أصدرتها اللجنة السادسة جاء ذكر التوصيات التالية<sup>(٢)</sup> :

« تتطلب الموضوعات الخاصة بحجز المدنيين وخاصة احتجازهم اداريا انتباها خاصا وكذلك مدى ملائمة معاملة هؤلاء المعتقلين لنصوص الاتفاقية وخاصة الفصل الرابع من الجزء الثالث منها » .

« يجب تقديم الأشخاص المعتقلين لأسباب تتعلق بالأمن طبقا للمادة ٥ من الاتفاقية الى المحاكمة في وقت مبكر طبقا لمواد الاتفاقية رقم ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ » .

وبالمثل جاء تقرير لجنة التحقيق الثلاثية ليقرر ما يلي<sup>(٣)</sup> :

« وينتاب اللجنة الثلاثية شعور بالقلق من جراء عدم وجود معونة قانونية للأشخاص المعتقلين وقد ظهر للجنة أن المعونة القضائية الوحيدة التي يمكن للمتهمين الموجهة اليهم تهم الاخلال بالأمن الاستعانة

(١) أنظر نص تقرير اللجنة السادسة ، الفصل الرابع ، ص ١ .  
 (٢) بند ٥ ، ٧ من التوصيات المدونة بالملحق د ١٥/٤ من تقرير اللجنة السادسة .  
 (٣) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ، ص ٣٢ .

بها يقدمها مكتب واحد يضم ثلاثة أو أربعة محامين . وأضافت اللجنة أنها تلاحظ أن عدد القضايا التي تحتاج الى معونة قانونية يعوقه الى حد كبير عدد المحامين الذين يمكن الاستعانة بهم لهذا الغرض » .

وقد أشار تقرير اللجنة الثلاثية في القسم الخاص بالتوصيات الى ما يلي :<sup>(١)</sup>

يجب أن تطلب الجمعية العامة أيضا من حكومة اسرائيل :

١ - « إنهاء اعتقال كل الأشخاص المعتقلين بدون محاكمة مدد طويلة غير محدودة بما في ذلك المعتقلين اداريا وذلك باطلاق سراحهم او تقديمهم لمحاكمة عادلة طبقا لنصوص اتفاقيات جنيف .

٢ - « اصلاح اجراءات وشروط الحجز الادارى طبقا لنصوص اتفاقيات جنيف المتصلة بالموضوع » .

**ثالثا - موقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم :**

ارتكبت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الوقائع السابق سردها بالمخالفة لقواعد القانون الدولي التي تقضى باحترام الحقوق القضائية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة<sup>(٢)</sup> .

كما انتهكت سلطات الاحتلال الاسرائيلية نصوص اتفاقية المدنيين وذلك بارتكابها الجرائم التالية :

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ، ص ٦٣ .  
 (٢) انظر ما سبق بيانه في الفصل الخاص بالحقوق القضائية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة ، ص ٤٤١ من هذه الرسالة .

## ١ - اعتقال الأشخاص بدون وجه حق (١) :

وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٧٩ من اتفاقية المدنيين والتي تنص على ما يلي :

« لا يعتقل أطراف النزاع الأشخاص المحميين الا طبقا لأحكام المواد ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٦٨ ، ٧٨ وهذه المواد تحدد الأسباب والحالات التي يجوز الاعتقال من أجلها والتي ليس من بينها الاعتقال التحكيمي الذي تقوم به سلطات الاحتلال دون أن يكون الشخص المعتقل قد ارتكب جريمة معينة (٢) .

## ٢ - محاكمة الأشخاص دون توفير الضمانات القانونية لهم (٣) :

وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٧١ من اتفاقية المدنيين التي تنص على ما يلي :

« لا تصدر المحاكم المختصة التابعة لدولة الاحتلال حكما الا بعد محاكمة قانونية » .

(١) أنظر التماثل بين جرائم الاعتقال التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة وجرائم الاعتقال التي ارتكبتها القوات النازية ضد سكان الأراضي الأوروبية المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية في المرجع التالي :

Georg Schwarzenherger, International law as applied by International courts and Tribunals, The law of Armed conflict, london, 1968, pp 220-223.

(٢) أنظر بيان هذه الحالات ، ص ٤٨٤ من هذه الرسالة .

(٣) تماثل هذه الجرائم ما ارتكبه قوات الاحتلال النازية من جرائم خلال الحرب العالمية الثانية عندما كانوا يحاكمون المدنيين من سكان الأراضي المحتلة دون أى ضمانات قانونية . أنظر في تفصيل ذلك :

Dr. Raphael lemkin, op. cit., pp 32-33.

### ٣ - توقيع عقوبات قاسية لا تتناسب مع الذنب المرتكب :

وذلك بالمخالفة لنص المادة ٦٧ من اتفاقية المدنيين التي تنص على ما يلي :

« تطبق المحاكم ٠٠ على الأخص المبدأ الذي يقضى بأن تكون العقوبة على قدر الذنب ويجب أن تضع في اعتبارها أن المتهم ليس من رعايا دولة الاحتلال » .

### ٤ - معاقبة أشخاص عن ذنوب لم يقترفوها شخصيا :

وذلك بالمخالفة لنص المادة ٣٣ من اتفاقية المدنيين التي تنص على ما يلي :

« لا يجوز معاقبة شخص محمي عن ذنب لم يقترفه شخصيا » .

### ٥ - اعتقال أشخاص أبرياء واخذهم كرهائن :

وذلك بالمخالفة لنص المادة ٣٤ من اتفاقية المدنيين التي تنص على ما يلي :

« يحرم أخذ الرهائن » .

كما تماثل هذه الجريمة الجرائم التي ارتكبتها سلطات الاحتلال النازية ابان الحرب العالمية الثانية والتي كانت موضع اداة واستنكار من جانب فقهاء القانون الدولي<sup>(١)</sup> .

(١) انظر :

Ellen Hammer and Marina Salvin, "The Taking of Hostages in the theory and practice." A.J.I.L., vol 38, 1944, p 330 ; Lord wright, "The killing of Hostages as a war crime," B.Y.I.L., vol 25, 1948, p 296. ; Arthur K. kuhn, "The Excution of Hostages", A.J.I.L., vol 36, 1942, p 271.

رابعا - الجرائم المماثلة للجرائم الاسرائيلية والتي أدانتها محكمة نورمبرج: نماثل الجرائم التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية وانتهكت فيها الحقوق القضائية للمواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة تلك الجرائم التي ارتكبتها القوات النازية ضد سكان الأراضي الأوروبية المحتلة في خلال الحرب العالمية الثانية . فعلى سبيل المثال أدانت محكمة نورمبرج العسكرية الدولية المتهمين الألمان في القضية المعروفة باسم The High Command لاصدارهم المراسيم والأوامر التي تجيز القبض والاعتقال التحكيمي واجراء المحاكمة غير القانونية وغير العادلة وحرمان المتهم من الضمانات القضائية ومن حقوقه القانونية وحجز الأشخاص دون تقديمهم للمحاكمة وتوقيع العقوبات التي لا تتناسب مع الذنب المرتكب الى غير ذلك من جرائم انتهاك الحقوق القضائية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة وذلك على النحو الذي تمارسه الآن السلطات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة<sup>(١)</sup> .

وفي القضية المعروفة باسم The justice Case أدانت المحكمة العسكرية الأميركية في نورمبرج المتهم الألماني Altsopter وآخرين لارتكابهم جرائم ضد الأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة تضمنت جرائم الاعتقال وممارسة القضاء الجنائي تحكيميا وعدم وجود أى ضمانات قانونية للأشخاص أثناء محاكمتهم وذلك على نحو مماثل ما ترتكبه سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر :

Trials of war criminals, before The Nuremberg Military tribunals, vol 10, The High Command Case, Nuremberg 1949, Case No 12, U.S.V. VON LEEB, p 1116.

(٢) انظر :

Re Altsopter and Others, The Justice Trial, Nuremberg, Germany, United States Military Tribunal, December 4, 1947, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C., Year 1947, London 1951, Case No 126, pp 278-286.

## المبحث السابع

### الترحيل الإجبارى للمدنيين من الأراضى المحتلة

#### أولا - الوقائع :

بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلى منذ احتلالها للأراضى العربية بعد عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ فى اتباع سياسة تهدف الى الترحيل الاجبارى للسكان العرب من الأراضى المحتلة واحلال المواطنين الاسرائيليين محلهم حتى يستقر لها الأمر فى المناطق المحتلة تمهيدا لضمها الى اسرائيل حسب مخطط التوسع الذى تأمل اسرائيل فى تحقيقه .

وقد استنكر السكان العرب هذه السياسة منذ بدأت اسرائيل فى تنفيذها وجاء أول احتجاج لسكان الأراضى المحتلة حول هذه السياسة فى المذكرة التى أرسلها رجال القانون فى نابلس الى الحاكم العسكرى للضفة الغربية المحتلة فى ٢٩/٧/١٩٦٧ . يستنكرون فيها أعمال تهجير السكان التى تسببت فيها سلطات الاحتلال الاسرائيلى ويعلنون أن هذه الأعمال جاءت بالمخالفة لقواعد القانون الدولى ولائحة حقوق الانسان وقرارات المنظمة الدولية<sup>(١)</sup> .

ولجأت اسرائيل الى وسائل مختلفة فى معاملة السكان العرب فى

---

(١) أصدر هذه المذكرة ووقعها ١٦ من رجال القضاء والمحاماة فى مدينة نابلس بتاريخ ٢٩/٧/١٩٦٧ ( وثائق مقاومة الضفة الغربية للاردن للاحتلال الاسرائيلى ١٩٦٧ - منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٦٧ ) .

الأراضي المحتلة بهدف إجبارهم على الرحيل من هذه الأراضي • ولقد نجحت في تحقيق هذا الهدف وأجبر الآلاف من سكان هذه الأراضي على الرحيل منها الى أراضي الدول العربية • وقد تبين هذا لمستتر جاسنج مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة الى الأراضي المحتلة بعد عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ • فلقد جاء في تقرير السكرتير العام بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢ بشأن مهمة مبعوثة مستر جاسنج ما يلي (١) :

جاء في الفقرة ٢٨ « أنه أصبح من الواضح أن الأعمال التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية كانت سببا رئيسيا في فرار السكان العرب وترك ديارهم » •

وفي الفقرة ٤٨ من نفس التقرير ذكر ما يلي (٢) :

« هناك اجراءات اتخذتها اسرائيل لخلق هجرة جماعية من العرب مثل استخدام مكبرات الصوت لحث السكان العرب على الهجرة للضفة الشرقية ووضع سيارات ولوريات تحت تصرف السكان للهجرة الى الضفة الشرقية » •

وقد حققت سلطات الاحتلال الاسرائيلي هذا الهدف ونجحت فيه نجاحا كبيرا وبلغ عدد من أجبروا على الرحيل من الأراضي المحتلة نتيجة لعدوان ١٩٦٧ ونتيجة لهذه الوسائل المختلفة التي اتبعتها هذه السلطات طبقا لتقديرات المفوض العام لو كالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين أمام اللجنة

(١) انظر :

Report of the Secretary-General under G.A.R. 2252 (ES-V) and S.C. 237 (1967), p 9.

(٢) انظر :

ibid, p 13.

السياسية الخاصة في ١١ ديسمبر ١٩٦٧ نحو ٤٢٠ ألفا وذلك على الوجه الآتي (١) :

الاجمالي	غير فلسطينيين	فلسطينيون	الى الأردن :
	—	٢٣٠,٠٠٠	— من الضفة الغربية
٢٥٥,٠٠٠	—	٢٥,٠٠٠	— من قطاع غزة
			الى سوريا :
١١٦,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠	— من مرتفعات الجولان
			الى الجمهورية العربية المتحدة :
٤٨,٠٠٠	—	١٣,٠٠٠	— من قطاع غزة
	٣٥,٠٠٠	—	— من سيناء
٤١٩,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠	٢٨٤,٠٠٠	المجموع

وأثبتت لجان التحقيق الدولية عمليات طرد العرب من الأرض المحتلة وذلك بعد أن استمعت الى شهادات الشهود وزارت الدول العربية المختلفة وتعرفت على أحوال المدنيين العرب الذين طردتهم السلطات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة بعد الخامس من يونيو ١٩٦٧ وتلقت العديد من الرسائل والبرقيات المدعمة بالأسانيد حول ما تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي من عمليات الترحيل والنقل الاجباري للمدنيين العرب من الأراضي المحتلة الى اراضي الدول العربية الأخرى . والاتيان بسكان يهود جدد للاقامة بهذه الأراضي محل من تم طردهم أو ترحيلهم منها .

(١) انظر :

Report of The Commissioner General of the U.N.R.W.A. for Palestine Refugees in the Near East, I July 1967 30 June 1968, G.A.O.R. 23, S, Supplement No. 13 (A/7213).

ونذكر فيما يلي نص ماجاء بتقرير اللجنة السداسية وذلك فيما يتعلق بعمليات الطرد والترحيل حسب ما عرض على اللجنة مع الاشارة الى رد اسرائيل لتبرير هذه العمليات<sup>(١)</sup> :

« طرد وترحيل الأشخاص المحميين وتحريم نقل سكان دولة الاحتلال الى الأراضي المحتلة :

#### ١ - ادعاءات خاصة بطرد وترحيل الأشخاص المحميين :

تدرج تحت هذا العنوان النقاط من ١٠٠ حتى ١٤٧ وتتضمن شهادات لأشخاص ورسائل أو برقيات لمدوبي بعض الدول العربية بشأن قيام السلطات الاسرائيلية بطرد وترحيل السكان العرب بالقوة من مناطق محتلة مختلفة وارغامهم على الانتقال الى الجانب العربي من خطوط وقف اطلاق النار . ولا يقتصر طرد العرب من الأراضي المحتلة على الأفراد العاديين بل يشمل الشخصيات العربية البارزة فيها من أمثال الشيخ عبد الحميد السايح قاضى قضاة القدس ، والسيد/ روى الخطيب عمدة القدس العربية المحتلة وكذلك زعيمات المنظمات النسائية . وتتضمن النقطة ١٠٣ من هذه النقاط شهادة للقومندان ديريل كوبر أعرب فيها عن اعتقاده أن السلطات الاسرائيلية تطرد السكان العرب أو ترحيلهم من المناطق المحتلة دون أن تسمح لهم بالعودة لتحل محلهم سكانا من اليهود .

أما النقطة ١١٤ فتضمنت رسالة مندوب الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة الى مجلس الأمن والجمعية العامة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٦٧ بشأن طرد عدد كبير من قبيلة « النصيرات » الى الضفة الشرقية . كما تضمنت رد المندوب الاسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة على ذلك فى رسالة له بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ قال فيها ان القبيلة المذكورة قبيلة صغيرة تتألف

(١) ص ٦ بند ٤ من تقرير اللجنة السداسية .

من بدو رحل لا يستقرون في مكان وانما ينتقون من مكان الى آخر في منطقة أريحا حيث تسكن عدد من الأشخاص من التسلسل والقيام بأعمال ارهابية ضد الاسرائيليين . مما جعل السلطات الاسرائيلية تعلن أن المنطقة أصبحت منطقة محرمة وأضاف أن السلطات الاسرائيلية عرضت على القبيلة توطينها في أماكن أخرى الا أن ١٥٠ من أفرادها فضلوا الرحيل الى الضفة الشرقية للأردن ووقعوا عند جسر النبي اقرارات كتابية تفيد بأنهم رحلوا طوعا واختيارا .

وتتضمن النقطة ١٤٢ برقيتي وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ٢١ . ٢٥ يونيو ١٩٦٧ الى الأمم المتحدة بشأن طرد اسرائيل لمئات من الفلسطينيين الى الأراضي المصرية عن طريق القنطرة حتى أن عددهم بلغ ٢٤٠٢ في خمسة أيام كما تضمنت رد المندوب الاسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة على هاتين البرقيتين الذي ورد في رسالة بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٦٧ قال فيها أن أسرى الحرب المصريين يودعون في معسكر يقع في ضواحي القنطرة وأن السياسة الاسرائيلية تقضي برد هؤلاء الأسرى الى مصر التي تقبل سلطاتها استردادهم فينتقلون الى الأراضي المصرية تحت اشراف هذه السلطات . وأضاف أن الفلسطينيين ممن ينتقلون من المعسكر المذكور مع الأسرى المصريين الى مصر ليسوا الا عسكريين كانوا تابعين لما كان يسمى بجيش تحرير فلسطين الذي اشتركت وحدات منه في الحرب ضد اسرائيل تحت قيادة المصريين .

وتتضمن النقطة ١٤٥ رسالة المندوب الدائم للجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٨ بشأن قيام السلطات الاسرائيلية في شهر فبراير ١٩٦٨ بترحيل ٣٥,٠٠٠ عربيا من غزة الى الضفة الشرقية للأردن ، وحملها سكان قطاع غزة على ترك القطاع بمعدل ٣ الى ٤ آلاف في

الأسبوع ، كما تضمنت النقطة نفى المندوب الاسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة لذلك في رسالة بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٦٨ .

أما النقطة ١٤٦ فتتضمن رسائل المندوب الأردني الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٥ ، ٢٩ يوليو و ٥ أغسطس ١٩٦٨ بشأن عزم السلطات الاسرائيلية ترحيل ٥٠ ألفا فلسطينيا من لاجئى منطقة « الجملالية » بقطاع غزة وكذلك نفى المندوب الاسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة لذلك في رسالتين بتاريخ ٣٠ ، ٣١ مايو ١٩٦٨ .

٢ - ادعاءات خاصة بتحريم نقل سكان دولة الاحتلال الى الأراضى المحتلة ( المادة ٤٩ - الفقرة ٦ ) .

تندرج تحت هذا العنوان النقاط من ١٤٨ حتى ١٥٦ وتتضمن شهادات ورسائل من مندوبى بعض الدول العربية الدائمين لدى الأمم المتحدة بشأن قيام السلطات الاسرائيلية ببناء مستعمرات سكنية لنقل المهاجرين اليهود اليها . ومن بين الرسائل المذكورة في هذه النقاط رسالة المندوب الأردني الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ ٣ يونيو ١٩٦٨ بشأن توطين السلطات الاسرائيلية ليهود اسرائيليين في منطقة الخليل والتي رد عليها المندوب الاسرائيلي لدى الأمم المتحدة في رسالة بتاريخ ٧ يونيو ١٩٦٨ قال فيها أن مجموعة صغيرة من اليهود المتدينين ذهبوا بدافع ذاتي مع أسرهم للإقامة في الخليل لما لهذه المدينة من ذكريات تاريخية ودينية عالية عند اليهود .

ومن بين هذه الرسائل رسالة المندوب السوري الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٨ ابريل ١٩٦٨ بشأن قيام اسرائيل ببناء مستعمرات « ناحال » في الأراضى السورية المحتلة تمهيدا لتهجير اليهود الاسرائيليين للإقامة فيها ، والتي رد عليها المندوب الاسرائيلي لدى الأمم المتحدة

بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٦٨ في رسالة قال فيها « أن مستعمرات « ناحال » لا تقيم فيها الا وحدات عسكرية من قوات الدفاع الاسرائيلية تعمل على ضمان أمن المناطق الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي القرية من خطوط وقف اطلاق النار .

ومن بين هذه الرسائل أيضا رسالتى مندوب الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ يونيو ، ٢ يوليو ١٩٦٩ بشأن تغيير وضع القدس المحتلة من جانب السلطات الاسرائيلية والتي أرفق بالأخيرة منها صوراً فوتوغرافية تبين منشآت اسرائيلية في صور البناء في الجزء المحتل من القدس على أرض صادرتها اسرائيل من العرب .

كما جاء في بيان النتائج التي توصلت اليها اللجنة السداسية مايلي<sup>(١)</sup>:

« نقل بعض سكان القرى من ديارهم . وطرده المثقفون ( القضاة - المحامون - الأضباء - المعلمون - والزعماء الدينيون ) أو نقلوا من ديارهم عن طريق أوامر فردية بسبب رفضهم التعاون مع سلطات الاحتلال أو بسبب اتخاذهم موقف المقاومة السلمية » .

كما قامت لجنة الخبراء الثلاثية بتقديم تقرير بنتيجة التحقيقات التي قامت بها أشارت فيه الى عمليات الترحيل والطرده التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة . وكذا عمليات احلال السكان اليهود بدلا منهم واقامة مستعمرات لهم في الأراضي المحتلة التي أخليت من السكان العرب الذين طردوا الى الدول العربية

(١) انظر نص تقرير اللجنة السداسية الملحق د ٤ / ١٥ ص ٢ .

الأخرى وفيما يلي نص ما جاء بهذا التقرير تحت عنوان تحليل القرائن الخاصة بحق كل فرد في العودة الى بلاده (١) :

١ - تلقت اللجنة الثلاثية شهادات وقرائن كثيرة خاصة بادعاءات انتهاك حق الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المحتلة في الاستمرار في العيش هناك وحق هؤلاء الذين هربوا من تلك المناطق في العودة اليها .

٢ - وقد شهد عدد من الشهود أنهم رحلوا قسرا من ديارهم وهذا ينطبق بوجه خاص على الشهود الذين يعيشون عادة في مرتفعات الجولان وقد وجه نفس الادعاء فيما يتعلق بقطاع غزة وقد زعم الشهود أن السلطات الاسرائيلية لديها نية نقل عدد كبير من سكان غزة الى الضفة الغربية هذا بالاضافة الى الشهادات الخاصة بالترحيل الاجبارى .

٣ - وقد تلقت اللجنة الثلاثية قرائن بأن السلطات الاسرائيلية قد استخدمت طرقا غير مباشرة من أجل جعل السكان المحليين ينفرون من الاقامة في المناطق المحتلة وأن يرغبوهم في الرحيل . وقد ادعى عدد كبير من الشهود أمام اللجنة بأن السلطات الاسرائيلية كانت تزعمهم وكانت شهاداتهم تتضمن ادعاءات خاصة باجراءات أمن يستخدم فيها القمع بطريقة غير ضرورية حتى تصل الى العقاب الجماعى بدون تمييز الذى يوقع من أجله الانتقام .

٤ - وقد تناولت بعض المطبوعات المقدمة الى اللجنة : مقابلة صحفية مع

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٣٣ وما بعدها .

« مستر وايزمان » وزير النقل في حكومة اسرائيل نشرتها صحيفة « هولام هازيه » . وفي هذه المقابلة يقول الوزير ان الضفة الغربية كانت وستظل جزءا من اسرائيل وأن سكان هذه المنطقة سيطرودون من الضفة الغربية فيطرده المسلمون الى الضفة الشرقية والدروز الى مرتفعات الجولان .

٥ - وقد تأيدت القرائن الخاصة بترحيل عدد كبير من السكان وخلق ظروف لا تترك أمام سكان المناطق المحتلة الا أن يحرموا من قياداتهم وذلك عن طريق ترحيل أو اعتقال عدد كبير من الأشخاص الذين يعتبرهم السكان زعماء لهم .

٦ - كما تلقت اللجنة الثلاثية شهادات تبين أن الاحتلال قد خلق ظروفًا اقتصادية معاكسة وهي بالإضافة الى ظروف أخرى تجبر سكان الأراضي المحتلة على الرحيل . كما أن شاهدا اسرائيليا قد أعلن أن الظروف الاقتصادية السائدة في المناطق المحتلة قد تحسنت منذ الاحتلال وأنها لم تتدهور .

٧ - ان الادعاءات الخاصة بترحيل أعداد كبيرة من السكان وترحيل الزعماء وخلق ظروف اقتصادية معاكسة وعقوبات جماعية شديدة القسوة مثل حظر التجول الذي يفرض لفترة طويلة وهدم المنازل وعمليات القبض على الأهالي المستمرة بدون تمييز والاعتقال الإداري لفترات طويلة لعدد كبير من السكان ؛ اذا نظر الى هذه الادعاءات كلها آخذين في الاعتبار عدم وجود أى مبرر معقول لهذه الاجراءات فان اللجنة الثلاثية تعتقد أن دولة الاحتلال تمارس سياسة متعمدة ترمي الى اخلاء المناطق المحتلة من سكانها العرب . كما تلقت اللجنة الثلاثية أيضا قرائن خاصة باقامة مستعمرات

اسرائيلية في المناطق المحتلة وخاصة في القدس المحتلة ومرتفعات الجولان ومناطق معينة في الضفة الغربية .

٨ - وقد قدمت الحكومة السورية الى اللجنة الثلاثية ما يفيد أن اسرائيل تعتزم ضم الأراضى السورية التى احتلتها خلال حرب ( حزيران ) سنة ١٩٦٧ . وقد أعلنت الحكومة السورية أن النظام القانونى والقضائى فى الأراضى السورية المحتلة قد استبدل بالنظام القانونى والقضائى الاسرائيلى . كما لفتت الحكومة السورية انتباه اللجنة الثلاثية الى البرقية التالية لووكالة البرق اليهودية والمؤرخة ٣١ مايو ( أيار ) سنة ١٩٧٠ بشأن اقامة مستعمرات يهودية فى الأراضى السورية المحتلة .

« القدس ٣١ مايو ( أيار ) - وكالة البرق اليهودية » . . . .

وافقت لجنة الخطة التابعة لوزارة الزراعة اليوم على خطة خمسية رصد لها مبلغ ٤٨ مليون دولار لتوسيع المستعمرات الاسرائيلية فى مرتفعات الجولان المحتلة . ويدعو المشروع الى اضافة ست مستعمرات جديدة الى الاحدى عشر التى أقيمت فى المنطقة فعلا . وسيكون لدى كل مستعمرة ١٠٠٠ رأس من الماشية وحوالى ٨٠٠٠ فدان من المراعى التى تستخدم أكلا للماشية وتنتج مرتفعات الجولان حاليا الطماطم والحضيات والبرقوق والزيتون والجوز .

٩ - وتعلن اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى الجزء الأول من تقرير عن نشاطها فى الشرق الأوسط خلال الفترة من يونيو ( حزيران ) سنة ١٩٦٧ الى يونيو ( حزيران ) سنة ١٩٧٠ . فيما يتعلق بخروج السكان من مرتفعات الجولان أن وفد اللجنة الدولية للصليب

وحرر في اسرائيل قد حاول مرارا أن يوقف عمليات الضغط المتعددة التي كانت تجبر هؤلاء الناس الذين لم يتركوا المنطقة على تركها الى سورية غير المحتلة . ويعلن التقرير ان الموقف الاسرائيلي الرسمي قد تأكد بخطاب مؤرخ في ٧ مايو ( آيار ) سنة ١٩٦٨ . تضمن أن قوات الاحتلال لا تقوم بأى عمل من شأنه أن يجعل السكان المحليين يتركون ديارهم أو يقفون فيها . وطبقا لهذا التقرير فان الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت أن رحيل السكان يتم طواعية وأنه ليس ترحيلا اجباريا . ويقرر نفس التقرير أن السكان المحليين في الأراضى السورية المحتلة كان يقدر بحوالى ١٠٠٠٠ شخصا قبل الحرب ولكن بلغ عدد السكان بعد الحرب مباشرة ٨٠٠٠ منهم ١٠٠٠ يعيشون في القنيطرة . ويقول التقرير انه في أوائل عام ١٩٦٨ كان هناك ٦٨٤٨ من الدوروز . ٣٨٨ مسلما عربيا . ١٧ مسيحيا عربيا ، ٥ من الشركس . أما في يوم ٣١ مايو ( آيار ) سنة ١٩٧٠ فيقول التقرير انه كان هناك ١٣ عربيا فقط في القنيطرة .

١٠ - وتلاحظ اللجنة الثلاثية المحاولات التي بذلت منذ عام ١٩٦٧ من أجل تسهيل عودة اللاجئين الى المناطق المحتلة التي هربوا منها . وكما يظهر من تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر فان الجهود التي بذلت لاعادة اللاجئين لم تنجح . وفي رأى اللجنة الثلاثية أن هذا التقرير يؤكد أن حكومة اسرائيل ملومة لاعاقبتها الجهود المبذولة لاعادة السكان المدنيين وجمع شمل الأسر .

ان فشل هذه الجهود بالاضافة الى القرائن المشار اليها سابقا ، وعدم اصدار الحكومة الاسرائيلية لأى بيان أو قيامها بأى مجهود

فعال ضامن لذلك يقنع اللجنة الثلاثية أن الحكومة الاسرائيلية تمارس في الواقع سياسة تنسم بانكار حقوق الأشخاص في البقاء في المناطق المحتلة وحقوق الذين تركوا ديارهم في العودة اليها .

كما ذكرت اللجنة الثلاثية في تقريرها وتحت عنوان **الترحيل والطرْد** النص التالي (١) :

١ - لقد استمعت اللجنة الثلاثية الى شهادات كثيرة خاصة بترحيل الأهالى تتضمن طرد أهالى قرى بأكملها في مرتفعات الجولان وطرْد الأفراد بسبب أعمال مزعومة اعتبرتھا دولة الاحتلال مناقضة لمصالحها أو تشكل صعوبة في طريقها . فقد طردت السلطات الاسرائيلية في فترات متعددة بعد وقف اطلاق النار عددا من الأفراد بالقوة من قرية في مرتفعات الجولان ، وقد تلقت اللجنة بيانات خاصة بقرى دير البيتها ومشعية ودراس وما شتاه وارسان وجفار وزاودرا وخطيب والقنيطرة . وقد هرب عدد كبير من أهالى مرتفعات الجولان وخاصة من القنيطرة ( وهى أكبر مدينة في المنطقة ) قبل وصول القوات الاسرائيلية اليها ، وأجبر من بقى منهم على الرحيل وتلاحظ اللجنة الثلاثية أنه منذ ذلك التاريخ لم يبذل أى مجهود حقيقى لارجاع السكان الذين هربوا أو الذين طردوا بطريقة اجبارية ، بل على العكس من ذلك كانت هناك تقارير مؤكدة أن حكومة اسرائيل قد أقامت مستعمرات اسرائيلية في هذه المناطق والسبب الواضح لاقامتها هو اعاقا السكان من العودة الى هذه المناطق . أن ترحيل عدد كبير من سكان منطقة ما واحلال أشخاص

(١) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٣٨ وما بعدها

تختارهم دولة الاحتلال محلهم في مستعمرات جديدة دائمة يشكل انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية المدنيين •

٢ - وقد يتساءل البعض عما اذا كان أمن السكان أو الأسباب العسكرية تبرر قيام حكومة اسرائيل باخلاء مرتفعات الجولان من السكان • ان المدنيين الذين كانوا يعيشون في المنطقة قبل عام ١٩٦٧ والذين حل آخرون محلهم الآن لهم حق العودة الى ديارهم ويجب السماح لهم بذلك • وتؤكد اللجنة الثلاثية أن اعتبارات الدفاع والاعتبارات الاستراتيجية لا تعتبر ذريعة لانكار هذه الحقوق •

٣ - كما تلقت اللجنة الثلاثية قرائن خاصة بترحيل الأفراد من الأراضي المحتلة وخاصة الأشخاص الذين قد يعتبرون زعماء المجتمع أو الذين ينظر اليهم السكان المدنيون على أنهم زعماء لهم وتود أن تشير اللجنة الثلاثية على وجه الخصوص الى السيد روى الخطيب عدة القدس وعدة رام الله السيد نديم زارو اللذين رحلا بزعم أنهما خطران على الأمن • ولا تشك اللجنة الثلاثية في أن الحكومة الاسرائيلية تأمل أن تثير أعصاب المجتمع هناك عن طريق حرمانهم من القيادة النشطة الذكية وبهذا تخضع المجتمع حتى يصبح خاضعا خضوعا تاما لدولة الاحتلال •

وما زالت اسرائيل حتى الآن تواصل ارتكاب جرائم الترحيل الاجبارى للسكان المدنيين العرب في الأراضي المحتلة • ففي ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧١ أذاعت وكالات الأنباء نبأ من الأراضي المحتلة مؤداه « ان اسرائيل قد توسعت في مخططها الذى يهدف - تدريجيا - الى اخلاء الأراضي العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ - وغزة في مقدمتها - من سكانها

الأصليين ، تيسيرا لتنفيذ مخططاتها للتهويد والتوسع ، ومحاولة تصفية أهم ركائز القضية الفلسطينية متمثلة في اللاجئيين الفلسطينيين » . وأضافت وكالات الأنباء « أن المصادر الوثيقة الصلة بالحاكم العسكري الاسرائيلي لقطاع غزة قد صرحت أمس بأنه قد تم نسف منازل ١٧٥٠ أسرة عربية في معسكرات « جباليا » ، و « الشاطيء » ونقل سكانها الى أماكن أخرى في شمال سيناء والضفة الغربية المحتلة » . كما قالت صحيفة « ها آرتس » الاسرائيلية أنه سيتم نقل ١٥ ألف لاجيء فلسطيني من معسكر رفح « وهو معسكر للاجئين » . من مجموع سكانه البالغ عددهم ٤٠ ألف لاجيء ، وذكرت الصحيفة أن عمليات النسف ستمتد الى معسكرات أخرى<sup>(١)</sup> .

وقد أثارت هذه الجرائم التي ارتكبتها أخيرا سلطات الاحتلال الاسرائيلي ثائرة المجتمع الدولي كله ، مما دعى « يوثانت » السكرتير العام للأمم المتحدة الى ارسال مذكرة الى الحكومة الاسرائيلية ، « أدان فيها الإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في قطاع غزة ، وطالب فيها بوقف كل ما تتخذه اسرائيل من اجراءات في قطاع غزة وضرورة اعادة جميع اللاجئين - فورا - الى المخيمات التي طردوا منها<sup>(٢)</sup> » .

(١) أنظر جريدة الأهرام القاهرية ، العدد ٣٠٩٣٩ الصادر في ٢٦ أغسطس ١٩٧١ ، ص ١ .

(٢) شنت الصحف الاسرائيلية - ها آرتس ومعاريف - هجوما عنيفا على يوثانت بسبب مذكرته الى الحكومة الاسرائيلية ، وقالت ان مذكرة يوثانت قد « نسفت » برنامج اسرائيل لاخلاء قطاع غزة من معسكرات اللاجئين ، وفرض القيود على حركة السكان العرب . ( وكالات الأنباء في ٢٦/٨/٧١ - جريدة الأهرام القاهرية ، العدد ٣٠٩٤٠ الصادر في ٢٧ أغسطس ١٩٧١ ، ص ١ )

**ثانيا : اداة المنظمات واللجان الدولية والرأى العام العالمى لجرائم الطرد  
والترحيل الاجبارى التى ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد  
المدنيين العرب :**

بتاريخ ٤ يوليو ١٩٦٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الاستثنائية الخامسة القرار رقم ٢٢٥٢ والذى أعربت فيه عن قلقها لما يحدث للأشخاص المدنيين من متاعب على أثر نشوب الأعمال العدائية فى الشرق الأوسط . ودعت الجمعية العامة حكومة اسرائيل الى تسهيل عودة هؤلاء السكان الذين فروا من المناطق المحتلة منذ نشوب الأعمال العدائية . كما أيدت الجمعية العامة الجهود التى تبذلها لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأوسط .

وتنتيجة لاستمرار سياسة الطرد والترحيل الاجبارى التى تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة . أصدرت الجمعية العامة فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٨ القرار رقم ٢٤٥٢ أ والذى طالبت فيه الحكومة الاسرائيلية باتخاذ التدابير الفعالة الفورية اللازمة لتسهيل عودة السكان الذين فروا من المناطق المحتلة منذ نشوب الأعمال العدائية<sup>(١)</sup> .

(١) جاء نص هذا القرار على النحو التالى :

Resolution 2452 A (XXIII) of 19 Dec. 1968

Adopted by G. Assembly at its 23rd Session

Report of the Commissioner General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East.

The General Assembly.

Recalling Security Council Resolution 237 (1967) of 14 June 1967, Reaffirming its resolution 2252 (ES-V) of 4 July 1967.

Taking note of the appeal made by the Secretary General in the Special political Committee on 11 November 1968.

Convinced that the plight of the displaced persons could best be relieved by their speedy return to their homes and to the camps which they formerly occupied.

كما أدان المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذى انعقد فى طهران فى ١٢ مايو ١٩٦٨ سلطات الاحتلال الاسرائيلى لارتكابها جرائم الترحيل الاجبارى والطرء ضد السكان العرب فى الأراضى العربية المحتلة .

كما أكد المؤتمر فى قراره رقم ١ حق جميع السكان الذين تركوا ديارهم نتيجة لنشوب الحرب فى الشرق الأوسط فى العودة الى ديارهم فى الأراضى المحتلة واستئناف الحياة العادية واستعادة ممتلكاتهم وديارهم والانضمام الى عائلاتهم وفقا لنصوص الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وبتاريخ ٤ مارس ١٩٦٩ أصدرت لجنة حقوق الانسان القرار رقم ٦ ( ٢٥ ) والذى أدانت فيه اللجنة استمرار اسرائيل فى ارتكاب أعمال الترحيل الاجبارى والطرء ضد السكان العرب فى الأراضى العربية المحتلة . كما طالبت اللجنة اسرائيل بأن تضع فوراً حدا لهذه الأعمال .

كما أصدر مؤتمر الصليب الأحمر الدولى الحادى والعشرين الذى عقد فى سبتمبر ١٩٦٩ قراراً طالب فيه الحكومة الاسرائيلية بتسهيل عودة الأشخاص الذين طردوا من الأراضى المحتلة الى ديارهم .

وبتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٧٠ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم

---

Emphasizing, consequently, the requirement for their speedy return,

1. Calls upon the Government of Israel to take effective and immediate steps for the return without delay of those inhabitants who have fled the areas since the outbreak of hostilities ;

2. Requests the Secretary-General to follow the effective implementation of the present resolution and to report thereon to the General Assembly.

1748th plenary meeting

19 December 1968.

Adopted by 101 votes to one with 6 abstentions.

٢٦٧٢ د ( ٢٥ ) والذى طالبت فيه الحكومة الاسرائيلية بسرعة اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لعودة الأشخاص الذين تركوا ديارهم نتيجة للاحتلال الاسرائيلي (١) .

وقد كانت عمليات الترحيل للسكان العرب من الأراضى العريية المحتلة محل اذانة من الصحف العالمية المختلفة منذ احتلال اسرائيل لهذه الأراضى فى عدوان يونيو ١٩٦٧ (٢) .

(١) جاء نص هذا القرار على النحو التالى :

*Resolution No. 2672 (XXV) D.*

The General Assembly,

Recalling Security Council resolution 237 (1967) of 14 June 1967,

Recalling also its resolutions 2252 (Es-V) of July 1967, 2452 A (XXIII) of 19 December 1968, calling upon the Government of Israel to take effective and immediate steps for the return without delay of those inhabitants who had fled the areas since the outbreak of hostilities, and 2535 B (XXIV) of 10 December 1969,

Gravely concerned about the plight of the displaced persons,

Convinced that the plight of the displaced persons could best be relieved by their speedy return to their homes and to the camps which they formerly occupied,

Emphasizing the imperative of giving effect to its resolutions for relieving the plight of the displaced persons,

1. Considers that the plight of the displaced persons continues since they have not been able to return to their homes and camps ;

2. Calls once more upon the Government of Israel to take immediately and without any further delay effective steps for the return of the displaced persons ;

3. Requests the Secretary-General to follow the implementation of the present resolution and to report thereon to the General Assmblly.

1921 st plenary meeting.,

8 December 1970

(٢) انظر مقالات الصحف الأجنبية المختلفة فى المرجع التالى :

Publications of the Palestinian Red Crescent Society, Prepared by the Information Committee, Amman, Jordan, 1969, No. I, pp 55-63.

ففى مقال لجريدة الكريستيان ساينس مونيتورز بتاريخ ١٧/٢/٦٨

ذكر ما يلى :

« يبدو أن السلطات الاسرائيلية تهدف الى طرد السكان العرب من قطاع غزة • وقد جاءت هذه المعلومات من رجال هيئة اغاثة اللاجئين حيث ذكروا أن العرب الذين يغادرون غزة كل أسبوع أصبحت أعدادهم تتراوح من ٣٠٠٠ الى ٤٠٠٠ مواطن • وأن اسرائيل توفر لهم وسائل الانتقال فى رحيلهم وتحصل منهم على توقيعات بمغادرة البلاد بناء على رغبتهم مع عدم العودة اليها ثانية » •

وقد نشرت جريدة الصنداي تايسز فى ١٦/٦/١٩٦٨ مقالا لمايكل آدامز الذى زار الأراضى العربية المحتلة • وصف فيه الاجراءات التى تتبعها اسرائيل لاجبار السكان العرب على الرحيل من هذه الأراضى • وتشمل هذه الاجراءات التعسفية • « عمليات جمع العرب فى مساحات مفتوحة طوال النهار وتركهم على هذا الوضع لمدة ١٢ ساعة بدون مياه أو غذاء ، وعندما يصرح لهم بالعودة الى منازلهم يفاجأون بأنها قد أصبحت مهدمة ومستوية تماما مع سطح الأرض ، ويصبحون بذلك دون مأوى أو ملجأ ، الأمر الذى يضطرهم الى الرحيل للضفة الشرقية هم وعائلاتهم » •

وبتاريخ ٢٢/٧/١٩٦٧ ، ٢٦/٧/١٩٦٧ نشرت صحيفة دويتش

ناشيونال بألمانيا الغربية مقالات أشارت فيها الى ما تنتهجه اسرائيل من سياسة الطرد والتجويع حيال سكان غزة وخاصة بالنسبة للأطفال بغرض تخفيف عدد المواطنين العرب ونشر جو من الرعب والبؤس والجوع فى الأراضى المحتلة •

كما أذاعت كثير من اذاعات العالم تقارير مراسليها حول أزمة الشرق الأوسط . تناولت معظمها اجراءات الترحيل الاجبارى للسكان العرب بواسطة سلطات الاحتلال الاسرائيلي . ومثالا لذلك نشير الى ما أذاعته لندن بتاريخ ١٨ ٦ / ١٩٦٧ حول قيام السلطات الاسرائيلية بعملية الطرد الاجبارى للسكان العرب فى الأراضى المحتلة . فقالت فى تقرير لها عن أحداث الشرق الأوسط ان هذه السلطات قامت بطرد ٨٠ الى ٣٠٠ عائلة عربية فى الفترة الأخيرة .

كما لمست وفود البرلمانات من الدول المختلفة التى زارت منطقة الشرق الأوسط فى أعقاب حرب يونيو عمليات الترحيل الاجبارى للسكان العرب من الأراضى المحتلة . ومثالا لهذه الوفود نشير الى وفد البرلمان البريطانى الذى ذكر أحد أعضائه وهو امستر دينيس ولتر ( عضو المحافظين فى البرلمان البريطانى ) فى فبراير ١٩٦٨ ما يلى :

« انه لمنظر بشع ، رؤية هؤلاء السكان العرب وهم يرحلون من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية لنهر الأردن تاركين ديارهم ليقبوا فى معسكرات هى بالفعل مزدحمة بسكانها ولا تحتل المزيد ، كما أن حالتهم سيئة للغاية والحياة فيها غير محتملة » .

وقد أدت عمليات الترحيل الاجبرى واتساع الأساليب المختلفة لاجبار السكان العرب على الرحيل من الأراضى المحتلة الى زيادة أعداد اللاجئين والمشردين من هذه الأراضى . وأسبحوا بلا مأوى ولا كساء ولا غذاء ويعانون من ظروف معيشية لا تقبلها الانسانية بأى حال من الأحوال وقد جاء اندليل على ذلك فى تقارير وكالة غوث اللاجئين التى كتبت خلال السنة التى تلت عدوان يونيو ١٩٦٧ . ومن هذد التقارير نشير الى التقرير السنوى للوكالة عن عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ والذى جاء

فيه أن عدد اللاجئين الجدد نتيجة للاحتلال الاسرائيلي بلغ حوالى (١٧٥,٠٠٠) لاجيء<sup>(١)</sup> .

وقد أدانت اللجنة السداسية ارتكاب اسرائيل لجرائم الطرد والترحيل الاجبارى للمدنيين العرب من الأراضى العربية المحتلة . وجاء فى توصيات اللجنة ما يلى<sup>(٢)</sup> :

« يجب السماح لكل من طرد أو نقل بالعودة الى ديارهم السابقة دون وضع أية رسميات تجعل العودة مستحيلة فعلا ، وعلى الهيئات التابعة للأمم المتحدة الاشراف على اعادة هؤلاء الى أوطانهم » .

كما اختتمت اللجنة الثلاثية تقريرها فيما يتعلق بعمليات الطرد والترحيل باصدار التوصيات التالية : « يجب أن تطلب الجمعية العامة من حكومة اسرائيل<sup>(٣)</sup> » :

١ - السماح لكل الأشخاص الهاربين من المناطق المحتلة أو الذين رحلوا أو طردوا منها بالعودة الى ديارهم دون قيد ولا شرط .

٢ - وقف سياسة اقامة المستعمرات الاسرائيلية فى المناطق المحتلة وسحب السكان الاسرائيليين من المستعمرات التى أنشئت فعلا .

٣ - ازالة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى الى رحيل سكان

UNRWA Report, 1967 — 1968.

(١) أنظر :

(٢) أنظر نص تقرير اللجنة السداسية ، ملحق د ١٥/٤ ، توصية رقم ٦ .

(٣) أنظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ، ص ٦٣ .

المناطق المحتلة من مجتمعاتهم وديارهم الموجودة والامتناع عن خلق مثل هذه الظروف .

٤ - الامتناع عن ازعاج قادة ومثقى سكان المناطق المحتلة وترحيلهم  
تمسقيا .

### ثالثا : موقف القانون الدولى من مثل هذه الجرائم :

أدانت قواعد القانون الدولى العرفية والاتفاقية وكذا أقوال الفقهاء وأحكام محكمة نورمبرج والمحاكم الوطنية جرائم الترحيل الاجبارى والطرء التى ترتكبها سلطات الاحتلال ضد الأشخاص المدنيين المقيمين فى الأراضى المحتلة .

وقد جاء أول نص يحرم الترحيل الاجبارى للسكان المدنيين من الأراضى المحتلة فى اتفاقية المدنيين حيث نصت المادة التاسعة والأربعين فقرة ١ على ما يلى :

« النقل الاجبارى الفردى أو الجماعى . وكذلك ترحيل الأشخاص المدنيين من أراضى محتلة الى أراضى دولة الاحتلال أو أراضى أى دولة أخرى محتلة أو غير محتلة محظور بعض النظر عن دواعيه » .

كما اعتبرت المادة ١٤٧ من هذه الاتفاقية أنه من المخالفات الخطرة التى تتطلب معاقبة مرتكبها عمليات الإبعاد غير القانونى للسكان المدنيين من الأراضى المحتلة .

وفى ميثاق محكمة نورمبرج مادة ٦ فقرة ب . اعتبر الترحيل الاجبارى جريمة حرب أيا كان الغرض من هذا الترحيل . كما اعتبرت

الفقرة ج من المادة ٦ أن عمليات الترحيل الاجبارى للسكان المدنيين هي جرائم ضد الانسانية<sup>(١)</sup> »

وبالمثل فان فقهاء القانون الدولى أدانوا أعمال الترحيل الاجبارى من الأراضى المحتلة باعتبارها أعمالا تنافى حرية السكان وكرامتهم المكفولة بمقتضى القواعد والأعراف المتفق عليها فى الدول المتمدنية • بصرف النظر عن النص عليها فى قواعد اتفاقية من عدوه<sup>(٢)</sup> •

والحالة الوحيدة التى يجوز فيها نقل السكان هى حالة وجود أسباب تهدد أمن السكان أو وجود ظروف قهرية تتطلب ذلك<sup>(٣)</sup> والنقل هنا يكون بصفة مؤقتة وبشروط خاصة لا تؤثر على حياة السكان المدنيين وتسمح لهم بالعودة فور انتهاء الأسباب التى دعت الى ذلك •

**رابعا : الجرائم المماثلة للجرائم الاسرائيلية والتى أداننها محكمة نورمبرج والمحاكم الوطنية :**

تمائل جرائم الترحيل الاجبارى والطرده التى ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المدنيين العرب فى الأراضى العربية المحتلة ، الجرائم التى كانت ترتكبها سلطات الاحتلال النازية ضد المدنيين المقيمين

(١) أنظر :

Quincy wright, "The law of the Nuremberg Trial," A.J.I.L., vol 41, 1947, pp 57-61.

(٢) أنظر :

John, H.E. Fried, "Transfer of civilian Manpower From Occupied Territory," A.J.I.L., vol 40, 1946, p 307. ; Raphaél lemkin, op. cit., p 67. ; Schwarzenberger, op. cit., p 227 ; Joyce A.C. Gutteridge, op. cit., p 301.

(٣) جاء النص على هذه الحالة فى الفقرة ١ من المادة ٤٩ من اتفاقية المدنيين حيث قالت :

( ا ومع ذلك يجوز لدولة الاحتلال أن تقوم باخلاء كلى أو جزئى لمنطقة معينة اذا تطلب ذلك أمن السكان أو أسباب قهرية ) •

في الأراضي الأوروبية المحتلة في خلال الحرب العالمية الثانية . فعلى سبيل المثال أدانت محكمة نورمبرج في القضية المعروفة باسم *The Einsatzgruppen Case* بعض المتهمين الألمان لارتكابهم جرائم الطرد الاجبار للسكان المدنيين من أراضي بولندا المحتلة وكذا من أراضي الألزاس واللورين وغيرها من الأراضي التي احتلتها القوات الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية<sup>(١)</sup> .

كما أصدرت كثير من المحاكم الوطنية أحكاما أدانت فيها مرتكبي جرائم الترحيل الاجباري والطرده للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة وذلك باعتبار أن هذه الجرائم مخالفة لقوانين وأعراف الحرب وتستوجب معاقبة مرتكبيها<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر :

*Trials of war criminals before the Nuremberg Military Tribunals under control council law No. 10, vol 4, U.S.G.P.O., washington, 1950, "The Einsatzgruppen case," pp 804-891.*

(٢) انظر على سبيل المثال الحكم الصادر في القضية التالية :

*Re Gerbach, Holland, special court at Amsterdam, First Chamber, April 28, 1948, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C., Year 1948, vol 15, case No. 155, pp 491-498.*

## الفصل الثالث

### جرائم النهب والسلب للأموال العامة والخاصة

ارتكبت إسرائيل منذ احتلالها الأراضي العربية بعد الخامس من يونيو ١٩٦٧ العديد من جرائم النهب والسلب للأموال العامة والخاصة الموجودة بالأراضي العربية المحتلة منتهكة بذلك أحكام القانون الدولي التي تحرم هذه الجرائم وتطالب بمعاينة مرتكبيها وسنين فيما يلي وقائع هذه الجرائم ثم موقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم مع مقارنة هذه الجرائم بجرائم السلب والنهب التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الألمانية في الأراضي الأوروبية المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية .

#### أولا - الوقائع :

أدان تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧ عن مهمة مبعوثة ( مستر جاسنج ) سلطات الاحتلال الاسرائيلية لارتكابها جرائم النهب والسلب في الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ (١) .

فقى الفقرة ٣١ من التقرير يقول مستر جاسنج ما يلي :

« على الرغم من أن تقارير المصادر الاسرائيلية تفيد بأنه قد استولى على القنيطرة دون قتال فقد لاحظ مستر جاسنج أن كل متجر ومنزل قد كسر واستولى عليه وسرق » .

(١) انظر :

Report of the Secretary-General under G.A.R. 2252 (Es-V) and S.C.R. 237 (1967), U.N.S.C. No ; S/8158, 2 October 1967.

وفي الفقرة ٣٣ :

« شعر مستر جاسنج أن مسؤولية نهب الفينطرة تقع الى حد كبير على عاتق السلطات الاسرائيلية وقد أعرب عن وجهة نظره هذه للمسؤولين الاسرائيليين الذين صاحبوه أثناء زيارته للمدينة » .

كما جاء في تقرير مستر جاسنج أن القوات الاسرائيلية استولت على مليون ونصف مليون جنيه مصرى من البنوك في قطاع غزة . وأضاف مستر جاسنج أن السلطات الاسرائيلية أخبرته أنها قد استولت على البنوك في الأراضى المحتلة وكذا الأموال المودعة بها بحجة انشاء نظام مصرفي<sup>(١)</sup> .

ودليل آخر على ارتكاب قوات الاحتلال الاسرائيلية لهذه الجرائم جاء في نص تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٢/٩/١٩٦٧ والخاص بالوضع في القدس . فقد جاء في الفقرة ٦٥ من هذا التقرير أن القوات الاسرائيلية قد قامت بالاستيلاء على السلع الموجودة بالمدينة لاستخدامها الشخصى .

وفي تقرير السكرتير العام الخاص بقوات الطوارئ جاء ذكر ما قامت به السلطات الاسرائيلية من نهب لمنشآت الأمم المتحدة التى كانت موجودة بالأراضى المحتلة عقب عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر :

ibid, p 36.

(٢) انظر التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة في الفترة من ١٦ يونيو ١٩٦٦ الى ١٥ يونيو ١٩٦٧ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ١ (A/6701) ص ١ وما بعدها .

وفي تقرير لجنة التحقيق الثلاثية وتحت عنوان النهب والسلب جاء ذكر ما يلي (١) .

وقد أظهرت الشهادات التي استمعت اليها اللجنة الثلاثية أن قرى تل حمره المين ، وجزياهيية وصعاياده كانت مسرحا لعمليات نهب على نطاق واسع من جانب القوات الاسرائيلية ( شهادات السيد صلاح ، السيد فارس ، السيد داواس ، السيد زندقى ، السيد قادر ، السيد عواد ، السيد ابراهيم والسيد أبو الليل ) كما تلقت اللجنة الثلاثية أيضا بالاضافة الى هذه الحالات شهادات عن حوادث مشابهة ومعظمها قد وقع بعد وقت الحرب مباشرة وتتعلق بدخول قوات الى المنطقة .

وأضاف التقرير ما يلي :

« تمنع المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة السلب ولذا يمكن أن نقول أنه حدثت انتهاكات لهذا النص من نصوص الاتفاقية » .

كما جاء بتقرير اللجنة السادسة التابعة للأمم المتحدة تحت عنوان النهب أدلة كثيرة وشهادات مختلفة بشأن قيام القوات الاسرائيلية في مناطق مختلفة بأعمال نهب للممتلكات ومحال التجارة والكنائس والأراضي الزراعية بما في ذلك سرقة الجرارات والمستشفيات بما في ذلك سرقة عربات الاسعاف والمدارس ومخازن هيئة اغاثة وتشغيل اللاجئين . هذا بالاضافة الى تجريد السيدات من حليهن (٢) .

كما أشار هذا التقرير تحت هذا العنوان أيضا الى رسالة مندوب

(١) انظر نص تقرير اللجنة الثلاثية ص ٥٨ فقرة ١٣٣ .  
(٢) ص ٥ من تقرير اللجنة السادسة . والبنود من ٥٤ الى ٨٨ من هذا التقرير .

الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ ٥ يوليو ١٩٦٧ بشأن قيام الاسرائيليين بنهب البنوك والمحال في القدس و نابلس والخليل وجنين ورام الله (١) .

وبالنسبة للمساعدات والاعانات التي تقدمها الهيئات الدولية والدول العربية الى أهالي الأراضي المحتلة . فقد قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على أجزاء كبيرة من هذه المساعدات واشترطت لتوزيع الباقي منها شروطا معينة قصدت منها اجبار الأهالي على التعاون معها . ومن ذلك نذكر على سبيل المثال المساعدات التي قدمتها « هيئة كبر » وكذا المساعدات المرسله من الجمهورية العربية المتحدة الى أهالي سيناء فلقد قامت السلطات الاسرائيلية بتوزيع ثلث الكمية فقط واستولت على الباقي .

كما قامت السلطات الاسرائيلية اثر احتلال مدينة نابلس في الضفة الغربية من الأردن في يوم ٧/٦/١٩٦٧ بنهب محتويات المستشفى الجديد ومعداته وكميات كبيرة من الأدوية (٢) .

وبتاريخ ١٦ / ٨ / ١٩٦٧ أصدر زعماء الضفة الغربية في محافظات القدس ونابلس والخليل بيانا الى المواطنين في الضفة الغربية المحتلة ، استنكروا فيه ما تقوم به السلطات الاسرائيلية من اجراءات تصفية . والتي منها قيام هذه السلطات بالاستيلاء على بعض محتويات المتحف الفلسطيني (٣) .

(١) البند ٨٩ من تقرير اللجنة السادسة .  
 (٢) نشرة دائرة شؤون الوطن المحتل العدد ٢٨ بتاريخ ١/٦/١٩٧٠ ص ٩ ( منظمة التحرير الفلسطينية ) .  
 (٣) وقع هذا البيان زعماء هذه المحافظات ونشر بجريدة الدستور بتاريخ ١٦/٨/١٩٦٧ ( منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٦٧ ص ٦٦ ) .

كما جاء بتقرير رابطة المحامين الديمقراطيين العالمية الخاص بتقصي الحقائق في الشرق الأوسط شهادات كثير من الشهود عن أعمال النهب والسلب التي قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلي وان هذه القوات لم تترك حتى الكنائس وبيوت العبادة فقامت بنهب محتوياتها بالقوة<sup>(١)</sup>.

وفي البحث الذي قدم للمؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٦٨ جاءت شهادات مواطنين عرب من محافظة سيناء ومدن رفح وخان يونس وغزة عن قيام الجنود الاسرائيليين بجمع السكان العرب في مناطق وأيام مختلفة وتفتيشهم ثم سلب ما معهم من نفود أو ساعات أو ذهب أو أى أشياء قيمة<sup>(٢)</sup>.

وقد أصدر المؤتمر العربي الاقليمي لحقوق الانسان في ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ تقريراً عن معاملة المدنيين العرب في الأراضى المحتلة منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ أشار فيه الى قيام سلطات اسرائيل في القدس بسلب الآثار التاريخية والتحف العلمية<sup>(٣)</sup>.

كما قامت سلطات الاحتلال باستغلال مصادر الثروة في المناطق المحتلة لصالح اسرائيل واقتصادها والرياعيا الاسرائيليين الذين جلبتهم للعمل في داخل هذه المناطق واغتصاب ثرواتها وحرمان السكان العرب والدول التي تحتل أراضيتها من هذه الثروات . ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

- 
- (١) ص ٥٦ من هذا التقرير وما بعدها . ( بروكسل ١٩٦٨ ) .  
 (٢) ص ١٤ من هذا البحث وما بعده . ( مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٦٨ ) .  
 (٣) ص ٢ من هذا التقرير .

## ١ - الاستيلاء على الثروة السمكية في بحيرة البردويل :

فقد قامت سلطات الاحتلال باغتصاب الجزء الأكبر من بحيرة البردويل واستغلاله بواسطة الصيادين الاسرائيليين وذلك عن طريق تقسيم البحيرة الى ثلاثة أقسام خصص منها القسم الأكثر ثروة سمكية والأغنى للصيادين الاسرائيليين والقسمين الآخرين وهما أفقر كثيرا في الثروة للمواطنين العرب وجاء هذا التقسيم كما يلي :

القسم الأول : من الزرائق شرقا حتى مصفق غربا لأهالي العريش .

القسم الثاني : من مصفق حتى البوغاز رقم «١» للصيادين الاسرائيليين وهو أغنى قسم في هذه الأقسام الثلاثة . ويكاد يكون هو المصدر الرئيسي للثروة السمكية في بحيرة البردويل وما عداه فهو فقير بهذه الثروة .

القسم الثالث : من البوغاز رقم «١» حتى المحمديات لأهالي المنطقة من العرب .

## ٢ - الاستيلاء على الثروة المعدنية والبتروولية في سيناء المحتلة :

قامت السلطات الاسرائيلية منذ احتلالها لأراضي سيناء المصرية باستغلال مصادر الثروة المعدنية الموجودة بها وهي عبارة عن مناجم المنجنيز والفوسفات وكذلك حقول البترول الموجودة في منطقة سدر وأبى زنيمه شرق السويس . وقامت بنقل المواد الخام من هذه المناجم الى داخل اسرائيل لاستغلالها لصالح حكومة ومواطني اسرائيل مع حرمان سكان الأراضي المحتلة من هذه الموارد واستنزافها بأقصى طاقة ممكنة .

## ٣ - الاستيلاء على المعادن المصرية ونقلها الى اسرائيل :

فقد عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى الاستيلاء على أي

معدات مركبة في الأراضي المصرية المحتلة ونقلها الى اسرائيل للاستفادة بها هناك وحرمان سكان الأراضي المحتلة من تشغيل هذه المعدات لصالح حياتهم المعيشية .

ومثالا لذلك نشير الى قيام هذه السلطات بفك الماكينات والطلبات الموجودة في محطة مياه القنطرة شرق والاستيلاء عليها ونقلها الى داخل اسرائيل وحرمان الأهالي من الاستفادة بها .

ثانيا - موقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم :

حرمت قواعد القانون الدولي وأقوال الفقهاء وأحكام محكمة نورمبرج والمحاكم الوطنية ارتكاب سلطات الاحتلال لجرائم السلب والنهب للأموال العامة والخاصة في الأراضي المحتلة . فبالنسبة للأموال العامة المسلوكة للدولة المحتلة أراضيها فهذه يجب أن تظل على ملكية هذه الدولة ولا يجوز للدولة الاحتلال أن تسبها أو تملكها أو تستولى عليها وهذا هو الرأي الذي سبق أن عرضناه عند دراسة حقوق دولة الاحتلال بالنسبة للأموال والممتلكات العامة في الأراضي المحتلة<sup>(١)</sup> . وبالنسبة للأموال الخاصة فإن سلطات الاحتلال تلتزم باحترام هذه الأموال ولا يجوز لها الاستيلاء عليها جبرا وبغير ارادة أصحابها من سكان الأراضي المحتلة ، بل تلتزم هذه السلطات باحترام الحقوق المالية الخاصة بالأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر البحث الخاص بحقوق دولة الاحتلال بالنسبة للأموال والممتلكات العامة في الأراضي المحتلة . ص ٢٧١ من هذه الرسالة .

(٢) أنظر البحث الخاص بالحقوق المالية للأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة ؛ ص ٤١٧ من هذه الرسالة .

كما حرمت لوائح لاهاي في المادة ٤٧ قيام سلطات الاحتلال بالسلب في الأراضى المحتلة ، فقد نصت هذه المادة على ما يلي :

« يحرم السلب كلية »

ثم جاءت اتفاقية المدنيين لتنص في المادة ٣٣ على ما يلي :

« السلب محظور »

واعتبرت المادة ١٤٧ من اتفاقية المدنيين أنه من المخالفات الخطيرة التي يعاقب عليها مرتكبها :

« الاستيلاء على الممتلكات دون ضرورة حربية وبكيفية غير مشروعة واستبدادية » .

وتنص المادة ٥٥ من اتفاقية المدنيين على ما يلي :

« لا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولى على مواد غذائية أو امدادات وأدوات طبية مما هو موجود بالأراضى المحتلة الا لحاجة قوات الاحتلال وأفراد الادارة على أن يكون ذلك بشرط مراعاة الوفاء باحتياجات السكان المدنيين ومع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية الأخرى تتخذ دولة الاحتلال الاجراءات التى تكفل دفع قيمة معقولة لما تستولى عليه من بضائع » .

وتنص المادة ٥٧ من اتفاقية المدنيين على ما يلي :

« لا يجوز الاستيلاء على مهمات ومخازن المستشفيات المدنية طالما كانت لازمة لاحتياجات السكان المدنيين » .

ويدين فقه القانون الدولي جرائم السلب والنهب التي ترتكبها سلطات الاحتلال في الأراضي التي تحتلها ، ويعتبر الفقهاء أن استيلاء سلطات الاحتلال على أى معدات أو مواد من الأراضي المحتلة ونقلها الى أراضى دولة الاحتلال ، يشكل جريمة سرقة معاقب عليها • وبالمثل أدان الفقهاء ارتكاب سلطات الاحتلال لجرائم السلب والنهب للأموال الخاصة بالسكان المدنيين في الأراضي المحتلة<sup>(١)</sup> •

كما أن جرائم السلب والنهب التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تعد من وجهة نظر القانون الدولي جرائم حرب ترتكب بالمخالفة لقانون الحرب وقانون الاحتلال الحربى<sup>(٢)</sup> •

**ثالثا - الجرائم المماثلة للجرائم الاسرائيلية والتي أدانتها احكام محكمة نورمبرج والمحاكم الوطنية :**

تماثل جرائم السلب والنهب للأموال العامة والخاصة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة الجرائم التي ارتكبتها سلطات الاحتلال النازية في الأراضي الأوروبية المحتلة في خلال الحرب العالمية الثانية<sup>(٣)</sup> •

(١) أنظر :

Whiteman, D.I.L, 1958, "Acts of Occuying Authorities within Occupied Territory," p 76 et seq., Oppenheim, op. cit., p 411. ; McNair, op. cit., pp 336-337. ; L.H. Woolsey, "Forced Transfer of property in enemy occupied territories," A.J.I.L., vol 37, 1943, pp 282-286. ; Mitchell B. Carroll, "Legislation on treatment of enemy property," A.J.I.L., vol 37, 1943, p 611 et seq. ; william Gerald Downey, "Captured Enemy Property," A.J.I.L., vol 44, 1950, pp 488-504. ; Wheaton, op. cit, p 797 ; Alwyn v. Freeman. "Responsibility of States for unlawful acts of their armed forces," R.C., Tome 88, 1956, pp 302-305.

(٢) أنظر البحث الخاص بتعريف جرائم الحرب ، ص ٤٥٥ من هذه

الرسالة .

(٣) أنظر تصرفات سلطات الاحتلال النازية بالنسبة للأموال العامة والخاصة في الأراضي الأوروبية المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية في المرجع التالي :

Dr, Raphaël Lemkin, op. cit., p 37 et seq.

وقد أدانت محكمة نورمبرج في أحكامها المختلفة المتهمين الألمان الذين استولوا على ممتلكات الأشخاص والقيم الأخرى في الأراضي الأوروبية التي كانت تحتلها القوات الألمانية في خلال الحرب العالمية الثانية<sup>(١)</sup> . وفي القضية المعروفة باسم The I.G. Farben Case أدانت محكمة نورمبرج المتهمين الألمان لارتكابهم جرائم نهب وسلب الممتلكات العامة والخاصة في أراضى بولندا وفرنسا والنرويج وروسيا والتي كانت تحتلها القوات الألمانية في خلال الحرب العالمية الثانية<sup>(٢)</sup> . وهذه الجرائم تماثل الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .

ومن الأحكام الوضوية التي أدانت جرائم السلب والنهب التي تماثل الجرائم الاسرائيلية تشير الى حكم المحكمة الجنائية الهولندية الخاصة في ٢٨ يونيو ١٩٤٩ والذي أدان المتهم الألماني Fiebig بصفته عضوا في وزارة التسليح والامداد النازية لاشتراكه في عمليات نهب الأموال العامة المملوكة لهولندا في فترة احتلالها في نهاية ١٩٤٣ ونقلها الى ألمانيا وذلك بالمخالفة لقواعد لوائح لاهاى . وقد عوقب هذا المتهم بالسجن ١٢ عاما نظير ارتكابه هذه الجريمة وأيدت محكمة النقض الخاصة هذا الحكم<sup>(٣)</sup> .

(١) أنظر :

Trials of war criminals before the Nuremberg Military Tribunals under control council law No. 10, vol 4, U.S.G.P. O, Washington, 1950, The Einsatzgruppen Case. p 439.

(٢) أنظر :

Trials of war criminals before the Nuremberg Military Tribunals, vol 8, "The I.G. Farben Case," U.S.G.P.O., Washington, 1950, p 1124.

(٣) أنظر :

Re Fiebig, Holland, Special Criminal Court, The Hague (Rotterdam chamber), June 28, 1949, Special court of Cassation, December 9, 1950, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C., vol 16, Year 1949, London, 1955, Case No. 180, pp 487-491.

ومن الجدير بالذكر أن جرائم السلب والنهب التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة • تعد جرائم حرب من وجهة نظر القانون الاسرائيلي رقم ٥٧١٠ لسنة ١٩٥٠ والذي اعتبر أن جرائم السلب والنهب للممتلكات العامة والخاصة في الأراضي المحتلة جرائم حرب تستوجب عقاب مرتكبيها • كما أن المحاكم الاسرائيلية قد طبقت هذا القانون في القضايا التي نظرتها<sup>(١)</sup> •

---

(١) انظر :

War Crimes Cases (Israel), H. Lauterpacht, I.L.R., vol 18, Year 1951, London, 1957, Case No. 169, pp 538-543.

## الفصل الرابع

### الجرائم التي تتعلق بالإحتلال الحربى الاسرائيلى للأراضى العربية

سنيين فى هذا الفصل الجرائم التى ارتكبتها سلطات الإحتلال الاسرائيلية منذ إحتلالها للأراضى العربية بعد عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ والتى تتعلق بتعرضها للنظام القضائى والأحوال الاقتصادية ونظم التعليم فى الأراضى العربية التى تحتلها وذلك بالمخالفة لقواعد القانون الدولى .

وسنقسم هذه الجرائم الى ثلاثة أنواع على النحو التالى :

المبحث الأول : ونبين فيه جرائم المساس بالتشريعات والنظام القضائى فى الأراضى العربية المحتلة .

المبحث الثانى : ونعرض فيه جرائم الأضرار باقتصاديات الأراضى العربية المحتلة .

المبحث الثالث : ونذكر فيه جرائم المساس بنظم التعليم فى الأراضى العربية المحتلة .

# المبحث الأول

## جرائم المساس بالتشريعات والنظام القضائي في الأراضي العربية المحتلة

أولا - الوقائع :

ضربت اسرائيل - منذ احتلالها لأراضي ثلاث دول عربية في عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ - بقواعد القانون الدولي التي تحرم المساس بالتشريعات والنظام القضائي في الأراضي المحتلة عرض الحائط . فقد انتهكت التشريعات القائمة وألغت بعضها الغاء تاما كما أصدرت قوانين وتعليمات وأوامر ولوائح خالفت فيها قواعد القانون الدولي مما تسبب عنه أضرارا كثيرة بالنسبة للسكان العرب في الأراضي المحتلة . كما تدخلت في النظام القضائي تدخلا سافرا . وتم كل ذلك بغرض تثبيت أقدامها في المناطق المحتلة والتحضير لضم هذه الأراضي ضما نهائيا لها . ونين فيما يلي تفصيل هذه الجرائم :

### ١ - إلغاء التشريعات السارية في الأراضي العربية المحتلة واحلال القوانين الاسرائيلية بدلا منها :

جاء في تقرير اللجنة السداسية أنه بالرغم من أن منطقة القدس منطقة محتلة . وذلك يؤكد أحكام اتفاقية المدنيين وقرارات عديدة اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة لا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ ( ١٩٦٧ ) . الا أن السلطات الاسرائيلية أعلنت - بغية تعديل في القانون رقم ٥٧٠٨ ( ١٩٤٨ ) الخاص بالتنظيم القانوني والاداري - ان قوانين الدولة ( اسرائيل ) وقضاؤها وادارتها تطبق على منطقة تشمل الجزء

المحتل من القدس . وبذلك حلت قوانين دولة اسرائيل وقضاؤها وادارتها بشكل كامل محل التشريع الذي كان ساريا حتى وقت الاحتلال (١) .

وأضافت اللجنة في تقريرها ان القوانين الاسرائيلية التي تحكم الجزء المحتل من القدس هي القوانين التالية :

١ - القانون رقم ١ ( ١٩٦٧ ) الخاص بالتنظيم القانوني والاداري والقوانين التي تلتها .

٢ - القانون الخاص بالملكية العقارية (نزع الملكية من أجل المنفعة العامة) والصادر بتاريخ ٨ يناير ١٩٦٨ (في الجريدة الرسمية رقم ١٤٢٥) .

٣ - القانون الخاص بالمصادرة (المصادرة بغرض المنفعة العامة) والصادر بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٦٨ ( في الجريدة الرسمية رقم ١٤٤٣ ) .

وعلمت اللجنة السادسة على شرعية قوانين نزع الملكية . فقالت « أن هذه القوانين المشار إليها انما تتعارض مع نص المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم الاستيلاء على المستلكات أو مصادرتها . اذ أنه يتبين من نص الفقرة ٣ من القانون الخاص بالملكية العقارية أن وزارة المالية ستستولى على الأملاك والأراضي المذكورة في الملحق المرفق بهذا القانون وذلك لكونها ضرورية للمنفعة العامة وهذا يتنافى مع القانون الدولي والعرفي » .

كما تبين للجنة السادسة من القانون رقم ١ ( ١٩٦٧ ) الخاص بالتنظيم القانوني والاداري أن الجزء المحتل من القدس يحكمه التشريع

---

(١) نص تقرير اللجنة السادسة ص ٣ تحت عنوان الجزء المحتل من القدس .

الاسرائيلي الذي استبدل بالتشريع الذي كان ساريا من قبل في الاقليم .  
 وأنه لا يوجد خلاف بين القوانين الاسرائيلية المطبقة في القدس والبلاغات  
 والقوانين المطبقة في الأراضي المحتلة الأخرى<sup>(١)</sup> .

وبالنسبة للمساس بالتشريعات السارية في أراضي الجولان والضفة  
 الغربية وقطاع غزة وسيناء . نجد أن قوات الاحتلال الاسرائيلية تحكم  
 هذه المناطق بموجب لوائح وبلاغات وأوامر عسكرية لا تختلف كثيرا  
 عن قوانين الطوارئ الصادرة عام ١٩٤٥ والخاصة بالتنظيم القانوني  
 والاداري الذي يحكم فلسطين في خلال فترة الطوارئ . وهذا هو  
 التشريع السائد في اسرائيل وهو ليس جزءا من قوانين هذه الأراضي  
 العربية المحتلة والتي كانت سائدة قبل بدء الاحتلال . وبذلك تكون  
 سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد ألغت التشريع السائد في هذه الأراضي  
 وأحلت محله قوانين وتشريعات من وضعها ( وان كانت تسميها لوائح أو  
 بلاغات أو أوامر ) وهي تماثل تماما القوانين الاسرائيلية المطبقة في الجزء  
 المحتل من القدس .

ويشير تقرير اللجنة السداسية الى هذه التشريعات الاسرائيلية في  
 مناطق الضفة الغربية وغزة بعد الاحتلال فيقول<sup>(٢)</sup> :

« اذا قارنا اللوائح الاسرائيلية بلوائح الأمن في فترة الطوارئ  
 عام ١٩٤٥ بالشكل الذي عدلت عليه حتى ٢ مارس ١٩٤٧ والتي أعلنت  
 أثناء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين . فاننا نلاحظ أنه في الضفة  
 الغربية وقطاع غزة قد حل محل هذه اللوائح وبلاغات وأوامر عسكرية  
 اسرائيلية » .

(١) تقرير اللجنة السداسية ص ٤ بند ١٥ .  
 (٢) تقرير اللجنة السداسية ص ٤ بند ١٧ ، ١٩ .

وأضافت اللجنة أنه قد صدرت ثلاثة بلاغات رئيسية أعنت لك  
 افليم ٠ وهى البلاغ رقم (١) ويختص بالاستيلاء على السلطة من جانب  
 قوات الدفاع الاسرائيلية ( فى ١٠ يونيو ١٩٦٧ ) والبلاغ رقم ٢ ويختص  
 بالتنظيم القانونى والادارى ( فى ١٨ يونيو ١٩٦٧ ) والبلاغ رقم ٣  
 ويختص بسريان القانون الخاص بتعليمات الأمن ( فى ١٨ يونيو ١٩٦٧ ) ٠  
 واختتمت اللجنة السادسة تقريرها بالنسبة لمدى شرعية القوانين  
 الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة بقولها :

« تتعارض جميع الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل تطبيقا للأمر  
 رقم (١) لعام ١٩٦٧ الخاص بالتنظيم القانونى والادارى الذى تطبق بناء  
 عليه قوانين جمهورية اسرائيل وقضاؤها وادارتها فى منطقة أرض  
 - اسرائيل ( المشتملة على القدس ) - تتعارض جميع هذه الاجراءات  
 مع هدف اتفاقية جنيف الرابعة وهدف اتفاقية لاهاي ( وذلك من ناحية  
 الضمانات الخاصة بأنظمة الأراضى المحتلة ) » ٠

وقد أدانت لجنة التحقيق الثلاثية قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي  
 بإلغاء التشريعات السارية فى الأراضى المحتلة واحلال التشريعات  
 الاسرائيلية محلها وذلك فى تقريرها الذى قدمته بعد انتهاء مهتها فقد  
 ذكرت اللجنة فى تقريرها وتحت عنوان **شرعية قوانين الطوارئ الخاصة  
 بالدفاع** . والصادرة عام ١٩٤٥ مايلى (١) :

١ - وضعت اللجنة الثلاثية فى اعتبارها القانون الذى بمقتضاه تستمر  
 اسرائيل بصفتها دولة الاحتلال فى ممارسة السلطات الحكومية فى

(١) أنظر ص ١٢ ، ١٣ من تقرير اللجنة الثلاثية .

الأراضي المحتلة وقد ادعى عدد كبير من الشهود أن حكومة إسرائيل قد قامت بإجراءات كثيرة وخاصة تدمير المنازل وترحيل الأفراد وفرض حظر التجول وذلك طبقاً لقوانين الطوارئ الخاصة بالدفاع عام ١٩٤٥ • وقد تساءلت حكومة الأردن عن مدى شرعية قوانين الطوارئ الخاصة بالدفاع والصادرة عام ١٩٤٥ وأعلنت أن هذه الإجراءات غير قانونية وذلك فيما يتعلق بالضفة الغربية لأن :

( أ ) هذه القوانين لم تكن جزءاً من القانون الأردني عام ١٩٦٧ بعد أن ألغتها الحكومة الأردنية عندما أصبحت قوانين الدفاع الأردنية لعام ١٩٣٥ سارية اعتباراً من ١٦ مايو ( آيار ) سنة ١٩٤٨ •

(ب) ليس لإسرائيل بصفتها دولة احتلال أن تسن مثل هذه القوانين •  
(ج) وفي الحقيقة والواقع فإن إسرائيل لم تسن هذه القوانين •

٣ - وقد درست اللجنة الثلاثية هذه القوانين وهي ترى أنه لا بد من دراسة موضوع شرعيتها قبل مناقشة تطبيقها • ان الهدف من هذه القوانين ( عام ١٩٤٥ ) كان المحافظة على الأمن عندما تعان حالة الطوارئ في فلسطين التي كانت حينذاك اقليماً خاضعاً للاقتداب البريطاني • أما الحالة الواقعة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل نتيجة لحرب يونية (حزيران) عام ١٩٦٧ فهي حالة احتلال أراضي خاضعة للسلطة القضائية والادارية لثلاث من الدول الأجنبية • وتحكم مثل هذه الحالة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وإسرائيل طرفاً في هذه الاتفاقية وهي تسرى على الأراضي المحتلة •

٣ - ان نصوص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بدور دولة الاحتلال واضحة تماماً ويجب أن تنظم الطريقة التي تمارس بها هذه الدولة

سلطاتها في الأراضي المحتلة وعلى ذلك فإن القانون المناسب الذي يجب أن تطبقه إسرائيل في الضفة الغربية هو القانون الأردني الذي كان ساريا في وقت الاحتلال والتغيرات الوحيدة المسموح بها طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة هي التغيرات في نصوص القانون الجنائي التي تشكل تهديدا لأمن إسرائيل أو تمنع تطبيق الاتفاقية. كما تنص المادة ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة أيضا على :

« أنه يجوز لدولة الاحتلال اخضاع سكان الأراضي المحتلة للأحكام التي تراها ضرورية لتتمكن من القيام بالتزاماتها التي تقضى بها هذه الاتفاقية ، وللاحتفاظ بحكومة نظامية للأراضي . ولضمان أمن دولة الاحتلال ، وأفراد ومستلكات قوات أو ادارة الاحتلال : وكذلك المنشآت وخطوط المواصلات التي يستخدمونها » .

ولا يمكن اعتبار قوانين الطوارئ قد صدرت تطبيقا لنصوص اتفاقية جنيف لأنها - بغض النظر عما اذا كانت قوانين الطوارئ هذه جزءا من القانون الأردني أم لا - تتضمن نصوصا تتعارض مع مبادئ عديدة من مبادئ حقوق الانسان التي تعتبرها اللجنة الثلاثية مقبولة من دول العالم أجمع واعترف بها القانون الدولي ودساتير معظم الدول . وهذه المبادئ لها منزلة كبيرة في النصوص القانونية التي لا يمكن التفریط فيها ، وأى قانون أو لوائح ترمى الى حرمان الفرد من الحماية التي تسبغها عليه هذه الحقوق تعتبر غير شرعية . وحيث أن قوانين الطوارئ الخاصة بالدفاع لعام ١٩٤٥ : -

( أ ) تسمح بالاعتقال التعسفي للأفراد لفترة طويلة دون توجيه أى تهمة اليهم ودون محاكمة .

(ب) وتنكر على الأفراد بما في ذلك المعتقلين عرض مظالمهم على

محاكم وذلك عن طريق استبدالها بأجهزة ادارية أو شبه قضائية لا تتضمن الحماية الاجرائية التي تضمنتها اتفاقيات جنيف والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

(ج) ولا تسمح بتزويد الأشخاص أثناء اعتقالهم بالمؤونة القضائية الكافية المناسبة .

(د) وتسمح بترحيل الأفراد قسرا .

(هـ) وتسمح بتدمير الأملاك كاجراء يتطلبه النظام العام بغض النظر عما اذا كان مالك هذا العقار معروف أنه المذنب أم لا .

فان هذه القوانين يمكن اعتبارها بصفتها تتضمن كل هذا غير شرعية وأى عمل يتم طبقا لنصوص غير شرعية يعتبر تجاوزا للسلطات .

٤ - وفضلا عن ذلك فان اللجنة الثلاثية ترى ان أى قانون حتى لو كان مبنيا على اعتبارات يعتبر غير شرعى اذا ما انتهك نصوص اتفاقيات جنيف . وهذا ينطبق على أى نص سواء فى قوانين الطوارئ الخاصة بالدفاع لعام ١٩٤٥ أو تعليمات الأمن التى أصدرتها قوات الدفاع الاسرائيلى فى أى منطقة محتلة أو فى شكل أى تشريع أو قرار ادارى خاص بالمناطق المحتلة .

وتنتيجة لما تبين للجنة التحقيق الثلاثية من جرائم المساس بالتشريعات السارية بالأراضى العربية المحتلة والغائبا واحلال التشريعات الاسرائيلية محلها دون ضرورة تدعو الى ذلك . أصدرت اللجنة توصية هامة فى هذا الخصوص فى نهاية تقريرها . وجاء نص هذه التوصية كما يلى (١) :

(١) ص ٦٣ من تقرير اللجنة الثلاثية بندك من التوصيات .

« يجب أن تطلب الجمعية العامة أيضا من إسرائيل :

« إلغاء التشريع الإسرائيلي الجارى تنفيذه في المناطق المحتلة والذي يخالف نصوص اتفاقتى جنيف الثالثة والرابعة » .

٢ - اصدار تشريعات اسرائيلية تعسفية ومخالفة لأحكام القانون الدولي العام :

اصدرت اسرائيل منذ احتلالها للأراضي العربية في عدوان يونيو ١٩٦٧ . تشريعات اسرائيلية تحكم بسوجبها هذه الأراضي حكما عسكريا يضمن لها الاخضاع التام للمناطق المحتلة وانزاع العمياء للسكان العرب فيها تحت اتهديد بالعقوبات القاسية التي تضمنتها هذه التشريعات .

وقد صدرت هذه التشريعات تبعا لنظامين قانونيين متميزين في الأراضي المحتلة<sup>(١)</sup> :

#### النظام الأول :

يطبق في الجزء المحتل من القدس وفيه حل التشريع الاسرائيلي تماما محل النظام القانوني القائم عند بدء الاحتلال . وصدرت التشريعات في صورة قوانين اسرائيلية تحكم هذا الجزء باعتباره اراضي اسرائيلية حسبما أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلية .

#### النظام الثانى :

ويطبق في مرتفعات الجولان والضفة الغربية وسيناء وغزة . وفيها استبدل بالتشريع الاسرائيلي عناصر هامة للنظام القانوني المطبق في المنطقة عند بدء الاحتلال ولا سيما المتعلق منها بالادارة والأمن والنظام

(١) أنظر ص ٦٣ ، ٦٤ من تقرير اللجنة الثلاثية .

العام • وصدرت التشريعات الاسرائيلية فى صورة لوائح وبلاغات وأوامر صادرة من قيادة القوات الاسرائيلية فى المناطق المحتلة •

والتشريعات الاسرائيلية الصادرة طبقا لهذين النظامين المتميزين تختلف فى شكلها وتسميتها ولكنها تنفق فى المضمون وفى النصوص الاجرامية والعقابية التعسفية التى تحتويها هذه التشريعات •

وسنحاول دراسة أهم هذه التشريعات لاطهار مدى مخالفتها لأحكام القانون الدولى ومدى تعسفها فى نصوصها المختلفة •

### ١ - التعليمات الخاصة بالأمن

أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة تعليمات خاصة بالأمن • وهذه التعليمات متشابهة فى كل المناطق المحتلة وان صدرت من قائد القوات الاسرائيلية فى كل منطقة على حده •

وتتضمن التعليمات الخاصة بالأمن المعدلة عدة مرات - والمماثلة للوائح الأمن فى فترة الطوارئ والمعلنة فى ١٩٤٥ من جانب الحكومة الفلسطينية - تتضمن الأجزاء الخمسة الآتية :

- ( أ ) أحكام عامة ( المواد من ١ الى ٤ ) •
- ( ب ) أحكام خاصة بالمحاكم وقضاها ( المواد من ١٥ الى ٤٣ ) •
- ( ج ) أحكام عقابية تشمل الجرائم والعقوبات ( المواد من ٤٤ الى ٥٩ ) •
- ( د ) أحكام خاصة بالاعتقال والتفتيش والاستيلاء ، والمصادرة ( المواد من ٦٠ الى ٦٤ ) •

(هـ) أحكام خاصة بتحديد التحركات . والوضع تحت المراقبة .  
والحجز الادارى ( المواد من ٦٥ الى ٧٠ ) .

وهذه التعليمات مدونة باللغتين العربية والعبرية وعدد الصفحات العبرية ٢٤ بينما عدد الصفحات العربية ٢٩ . ومكتوب على الغلاف « جيش الدفاع الاسرائيلى » وتحتها عبارة «أمر بشأن تعليمات الأمن» . ومذيلة بتوقيع « قائد جيش الدفاع الاسرائيلى فى المنطقة » .

وهذه التعليمات تهدف الى فرض نصوص عقابية على السكان المدنيين فى الأراضى العربية المحتلة من أجل ضمان اخضاعهم لسلطات الاحتلال الاسرائيلى تحت تأثير الخوف من العقاب الشديد الذى تميزت به هذه النصوص .

وقد صيغت هذه التعليمات بطريقة تنفق ظاهريا مع أحكام اتفاقية المدنيين ولكنها فى الباطن تنتهك أحكامها انتهاكا خطيرا . وقد اجتهد واضعوا هذه التعليمات فى الاستفادة من كل الحقوق الواردة فى الاتفاقية لصالح دولة الاحتلال . وفى الالتفاف بالقيود والالتزامات المفروضة عليها لصالح السكان فى الأراضى المحتلة . وذلك على التفصيل التالى :

#### فبالنسبة للنصوص الاجرائية نلاحظ ما يلى :

١ - رخصت المادة ٨ من هذه التعليمات لكل قائد عسكري سلطة اصدار قوانين عقوبات تسرى على الأهالى المدنيين رغم أن هذه الوظيفة التشريعية بالغة الخطورة بالنسبة لمصير السكان وأنها تخضع لقيود معينة جاءت بها اتفاقية المدنيين فى المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ . على النحو المسالف ذكره وذلك حماية للمدنيين فى الأراضى المحتلة من التعسف فى اصدار هذه التشريعات وعدم شمولها للضمانات الكافية . وهذا لا يتأتى مع

ترك هذه التشريعات في يد القادة العسكريين على النحو الوارد في المادة ٨ التي تقول أن المحاكم العسكرية المشكلة من ثلاثة قضاة تختص بنظر أى جريمة واردة في المناشير والأوامر والاعلانات التي نشرت أو تنشر من قبل قائد المنطقة بتفويضه أو بالنيابة عنه أو من قبل قائد عسكري وفي أى جرم آخر وفقا لما يأمر به هؤلاء في الأمر» .

٢ - ذكرت المادة ٩ من التعليمات أنه «يجوز للمتهم أن يستعين بمحام» .  
**وأغفلت النص على تعيين محام للمتهم في الجرائم الجسيمة في حالة عدم قيامه بتوكيل محام** . وبذلك تكون هذه المادة مخالفة للمادة ٧٢ من اتفاقية المدنيين والتي تنص على ما يلي :

« للمتهم الحق في توكيل محام مؤهل وللمحامى الحق في زيارة المتهم والاجتماع به في حرية وله الحق في الحصول على التسهيلات اللازمة لتحضير دفاعه . **وفي حالة عدم توكيل المتهم لمحام** يجوز للدولة الحامية أن توكل محاميا للمتهم ، فإذا لم تكن الدولة الحامية قائمة بوظيفتها لأى سبب من الأسباب **وكان الادعاء جسيما وجب على دولة الاحتلال أن تعين محاميا للمتهم** »

٣ - ذكرت المادة ١٠ من التعليمات أن المحاكم العسكرية المنصوص عليها في هذه التعليمات تتبع قواعد الاثبات الجنائي « أحكام البيئات » المطبقة في محاكمات الجنود الاسرائيلين ويجوز لها الخروج على تلك القواعد لأسباب خاصة تدونها إذا اقتنعت بأن العدالة تقتضى ذلك .

وواضح أن هذا النص مطاط ويفتح الباب على مصراعيه للتحكم وعدم الالتزام بأية قواعد في الاثبات على الاطلاق بحجة أن العدالة تقتضى ذلك ومن شأن هذا أن يجعل المحاكمة غير أصولية خلافا لنص المادة ٧١ من اتفاقية المدنيين التي تقول :

« لا يجوز توقيع حكم بواسطة محكمة مختصة تابعة لدولة الاحتلال الا بعد محاكمة أصولية • ويجب أن يحاط المتهم فوراً بتفاصيل الادعاءات المقامة عليه كتابة وبلغه يفهما • ويجب أن يقدم المتهم للمحاكمة في أسرع وقت ممكن » •

وبالمثل نجد أن المادة ١١ من هذه التعيينات هي أيضاً مادة مطاطة ومنتبعة وتجعل المحاكمات غير مقيّدة بقواعد أصولية ثابتة خلافاً لنص المادة ٧١ من اتفاقية المدنيين • وهذا واضح من نص المادة ١١ الذي يقول : « يجوز للمحكمة العسكرية بشأن أى أمر يتعلق بأصول المحاكمات لم يرد نص بصددده في هذا الأمر أن تتبع أصول المحاكمات التي تراها أكثر ملائمة لتأمين العدالة » •

٤ - وتقرر المادة ١٢ من التعليقات أنه «يجوز للمحكمة عقد المحاكمة في جلسات سرية اذا وجدت اسباباً تتصل بآمن القوات الاسرائيلية أو مصلحة العدالة أو النظام العام» وتضيف المادة ١٥ «وعلى رئيس المحكمة تدوين محضر الدعوى اما بنفسه أو بواسطة مسجل ويتضمن المحضر ملخصاً لما يأتي :

رد المتهم على الاتهام - أقوال الشهود - تفصيل المبررات - مرجحات الحكم - قرار المحكمة بشأن الادانة أو البراءة - الحكم • وعلى رئيس المحكمة أن يوقع الحكم ومرجحاته» • ونصوص هذه المواد يخالف الأصول المقررة في القانون وتدوين ملخص لأقوال المتهم أو أقوال الشهود أمر لا يتفق مع ما هو مقرر في كل التشريعات الاجرائية السارية في الدول المتعدنية والتي تتفق جميعها على ضرورة قيام المحاكم بتدوين الأقوال كاملة وليس ملخصاً لها<sup>(١)</sup> •

(١) مثال لذلك نص المادة ٢٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية المصري •

٥ - وتقرر المادة ١٣ من التعليمات ما يلي :

« يكلف الشاهد والمترجم بحلف اليمين ويجوز للمحكمة قبول الشهادة بدون يمين وذلك لأسباب تدونها » •

ويعتبر قبول الشهادة بغير يمين أمرا مخالفا للأصول المقررة في كل النظم الاجرائية في دول العالم<sup>(١)</sup> • ويدعو للشك في قيمة شهادة الشاهد التي قد تضر بموقف المتهم •

٦ - والمادة ١٦/أ من التعليمات تقرر ما يلي :

« يجوز للمحكمة أن تستدعى الشهود اما من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أى فريق من الفرقاء » أى بناء على طلب المدعى أو المتهم « وذلك اذا اعتقدت أن دعوة الشاهد قد تفيد في توضيح مسألة تتعلق بالقضية » •

وهذه المادة تفتح بابا للتحكم في سير الدعوى وفي مصير المتهم • اذ أنها تقيّد استدعاء الشهود بموافقة المحكمة • وهذا القيد يخالف نص المادة ٧٢ من اتفاقية المدنيين التي تنص على أن للمتهم الحق في دعوة الشهود دون تعليق ذلك على اذن المحكمة •

٧ - ومخالفة أخرى لأحكام اتفاقية المدنيين جاءت بها المادة ٣٥ من تعليمات الأمن التي تقرر أنه اذا فرضت محكمة عسكرية عقوبة الحبس على محكوم عليه فعليها أن تدخل في مدة الحبس المدة التي قضائها المحكوم عليه في التوقيف أو التحفظ ( الحبس الاحتياطي ) بخصوص نفس الجريمة قبل صدور الحكم أو قبل التصديق •

(١) مثال لذلك نص المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى •

ونص المادة ٣٥ هذا يخالف نص المادة ٦٩ من اتفاقية المدنيين الذي يقرر أنه يجب أن تخصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة السجن المحكوم بها .

فطبقا لنص المادة ٦٩ فإن مدة الحبس الاحتياطي تخصم بعد صدور الحكم والتصديق عليه وعند التنفيذ . أما نص المادة ٣٥ فهو يفتح الباب للتحايل بأن تقول المحكمة أنها لاحظت في حكمها مدة الحبس الاحتياطي . وتحرم المتهم من خصم المدة التي قضاها في الحبس الاحتياطي . منذ القبض عليه وحتى انتهاء محاكمته . فهي بذلك تخالف حكم المادة ٦٩ . بالإضافة الى أن خصم مدة الحبس الاحتياطي واجب في كل عقوبة سالبة للحرية وهذا هو التفسير الصحيح للمادة ٦٩ من اتفاقية المدنيين ولا يصح تقييده بعقوبة الحبس فقط كما فعلت المادة ٣٥ من تعليمات الأمن .

٨ - كما أنكرت المواد ٣٩ ، ٤٠ من تعليمات الأمن على المحكوم عليه حق الاستئناف . فلا يجوز للمحكوم عليه طبقا لهذه المواد استئناف الحكم . انما يجوز له أن يقدم التماسا الى قائد المنطقة أو القائد العسكري وعلى المحكمة العسكرية أن تحيطه علما بحقه هذا . ويجوز لقائد المنطقة في أى وقت أن يعيد النظر في الحكم المصدق عليه وله تخفيفه أو العفو عن المتهم .

وهذا الالتماس المشار اليه لا يمكن اعتباره طريق طعن ولا يرجى منه فائدة للمتهم . ومن الواضح أن واضعى هذه التعليمات قد استفادوا من تبيع نص المادة ٧٣ من اتفاقية المدنيين بالنسبة لحق المتهم في الطعن بالاستئناف وجواز استبدال هذا الحق بالتماس اعادة النظر عند خلو القانون الذي تطبقه المحكمة من حق الطعن بالاستئناف .

٩ - ومن القيود الخطيرة التي جاءت بها تعليمات الأمن : المادة ٤٦ التي تنص على ما يلي :

**« يمنع كل شخص من الاتصال بشخص آخر باية وسيلة اذا كان هناك أساس معقول للافتراض بأنه يعمل من أجل العدو » .**

وهذه المادة المبنية على الافتراض تفتح بابا خطيرا للتحكم والاستبداد ولا تضع معيارا محددا لتجريم فعل الاتصال مما يعرض مصائر السكان للخطر لمجرد اعتقاد سلطات الاحتلال بأن الشخص المتهم كان لديه الأساس المعقول للافتراض بأن الشخص الذى اتصل به هو من الأعداء . وبالمثل نجد المادة ٥٢ من هذه التعليمات تنص على ما يلي :

**« يمنع أى شخص من القيام بأى عمل يوجد سببا معقولا او يحمل على الاعتقاد بأن فيه ما يمنع القوات الاسرائيلية او العاملين في خدمات حيوية من القيام بأعمالهم » .**

وهذه المادة بنيت أيضا على الافتراض والاشتباه الذى لا يضع معيارا محددا واضحا لتحريم الفعل الذى جعلت هذه المواد عقوبته الحبس حتى خمس سنوات أو غرامة مالية خمسة آلاف ليرة . أو العقوبتان معا وذلك طبقا لنص المادة ٧١ . واذا أضفنا الى هاتين المادتين نص المادة ٧٣ « التى تضع على المتهم عبء اثبات برائته » . وفى الوقت الذى يكون اتهامه مستندا على الافتراض أو الاشتباه . يظهر لنا مدى التعسف الذى تتضمنه نصوص هذا التشريع . وما يحمله بين طياته من ظلم بين يخالف ما استقرت عليه التشريعات الجنائية فى كل دول العالم المتمدنين .

١٠ - وتتعسف تعليمات الأمن فى أوامر الاعتقال الادارى . فتجعلها مفتوحة ولا تقيد بالقيود الهام الذى جاءت به اتفاقية المدنيين

في المادة ٧٨ حين قالت « يشترط أن يصدر أمر الاعتقال كاجراء وقائي تقتضيه أسباب ملحة تتصل بأمن دولة الاحتلال » .

فعلى العكس من المادة ٧٨ من الاتفاقية تأتي المادة ٦٧ من تعليمات الأمن لتقرر أنه « يجوز لكل قائد عسكري ومن يفوضه أن يصدر أمرا باعتقال أى شخص في المكان الذي يحدده . وتنشأ لجنة استئناف بمعرفة قائد المنطقة يرأسها قاض للنظر في كل استئناف مقدم ممن صدر ضده أمر اعتقال . وعلى اللجنة أن تعيد النظر في قرار الاعتقال كل ستة أشهر . وبذلك يفتح نص المادة ٦٧ الباب أمام الاعتقال التحكيمي دون أى شرط يقيدده .

#### ١١ - وبالنسبة لتحديد الإقامة :

نجد المادة ٦٦ من تعليمات الأمن تنص على أنه يجوز لكل قائد عسكري أن يأمر بوضع أى شخص تحت رقابة خاصة وأن من مقتضى تلك الرقابة أن يخضع للقيود التالية كلها أو بعضها .

( أ ) الإقامة في حدود مكان معين . مدينة أو قرية ، لا يجوز له أن يغادره .

(ب) عليه التبليغ عن المنزل المقيم فيه .

(ج) يقدم نفسه في الوقت الذي يؤمر به .

( د ) يلزم منزله بعد الغروب بساعة وحتى طلوع الشمس .

ولما كان اجراء تحديد الإقامة يماثل الاعتقال ، فإن نص المادة ٦٦ هذا يكون مخالفا لنص المادة ٧٨ من اتفاقية المدنيين التي اشترطت لاتخاذ هذا الاجراء أن يكون اجراءا وقائيا تقتضيه أسباب ملحة تتصل بأمن دولة الاحتلال في حين خلت المادة ٦٦ من النص على هذا القيد الهام .

## (ب) وبالنسبة للنصوص العقابية نلاحظ ما يلي :

١ - أن كثيرا من النصوص العقابية الواردة في هذه التعليمات مطاطة وتتسع للتأويل وتسمح بالتعسف والظلم الشديد . فمثلا المادة ٤٤ « تعاقب بالاعدام على جريمة ارتكاب فعل من شأنه أن يسبب الضرر لموقع عسكري » ولم تحدد هذه المادة طبيعة هذا الفعل ولا مدى الضرر الذي يسببه وذلك بما يتناسب مع عقوبة الاعدام المحددة لهذه الجريمة . وهذا يسمح بالتحكم ويعرض مصائر السكان في الأراضي المحتلة للخطر اذا نسب لأحد منهم ارتكابه فعل وصف بأنه قد سبب ضررا لموقع عسكري لقوات الاحتلال .

ومثال آخر نجده في المادة ٤٦ « التي تنص على عقوبة السجن المؤبد لجريمة المساس بأمن المنطقة العسكرية أو الجيش الاسرائيلي » . فهي أيضا مادة متميعة ومطاطة وغير محددة لما يعتبر ماسا بأمن قوات الاحتلال وبالتالي تفتح الباب للتحكم والظلم والتعسف ضد السكان في الأراضي المحتلة .

٢ - ان عقوبة الاعدام التي جعلتها المادة ٤٤ من تعليمات الأمن جزاءا لكل فعل « من شأنه أن يسبب الضرر لكل موقع تابع لجيش الدفاع الاسرائيلي » . وكذلك في حالة القتل العمد « قد فرضت دون مراعاة الشروط التي وضعتها المادة ٦٨ من اتفاقية المدنيين كقيود لتوقيع عقوبة الاعدام نظرا لخطورة هذه العقوبة وتعرضها لحق الحياة . فالمادة ٦٨ تنص على ما يلي :

« لا يجوز أن تفرض عقوبة الاعدام على سكان الاقليم المحتل الا في حالة الادانة في جرائم التجسس أو أعمال التخريب الجسيمة ضد المنشآت العسكرية التابعة لدولة الاحتلال أو الجرائم العمدية التي ينتج

عنها وفاة شخص أو أكثر • ويشترط في جميع الأحوال أن تكون تلك الجرائم معاقبا عليها بالاعدام وفقا للقانون الجنائي المعمول به في الاقليم المحتل قبل الاحتلال » •

وطبقا للمادة ٦٨ هذه فان عقوبة الاعدام لا تفرض الا في حالات الادانة عن :

(١) أعمال تخريب جسيمة : وليس مجرد الضرر كنص المادة ٤٤ من تعليمات الأمن الاسرائيلية الذي يشمل صورا عديدة قد يكون من بينها الضرر البسيط •

وهذا اتساع يشكل خطرا كبيرا على المتهم بهذه الجريمة ويعرضه لعقوبة الاعدام نظير أوجه ضرر مختلفة غير محددة • وليس نظير أعمال التخريب الجسيمة فقط والتي أجازت فيها المادة ٦٨ عقوبة الاعدام •

(ب) أن تكون أعمال التخريب الجسيمة موجهة ضد المنشآت العسكرية • وليست المواقع العسكرية كما نصت المادة ٤٤ من تعليمات الأمن • وشتان بين الموقع العسكرى والمنشأة العسكرية • فكل قطعة أرض توجد في حدودها أو بجوارها أو على مشارفها قوات عسكرية • تعتبر موقعا عسكريا • على عكس المنشئة العسكرية التى هى عبارة عن ثكنة محدودة بأسوار وظاهرة و متميزة ولها بوابة ومدخل ومخرج يحددان مساحتها وحجمها • فاستعمال وصف موقع عسكرى فى المادة ٤٤ يسمح بالاتساع والتحكم • واعتبار كل مكان تقريبا بمثابة موقع عسكرى يجيز لسلطات الاحتلال توقيع عقوبة الاعدام ضد من يحدث به أى ضرر حتى ولو كان

قطعة أرض فضاء ولمجرد أن تعتبرها هذه السلطات موقع  
عسكري •

(ج) أنه يشترط أن يكون الفعل معاقب عليه بالاعدام وفقا للقانون.

**الوطني المطبق في الاقليم قبل الاحتلال •**

ولم تشر المادة ٤٤ الى هذا القيد الهام • فضلا عن أنه لايجوز طبقا لهذا القيد فرض عقوبة الاعدام على سكان محافظة سيناء المحتلة على سبيل المثال • وذلك لأن القانون المصرى لا يعاقب بعقوبة الاعدام نظير الأفعال التي ورد ذكرها في المادة ٤٤ من تعليمات الأمن المذكورة •

١ - فجريمة الاضرار بالمواقع العسكرية المعاقب عليها بالاعدام بمقتضى المادة ٤٤ من التعليمات • ليس لها ما يقابلها في القانون المصرى • وبالتالي لا يجوز لسلطات الاحتلال الاسرائيلى أن تفرض عقوبة الاعدام على أهالى سيناء جزاء لها •

٢ - وجريمة القتل العمد المعاقب عليها بالاعدام بمقتضى المادة ٤٤ من التعليمات غير معاقب عليها بهذه العقوبة في القانون المصرى وانما عقوبتها وفق المادة ٣٣٤ عقوبات مصرى هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ولا تتقرر عقوبة الاعدام وفق القانون المصرى في جرائم القتل العمد الا في حالة توافر أحد ظرفى سبق الاصرار أو الترصّد ، أو حالة اقتران القتل بجناية أو ارتباطه بجنحة وذلك بمقتضى المادتين ٢٣٠ ، ٢٣٤/٢ عقوبات مصرى •

(د) كما أن الفقرة الثالثة من المادة ٦٨ من اتفاقية المدنيين اشترطت

قيدا هاما مؤداه أنه « لا يجوز اصدار حكم بالاعدام ضد شخص محسب الا بعد توجيه نظر المحكمة بصفة خاصة الى ان المتهم ليس من رعايا دولة الاحتلال وغير ملزم بالولاء نحوها » وقد خلت المادة ٤٤ من التعليمات من النص على هذا القيد الهام بالنسبة للجريمتين المعاقب عليهما بالاعدام .

٣ - كما غالت النصوص العقابية التي تضمنتها تعليمات الأمن الاسرائيلية بدرجة كبيرة في عقوبة السجن المؤبد وفرضتها في خمسة جرائم تجاوزت فيها القيد الذي وضعته المادة ٦٨ بالنسبة للجرائم التي يجوز فيها توقيع عقوبة أشد من الحبس البسيط أو الاعتقال. وذلك على النحو التالي :

( أ ) تنص المادة ٦٨ من الاتفاقية على ان الجرائم الموجهة ضد دولة الاحتلال والمقصود منها الحاق الضرر بتلك الدولة لا يجوز أن تفرض نظيرها الا عقوبة الحبس البسيط أو الاعتقال ( وهو أخف من الحبس ) ويشترط أن تكون مدة الاعتقال أو الحبس مناسبة . والحكمة التشريعية الكامنة وراء هذا النص غير خافية وهي الحد من اسراف الدول القائمة بالاحتلال في فرض العقوبات على أشخاص ليسوا من مواطنيها بل هم من أعدائها وهم بالتالي لا يدينون لها بالولاء بل يشعرون نحوها بالعداء وهو شعور طبيعي يدفع كل انسان الى مقاومة عدوه ومحاولة الحاق الضرر به . وبالإضافة لما تقدم فانه نظرا لأن سكان الاقليم المحتل ليسوا من رعايا دولة الاحتلال بل من أعدائها فانه لا يتصور أن توجد عقبات في دستور دولة الاحتلال المذكورة ولا في رقابة الرأي العام والشعور الشعبي فيها تحد من اسرافها في التجريم والعقاب .

ولذلك عنيت اتفاقية جنيف بوضع القيد السالف الذكر للحد من الاسراف في العقاب كوسيلة سهلة قد تعتمد اليها دولة الاحتلال لفرض الطاعة التامة والخضوع الكامل على سكان الاقليم .

(ب) ولم تستثنى المادة ٦٨ من القيد سالف الذكر الا الجرائم الآتية التي يجوز أن تفرض دولة الاحتلال على مرتكبها عقوبة أشد من الحبس البسيط أو الاعتقال وهي :

١ - الجرائم التي تشكل اعتداء على الحياة أو سلامة الجسم لأفراد قوات الاحتلال أو الادارة .

٢ - الجرائم التي من شأنها احداث خطر جماعى جسيم .

٣ - الجرائم التي من شأنها الحاق ضرر جسيم بممتلكات قوات الاحتلال أو الادارة أو المنشآت التي تستخدمها .

(ج) وقد تجاوزت تعليمات الأمن القيد سالف الذكر في كثير من النصوص العقابية الواردة فيها ، ففضلا عن جريمتى القتل والاضرار بالمواقع المقرر لهما عقوبة الاعدام بوجهغير مشروع كما سلف البيان نجد خمسة جرائم مقرر لها عقوبة السجن المؤبد وتناولها فيما يلى :

١ - جريمة حمل أو حيازة أو صنع الأسلحة أو الذخائر أو القنابل أو المفرقات والمواد المحرقة بدون تصريح ( المادتان : ٤٥ ، ٤٦ ) وهذه الجرائم من جرائم الخطر لا الضرر واتساع النص على هذا الوجه يتجاوز القيد الوارد في الاتفاقية وهو احداث خطر جماعى جسيم

وهو مالا يتصور الا بالنسبة لحيازة وصنع الفرقعات وبالنسبة لأنواع محدودة من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة أما الأسلحة الخفيفة والصغيرة فليس من شأنها ذلك .

٢ - جريمة المساس أو الاضرار بأمن المنطقة العسكرية أو جيش الدفاع الاسرائيلي ( م ٤٦ ) . وهذه الجريمة لا يجوز أن تفرض نظيرها عقوبة أشد من الحبس البسيط لأنها تشمل مجرد الاضرار ولو البسيط بدولة الاحتلال ولا يتوافر فيها احدى الحالات المستثناة السابق بيانها .

٣ - جريمة اتلاف أو تعطيل معدات الدفاع أو ممتلكات الجيش الاسرائيلي أو الحكومة الاسرائيلية ( م ٤٦ ) . وهنا نجد أن عقوبة السجن المؤبد المقررة لهذه الجريمة تتجاوز القيد الوارد في اتفاقية جنيف لأنها غير مقيدة في تطبيقها بحالة احداث ضرر جسيم بممتلكات قوات الاحتلال أو الادارة أو المنشآت التي تستخدمها .

٤ - جريمة الاقتراب أو الدخول في ملك أو منشأة تابعة لاسرائيل أو جيشها بقصد الاتلاف أو التعطيل ( م ٤٦ ) . وهنا نجد العقاب بالسجن المؤبد مبالغ فيه بصورة واضحة ويخالف القيد الوارد في الاتفاقية فالجريمة هنا من جرائم الخطر لا الضرر والنص العقابي لا يشترط ما يشترطه نص المادة ٦٨ من الاتفاقية من احداث خطر جماعي جسيم .

٥ - جريمة الدخول في عضوية جماعة اذا ارتكب أحد أعضائها جريمة مما نص عليه في المادتين ٤٤ ، ٤٦ من الوثيقة ( م ٤٥ ، ٤٦/و ) وهذه الجرائم هي القتل العمد والاضرار بالمواقع الاسرائيلية وصنع وحيازة وحمل الأسلحة والذخائر والفرقعات واتلاف وتعطيل متعلقات

اسرائيل أو جيشها والاقتراب من هذه المتعلقةات أو الدخول فيها بقصد الاتلاف أو التعطيل والتجريم والعقاب الواردين في هذين النصين يخالفان القيد الوارد في المادة ٦٨ من الاتفاقية فضلا عن ذلك يخالف المادة ٣٣ من الاتفاقية التي تقول « لا يجوز أن يعاقب أحد الأشخاص المحميين نظير جريمة لم يرتكبها شخصا » .

٦ - ونجد في التعليمات ثلاثة جرائم عقوبتها الحبس لمدة ١٠ سنوات - تنطوى بدورها على مخالفة للقانون الدولي ، ونشير بصفة خاصة الى جريمة اخراج مال من حوزة الجيش الاسرائيلي بوجه غير مشروع (٤/٥٥م) وهذه الجريمة تعنى مجرد الاضرار بدولة الاحتلال ولا تنطوى على احدى الحالات المستثناة في الاتفاقية وبالتالي تكون عقوبة الحبس عشر سنوات غير مشروعة لأنها لا تعد من قبيل الحبس البسيط ولا تتناسب مدتها مع الجريمة .

٧ - كما نجد في التعليمات جرائم كثيرة عقوبتها لا تتناسب اطلاقا مع جسامة الضرر أو الخطر المترتب عليها خلافا لما تقضى به المادة ٦٨ من اتفاقية جنيف مثل جريمة اهانة سلطات الجيش الاسرائيلي أو شعاراته وعقوبتها الحبس لمدة ٥ سنوات ( م ١٥٤ ) . وجريمة مخالفة حظر التجول . وعقوبتها الحبس خمس سنوات ( م ٦٨ ) وجريمة مخالفة الأمر الصادر للأسالى بازالة متاريس أو زجاج أو مسامير من الطريق وعقوبتها الحبس خمس سنوات ( م ٦٨ ) وجريمة مخالفة أمر التكليف الصادر لصاحب عربة وعقوبتها الحبس خمس سنوات ( م ٦٨ ) . الخ .

وأخيرا نشير الى تعليق اللجنة السادسة على التشريع الاسرائيلي

ومخالفته لاتفاقية جنيف الرابعة • حيث تذكر اللجنة في تقريرها تحت عنوان حماية السكان المدنيين ما يلي<sup>(١)</sup> :

« تنص المادة ٣٣ من الاتفاقية الرابعة على مبدأ المسؤولية الفردية • ويقضى هذا المبدأ بأن أى شخص محسى لا يجوز معاقبته لمخالفة لم يرتكبها هو شخصياً ••• » الا أن الفصل ٧٢ من التعليمات الخاصة بالأمن ينص على مبدأ مسؤولية رئيس الهيئة المدانة بغض النظر عن مسألة المسؤولية الفردية • وينص الفصل ٧٢ على أنه « عندما تتهم هيئة بمخالفة ضد هذا الأمر فان أى شخص كان يشغل منصبا قياديا أو رسميا فى هذه الهيئة وقت اقرار المخالفة يعد متهما باقرار هذه المخالفة • مالم يثبت أن المخالفة قد اقترفت دون علمه أو أنه اتخذ كل الاجراءات المعقولة للحيلولة دون وقوع هذه المخالفة » •

وواضح من هذا النص المخالفة الصريحة لحكم المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف بالنسبة لمبدأ المسؤولية الفردية • وكذلك مخالفته للمبدأ المستقر فى كل التشريعات العقابية لدى الدول المتسدينة والذي يقضى بشخصية العقوبة •

#### ب - الأمر رقم ٨ الخاص بالسلطة الجنائية

أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلى بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٦٧ الأمر رقم ٨ بشأن السلطة الجنائية لقوات الاحتلال فى الأراضى العربية المحتلة • وهو يتضمن انشاء محاكم عسكرية يكون لها سلطة الحكم فى كل مخالفة لقانون كان ساريا فى المنطقه قبل مجيء قوات الدفاع الاسرائيلية •

(١) ص ٨ من تقرير اللجنة السداسية فقرة ٤٢ •

وهذا الأمر يخالف نص المادة ٦٤ من اتفاقية المدنيين التي تنص على أن تستمر محاكم الاقليم المحتل في أداء وظائفها بالنسبة لجميع المخالفات التي ينص عليها التشريع الجنائي للاقليم المذكور .

وقد أدانت اللجنة السادسة في تقريرها هذا الأمر باعتباره مخالفة صريحة لنص المادة ٦٤ من الاتفاقية الرابعة فقالت (١) :

« يخالف الأمر رقم ٨ الخاص بالسلطة الجنائية ( الذي تكرر أحكامه في الأوامر المماثلة الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة ) يخالف حكم المادة ٦٤ من الاتفاقية .

كما لا يتفق مع المخالفة الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٦٤ من الاتفاقية . فبناء على هذا الأمر تكون للمحاكم العسكرية سلطة الحكم في كل مخالفة لقانون كان ساريا في المنطقة قبل مجيء قوات الدفاع الاسرائيلية . فضلا عن ذلك فيمكن الشك في أن المحاكم العسكرية تشكل بحق ( محاكم عسكرية غير سياسية ) والتي تناولها المادة ٦٦ من الاتفاقية » .

### ج - البلاغ رقم ٢ الخاص بالتنظيم القانوني والادارى

أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٦٧ البلاغ رقم ٢ ويختص بالتنظيم القانوني والادارى في كل من مرتفعات الجولان والضفة الغربية وسيناء المحتلة .

وقد أقرت اللجنة السادسة في تقريرها أن هذا البلاغ يتعارض مع نص المادة ٥٤ من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تشتمل على ضمانات.

(١) ص ٨ من تقرير اللجنة السادسة فقرة ٤٢ .

بشأن مجموع أنظمة الأراضي المحتلة . وأضافت اللجنة أن البلاغ رقم ٢ وجميع الأوامر التي تحل محل سلطة المحاكم العادية لمخالفات القانون العام وسلطة المحاكم العسكرية والأوامر التي تحدد مخالفات جديدة والأوامر التي تتعلق بالمسائل التي تخص القانون الجنائي . تتعارض جميعها مع هدف اتفاقية جنيف الرابعة ومع هدف اتفاقية لاهاي (١) .

### ٣ - التدخل في النظام القضائي في الأراضي العربية المحتلة

تدخلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ تدخلًا سافرًا في النظام القضائي الساري في الأراضي العربية المحتلة . وذلك بهدف السيطرة على هذا النظام وتسييره بالطريقة التي تضمن بها اصدار الأحكام القاسية ضد أى شخص عربى يعارض وجودها أو يرفض التعاون معها . وذلك حتى تستطيع تثبيت أقدامها في الأراضي المحتلة تمهيدا لمحاولة ضمها .

وفي هذا المعنى نشير الى ما جاء بتقرير اللجنة السادسة . بالنسبة للنتائج التي توصلت اليها في هذا الخصوص . فقد ذكر هذا التقرير ما يلي (٢) :

« تقوم سلطة الاحتلال بحكومة كاملة في المناطق المحتلة ، قضى القدس المحتلة ، ألغت القانون السابق تماما ، أما في المناطق المحتلة الأخرى فانها قامت بفرض نظام قانون عقوبات خاص بقوات الدفاع الاسرائيلي بالإضافة الى نظام قانون العقوبات المطبق فعلا ، وقد حلت المحاكم العسكرية محل محاكم الجنايات » .

(١) ص ١٠ من تقرير اللجنة السادسة بند ٥٤ .

(٢) ص ٢ من الملحق د ١٥/٤ الخاص بالنتائج التي توصلت اليها اللجنة السادسة .

وتحت عنوان **التدخل في النظام القضائي بما في ذلك المعونة القانونية**  
 ذكرت اللجنة الثلاثية في تقريرها ما يلي<sup>(١)</sup> :

١ - درست اللجنة الثلاثية الاعلانات والأوامر التي أصدرتها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة ووجدت أن السلطات الاسرائيلية قد عطلت تعطيلاً خطيراً المحاكم عن القيام بوظائفها وذلك عن طريق نقل محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله وقد أثار هذا النقل رد فعل من جانب السلطة القضائية وأوقفت أعمال محكمة الاستئناف .

٢ - وينتاب اللجنة الثلاثية شعور بالقلق من جراء عدم وجود معونة قانونية للأشخاص المعتقلين وقد ظهر للجنة أن المعونة القانونية الوحيدة التي يسكن للمتهمين الموجهة اليهم تهم الاخلال بالأمن الاستعانة بها يقدمها مكتب واحد يضم ثلاثة أو أربعة محامين .

٣ - وتطرى اللجنة عمل هذا المكتب وتلاحظ أن عدد القضايا التي تحتاج الى معونة قانونية يعوقه الى حد كبير عدد المحامين الذين يمكن الاستعانة بهم لهذا الغرض .

وتختتم لجنة التحقيق الثلاثية تقريرها بتوصية هامة في هذا الخصوص تقرر ما يلي<sup>(٢)</sup> :

« يجب أن تطلب الجمعية العامة أيضا من اسرائيل :

اعادة النظام القضائي في المناطق المحتلة الى وضعه الذي كان عليه

(١) ص ٣٢ من تقرير لجنة التحقيق الثلاثية .

(٢) بند م من توصيات لجنة التحقيق ص ٣٤ من تقرير اللجنة .

قبل الاحتلال وخاصة إعادة محكمة استئناف القدس الى مقرها في القدس .

ولم يقتصر تدخل السلطات الاسرائيلية على النظام القضائي المدني والجنائي في الأراضي المحتلة . بل تعدى ذلك الى التدخل في النظام القضائي الشرعي الخاص بالنظر في قضايا المسلمين الشرعية . التي لا ولاية لأحد فيها من غير القضاة المسلمين الشرعيين المجازين في ممارسة هذا الاختصاص وقد احتج زعماء الضفة الغربية المسلمين حول هذا التدخل في مذكرة أرسلوها في ٢٤/٧/١٩٦٧ الى الحاكم العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية بالقدس قالوا فيها أن وزارة الأديان الاسرائيلية تحاول التدخل في شؤون المحاكم الشرعية بما فيها محكمة الاستئناف الشرعية بالقدس كما طالبوا بعدم التدخل في الأحوال الشخصية والقضاء الشرعي وعدم التعرض للأوقاف الاسلامية . وكذلك احترام المؤسسات العربية من قضائية وشرعية وادارية وبلدية وغيرها في القدس وتمكينها من ممارسة كافة صلاحياتها التي كانت تمارسها قبل الاحتلال<sup>(١)</sup> .

كما أدانت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية في كتابها الصادر عام ١٩٦٨ والخاص بالنتائج التي توصلت اليها لجنة تقصى الحقائق التي أرسلتها الى الشرق الأوسط لمعرفة انتهاكات اسرائيل لأحكام القانون الدولي في الأراضي العربية المحتلة . أدانت الرابطة التدخل الاسرائيلي في شؤون التشريع والقضاء في الأراضي العربية المحتلة وأكدت ادانتها هذه بأقوال الشهود وبالوثائق المختلفة التي أشارت اليها في كتابها المذكور (٢) .

(١) وثائق مقاومة الضفة الغربية للأردن للاحتلال الاسرائيلي ١٩٦٧ . منشور في منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٦٧ ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) ص ١٣ وما بعدها من هذا الكتاب الصادر في بروكسل ١٩٦٨ .

### ثانياً - موقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم :

المبدأ الذى جاء به قانون الاحتلال الحربى بالنسبة للتشريعات السارية فى الأراضى المحتلة وكذلك النظام القضائى المعمول به فيها هو التزام دولة الاحتلال باحترام القوانين النافذة فى هذه الأراضى من قبل بدء الاحتلال . فلا يجوز لها العبث بهذه القوانين سواء بالالغاء أو التعطيل لمجرد تحقيق أهدافها غير المشروعة من هذا الاحتلال . وإنما يكون لها فى حالتين فريدتين لا ثالث لهما أن تلغى أو توقف تنفيذ هذه القوانين . وهاتين الحالتين هما وجود خطر على أمنها ، وعندما تكون هذه القوانين عقبة فى سبيل تطبيق أحكام اتفاقية المدنيين . وهذه الحالة الثانية يقصد بها تحقيق هدف الاتفاقية من حماية المدنيين فى الأراضى المحتلة . وكذلك تلتزم دولة الاحتلال بالعمل على استمرار المحاكم الجنائية فى تطبيق هذه القوانين ولا يكون لها أن تتدخل فى مرفق القضاء بالعبث أو بالتعسف وهذا المبدأ منصوص عليه فى لوائح لاهاى واتفاقية المدنيين فالمادة ٤٣ من لوائح لاهاى تنص على ما يلى :

« تلتزم دولة الاحتلال نظراً لانتقال سلطة الدولة إليها من حيث الواقع كأثر للاحتلال بأن تتخذ ما فى وسعها من اجراءات وذلك لاستعادة وتأمين الأمن والنظام العام ، وعليها فى الوقت ذاته أن تحترم القوانين المعمول بها فى الإقليم ما لم تقضى الضرورة بغير ذلك » .

والفقرة الأولى من المادة ٦٤ من اتفاقية المدنيين تنص على ما يلى :

« يستمر العمل بالقوانين الجنائية القائمة فى الإقليم المحتل ومع ذلك يجوز لدولة الاحتلال الغاء تلك القوانين أو إيقاف تنفيذها فى الحالات التى تكون فيها خطراً على أمنها أو عقبة فى سبيل تطبيق أحكام

هذه الاتفاقية وتستمر المحاكم الجنائية للاقليم المحتل في الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القوانين المذكورة» .

كما تلتزم سلطات الاحتلال باحترام استقلال السلطات القضائية القائمة في الأقاليم المحتلة ولا يجوز لها أن تتدخل في مرفق القضاء وتعطل أحكامه أو تلغيها ويكون للقضاة الحرية الكاملة في إصدار أحكامهم والبت في القضايا المعروضة عليهم باستقلال تام<sup>(١)</sup> .

وسلطات الاحتلال لا تملك أن تشكل محاكم عسكرية في الأراضي المحتلة بأية كيفية تراها بل هي مقيدة بشروط معينة في تشكيل هذه المحاكم ، وهذه الشروط نصت عليها المادة ٦٦ من اتفاقية المدنيين ، وتلتزم سلطات الاحتلال باتباعها حتى لا تعد متتهكة لأحكام هذه المادة ، وتتلخص هذه الشروط فيما يلي :

- ١ - أن تكون هذه المحاكم محاكم عسكرية .
- ٢ - أن تكون هذه المحاكم محاكم غير سياسية .
- ٣ - أن تشكل هذه المحاكم بكيفية نظامية .
- ٤ - أن تعقد هذه المحاكم جلساتها في البلد المحتل .

وسلطة دولة الاحتلال في فرض تشريعات عقابية على السكان في الأراضي المحتلة ليست سلطة مطلقة بل هي مقيدة بقيود عديدة نصت عليها اتفاقية المدنيين في المادة ٦٤ فقرة ٢ والمادة ٦٥ ، ٦٨ وهذه القيود هي :

(١) جاء النص على هذا الالتزام في المادة ٢٣ من لوائح لاهاي .

١ - أن تتوفر حالة من الحالات التي تجيز لدولة الاحتلال فرض تشريعات عقابية وهذه الحالات هي :

( أ ) أن تكون هذه التشريعات ضرورية لتمكين دولة الاحتلال من القيام بالتزاماتها التي تفضى بها هذه الاتفاقية •

(ب) أن تدعو الحاجة لفرض هذه التشريعات من أجل الاحتفاظ بحكومة نظامية للأراضي التي تحتلها •

(ج) أن تكون هذه التشريعات ضرورية لضمان أمن دولة الاحتلال وقواتها وأفرادها وممتلكاتها وكذلك المنشآت والمواصلات التي تستخدمها •

٢ - نشر هذه التشريعات على السكان واحاطتهم علما بها بلغتهم الأصلية وذلك قبل نفاذها •

٣ - عدم سريان هذه التشريعات بأثر رجعي •

٤ - أن تتفق هذه التشريعات مع المبادئ العامة للقانون وأحكام هذه الاتفاقية ولا تتعارض معها •

٥ - لا يجوز أن تفرض هذه التشريعات عقوبة الاعدام على سكان الأراضي المحتلة الا في حالات الادانة في جرائم التجسس أو أعمال التخريب الجسيمة ضد المنشآت العسكرية التابعة لدولة الاحتلال أو الجرائم العمدية التي ينتج عنها وفاة شخص أو أكثر • ويشترط في جميع الأحوال أن تكون تلك الجرائم معاقبا عليها بالاعدام وفقا للقانون الجنائي المعمول به في الأقليم المحتل قبل الاحتلال •

وباستعراض تصرفات سلطات الاحتلال الاسرائيلية السابق بيانها في البند أولا من هذا البحث . نجد أن هذه السلطات قد انتهكت قواعد القانون الدولي المذكورة ، وضربت بنصوص اتفاقية المدنيين التي تلتزم بها عرض الحائط . كما ارتكبت سلطات الاحتلال الاسرائيلية نفس الجرائم التي ارتكبتها سلطات الاحتلال النازية في خلال الحرب العالمية الثانية والتي انتهكت فيها هذه الأخيرة القوانين والتشريعات التي كان معمولاً بها في الأراضي الأوروبية المحتلة بالشكل الذي أدانته فقه القانون الدولي<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر :

Dr. Raphaél lemkin, op. cit, pp. 25-31 ; McNair, op. cit ; pp 409-410.

## المبحث الثاني

### جرائم الإضرار باقتصاديات الأراضي العربية المحتلة

أولا - الوقائع :

منذ احتلال إسرائيل لأراضي ثلاث دول عربية بعد عدوان الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧، وهي تمارس سياسة تهدف الى الاضرار باقتصاديات الأراضي العربية المحتلة .

ولقد صدر أول بيان من داخل الأراضي المحتلة حول الأساليب والأعمال المختلفة التي تحاول سلطات الاحتلال الاسرائيلية باتباعها أن تؤثر على اقتصاديات هذه الأراضي والاضرار بالأحوال الاقتصادية للسكان العرب في المذكرة التي أرسلتها الغرفة التجارية العربية بالقدس الى الحاكم العسكري للضفة الغربية في ١٩٦٧/٨/٥ . فلقد ذكرت هذه المذكرة الأعمال التالية<sup>(١)</sup> :

١ - ان السلطات الاسرائيلية قامت بوضع مراكز جمركية على مداخل مدينة القدس ، ومنعت دخول البضائع والمواد التموينية القادمة من مختلف مدن الضفة الغربية المحتلة الى السكان العرب في المدينة المحتلة ، مما نجم عنه ارتفاع ملحوظ في أسعار المواد الغذائية ونفسي البطالة بين السكان العرب .

---

(١) نشر نص هذه المذكرة في صحيفة الدستور الأردنية في ١٩٧١/٨/٥ . وكذلك في منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٤١ وما بعدها .

٢ - كما أصدرت السلطات الاسرائيلية أمرا منعت بموجبه تداول العملة الأردنية في مدينة القدس العربية ، وأجبرت السكان العرب على تبادل العملات الأردنية التي في حوزتهم بليرات اسرائيلية بسعر منخفض مما نجم عنه تعرضهم لخسارة مالية كبيرة .

٣ - وأبلغت السلطات الاسرائيلية المحتلة التجار العرب في المدينة بفرض ضريبة الزامية على البضائع المخزونة في محلاتهم التجارية ، واستندت في ذلك الى قانون كان قد صدر في اسرائيل سنة ١٩٥٨ لمعالجة مشكلة كانت قائمة فيها في ذلك الوقت ليس لها أدنى علاقة بالظروف القائمة حاليا .

٤ - كذلك طلبت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في المدينة من المواطنين والتجار العرب وجوب الحصول على رخص وتصاريح جديدة ودفع رسوم جديدة بدلا من الرخص والتصاريح الأردنية التي بحوزتهم، والتي ما تزال سارية المفعول . كما أنها أخذت تطبق قانونى ضريبتى الدخل والأمن الاسرائيليتين عليهم ، وأرسلت اليهم اشعارات بذلك .

وبتاريخ ٢٩/٧/١٩٦٧ أرسل رجال القانون في نابلس مذكرة الى الحاكم العسكرى للضفة الغربية يحتجون فيها على الاجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الاسرائيلية والتي تؤدي الى الخنق الاقتصادي للأراضي العربية المحتلة . وقد جاء في هذه المذكرة تحت عنوان فرض الضرائب والرسوم ما يلي (١) :

« لما كان من القواعد الدولية الثابتة أن التشريعات التي كانت

(١) المرجع السابق ص ٣٢ ، ٣٣ .

نافذة المفعول في الأقليم المحتل تبقى سارية المفعول خلال فترة الاحتلال، أى أن القوانين المحلية التى تحدد كيفية فرض الضرائب والرسوم فى الضفة الغربية ومرجع الطعن فيها وفى أحقية استيفاء تلك الضرائب والرسوم تبقى هى الواجبة التطبيق . ولما كانت القوانين المحلية قد منحت المواطن حق الطعن فى قرارات تحديد الضريبة وفرضها واجراءات استيفائها والمواد التى تستوفى عنها الرسوم أمام عدد من السلطات القضائية والتى تتمثل فى محكمة العدل العليا ومحكمة استئناف ضريبة الدخل والمحاكم الابتدائية الجمركية ومقر تلك المحاكم جميعها هو فى مدينة عمان ، وبما أن سلطة الاحتلال قد شرعت فى فرض الضرائب واستيفاء الرسوم الجمركية وغيرها ، ونظرا لظروف الاحتلال ، لم يعد بإمكان المواطن فى الضفة الغربية المحتلة استعمال حقه فى الطعن فى تلك الاجراءات ، ذلك الحق الذى كفلته له التشريعات المحلية ، ولما كان من المستحيل على سلطة الاحتلال أن تملك حق تشكيل محاكم جديدة تحل محل محاكم الطعن المذكورة بالاضافة الى ظروف الاحتلال وما نشأ عنها من حالة اقتصادية شاذة وقاسية بسبب عزل ضفتنا عن الاتصال اقتصاديا بالعالم الخارجى ، فان النتيجة المنطقية لكل ذلك هو ان تحصيل مثل تلك الضرائب والرسوم هو عمل ظالم يلحق بالمواطن فى هذه الضفة ضررا فادحا لا يمكن تلافيه وتحكم بالخلق الاقتصادى على هذا الاقليم المحتل مما يتعارض كلية مع شرعة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى )) .

وبتاريخ ١٩٦٧/٨/٩ أرسلت شخصيات بيت لحم بالضفة الغربية المحتلة مذكرة الى يوثاف السكرتير العام للأمم المتحدة ، احتجاجا فيها على الاجراءات الاسرائيلية التى تضر باقتصاد الأراضى العربية المحتلة . وجاء نص هذه المذكرة حول هذه الاجراءات على النحو التالى<sup>(١)</sup> :

(١) المرجع السابق ص ٤٤ ، ٤٥ .

« لقد رافق الاحتلال الاسرائيلي لهذا البلد العربي اعتداءً على  
المتلكات والأموال واستيلاء على أرصدة المصارف في بيت لحم وكافة  
أنحاء الضفة الغربية وفرض العملة الاسرائيلية وفرض ضرائب غير  
مشروعة واضافية على أصحاب المصانع والمتاجر ووضع حواجز جمركية  
داخل الأراضى العربية وترحيل آلاف المواطنين . وذلك بوسائل تتنافى  
مع أبسط قواعد العدالة والقانون . ان سلطات الاحتلال تتصرف وكأن  
حقوق السيادة قد انتقلت اليها علما بأن الاحتلال لا يغير شيئاً من تلك  
الحقوق داخل الأراضى المحتلة حسب القانون الدولي » .

وفي ١٦ ٨ ١٩٦٧ أصدر زعماء الضفة الغربية في محافظات القدس  
ونابلس والخليل بياناً الى المواطنين في الضفة الغربية حول الاجراءات  
التعسفية الاسرائيلية التى يستهدف بعضها الاضرار الاقتصادية بالأراضى  
المحتلة مثل (١) :

- ١ - « اخضاع الضفة الغربية لتشريعات لا تملك سلطات الاحتلال  
فرضها على الصورة التى فرضتها كتشريعات النقد والضرائب والجمارك .
- ٢ - تطبيق الخناق الاقتصادى على المواطنين بشتى الوسائل  
مستهدفة وضعهم فى جو يهيئ لسلطات الاحتلال تنفيذ مخططاتها  
السياسية والاقتصادية » .

وقد استتعت لجنة التحقيق الثلاثية الى شهادات كثيرة حول  
الوضع الاقتصادى بالأراضى المحتلة وأشارت الى ذلك فى تقريرها  
الختامى . فقد جاء تحت عنوان **السياسات والأعمال التى تشكل تدخلا فى  
الحياة الاقتصادية (٢):**

(١) المرجع السابق ٦٥ ، ٦٦

(٢) ص ٣٢ من تقرير لجنة التحقيق الثلاثية .

١ - شهد السيد يوسف صايغ أمام اللجنة الثلاثية أن الاحتلال كان يؤثر تأثيرا خطيرا على الحياة الاقتصادية في المناطق المحتلة . وزعم أن أعمال العقاب الجماعي وتدمير المنازل كلانت تؤثر تأثيرا ضارا على الحياة الاقتصادية في المناطق المحتلة .

٢ - وأدعى بعض الشهود أمام اللجنة الثلاثية أن سلطات الاحتلال قد فرضت نفس الضرائب السارية في اسرائيل على المناطق المحتلة . وأنه بما أن مستوى المعيشة في المناطق المحتلة منخفض عن مستواه في اسرائيل، فإن سكان هذه المناطق قد زادت أعباؤهم بلا داع . كما شهد البعض أمام اللجنة أن الفنادق في مدن مثل رام الله التي كانت مزدهرة قبل الاحتلال لم تستطع بعده أن تفي بالتزاماتها . أما في غزة فإن تدخل سلطات الاحتلال قد دمر تماما تجارة الحمضيات .

٣ - وليست اللجنة الثلاثية في موقف يسمح لها بتحديد مدى تأثير الاحتلال على الحالة الاقتصادية في المناطق المحتلة لأنه لم يكن لديها فرصة زيارة هذه المناطق . ولكن تظهر القرائن أمام اللجنة أن الاحتلال كانت له نتائج سيئة بالنسبة للاقتصاد في المناطق المحتلة .

وفي التحقيقات التي مارستها اللجنة السداسية . استمعت اللجنة في جلستها الثامنة والعشرين بالقاهرة الى تصريح أدلى به الأستاذ الدكتور/ عز الدين فوده الأستاذ بجامعة القاهرة وتضمن هذا التصريح والمذكرة التي تؤيده حقائق حول الاجراءات الضارة باقتصاد الأراضي المحتلة التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية . وقد أيد الدكتور فوده تصريحاته بنصوص من تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، والمفوض العام لهيئة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط ، وبمعلومات قامت بتجميعها لجنة الصليب الأحمر الدولية ،

وبمقالات للصحافة الاسرائيلية والعالمية وبمعلومات جمعتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة بصفتها دولة معنية بتلك الأمور ولأنها تأوى لاجئين من الأراضي المحتلة ولا سيما من قطاع غزة وسيناء<sup>(١)</sup> .

وبالنسبة لتصرفات سلطات الاحتلال الاسرائيلية في قطاع غزة ومحافظة سيناء المحتلة فقد قامت هذه السلطات بتضييق الخناق الاقتصادي على السكان العرب بغرض ارهابهم والانتقام منهم واجبارهم على الرضوخ لها أو الهجرة خارج الأراضي المحتلة هربا من سوء الحالة الاقتصادية التي خلقها وضع الاحتلال الاسرائيلي في هذه المناطق .

ومن المعلومات التي تجمعت لدى الجمهورية العربية المتحدة من المصادر المختلفة حول الاجراءات الاقتصادية التعسفية التي تتخذها السلطات الاسرائيلية تشير الى ما يلي :

١ - وضع العراقيل في طريق الامدادات الغذائية التي ترسلها الجمهورية العربية المتحدة الى قطاع غزة وسيناء المحتلة وذلك لزيادة المجاعة واستمرار سوء الحالة الغذائية التي حدثت بعد الاحتلال الاسرائيلي .

وتتلخص هذه العراقيل فيما يلي :

( أ ) المماطلة في الموافقة على ارسال المواد التموينية مما يبطل قيمتها العاجلة في سد حاجات السكان العرب الغذائية .

(ب) الاصرار على ارسال هذه المواد بحرا عن طريق نقلها في سفينة من قبرص بدلا من الطريق البرى السهل السريع عبر القناة ،

(١) ص ٢ من تقرير اللجنة السادسة .

مع ما ينتج عن هذه الرحلات البحرية من تعريض هذه المواد الغذائية للتلف .

٢ - منع التعامل بالعملة المصرية واستبدالها بقيمة منخفضة جدا بالعملة الاسرائيلية .

٣ - فرض ضرائب جديدة على السكان .

٤ - قطع المواد الغذائية عن قبائل سيناء التي لا تتعاون مع سلطات الاحتلال .

٥ - اغلاق بعض المحلات التجارية ومصادرتها بحجة تعاون أصحابها مع المنظمات الفدائية .

٦ - عرقلة التبادل التجارى وحرية التنقل للتجار مما نتج عنه ارتفاع الأسعار بدرجة باهظة ساءت معه حالة الأهالى الاقتصادية بدرجة كبيرة .

٧ - تأجير الأراضى الزراعية التي تركها أصحابها بعد العدوان بأسعار خيالية للسكان المقيمين بحيث لا يستطيعون معها الوفاء بهذه القيمة الايجارية المرتفعة بما يؤدي بهم الى الأعباء الاقتصادية الكثيرة والديون المتراكمة التي تؤدي بهم الى التنازل عن هذه الأراضى لسلطات الاحتلال .

٨ - حرق المحاصيل الزراعية لبعض السكان العرب بدافع الانتقام أو الارهاب .

كما جاءت الاشارة الى الحالة الاقتصادية فى الأراضى العربية المحتلة فى تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٧ الذى جاء فى الفقرة ٣٠ منه أنه نتيجة لحرب يونيو ونفصل بعض المناطق بعضها عن

بعض فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو كيف يمكن لسكان هذه المناطق سواء من اللاجئين أو غير اللاجئين أن يستمروا فى اعاشة أنفسهم حيث **الآثار الاقتصادية القاسية على المواطنين** . كما أن السلطات الاسرائيلية كانت تعمل على منع وكالة غوث اللاجئين من صرف وتوزيع الأغذية على اللاجئين لمد تزيد عن أربعة ايام متتالية بحجة منع التجول وبدون اذار سابق للهيئة .

وعن الحالة الاقتصادية السيئة التى سادت قطاع غزة بعد عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ نشير الى تقرير السكرتير العام المقدم من قبل المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين والذى جاء به :

« كانت الخسائر بين المدنيين فى قطاع غزة عالية وكذلك بالنسبة للممتلكات والمنازل والخدمات العامة فقد خربت بشدة كما أن وسائل النقل العام غير متوفرة والحركة والتنقل محدود الى أقصى درجة بواسطة أوامر منع التجول » .

وذكر التقرير الذى أصدرته لجنة دعم الصمود التى عقدت فى مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بتاريخ ٨/٩/١٩٦٩ حقائق حول الانتهاكات الاسرائيلية للحقوق الاقتصادية فى الأراضى العربية المحتلة ، وتتلخص هذه الانتهاكات فيما يلى :

١ - قيام السلطات الاسرائيلية بتحصيل الرسوم والضرائب الباهظة من أصحاب الحرف الصغيرة وبطريقة شرسة فى محاولة لارغامهم على ترك حرفهم وأعمالهم وزيادة عدد العاطلين .

٢ - قيام السلطات الاسرائيلية باتخاذ اجراءات تعسفية ضد السكان العرب فى الأراضى المحتلة تؤدى الى خلق أوضاع اقتصادية

صعبة تضعهم فيها وتتمثل هذه الأوضاع في انتشار البطالة الرهيبة في الأعمال التي يشتغلون بها سواء الزراعة أو التجارة أو الحرف الصغيرة أو المصانع والورش البسيطة أو المطاعم أو المدارس الخاصة .

٣ - تشريد حوالي ٢٠٠٠٠ نسمة نتيجة لأعمال نسف المنازل ، استطاع حوالي ١٢,٠٠٠ نسمة منهم اللجوء الى الأقارب والجيران وبقي ٨,٠٠٠ بلا مأوى مشردين داخل وطنهم وأرضهم وفي حالة معيشية صعبة وفقير مدقع ويحتاجون الى عون حقيقى ملموس لاعاشة أسر بأكملها لم يعد لها مورد رزق في الأراضى المحتلة .

وتحت عنوان ( أوضاع السكان الاقتصادية في مدينة القدس ) كتبت نشرة منظمة التحرير الفلسطينية في عددها الثامن والعشرون الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/١ ما يلي (١) :

« مع مرور الوقت تتدهور أوضاع السكان العرب المعيشية نتيجة لوجود الاحتلال والكساد التجارى الذى يعم المدينة وفشل المواسم السياحية التى يعتمد عليها السكان فى المدينة لدرجة كبيرة . وقد قامت سلطات العدو بفرض ضرائب باهظة على السكان العرب ومنها ضرائب الدخل وضرائب الأمن الاجبارى وقرض التوفير وقد أضرب تجار المدينة احتجاجا على هذه الاجراءات كما تقدم عدد من المحامين بطلب لسلطات العدو لوقف جباية هذه الضرائب ريثما تقدم دراسة قانونية حول قانونية مثل هذه الضرائب ومدى التزام السكان العرب بالقدس بها » .

(١) ص ٨ من هذه النشرة التى تصدرها دائرة شؤون الوطن المحتل بمنظمة التحرير الفلسطينية .

وبتاريخ ٢٧ ٥ ١٩٧٠ كتبت جريدة القدس في عددها رقم ٤٦٦ مقالا وصفت فيه الحالة الاقتصادية السيئة السائدة في مدينة القدس المحتلة وذلك تحت عنوان ( الرحيل يا عرب ) جاء فيه ما يلي :

« يتساءل الناس لماذا عمدت دائرة ضريبة الدخل الى هذا الأسلوب الخيالي في مطالبتها بالضرائب وهي تعلم علم اليقين أن ما تطالب به لا يصور الحقيقة حتى ولا بعض الحقيقة . فالبلد خاوية . والأسواق ميته جامدة ، والحركة معقدة مشلولة » .

كما أصدر المؤتمر العربي الاقليسي لحقوق الانسان الذي انعقد في بيروت الفترة من ٢ الى ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ تقريراً حول معاملة المدنيين العرب في الأراضي المحتلة منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ أشار فيه الى الأفعال التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية للأضرار بالحالة الاقتصادية في الأراضي المحتلة فذكر ما يلي (١) :

« في الضفة الغربية لنهر الأردن عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى قطع أرزاق الأهالي مما أدى الى انتشار البطالة والجاعة والأمراض، كما تسببت الصواريخ الحارقة والعدوان المستمر على الأراضي الزراعية في تعطيل الزراعة واتلاف المحاصيل وفساد الأراضي وتوقف الانتاج الزراعي » .

وقد أشارت تقارير الصليب الأحمر الدولي الى الأضرار التي لحقت باقتصاديات الأراضي المحتلة نتيجة للاحتلال الاسرائيلي لهذه الأراضي ومثالا لهذه التقارير التقرير الصادر في ٩ يونيو سنة ١٩٦٨

(١) ص ٢ من تقرير المؤتمر .

والذى أوضح الحالة الاقتصادية السيئة التى تسود مدن محافظة سيناء المحتلة والتى منها على سبيل المثال مدينة الشيخ زايد والقرى المحيطة بها على امتداد الساحل الشمالى بين رفح والعريش والتى سادها ارتفاع شديد فى تكاليف المعيشة ، ونقص فى العمل ، ونقص فى المواد الغذائية مما أدى الى حرمان السكان من القوت اليومى الضرورى<sup>(١)</sup> .

كما أشارت تقارير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الى سوء الحالة الاقتصادية التى يعانى منها سكان قطاع غزة نتيجة الاحتلال الاسرائيلى، والننى تتمثل فى فقد الوظائف ومصادر العمل والمعونة الخارجية ، مما أدى بالسكان العرب الى حالة من الفقر والجوع التى تتطلب زيادة الاعاقات المعالجة التى تقدمها الوكالة عما كانت قبل الاحتلال<sup>(٢)</sup> .

**ثانيا - الجرائم المماثلة للجرائم الاسرائيلية والنى ادانتها محكمة نورمبرج :**

ارتكبت اسرائيل نفس الجرائم التى ارتكبتها ألمانيا النازية فى الأراضى الأوروبية المحتلة فى خلال الحرب العالمية الثانية بغرض الاضرار باقتصاد الأراضى المحتلة والننى شملت منع التعامل بالعملة الوطنية أو خفض قيمتها أو فرض ضرائب جديدة على سكان الأراضى المحتلة والتدخل فى التجارة الخارجية الى غير ذلك من الأساليب الضارة بالاقتصاد الوطنى لصالح دولة الاحتلال<sup>(٣)</sup> . وقد أدانت محكمة نورمبرج فى

(١) أنظر :

ICRC Report, 9 June 1968.

(٢) أنظر على سبيل المثال التقرير التالى :

UNRWA Report, 3 July 1967.

(٣) أنظر :

Dr. Raphaël lemkin, op. cit., pp 50-52.

القضية المعروفة باسم *The Krupp Case* المتهمين الألمان لارتكابهم جرائم الاضرار باقتصاد الأراضي المحتلة ابان الحرب العالمية الثانية<sup>(١)</sup>.  
 كما أدانت المحكمة كبار القادة الألمان لارتكابهم جرائم الاضرار باقتصاد الأراضي الروسية المحتلة والتسبب في انقطاع موارد الرزق بين الملايين من السكان المدنيين الروس في الأراضي المحتلة مما نتج عنه انتشار المجاعة بينهم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أنظر :

*Trials of war criminals before the Nuremberg Military Tribunals, vol 9, The kuupp case. Nuremberg 1949, U.S.G.P.O, pp 1338-1449.*

(٢) أنظر :

*Lawrence Deems Egbert, The Major War criminals before the International Military Tribunal, Nuremberg. vol IV, 1947, p 423.*

## المبحث الثالث

### جرائم المساس بنظم التعليم في الأراضي العربية المحتلة

تلتزم دولة الاحتلال برعاية حق التعليم للسديين من سكان الأراضي المحتلة وهي في سبيل تنفيذ التزامها هذا تقدم المعاونة اللازمة للسلطات الوطنية والمحلية بما يكفل حسن ادارة المنشآت التعليمية المخصصة لتعليم الأطفال ، واستمرار هذه المنشآت في تقديم خدماتها العلمية من أجل تعليم أبناء السكان في الأراضي المحتلة وبناء مستقبلهم طبقا للنظم التعليمية السائدة في هذه الأراضي من قبل الاحتلال وسيرا على نهج المواد العلمية المقرر تدريسها فيها<sup>(١)</sup> .

وليس هناك أى ضرورة حرية أو حاجة لسلطات الاحتلال تدعوها الى أن تتعرض لهذه النظم والمنشآت التعليمية أو تتدخل فيها . فالالتزام هذه السلطات هو تقديم المعاونة وليس المساس بحق التعليم المكفول للانسان طبقا للشرائع السماوية والقوانين الوضعية الدولية والداخلية المعترف بها في كل دول العالم وكذلك الاتفاقيات الانسانية وقرارات المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة في شأن حق الأطفال في التعليم دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة أو العنصر أو أى سبب آخر<sup>(٢)</sup> .

(١) جاء النص على هذا الالتزام في المادة ٥٠ فقرة ١ من اتفاقية المدنيين وذلك على النحو التالى :

..The Occupying Power shall with the co-operation of the National and local authorities, facilitate the proper working of all institutions devoted to the care and education of children."

(٢) أنظر ما سبق ذكره عن حق التعليم ص ٣٦٩ من هذه الرسالة .

فاذا ما جاءت سلطات الاحتلال وتعرضت للمدارس والمعاهد التعليمية في الأراضي المحتلة وتدخلت في النظم التعليمية بالانقضاء أو التحريف أو التبديل بغرض فرض واقع معين أو تعليم الأطفال موضوعات خاصة تهدف دولة الاحتلال من ورائها الى الغاء ولائهم لوطنهم دولة الأصل ، وبث الأفكار التي تدعو اليها هذه الدولة بما يتناسب مع أهدافها المستقبلية من ناحية الشروع في ضم هذه الأراضي واستبدال سيادتها على السكان فيها بدلا من سيادة دولة الأصل . فان هذا يشكل جريمة من جرائم الحرب التي تتعلق بالاحتلال الحربي . ويعد انتهاكا لقواعد القانون الدولي وبصفة خاصة ما نصت عليه المادة ٥٥ من اتفاقية المدنيين .

وبالنظر الى الأوضاع المتعلقة بشؤون التعليم والتي سادت في الأراضي المحتلة منذ عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، نجد أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد ارتكبت عدة جرائم مست في حق التعليم اساسا خطيرا وعرضت فيه مستقبل أبناء الأراضي المحتلة للخطر في جميع مراحل التعليم . فقد قامت هذه السلطات بتنفيذ الآتي :

#### اولا - تغيير مناهج التعليم :

عزمت اسرائيل بمجرد بدء احتلالها للأراضي العربية على تغيير هذه المناهج وأخذت تعد العدة لذلك في الشهور الأولى من الاحتلال وقد شعر بذلك المسئولون عن مؤسسات التعليم فأصدروا بيانا يحتجون فيه على هذا المخطط الاسرائيلي وقد جاء نص هذا البيان على النحو التالي (١) :

(١) بيان مؤسسات التعليم في الضفة الغربية حول تغيير مناهج التعليم . والذي صدر في الأراضي المحتلة بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٧ ، وناقق مقاومة الضفة الغربية الأردن للاحتلال الاسرائيلي ١٩٦٧ ، سلسلة الوثائق الأساسية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٦٧ ، ص ٦٣ - ٦٤ .

نحن موظفي جميع المؤسسات التربوية والتعليمية في الضفة الغربية من اداريين ومعلمين ومعلمات في جميع المراحل التعليمية نعلن أنه لا يمكننا التعاون مع السلطات المحتلة للأسباب الآتية :

١ - ان التعليم في ظل القوات المحتلة لا يمكنه أن يحقق أهداف مجتمعنا العربي المنبثقة من فلسفتنا المستمدة من تراثنا العربي وعقائدنا الدينية وحاجاتنا ومشكلاتنا • ومن الواضح أن القوات المحتلة لن تترك لنا أمر مدارسنا دون تدخل منها • وقد صرح عدد من المسؤولين الاسرائيليين عن عزمهم على تغيير المناهج والكتب المدرسية المقررة والمعمول بها حاليا في مدارسنا واستبدالها بأخرى لا نشك في أنها تحول دون تحقيق أهدافنا المشار إليها •

٢ - ان تصريحات المسؤولين الاسرائيليين عن تغيير المناهج والكتب تتنافى والقوانين والأنظمة المعمول بها دوليا والتي لا تتيح للسلطات المحتلة اجراء أى تغيير في القوانين والأنظمة المعمول بها في المناطق المحتلة باستثناء ما يتعلق بحماية قوات الاحتلال فقط ، كما أنها تلزم السلطات المحتلة بأن تحترم سكان الأقاليم المحتلة وتحافظ على حقوقهم وأملاكهم ومعتقداتهم وتمتنع عن تكليفهم بأمور لا تتلائم مع عواطفهم وعقائدهم الدينية والوطنية وقد أكدت ذلك اتفاقية لاهاي الموقعة بتاريخ ١٨ تشرين الأول سنة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ •

٣ - اننا كمواطنين وموظفين أردنيين نعتبر الضفة الغربية جزءا لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية وبناء على هذا فاننا نعلن تمسكنا بالمنهاج والكتاب الأردني المقرر •

٤ - هذا وقد لمسنا بأن هناك اجماعا من الأباء على عدم ارسال أبنائهم الى المدارس من أى مستوى كان وفي أى وضع لا تنهياً فيه

الظروف التي تكفل تحقيق أهداف تربيتنا الأردنية وتحافظ على تراثنا ومعتقداتنا وطريقتنا في الحياة .

وبتاريخ ١٩/٨/٦٧ قدمت أسرة التعليم في الضفة الغربية مذكرة الى الحاكم العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية ، وقد تضمنت هذه المذكرة الاحتجاج على ما قامت به السلطات الاسرائيلية من الأفعال التالية (١) :

١ - اغلاق مكتب التربية والتعليم في محافظة القدس على أثر رفض مدير التربية والمراقب الادارى الانضمام الى جهاز المعارف في اسرائيل .

٢ - اعلان سلطات الاحتلال عزمها على تطبيق المناهج الاسرائيلية للمدارس العربية في اسرائيل في مدارس محافظة القدس .

٣ - مطالبة سلطات الاحتلال لموظفي التربية والهيئات التعليمية في الضفة الغربية ملء استمارات تشتتل على اقرار خطي بأن جنسيتهم الحالية هي الجنسية الاسرائيلية .

كما أرسل رجال التعليم في محافظة القدس بتاريخ ١٣ ٨ ٦٧ بيانا الى الحاكم العسكري للضفة الغربية ، أعلنوا فيه رفضهم مخطط تغيير مناهج التعليم العربية الأردنية الذي تحاول سلطات الاحتلال الاسرائيلية تنفيذه (٢) .

وبتاريخ ٢/٩/٦٧ أصدرت هيئات التدريس في الضفة الغربية بيانا

(١) انظر نص هذه المذكرة في المرجع السابق ص ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ .

(٢) انظر نص هذا البيان في المرجع السابق ص ٦١ .

احتجت فيه على تغيير المناهج الدراسية في المدارس العربية في الأراضي المحتلة<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من هذه الاحتجاجات المستمرة ، فقد مضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في تنفيذ مخطتها في تغيير مناهج التعليم في المدارس العربية في الأراضي المحتلة . وهذه بعض الأمثلة<sup>(٢)</sup> .

١ - الغاء تدريس كتاب القضية الفلسطينية وكتاب آسيا العربية .

٢ - حذف الباب الأخير من كتاب الوطن العربي وهو الباب الخاص بالوحدة الجغرافية في الوطن العربي وأسس تلك الوحدة جغرافيا واقتصاديا وبشريا .

٣ - في كتاب التاريخ المقرر للمدارس الثانوية ، تم حذف جميع الفصول التي تتحدث عن الاستعمار وأثر الاستعمار على الوطن العربي وكفاح الشعوب ضد الاستعمار .

٤ - اجراء تعديلات في كتب الدين وكتب الأدب والنقد ، وحذف جميع القصائد الشعرية التي تتحدث عن حياة الشعوب وكفاحها ضد الاستعمار دون أن تكون هذه القصائد موجهة باسم اسرائيل بالذات .

٥ - استبدال كلمة فلسطين بكلمة اسرائيل في كل الكتب والخرائط .

٦ - حذف كل ما يتعلق بالشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين من جميع الكتب .

(١) انظر نص هذا البيان في المرجع السابق ص ٩٠ .  
 (٢) نشرة دائرة شؤون الوطن المحتل العدد الثامن والعشرين بتاريخ ١٩٧٠/٦/١ ص ١٠ وما بعدها .

٧ - فرض تدريس البرامج الاسرائيلية التي تهدف الى تعليم الأجيال الجديدة كل شيء اسمه اسرائيل ونسيان كل شيء اسمه فلسطين أو الأراضي العربية .

وقد كان هدف اسرائيل في الأراضي المحتلة من تغيير مناهج التعليم العربية واحلال مناهج التعليم الاسرائيلية بدلا منها . هو خلق واقع فكري جديد في الأراضي المحتلة يكمله الواقع المادي الموجود والذي ينتج عنه على حد ما ترمى اليه سلطات الاحتلال الاسرائيلية تثبيت فكرة ضم الأراضي المحتلة الى الأراضي الاسرائيلية .

#### ثانيا - اغلاق المدارس وتعطيل الدراسة :

تعمدت السلطات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة . في مناسبات كثيرة . اغلاق المدارس والمعاهد التعليمية بغرض تعطيل الدراسة فيها وخفض مستوى التعليم بين الطلبة من أبناء الأراضي المحتلة في المدارس العربية . وقد كان نتيجة لذلك انخفاض مستوى التعليم في الأراضي المحتلة الى حوالي ٥٠٪ عما كان عليه قبل الاحتلال . وذلك حسب تقديرات الخبراء في التعليم ومن أمثلة اغلاق المدارس وتعطيل الدراسة نشير الى الحوادث التالية<sup>(١)</sup> :

١ - اغلاق معهد ادارة الأعمال في بيت حنيفا ومدرسة الأقصى للعلوم الدينية والمدرسة الصلاحية بنابلس ومدرسة فلسطين بقطاع غزة .

٢ - اغلاق جميع المدارس الثانوية والابتدائية في فترات كثيرة في المناطق المحتلة واعتقال عدد كبير من طلابها والمئات من المدرسين وابعاد عدد كبير منهم خارج هذه المناطق .

(١) نشرة دائرة الوطن المحتل العدد ٢٨ بتاريخ ١/٦/١٩٧٠ ص ١٠ .

٣ - اهمال التعليم الصناعى فى المدرستين الصناعيتين فى القدس و نابلس وكذلك التعليم الزراعى فى مدرسة العروبة فى الخليل والمعهد الزراعى فى طولكرم ، وذلك عن طريق رفض السلطات الاسرائيلية معاونة ادارة هذه المعاهد لأداء رسالتها .

٤ - هبوط عدد الخريجين من معاهد اعداد المعلمين ومعهد المعلمات فى رام الله وفى المدارس المهنية التجارية الاعدادية والثانوية ، بحيث بلغ عدد الخريجين ١٤٥ فى يونيو عام ١٩٦٩ بدلا من ٣٠٠ كان المفروض تخرجهم فى هذا التاريخ وذلك نتيجة اهمال هذه المعاهد .

وقد أدانت لجنة التحقيق الثلاثية فى تقريرها الأعمال التى تتعرض فيها سلطات الاحتلال الاسرائيلى لنظم التعليم فى الأراضى العربية المحتلة، فقد جاء فى نص هذا التقرير ما يلى<sup>(١)</sup> :

استمعت اللجنة الى شهادات خاصة بتدخل السلطات الاسرائيلية فى شئون التعليم ولم تستطع اللجنة أن تحدد طبيعة هذا التدخل ، ولكنها تعلم انه قد فرضت تغييرات على مناهج التعليم فى المناطق المحتلة . كما استمعت اللجنة الثلاثية الى ادعاءات خاصة بالضغط على المعلمين بلا داع . كما تلاحظ أيضا أن من بين الأشخاص الذين تم ترحيلهم لأسباب أمن مزعومة يوجد عدد من المعلمين . ولاستطيع اللجنة أن تتبين ما اذا كان هذا التدخل فى المناهج وفى شئون المعلمين فى المناطق المحتلة على نطاق واسع ولكنها تشعر أن من الواجب اتخاذ خطوات ملائمة دون تأخير لتنظيم التعليم فى المدارس فى المناطق المحتلة طبقا لنصوص اتفاقية جنيف الرابعة ( المادة ٥٠ ) .

(١) انظر تقرير اللجنة الثلاثية ص ٥٩ - ٦٠ .

وقد قدمت هيئات التعليم بالأراضي المحتلة الى مؤتمر المعلمين العرب الذي عقد بالاسكندرية وثائق اداة للتدخل الاسرائيلي في شؤون التعليم في الأراضي المحتلة جاء بها سرد لبعض الوقائع التي ثبت التخطيط الاسرائيلي من أجل استئصال الحضارة العربية ، وقتل الروح العربية بتدمير كل مقدساتها وتراثها وفكرها في الأراضي العربية المحتلة . وتتلخص هذه الوقائع حسب ما تضمنتها هذه الوثائق فيما يلي (١) :

١ - في غزة وحدها نهبت القوات الاسرائيلية أو دمرت ٩٠٪ من مدارس وكالة الغوث وقدرت الخسائر بما قيمته ٢٢٠ ألف دولار . وحدثت بالقدس حوادث مماثلة •

٢ - شكلت سلطات الاحتلال منذ الأيام الأولى لاحتلالها الأراضي العربية ، لجنة من معلمين اسرائيليين يجيدون اللغة العربية وكلفتهم بمراجعة الكتب المدرسية لحذف ما أسود « بالدعاية العربية » • وقد قامت هذه اللجنة بمصادرة ٤٠٠ كتاب عربي بالضفة الغربية ومرتفعات الجولان وغزة كما حذفت ٧٩ كتابا أردنيا و ١٠٠ كتاب في غزة وثلاثي الكتب السورية •

٣ - ادخلت تعديلات جوهرية وكثيرة على كتب الدين والأدب واللغة والجغرافيا والتاريخ وحتى الرياضيات •

٤ - وفي مجال التربية الدينية قامت سلطات الاحتلال بحذف أجزاء المنهج التي تضم الآيات الكريمة التي تذكر المسلم بالجهاد وباتتصار المؤمنين المجاهدين • ولم تقف عند الحذف والاضافة ، فقد

(١) جريدة الأخبار القاهرية ٢٣ سبتمبر ١٩٧٠ : مقال بعنوان اعتداءات اسرائيل على حق التعليم بقلم أديب ديمتري •

راحت تحرف المعاني الدينية التي تدعو الى الصبر والرضى والقبول ،  
وتصور الهزيمة على أنها عقاب للمسلمين جزاء أعمالهم وأن الله قد أراد  
لاسرائيل السيادة •

٥ - وفي مجال التربية الاجتماعية والعلوم الانسانية تم الآتى :

( أ ) ألغت السلطات الاسرائيلية تدريس مادة التاريخ فى الصف  
الرابع الابتدائى واستبدالها بمادة تسمى الوطن تتحدث عن  
اسرائيل وحدها •

(ب) وفى الصف السادس الابتدائى خصصت صفحات بطولة عن  
دولة اليهود القديمة قبل الميلاد بغرض اثبات الأصل التاريخى  
لأحقية اليهود فى أرض فلسطين العربية •

(ج) وفى الصف السابع الابتدائى خصصت ٥٠ صفحة عن علاقة  
يهود المهجر بأرض اسرائيل •

( د ) فى المصورات الجغرافية أطلق اسم اسرائيل على الأراضى  
المعروفة باسم « بلاد الشام » •

(هـ) رفع اسم فلسطين من الكتب واستبداله باسم « اسرائيل » •

( و ) طمس تاريخ العرب قبل الاسلام واستبداله بتاريخ اليهود فى  
الجزيرة العربية وكذا طمس تاريخ الشعب الفلسطينى ونضاله  
الثورى •

## الفصل الخامس

### جرائم التدمير والتخريب

نقصد بجرائم التدمير والتخريب : الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال في الأراضي التي تحتلها أو الأراضي القريبة منها والتي تستطيع أن تنالها هذه القوات بسدى أسلحتها وينتج عنها التدمير أو التخريب بفعل أسلحة ونيران هذه القوات دون أن يكون هناك ضرورة حربية تقتضى هذا التدمير أو هذا التخريب .

وتشمل هذه الجرائم الأنواع التالية :

١ - الضرب المتعمد للمدن والأهداف المدنية مما ينتج عنه تدميرها وتخريبها .

٢ - الضرب المتعمد للمباني ذات الامتياز مثل المستشفيات والمساجد والكنائس والمدارس ، مما ينتج عنه تدميرها وتخريبها .

٣ - الضرب المتعمد لمصادر المياه ومصادر الثروة المدنية وتخريبها .

وسنعرض في هذا الفصل بيان جرائم التدمير والتخريب التي ارتكبتها اسرائيل منذ عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ . وذلك في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : وقدم فيه وقائع هذه الجرائم .

المبحث الثانى : وبنين فيه ادافة المنظمات الدولية والرأى العام العالمى لهذه الجرائم .

المبحث الثالث : ونوضح فيه موقف القانون الدولى من مثل هذه

الجرائم .

# المبحث الأول

## وقائع جرائم التدمير والتخريب

التي ارتكبتها إسرائيل منذ عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧

**أولا - ضرب المدن والأهداف المدنية مما نتج عنه تدميرها وتخريبها :**

منذ بدء عدوان ١٩٦٧ وقوات الاحتلال الاسرائيلية الموجودة في شرق قناة السويس تواصل قذف مدن القناة ( الاسماعيلية والسويس وفايد والقنطرة ) بنيران مدفعتها الصاروخية ، فتخرب وتدمر هذه المدن ، وتهدم مساكنها على المقيمين فيها من المدنيين الأبرياء سكان هذه المدن . فقد قامت المدفعية الاسرائيلية بضرب الأحياء المدنية التي بها أكبر تجمعات من السكان المدنيين وأصابتها بالخراب والدمار وقتلت وأصابت سكانها الذين **فوجئوا** بهذه النيران الكثيفة التي سلطت على مدنها وعلى أهداف مدنية تماما لم تدمرها القوات الاسرائيلية لضرورة عسكرية انما بدافع التخريب والتدمير واجبار سكان مدن القناة على الرحيل والهجرة منها بعد قتل أكبر عدد منهم . وقد شاهد العالم كله آثار تخريب وتدمير هذه المدن عن طريق لجان تقصى الحقائق والصحفيين الأجانب ، ورجال الرقابة الدولية الذين أفادت تقاريرهم اليومية **بإبادة** القوات الاسرائيلية في ضرب وتدمير وتخريب الأهداف المدنية في مدن القناة عقب عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ وطوال مدة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الشرقية من القناة .

كما استخدمت اسرائيل قواتها الجوية في تدمير هذه المدن بالضرب

من الجو بواسطة قاذفات القنابل الثقيلة . فأصابت وخربت محطات الكهرباء ومحطات المياه والمصانع والأحياء السكنية ومستودعات التموين المدنية والمنازل . . . . ألح من الأهداف المدنية بمنطقة القناة بغرض شل الحياة تماما في هذه المدن وتحويلها الى خراب ودمار ومدن أموات وشهداء أبرياء أطفالا وشيوخا ورجالا ونساء .

ولم تقتصر عمليات الضرب المتعمد للمدن على مدن القناة . بل قامت القوات الاسرائيلية في الجبهات العربية باتباع نفس الاسلوب . وعلى سبيل المثال ما حدث في صباح الثالث من ديسمبر ١٩٦٨ من قيام القوات الاسرائيلية بالعدوان على مدينة زربد والقرى المجاورة لها في الأردن . واستخدمت في هذا العدوان الطائرات والمدفعية التي وجهتها ضد السكان المدنيين الآمنين في هذه المدينة وما حولها فقتلت وجرحت العشرات ومعظمهم من النساء والأطفال ، مما أثار استنكار الرأي العام العالمي .

ودليل آخر على القذف الجوي غير المميز للأهداف المدنية . ما قامت به الطائرات الاسرائيلية من هجوم جوى على عين حاذير بالأردن في ٢٦ مارس ١٩٦٩ بزعم قذف قواعد الفدائيين .

ولعل أكبر دليل ادانة على قيام اسرائيل بالضرب المتعمد للمدن والأهداف المدنية هو قيام الطائرات الاسرائيلية بضرب المصنع المدني بأبي زعبل - في الجمهورية العربية المتحدة - في ميعاد تغيير المسال وفي الوقت الذى يتواجد فيه أكبر تجمع للموظفين والعمال المدنيين بهذا المصنع ، وما نتج عن ذلك من تدمير وتخريب هذا المصنع المدني واستشهاد المئات من المدنيين العاملين بهذا المصنع .

### ثانيا - الضرب المتعمد للمباني ذات الامتياز بغرض التدمير والتخريبية

تعمدت قوات الاحتلال الاسرائيلية الموجودة في الضفة الشرقية من قناة السويس صب نيران مدافعها الصاروخية على الأماكن والمباني التي لها امتياز خاص نظرا لكونها أماكن عبادة والمساجد والكنائس أو أماكن تعليم كالمدارس مما نتج عنه تدمير هذه الأماكن وتخريبها واستشهاد من فيها وتوقف ممارسة العبادة وتوقف تعليم الأطفال واحداث الشلل التام في هذه الأماكن واجبار المدنيين على هجرها خرابا ودمارا •

### فبالنسبة لضرب المساجد والكنائس :

قامت القوات الاسرائيلية بضرب مساجد مدينة السويس مرات عديدة ودمرتها تدميرا كبيرا وفي كل مرة حاولت وزارة الأوقاف بالجمهورية العربية المتحدة اصلاح ما يمكن اصلاحه من هذه المساجد واعادة بناء ما تهدم منها • ونذكر من هذه المساجد ( مسجد الغريب - مسجد الأربعين - مسجد شباب محمد - مسجد الشهداء - مسجد الرحمة - مسجد العشي - مسجد جمعية الشبان المسلمين - مسجد المعهد الدينى الذى كان قد انتهى العمل به قبل العدوان مباشرة - ومساجد أخرى صغيرة تقع في أحياء السويس المختلفة) • وفي الاسماعيلية تعرضت جميع المساجد للضرب مثل المدينة تماما • وكانت أهم هذه المساجد المسجد الكبير الذى أنشأته وزارة الأوقاف قبل العدوان الاسرائيلى وتكلف حوالى مائة ألف جنيه والذى تهدم من صواريخ المدفعية الاسرائيلية •

وبالنسبة للمساجد في الأراضى المحتلة • فقد شهد المهندس عدلى

أباضة مدير عام الأقسام الهندسية بوزارة الأوقاف بالجمهورية العربية المتحدة بما يلي (١) :

١ - في مدينة غزة كانت وزارة الأوقاف تقوم بإنشاء مسجد الأزهر . وقد توقف البناء فيه بعد العدوان وضرب موقع المسجد بالذات بيران القوات الاسرائيلية .

٢ - وفي باقى الأراضى المحتلة أصبحت أماكن العبادة جميعها غير صالحة لتهدم معظم هذه الدور نتيجة للضرب العشوائى الذى وجهه العدو لهذه الأماكن .

هذا بجانب ما شهد به من فقد أئمة مساجد رفح والرفاعى بالعريش ومسجد عيد أبو جرير بالعريش وآخرين غيرهم نتيجة الاحتلال الاسرائيلية وأعمال الارهاب والخوف التى تعرض لها المدنيين العرب فى الأراضى المحتلة .

كما شهد عبد الحميد ابراهيم سعد مؤذن وقارئ مسجد الأوقاف الكبير بالقنطرة شرق . بأن القوات الاسرائيلية بمجرد دخولها مدينة القنطرة شرق قامت باحتلال المسجد الذى يعمل به لكونه أكبر مسجد فى المدينة اذ يبلغ ارتفاع منذته ١٧ مترا ، واستعملوها كبرج مراقبة وأخذ ثلاثة جنود اسرائيليون يقفون عليها ومعهم منظار مكبر . وأنه عندما أراد هو وأهالى القنطرة شرق الصلاة منعوهم من دخول المسجد وقاموا بالاستيلاء على أثاث بيته وأثاث احدى المدارس المخصصة

(١) جاءت تفاصيل هذه الشهادة فى البحث الميدانى المقدم للمؤتمر العربى الاقليمى لحقوق الانسان مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٦٥ وما بعدها .

لتحفيظ القرآن كما استولوا على أثاث جاره في المنزل الأستاذ / موسى أيوب مأمور جمر ك القنطرة شرق ووضعوا الأثاث كله في المسجد واستخدموه كاستراحة لهم<sup>(١)</sup> .

ولعل أخطر جريمة ارتكبت بتدبير من سلطات الاحتلال الاسرائيلية ونفذها أحد الاسرائيليين هي جريمة تدمير جزء من المسجد الأقصى . وهو أولى القبلتين وثالث الحرمين للمسلمين في جميع أنحاء العالم . ولقد ألقى مسئولية تدميره على السلطات الاسرائيلية نائب رئيس وزراء الأردن ووزير خارجيته في برقية له الى الأمم المتحدة بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٦٩ . وقد نفي المندوب الاسرائيلي لدى الأمم المتحدة مسئولية اسرائيل عن تدمير جزء من المسجد الأقصى في رسالتين بتاريخ ٢٢ و ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ وقال أن الشرطة الاسرائيلية قد ألقت القبض على شخص يشتبه في قيامه باشعال النار في المسجد الأقصى وأن محاكمته سوف تكون علنية وقد ثبت أن الشخص اسرائيلي الجنسية ويقوم بالقدس المحتلة وقد اعترف بارتكابه هذه الجريمة . وقد أدانت الأمم المتحدة هذا العدوان كما أدانته شعوب العالم الاسلامي بصفة خاصة وباقي شعوب العالم بصفة عامة .

وبالنسبة لتدمير وتخريب الكنائس فقد أدلى الأنبا صمويل أسقف الخدمات الاجتماعية في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالشهادة التالية (٢) .

١ - ان كنائس منطقة القنال لم تنج من العدوان الاسرائيلي

(١) ص ٧٢ من البحث السابق .

(٢) ص ٧٠ - ٧١ من البحث السابق .

فالكنيسة الانجيلية البروتستانتية في بورسعيد قد أصيبت وفي الاسماعلية أصيبت كنيسة الفرنسييسكان أما في السويس فقد أصيبت كنيسة راهبات الراعى الصالح ومستشفاها وملجأ الأيتام بها وكذلك كنيسة الفرنسييسكان في السويس •

٢ - ان كنيسة القنطرة غرب قد أصابها الخراب واضطر كاهنها الى الذهاب الى مدينة أخرى في محافظة الشرقية ليقوم بالخدمة فيها •

٣ - وفي القنطرة شرق كانت لنا كنيسة كبيرة . وكان الكاهن كبير السن الموجود هناك يوالى خدمة مواطنيه . ولكن الكنيسة دمرت ولم يستطع أن يقوم بعمل بل انه يحاول الآن الخروج من سيناء والقدوم الى هنا ولكنه لم يستطع ذلك حتى الآن وقد كتب لبعض أبنائه الموجودين في أوروبا أن يبدلوا المحاولات لدى الصليب الأحمر الدولي للمساعدة في عودته نظرا لشيخوخته وضعفه •

٤ - وبالنسبة للكنائس الموجودة في منقطة سيناء فان كاهن كنيسة العريش وصلنا منه من حين لآخر التماسات يطلب المعونة المالية ليتمكن من العيش ولكننا لصعوبة ارسال النقد لم نستطع تلبية طلبه . وقد طلبنا من الصليب الأحمر الدولي أن يقوم بتوصيل بعض النقود اليه فأجاب بأنه لا يستطيع القيام بهذه المهمة •

٥ - وفي القدس جددت كل أموال الكنيسة القبطية الموجودة في البنوك ولم يسمح بصرف الا ٢٥٪ منها فيما بعد . فأصبحت الكنيسة عاجزة عن الاستمرار في الصرف على الكنائس وصرف مرتبات الكهنة والصرف على مدارسها وتشغيلها •

ولم تسلم مدارس الأطفال من جرائم التدمير والضرب الجوى

والضرب الأرضي بالقنابل والصواريخ وراح ضحية هذه الجرائم المئات من الأطفال الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة ولا دخل لهم بالعمليات الحربية وقد كانت أشنع هذه الجرائم قيام الطائرات الاسرائيلية بضرب مدرسة بحر البقر الابتدائية المشتركة - بالجمهورية العربية المتحدة - بالقنابل زنة ١٠٠٠ رطل وفوجيء الأطفال تلاميذ هذه المدرسة وهم يجلسون يتلقون دروسهم في براءة بنبضات الحياة تتوقف في قلوبهم ، وبأجسادهم تتمزق اشلاء وضاعت الحياة بضاوة ووحشية ، ومات أبناء مصر ، ونزفت دماؤهم الذكية في وسط خراب وحطام شاهده وسمع عنه العالم بأجمع وأدينت اسرائيل على هذا العدوان الذي لم يكن له ما يبرره. سوى العدوان المتعمد بغرض الارهاب العسكري الذي تهدف اسرائيل الى فرضه على الشعب المصرى •

وفي مدينة بير العبد بمحافظة سيناء قامت الطائرات الاسرائيلية بقذف المدينة وضرب المدرسة الاعدادية بها فقتلت وجرحت من فيها من الطلبة وقد شهد بهذه الواقعة مع كثير غيره الشيخ سليمان اليماني وهو شيخ قبيلة من بلدة النجيلة مركز بير العبد حيث جاءت نص أقواله على النحو التالي (١) :

« في صباح ٥ يونيو كنت موجودا في مدينة بير العبد ، ولم نكن نتصور أن تكون مدينة بير العبد عرضة للعدوان لأنها منطقة مدنية أهلة بالسكان وليست بها أهداف عسكرية ، ولم يكن من المتصور أن تضرب بالطريقة البشعة التي ضربت بها ، فلأول مرة أشاهد انسانا يضرب من

(١) جاءت هذه الشهادة في البحث الميداني المقدم للمؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان المنعقد في ٢ ديسمبر ١٩٦٨ ( مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٥ ) .

طائرة ثم يحترق وكأنه قطعة من الفحم وكان القصف بدون وعى . وهذا اليوم كان اليوم الرابع لامتحانات طلبة الاعدادى ، وأثناء الامتحان قصفت المدرسة وهدمت مبانيها ، أما منظر الأطفال المصابين أثناء الامتحان فلا يوصف » .

« وفي نهاية اليوم اجتمعنا نحن من كتبت لنا النجاة وقمنا لندفن موتانا فلم نجد سوى هياكل من الفحم وأثناء نقلنا للموتى الى المقابر على بعد حوالى ثلاثة كيلومترات تعرضت لنا الطائرات الاسرائيلية حوالى ٥ مرات مما كان يدفعنا الى القاء الجثث والاحتفاء من الطائرات ثم نعود لحملها مرة بعد مرة » .

وفي مدينة السويس دمرت القذائف الاسرائيلية عددا كبيرا من مدارس المدينة ومن هذه المدارس على سبيل المثال مدرسة صلاح الدين ومدرسة الغريب ومدرسة تل القلزم ومدرسة الخالدية وقد تهدمت معظم هذه المدارس بدرجة كبيرة وأصبحت حطاما<sup>(١)</sup> .

وفي مدينة الاسماعيلية قامت القوات الاسرائيلية بقذف المدينة بالصواريخ والقنابل التى فاجأت المدارس وبها الأطفال الأبرياء بالنيران الفادرة فقتل من قتل وجرح من جرح ومن شهود هذه الحوادث نذكر شهادة احدى المدرسات التى وصفت حادث ضرب مدارس الاسماعيلية بالصواريخ الاسرائيلية فقالت<sup>(٢)</sup> :

(١) شهادة نظار وناظرات ومدرسى ومدرسات هذه المدارس (البحث السابق ص ١٢٠ وما بعدها) .

(٢) شهادة السيدة/ زينب أبو زيد مدرسة فى مدرسة هدى شعراوي بالاسماعيلية (البحث السابق ص ١٢٢) .

« لقد كانت تتساقط القذائف الاسرائيلية من كل جانب على المدارس فمثلا مدرسة الفتح في المحطة الجديدة حولتها النيران الى كوم من الأتقاض كما قصف جامع العرايشية وسقطت مئذنته وكذلك الكنيسة على الجانب الآخر من المدينة . . . وتركت الشظايا والقذائف الاسرائيلية آثارها في كل ركن من أركان هذه المعابد . وأتذكر في العدوان الأخير على المدينة عندما كان الطلبة والطالبات في المدرسة يتسلمون كتبهم للعام الدراسي الجديد فاجأتهم القنابل والقذائف وكنا نشاهد الطفل الذي لا يتجاوز عمره العشر سنوات يرقد على الطريق يسبح في دماؤه ويحتضن في صدره أدواته المدرسية في حرص وقوة . . . وكأنه يخاف عليها من الرصاص فهي عدته للمستقبل . . . وأصبحت مناظر القتلى والجرحى من الأطفال والشباب والشيوخ مألوفة لنا نلقاها في عرض الطريق » .

### ثالثا - الضرب المتعمد لمصادر المياه ومصادر الثروة المعدنية وتدميرها :

عمدت السلطات الاسرائيلية بعد عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ الى ضرب مصادر المياه في الأراضي المحتلة بغرض تدميرها ، واجبار السكان على الرحيل من أماكن اقامتهم حول مصادر المياه .

ففي سيناء وقطاع غزة قامت القوات الاسرائيلية بنسف تلمبات المياه الخاصة بالبيارات مع ردم البيارات بقصد افساد المزروعات وجفافها لانعدام مصدر المياه واجبار العائلات المتوطنة والتي تعيش من هذه المزروعات على تركها والرحيل لصعوبة العيش بهذه المناطق بعد ذلك .

وفي القنطرة شرق قامت القوات الاسرائيلية بتدمير حوض ترشيح المياه وباقي مباني محطة المياه حتى يحرم الأهالي من الاستفادة بها في أي غرض .

كما قامت القوات الاسرائيلية في مناطق كثيرة بالأراضي المحتلة بحرق المحاصيل الزراعية وتدمير المناطق المزروعة بفرض تجويع السكان واجبارهم على مغادرة الأراضي المحتلة .

وفي مدينة خان يونس قامت الدبابات الاسرائيلية بعد دخولها المدينة بضرب فناطيس المياه التي تمد المدينة بالمياه بقنابلها ، بالإضافة للأهداف المدنية الأخرى التي ضربت بالمدينة<sup>(١)</sup> .

وفي منطقة القناة قام العدو الاسرائيلي بضرب الحقول الزراعية على امتداد المنطقة من القنطرة الى السويس فأحرقت كل المزروعات الموجودة في مناطق القنطرة - الاسماعيلية - فايد - كبريت - الشلوفة - السويس ودمرت مصدر الثروة المدنية للسكان المدنيين في هذه المناطق كما احترقت مع هذه المزروعات ماشيتهم ومخازن محاصيلهم ودمرت مصادر أرزاقهم<sup>(٢)</sup> .

كما قامت القوات الاسرائيلية بقذف ميناء الأدبية المدني بمدينة السويس بالقنابل والصواريخ فدمرت الميناء والسفن المدنية الراسية به ، كما دمرت صهاريج البترول ومعامل تكرير البترول بمدينة السويس تدميراً تاماً .

---

(١) شهادة مواطن من خان يونس ( البحث السابق ص ١٣ ) .  
 (٢) شهادة المزارعين في منطقة القناة ( البحث السابق ص ١٠٧ وما بعدها ) .

## المبحث الثاني

إدانة المنظمات واللجان الدولية والرأى العام العالمى

لجرائم التدمير والتخريب الاسرائيلية

أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التى أدان فيها الجرائم الاسرائيلية واعتبرها من قبيل الأعمال الانتقامية المحرمة دوليا والتي ترتكب بالمخالفة لميثاق الأمم المتحدة ومن هذه القرارات ما يلى :

١ - القرار رقم ٢٤٨ الصادر فى ٢٤/٣/١٩٦٨ على أثر الهجوم العسكرى الاسرائيلى على مدينة الكرامة وتدمير المنازل والأهداف المدنية فى هذه المدينة الأردنية<sup>(١)</sup> . ففى البند الثانى من هذا القرار أدان مجلس الأمن « العمل العسكرى الذى قامت به اسرائيل باعتباره خرقا تافضا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات المتعلقة بوقف اطلاق النار » .

كما أعلن مجلس الأمن فى البند الثالث من هذا القرار « أنه لا يمكن التساهل فى عمليات انتقامية كهذه ، ولا فى أية أعمال أخرى من أعمال الخرق الخطير لوقف اطلاق النار » .

٢ - القرار رقم ٢٦٢ الصادر فى ٣١/٨/١٩٦٨ على أثر الفارة الاسرائيلية على مطار بيروت<sup>(٢)</sup> . والذى أدان فيه مجلس الأمن بالاجماع

(١) انظر :

S/RES/248/1968.

(٢) انظر :

S/RES/262/1968.

هذا الهجوم الاسرائيلي المتعمد . وقد تضمن هذا القرار الفقرات الأربعة التالية :

- ( أ ) ادانة اسرائيل لهجومها العسكري الذي يعد انتهاكا لالتزاماتها طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وطبقا لقرارات وقف القتال .
- ( ب ) اعتبار أن مثل هذه الأعمال من جانب اسرائيل تهدد استقرار السلام .
- ( ج ) تحذير اسرائيل بأنه في حالة تكرار مثل هذه الأعمال ، سيتخذ مجلس الأمن خطوات أخرى أكثر فاعلية .
- ( د ) الاعتراف بحق لبنان في طلب تعويض عادل عن الاضرار التي التي نشأت عن الهجوم الاسرائيلي . والتي اعترفت اسرائيل بمسئوليتها عنها .

٣ - القرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٩ والصادر على أثر هجوم اسرائيل الجوي على جنوب لبنان في ٢٦ أغسطس ١٩٦٩ والذي أعلن فيه مجلس الأمن عن شعوره بالأسى للخسائر الأليسة في الأرواح والممتلكات التي حدثت على أثر الهجوم الاسرائيلي كما جاء في هذا القرار أن مجلس الأمن :

- ( أ ) يدين الهجوم الجوي المدبر الذي شنته اسرائيل على قرى جنوبي لبنان ، والذي يعد انتهاكا لالتزاماتها طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن .
- ( ب ) يعرب عن أسفه لجميع حوادث الانتهاك العنيفة لوقف اطلاق النار .
- ( ج ) يعرب عن أسفه لتوسيع منطقة القتال .

( د ) يعلن أن مثل هذه الأعمال العسكرية الانتقامية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لوقف اطلاق النار لا يمكن السماح بها وأنه سيتحتم على مجلس الأمن بحث خطوات أخرى أكثر فعالية - كما ينص الميثاق - لضمان عدم تكرار مثل هذه الأعمال .

٤ - القرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٩ الصادر على أثر احراق المسجد الأقصى المبارك في ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ والذي جاء فيه (١) :

« ان مجلس الأمن اذ يشعر بالأسى للتلف الكبير الذى سببته جريمة احراق المسجد الأقصى المبارك فى القدس بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٦٩ وهى تحت الاحتلال الحربى الاسرائيلى .

« واذ يضع فى الاعتبار الخسارة الناجمة التى لحقت بتراث الانسانية،

« وبعد أن استمع الى البيانات التى ألقيت أمام المجلس ، والتي تعكس السخط العالمى الذى سببه فعل التدنيس فى واحد من أكثر أماكن العبادة تقديسا لدى البشرية .

« يعترف بأن أى تدمير أو انتهاك لحرمة الأماكن المقدسة والمواقع والمباني الدينية فى القدس أو أى تشجيع لأى عمل كهذا أو تواطؤ بشأنه يمكن أن يهدد السلام والأمن الدوليين بخطر كبير » .

(١) قدم مشروع هذا القرار فى ١٣ سبتمبر ١٩٦٩ المندوب الباكستانى باسم ٢٥ دولة عربية واسلامية ، وقد وافق على مشروع القرار ١١ دولة ولم يعارضه أحد وامتنعت أربعة دول عن التصويت هى الولايات المتحدة - باراجواى - كولومبيا - فنلندا .

« يقرر أن عمل التدنيس الكريه وانتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك يؤكد الضرورة الملحة لتوقف اسرائيل عن التصرفات التي تنتهك قراراته السابقة ، والغاء جميع الاجراءات والأعمال التي اتخذتها بقصد تغيير وضع القدس » •

« يدعو اسرائيل الى التقيد تماما بأحكام اتفاقيات جنيف والقانون الدولي فيما يتعلق بالاحتلال الحربى والامتناع عما يسبب أية اعاقه لقيام المجلس الاسلامى الأعلى فى القدس بمهامه المعترف بها ، بما فى ذلك أى تعاون قد يرغب المجلس فيه من قبل البلاد التى غالبية سكانها مسلمون ، ومن الجاليات الاسلامية فيما يتعلق بخططه للمحافظة على الأماكن المقدسة الاسلامية فى القدس واصلاحها » •

« يدين عدم انصياع اسرائيل للقرارات السابقة ، ويدعوها الى تنفيذ نصوص تلك القرارات فورا » •

« يكرر العزم على أنه فى حالة الاستجابة السلبية أو عدم الاستجابة لقرارات المجلس فان مجلس الأمن سينعقد دون تأخر لبحث أى عمل آخر يجب اتخاذه فى هذا الشأن » •

ولقد أذان رأى العام العالمى جريمة احراق المسجد الأقصى المبارك وأرسل زعماء العالم برقيات استنكار لتلك الجريمة الاسرائيلية البشعة ومن هذه البرقيات العديدة نشير الى برقية السيدة /سيريمافو- تاندرانيكه رئيسة وزراء سيلان السابقة وزعيمة المعارضة فى سيلان بتاريخ ٢٥/٨/٦٩ والتي قالت فيها « تلقينا باستنكار وفزع الأخبار المزعجة بحرق المسجد الأقصى وهو واحد من أقدس أماكن العبادة فى العالم الاسلامى ونشارك المسلمين فى العالم أجمع الالامهم فى محتهم » •

وإذا ما امتد حقد الانسان الى تدمير القيم الروحية للانسان فان فرص  
نجاة الانسانية تكون جد ضئيلة » .

وفي المؤتمر الذي عقده جامعة القاهرة بتاريخ ٢٥/٨/٦٩  
لاستنكار الجريمة الاسرائيلية ألقى الأبا غريغوريوس مندوب البابا كلمة  
نيابة عنه قال فيها : « أن الطعنة الموجهة الى المسجد الأقصى موجهة الى  
قلوب المسيحيين والمسلمين على السواء . أن على اسرائيل ومن يساندها  
أن يتحملوا تبعه تخريب الأماكن المقدسة » كما دعا الأبا غريغوريوس  
الى الوحدة القومية المتناسكة بين المسلمين والمسيحيين في كل مكان لطردهم  
اسرائيل من الأماكن المقدسة .

ودعت الجامعة العربية الى عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب  
لبحث موضوع حرق اسرائيل للمسجد الأقصى وقد اجتمع الوزراء في  
مساء يوم ٢٥/٨/١٩٦٩ وأدانوا العدوان الاسرائيلي على المسجد  
الأقصى وانتهاكها للقيم الانسانية والروحية في الأراضي المحتلة .

كما أدانت الصحف الغربية جرائم التدمير والتخريب التي ترتكبتها  
سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المقدسات الاسلامية والمسيحية في  
الأراضي العربية المحتلة ومن أمثلة هذه الصحف ما نشرته جريدة « التايم  
ماجازين » في ٢٠ يونيو ١٩٦٧ عن قصد سلطات الاحتلال الاسرائيلية من  
تدمير المقدسات الاسلامية في القدس وهو اعادة انشاء المعبد اليهودي  
محل هذه المقدسات . وكذلك ما نشرته جريدة « الليموند » الفرنسية في  
٥ مايو ١٩٦٨ عن تدمير الجيش الاسرائيلي للكنيسة الأرمنية في الأراضي  
العربية المحتلة .

كما نشرت مجلة العالم العربي التي تصدر في نيويورك مقالين  
للأستاذ « مالميسون » أستاذ القانون في جامعة جورج واشنطن أدان

فيهما انتهاك اسرائيل لاتفاقية جنيف بارتكابها أعمال التدمير والتخريب للقري والمنازل والأهداف المدنية العربية منذ عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ (١) .

وقد أدانت تقارير الصليب الأحمر الدولي جرائم التدمير والتخريب التي ارتكبتها اسرائيل ضد الأهداف المدنية العربية في حالات كثيرة . ففي الهجوم الجوي الذي حدث في ٢ مارس ١٩٦٩ على الأراضى السورية والأهداف المدنية بها . جاء تقرير مندوب الصليب الأحمر الدولي ليدين هذا العدوان باعتباره قد تم على أهداف مدنية وسكان مدنيين منهم النساء والأطفال الذين قتلوا وجرحوا من جراء هذا الهجوم ولم يكن هناك أى معسكرات للفدائيين أو قواعد لهم تجيز هذا الهجوم الفادر (٢)

كما أذان تقرير مندوب الصليب الأحمر الدولي الهجوم الاسرائيلي على عين حاذير بالأردن في ٢٦ مارس ١٩٦٩ وكذب المزاعم الاسرائيلية التي ادعت وجود قواعد للفدائيين في هذه المنطقة . فلقد جاء في التقرير

(١) أنظر :

W. Z. Mallison, "The Geneva Convention for the protection of civilian persons : An Analysis of its application in the Arab Territories under Israeli Occupation ." The Arab World Magazine, January 1970, pp 16-22 ; *ibid.*, June 1969, pp 3-9.

(٢) جاء نص هذا التقرير على النحو التالي :

**SYRIA : Air Attack On Hame and Maisaioun  
On 2 March 1969.**

"I was convinced that the Attack was only on civilian targets.

"At Hame, are frigerator factory, a small suger factory, and a few houses were destroyed. There were no fedaiyeen bases. The 40 or 53 wounded, whom we visited, were all civilians, mostly women and children. The same applied to the nine dead. The attack occured at a time when the people were leaving for work.

"At Maisaloun, the surprise attack served only to destroy the police post, burn official papers, and cause the death of a nurse and the wounding of a few passer-by."

أنه لا وجود لأي قواعد للفدائيين في منطقة عين حازير . كما وصف التقرير الخسائر البشرية والمالية التي حدثت للمدنيين بما فيهم الأطفال الأبرياء نتيجة لهذا الهجوم الغادر . كما أعلن مندوب الصليب الأحمر أن ما حدث من تدمير وتخريب للطريق المدني والمطاعم المدنية لم يكن له ما يبرره إذ أن بلدة عين حازير بلدة زراعية مسالمة توجد بها استراحة للمسافرين ، وبالتالي فهي ليست هدفا عسكريا يستوجب هذا التدمير ويبرر هذا الهجوم الاسرائيلي (١) .

وبتاريخ ١٧ أبريل ١٩٦٩ أرسل ممثل سوريا الدائم في الأمم المتحدة خطابا الى السكرتير العام للأمم المتحدة قدم فيه أدلة وافية تدين اسرائيل على ما ترتكبه من جرائم تدمير وتخريب ضد الأهداف المدنية في الأراضي العربية المحتلة (٢) :

وبتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٧٠ أرسل ممثل الكويت الدائم في الأمم

(١) جاء نص هذا التقرير على النحو التالي :

Jordan : Air Attack On Einhazzeer  
On 26 March 1969.

"The region bombed covers 500-600 meters. Two restaurants were completely destroyed, and a house with seven occupants was destroyed and the occupants killed or wounded.

At the time of the attack, there were many patrons in the restaurants. their number remains unknown.

The majority were killed on the spot, many were terribly mutilated. Since the bombs were dropped all along the road, many pedestrians, school children and workers, were killed or wounded.

"Nowhere in or around the area bombed was there evidence of fedaiyeen camps. In fact since the attack caused the death of 23 civilians and many more wounded, is sufficient proof that no fedaiyeen were in the area.

"I can only conclude that the area bombed was a peaceful agricultural village and a resting place for travellers."

ICRC Report 3 April 1969.

(٢) انظر نص هذا الخطاب في الوثيقة التالية :

U.N.S. C., S/9164, 18 April 1969.

المتحدة خطابا الى السكرتير العام للأمم المتحدة قدم فيه أدلة تدين اسرائيل على ارتكابها جرائم التدمير والتخريب للمنشآت والقرى والمدن العربية مدعومة بالوثائق المصورة وأقوال ممثلى الولايات المتحدة . الهند . فنلندا وتركيا أمام مجلس الأمن عند مناقشة أعمال التدمير الاسرائيلية وكذلك أقوال بعض رؤساء اسرائيل السابقين مثل حاييم ويزمان وبن جوريون وغيرهم والتي أدانت جميعها ما ترتكبه اسرائيل منذ عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ (١) :

---

(١) أنظر نص هذا الخطاب في الوثيقة التالية :

## المبحث الثالث

### موقف القانون الدولي من مثل هذه الجرائم

يدين القانون الدولي جرائم التدمير والتخريب التي ترتكبها إسرائيل ضد الأهداف المدنية ويعتبرها جرائم حرب بالمعنى الدقيق نظرا لأنها ترتكب ضد أهداف مدنية دون ضرورة عسكرية تبرر ذلك ، كما أنها تخالف القاعدة العامة المعترف بها في معظم نصوص القانون الدولي ، والقوانين الانسانية ، والمبادئ المستقرة لدى الدول المتمدينة ، والتي تقرر أن شرور الحرب تقتصر على المحاربين فلا يجوز أن تتعداهم الى غيرهم من المدنيين أو الى الأهداف المدنية دون العسكرية .

فقد حرمت لوائح لاهاي في المادة ٥٦ تدمير المنشآت المدنية ذات الطبيعة الخاصة مثل المنشآت الدينية والخيرية والتعليمية والتاريخية والأثرية والفنية والعلمية كما قررت أن ارتكاب أعمال التدمير والتخريب لهذه المنشآت يستوجب المسؤولية القانونية<sup>(١)</sup> .

كما حرمت اتفاقية المدنيين على دولة الاحتلال ارتكاب مثل هذه الجرائم . فلقد نصت المادة ٥٣ من هذه الاتفاقية على أنه محظور على دولة الاحتلال أن تدمر أى متعلقات ثابتة أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات أو الحكومة أو غيرها من السلطات العامة أو المنظمات

(١) انظر :

James Brown Scott, The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907, New York, 1915, p 127.

الاجتماعية أو التعاونية الا اذا كانت العمليات الحربية تقتضى ضرورة هذا التخريب . كما نصت المادة ١٨ من هذه الاتفاقية على عدم جواز تعريض المستشفيات المدنية للهجوم بأى حال من الأحوال . وواضح مما سبق عرضه من وقائع . أن اسرائيل قد انتهكت أحكام لوائح لاهاى واتفاقية المدنيين بارتكابها جميع الأفعال التى حرمتها مواد هذه الاتفاقيات واعتبرت لجنة المسئوليات التى شكلها مؤتمر السلام فى ٢٥ يناير ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى أن الأفعال التالية تعتبر جرائم حرب<sup>(١)</sup> :

- ١ - تخريب وهدم العقارات على نطاق واسع .
  - ٢ - ضرب المدن غير المدافع عنها بالقنابل .
  - ٣ - هدم الآثار التاريخية والمنشآت الدينية أو الخيرية ومعاهد التعليم عن عمد مقصود .
  - ٤ - ضرب المستشفيات بالقنابل .
- وطبقا لميثاق محكمة نورمبرج المادة ٦ - فقرة ب : يعتبر التدمير العمد للمدن والقرى والتخريب غير المبرر بالضرورات الحربية جرائم حرب واعتبر أو بينهم ان الأفعال التالية تشكل جرائم حرب<sup>(٢)</sup> .
- ١ - ضرب الأماكن غير المدافع عنها بالقنابل والقاء القنابل من الجو كوسيلة لارهاب السكان .
  - ٢ - هدم المتاحف والمدارس والمستشفيات دون دافع قانونى .

(١) راجع ما سبق ذكره فى البحث الخاص بتعريف جرائم الحرب ص ٥٥٢ من هذه الرسالة .  
(٢) انظر :

٣ - هدم الآثار أو المباني الدينية أو الخيرية أو التاريخية .. ألخ دون  
سبب شرعى .

وبالمثل اعتبرت قوانين الحرب فى الدول المتمدينة أن أفعال التدمير  
والتخريب للأهداف المدنية جرائم حرب تخالف قوانين وأعراف الحرب .  
ومن هذه القوانين نشير الى قانون الحرب الانجليزى الذى اعتبر الأفعال  
التالية جرائم حرب :

١ - اطلاق النار على الأماكن غير المدافع عنها .

٢ - اطلاق النار على المستشفيات والمباني التى لها امتياز .

٣ - التدمير بلا داع .

كما أن تدمير أماكن العبادة من مساجد أو كنائس يتعارض مع القيم  
الدينية والرسالات السماوية ويمنع مواطنى الأراضى المحتلة من ممارسة  
شعائهم الدينية المنصوص عنها فى الاعلام العالمى لحقوق الانسان<sup>(١)</sup> .

كما أدان أساتذة القانون الدولى العرب والأجانب عمليات الهجوم  
الاسرائيلية على الأهداف المدنية العربية والتى نتج عنها الكثير من الأضرار  
نتيجة لأعمال التدمير والتخريب التى أحدثتها هذه العمليات الاسرائيلية  
الغادرة<sup>(٢)</sup> .

(١) نصت المادة ١٨ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان على حق كل  
شخصى فى ممارسة واقامة شعائره الدينية .

(٢) انظر :

الاستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان ، العدوان الاسرائيلى على  
مطار بيروت الدولى ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد الخامس  
والعشرون ، ١٩٦٩ ، ص ١٩٧ .

انظر أيضا :

Richard A. Falk, "The Beirut Raid and the international law of  
retaliation," A.J.I.L., vol. 63, 1969, pp 415-443.

## الفصل السادس

### جرائم استعمال الأسلحة والذخائر المحرمة دوليا

#### المبحث الأول

#### وقائع استخدام اسرائيل للأسلحة والذخائر المحرمة دوليا

##### أولا - النابالم (١) :

استخدمت اسرائيل منذ عدوانها على الدول العربية في الخامس من يونيو ١٩٦٧ أنواعا مختلفة من الأسلحة والذخائر المحرمة استخدامها دوليا ومن هذه الأنواع نشير الى ما يلي :

استخدمت اسرائيل قنابل النابالم ضد المدنيين العرب الأبرياء مما نتج عنه قتل واصابة الكثير من المدنيين بسبب احتراقهم من هذه القنابل الفتاكة . فالمعروف عن النابالم أنه يلتصق بالجسم ولا يمكن التخلص

---

(١) النابالم سلاح حارق ، وهو عبارة عن مادة هلامية قوية تتكون من مواد حارقة ( زيت مجمد وبنزين ) وأحماض مختلفة (حامض النافتيك وحامض البالمونيك ) ، توضع في داخل قنابل معدنية خفيفة يتم اشتعالها بواسطة شحنة متفجرة ويطلق النابالم بواسطة قنابل الطائرات أو الصواريخ أو بواسطة قاذفات اللهب أو الألغام كما يمكن رشه بواسطة الطائرات . وعند انفجار القنابل تنتشر مادة النابالم في قطع صغيرة وتلتصق بأى مادة تلتقى أو تصطدم بها ، وتنتج نيرانا قوية قد تصل درجة حرارتها الى حوالي ثلاثة آلاف درجة فهرنهايت .

منه ولا يمكن اطفاءؤد بالماء لأنه يظل مشتعلًا في الماء نظرا لأن كثافته أقل من كثافة الماء ، وينتج عن استخدامه ضد الأشخاص الآثار التالية :

- ١ - يحدث آلاما شديدة وقاسية بمجرد التصاقه بجسم الانسان .
- ٢ - يحدث حروقا وتشوهات بالجسم لا يمكن ازالة آثارها .
- ٣ - ان حدث وعاش الانسان الذي تعرض له فانه يظل يقاسى صعوبة الشفاء منه .

وقد استخدمت اسرائيل هذا السلاح القاتل الرهيب على نطاق واسع منذ عدوان ١٩٦٧ . فلقد جاء بتقرير اللجنة السداسية تحت عنوان « استخدام النابالم ضد المدنيين » ان اللجنة استمعت لشهادات بشأن أفراد مدنيين أصيبوا بحروق خطيرة في أجسامهم من جراء قنابل نابالم ألقتها عليهم الطائرات الاسرائيلية<sup>(١)</sup> .

كما جاء بتقرير نفس اللجنة تحت عنوان « استخدام النابالم ضد المدنيين التجمعيين » انها استمعت الى شهادات لأشخاص مذكورة أسماؤهم عن حالات تعرض فيها المدنيون بما فيهم الأطفال الى الحرق أو الموت بقنابل النابالم . كما أن اللجنة اطلمت على برقية بعث بها السيد / وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة بشأن استخدام اسرائيل لقنابل النابالم ضد المستشفيات ومعسكرات الشباب والمدارس وهى حقائق أفكرها مندوب اسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة في رسالة بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٦٧ » .

واستخدمت اسرائيل في جميع غاراتها الجوية على مدن القنّاة في

(١) تقرير اللجنة السداسية ص ٤ .

الجمهورية العربية المتحدة وعلى الأهداف والسكان المدنيين في هذه المدن : قنابل النابالم الحارقة • والتي تسبب عنها حرق ووفاة الكثير من المدنيين (١) .

وقد كان استخدام اسرائيل للنابالم ضد المدن والقرى والأهداف المدنية محلا لاستنكار الرأي العام العالمى بصفة دائمة • ومن أمثلة ذلك تشير الى بعض البلاغات التى صدرت عن رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية عقب بعض غارات النابالم الاسرائيلية :

١ - ففى ٢٨ مارس ١٩٦٩ أصدرت الرابطة بلاغا فى بروكسل جاء نضه كالآتى :

« على اثر اعلان اغارة الطيران الاسرائيلى على قرية عين الزير الأردنية بعثت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية الى سكرتير عام الأمم المتحدة بالبرقية الآتية :

« أزعجتنا الغارة الاجرامية بالنابالم ضد قرية عين الذير الأردنية التى سببت ١٧ قتيلًا و ٢٦ جريحا من المدنيين نطالب مجلس الأمن بادانة هذا الخرق الجديد والخطير للغاية للقانون الدولى بواسطة اسرائيل » •

٢ - وفى ١٤ أغسطس ١٩٦٩ بعثت الرابطة ببرقية الى السكرتير العام للأمم المتحدة والى السلطات المعنية على النحو التالى :

« رابطة الحقوقيين الديمقراطية العالمية تعبر عن استنكارها للهجوم

---

(١) جاءت نتيجة البحث الميدانى الذى أجرى مع السكان المدنيين بمنطقة قناة السويس وأراضى سيناء المحتلة بأدلة ادانة اسرائيل على استخدامها للنابالم فى غاراتها بالطائرات على المناطق والأهداف المدنية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٢ وما بعدها) .

الاسرائيلي ضد لبنان في ١١ أغسطس حيث سببت غارات النابالم ضحايا  
بين المدنيين . هذه الانتهاكات للقانون والاتفاقيات الدولية تتحدى  
النداءات والقرارات السابقة للأمم المتحدة وتستوجب العقوبات » .

كما أدان تقرير بعثة تقصى الحقائق التي أرسلها الى الشرق الأوسط  
« الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي » ، اسرائيل على استخدامها قنابل  
النابالم ضد المدنيين بما قيمهم الأطفال الأبرياء . ودعم هذا التقرير بصور  
تمثل القتلى بالنابالم والمشوهين نتيجة الحريق به . وذكر تعليق بجانب  
صورة لطفل احترق حتى الموت بقنابل النابالم نصه الآتي<sup>(١)</sup> :

“This small child is just one of the many hundreds civilians,  
killed or maimed by the Israeli napalm bombing.”

ونشرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تقريراً تضمن أدلة ادانة  
اسرائيل لاستخدامها قنابل النابالم الحارقة ضد المدنيين العرب « شيوخا  
وشبابا ونساء وأطفالا » ، وأرفق بهذا التقرير وثائق مصورة لمجموعات  
كثيرة من المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا نتيجة الاحتراق بقنابل النابالم  
الاسرائيلية . كما أشار هذا التقرير الى ادانة الرأي العام العالمي

(١) يعرف هذا الاتحاد باسم (WFDY) وهو اختصار للاسم الكامل  
وهو : “The World Federation of Democratic Youth.”

وقد شكل هذا الاتحاد بعثة تقصى الحقائق الخاصة بانتهاكات  
اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة وتكونت البعثة من  
خمس أعضاء من دول مختلفة هي ( انجلترا - فرنسا - نيوزيلندا -  
النرويج - وعضو من اللجنة التنفيذية للاتحاد ) وقد زارت هذه البعثة  
منطقة الشرق الأوسط وشاهدت واستمعت الى شهود العيان الذين أثبتوا  
انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة بطريقة بشعة تماثل  
النازية تماما في الحرب العالمية الثانية وقد أذاع الاتحاد تقريراً عن النتائج  
التي توصلت اليها هذه البعثة ، ونشر هذا التقرير في بودابست في يونيو  
سنة ١٩٦٩ .

والصحافة الأجنبية لاسرائيل نتيجة استخدامها هذا السلاح القناك ضد الأهداف المدنية بما فيها المستشفيات المدنية والسكان المدنيين في الأراضي العربية المحتلة (١) .

### ثانيا - الصواريخ المحرمة دوليا :

استخدمت اسرائيل في غاراتها على الأهداف المدنية والسكان المدنيين منذ أواخر عام ١٩٦٩ وأوائل عام ١٩٧٠ أنواعا مختلفة من الصواريخ المحرمة دوليا بسبب ما تسببه من آلام شديدة لجسم الانسان. ومن هذه الأنواع الصواريخ المعروفة باسم صواريخ الماي تي ملوس وهي من الأسلحة المدمرة التي يحتوي كل صاروخ منها على عشرات من السهام الحديدية في حجم المسامير ، وعندما ينفجر الصاروخ تنطلق منه هذه السهام في دائرة واسعة لتحدث اصابات غير نظيفة في جسم الانسان الذي تخترقه وتسبب له آلاما شنيعة ومبرحة وتحدث تهتكات بأنسجة الجسم عند اختراقها له (٢) .

وتشبه السهام التي تتكون منها هذه الصواريخ رصاص دمد المحرم دوليا بسبب ما ينتج عن استخدامه من احداث تهتكات بأنسجة الجسم الذي يصيبه . بل ان محتويات هذه الصواريخ تفوق رصاص دمد فيما تحدثه من آلام مبرحة وتهتكات شديدة بجسم الانسان الذي تصيبه .

(١) انظر :

Publications of the Palestinian Red Crescent Society, Prepared by the Information Committee, Amman-Jordan, 1969, No I, pp 33-38.

(٢) أثبت الفحص الفني لهذا الصاروخ . ان رأسه عبارة عن مجموعات من الشظايا على شكل مسامير من الصلب بطول ٢٠ سم مديبة من المقدمة ونهايتها مشكلة على هيئة زعانف وتكون كل مجموعة من ١٥ شظية تقريبا

## المبحث الثاني

### موقف القانون الدولي من حيث تحريم استعمال هذه الأسلحة والذخائر التي تستخدمها القوات الاسرائيلية

استقرت قواعد قانون الحرب على أن الدول المتحاربة لا تملك الحرية المطلقة في استخدام ما تشاء من الأسلحة والذخائر في حربها ضد بعضها ، بل ان هذه الدول مقيدة فيما تستخدمه من أسلحة وذخائر بقيد هام هو « ألا تسبب هذه الأسلحة أو الذخائر آلاما أو أضرارا لا مبرر لها » .

وقد جاء تقنين هذا المبدأ الذي كان مستقرا في العرف الدولي في المادة ٢٢ من لوائح لاهاي التي قررت أن « حق الدولة في اختيار وسائل إيذاء العدو غير مطلق (١) » .

وهذا المبدأ ملزم لجميع الدول ولا يجوز التهرب منه بدعوى أن الضرورة الحربية استوجبت استخدام أسلحة أو ذخائر من النوع الذي يؤذى الانسان دون مبرر ويتسبب له في الآلام المبرحة والتهتكات والحروق والعاهات والاصابات الخطيرة التي لا يرجى منها شفاء . وهذا ما يراه معظم فقهاء القانون الدولي ويتفقون عليه عند تفسيرهم لنص

(١) جاء نص هذه المادة على النحو التالي :

“Belligerents have not got an unlimited right as to the choice of means of injuring the enemy.”

المادة ٢٢ من لوائح لاهاي التي نصت على هذا المبدأ (١) .

فالقاعدة العامة التي تقضى بأن الضرورة الحربية قد تجيز للدولة المحاربة ارتكاب بعض الأفعال غير القانونية . هذه القاعدة لا تسرى بالنسبة لاتفاقيات لاهاي التي جاءت للتخفيف من ويلات الحروب وشروطها وقيدت الدولة المتحاربة في بعض موادها - على النحو الذي جاءت به المادة ٢٢ - في استخدام الأسلحة والذخائر التي قد تسبب اذى شديدا للأفراد . ويستفاد ذلك من مقدمة اتفاقيات لاهاي التي قضت بأن الهدف من هذه الاتفاقيات هو تقييد سلوك المتحاربين من أجل تجنب شرور الحرب الخطيرة . فلا يلحأ المتحاربون في علاقاتهم المتبادلة وفي علاقاتهم مع السكان الا الى السلوك الذي يقلل ما أمكن من شرور الحرب وويلاتها (٢) .

كما نصت المادة ٢٣ فقرة ٥ من لوائح لاهاي على تحريم استخدام الأسلحة والمقذوفات أو المواد الحربية الأخرى التي تسبب آلاما لا داعي لها (٣) .

وتمشيا مع هذا التحريم الذي نصت عليه لوائح لاهاي . جاءت

#### (١) انظر :

Oppenheim, op. cit., p 233.; Westlake, op. cit., p 466.; Spaight, op. cit., p 73 et seq.

#### (٢) جاءت مقدمة اتفاقيات لاهاي على النحو التالي :

"According to the views of the high contracting parties, these provisions the wording of which has been inspired by the desire to diminish the evils of war as far as military requirements permit, are intened to serve as a general rule of conduct for belligerents in their mutual relations and in their relations with the inhabitant."

#### (٣) جاء نص هذه الفقرة على النحو التالي :

"It is particulary forbidden ... (e) To employ arms, projectiles, or material calculated to cause unnecessary suffering."

بعض المعاهدات الدولية لتحرم استخدام قواذف اللهب التي تسبب الحرق لأفراد العدو . ومن هذه المعاهدات ، معاهدة فرساي ( ١٨١٣ ) ، ومعاهدة سان جرمان ( م ١٣٥ ) .

ومن الذخائر المماثلة للذخائر التي تستخدمها اسرائيل والتي حرّمها القانون الدولي نظرا لما في استعمالها من اهدار للانسانية وايداء للبشرية؛  
الذخائر التالية :

### ١ - المقذوفات المتفجرة أو المحشوة بمواد ملتهبة :

وهذا النوع من المقذوفات حرّمه تصريح سان بطرسبورج الصادر في ١١ ديسمبر ١٨٦٤ . وقد جاء تحريم هذه المقذوفات على أساس أن الهدف الوحيد المشروع أثناء الحرب هو اضعاف قوة العدو العسكرية دون الحاجة الى ايداء أفراد العدو ايداءا خطرا يسبب لهم آلاما قاسية . وهذا هو ما نصت عليه مقدمة هذا التصريح<sup>(١)</sup> .

وان كان تصريح سان بطرسبورج غير ملزم الا بالنسبة للدول المتعاقدة أو المنظمة وفي حالة حرب بين دولتين أو أكثر منها - حسب نص الفقرة الأخيرة من هذا التصريح - الا أن التحريم الذي جاء به هذا

(١) جاءت مقدمة تصريح سان بطرسبورج على النحو التالي :

“Considering that the progress of civilization should have the effect of alleviating as much as possible the calamities of war ;

“That the only legitimate object which states should endeavour to accomplish during war is to weaken the military forces of the enemy ;

“That for this purpose it is sufficient to disable the greatest possible number of men ;

“That this object would be exceeded by the employment of arms which uselessly aggravate the suffering of disabled men, or render their death inevitable ;

“That the employment of such arms would therefore be contrary to the laws of humanity.”

التصريح قد تأكد وتأييد بنص المادة ٢٣ من اتفاقيات لاهاى لسنة ١٨٩٩  
وسنة ١٩٠٧ . وبذلك أصبح هذا التحريم دوليا وملزما للدول المجتمع  
الدولى كله (١) .

## ٢ - الرصاص الذى يحدث تهتكات بالجسم :

جاء تحريم هذا النوع من الرصاص فى التصريح الموقع فى ٢٩ يونيو  
١٨٩٩ والملاحق باتفاقيات لاهاى لسنة ١٨٩٩ . وقد أرادت الدول الأطراف  
الموقعة على هذا التصريح استكمال تحريم الأسلحة التى تسبب الايذاء  
الذى لا مبرر له والتى جاء تحريم أول نوع لها فى تصريح سان  
بطرسبورج . وقد نص هذا التصريح على تعهد الدول الموقعة بعدم  
استعمال الرصاص الذى يتفطرطح أو يتمدد فى الجسم الأدمى بسهولة  
كالرصاص ذى الغطاء الصلب الذى لا يغطى الجزء الداخلى من الرصاص  
تماما مما ينتج عنه احداث تهتكات بأنسجة الجسم الذى يصيبه والذى  
من أمثلته الرصاص المعروف باسم رصاص دمدم (٢) .

ومن هذا العرض لقواعد القانون الدولى : نجد أن اسرائيل قد  
انتهكت هذه القواعد بارتكابها جرائم استعمال الأسلحة والذخائر المماثلة  
للأسلحة والذخائر التى تحرمها هذه القواعد . فان كانت قواعد قانون  
الحرب الحالية لا تنص صراحة على تحريم النابالم وغيره من الصواريخ  
والأسلحة التى ظهرت فى الحروب الحديثة ، الا أنه بدراسة هذه الأسلحة  
ومكوناتها نجد أن استخدامها يحدث آثارا معينة تشابه مع الآثار التى  
تحدثها الأسلحة المحرمة حاليا فى قواعد قانون الحرب .

(١) أنظر شرح تصريح سان بطرسبورج فى المرجع التالى :

Henri Meyrowitz, Réflexions à propos du centenaire de la Déclaration  
Saint-Petersbourg, R.I. C.R., Genève 1968, pp 541-555.

(٢) سمي هذا الرصاص باسم رصاص دمدم نسبة الى المصنع الذى  
صنع فيه لأول مرة ببلدة دمدم القريبة من كلكتا .

وعلى ذلك وبقياس ما تستخدمه اسرائيل حاليا من أسلحة وذخائر على الأسلحة والذخائر المحرمة صراحة بموجب قواعد القانون الدولي ، يصبح استخدام اسرائيل لهذه الأسلحة جريمة دولية بالرغم من عدم النص على التحريم صراحة في قواعد القانون الدولي الاتفاقية السارية حاليا .

ويكون أساس تحريم استعمال هذه الأسلحة هو العرف الدولي المستقر بمقتضى القواعد الدولية الاتفاقية السابق سردها والتي تشير الى تحريم أنواع معينة من الأسلحة ذات طبيعة خاصة وتنتج آثار معينة تضر بالانسانية أضرارا كثيرة .

واننا نرى أن الوقت قد حان لاعادة النظر في قواعد قانون الحرب الحالية وتعديلها بالشكل الذى يتضمن قواعد جديدة تحرم الأسلحة الحديثة التى ظهرت أخيرا والتي تحمل معها الدمار والهلاك والايذاء الخطير للبشرية على النحو الذى تمارسه اسرائيل حاليا .

## ختام القسم الثالث

وبعد فقد عرضنا لجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم ابادة الجنس البشرى التى ارتكبتها اسرائيل ضد الأشخاص المدنيين فى الأراضى العربية المحتلة والتى خالفت فيها قوانين الحرب والاحتلال الحربى والاتفاقيات الدولية الانسانية والاعلان العالمى لحقوق الانسان وأحكام الشرائع السماوية والقوانين الداخلية للأراضى المحتلة وكذا المبادئ العامة للقانون الجنائى المعترف بها فى كل الدول المتمدينة . كما استهانت فيها بقرارات المنظمات الدولية ولجان التحقيق الدولية وغيرها من المنظمات الانسانية العالمية التى أدانت الاجرام الاسرائيلى فى الأراضى المحتلة .

لقد قدمنا كتاب اسود أثبتنا فيه بجلاء وبصورة قاطعة لا مجال فيها للشك أو التشكيك أن اسرائيل بأساليبها الهجعية البربرية المزوجة بالوحشية قد ارتكبت وما زالت ترتكب جميع الأفعال المحرمة التى تعد وخزا للضمير العالمى يؤرقه فى كل زمان ومكان . ان هذا الكتاب يحمل أدلة الادانة لزعماء وقادة اسرائيل الذين يجب أن يقدموا للمحاكمة لارتكابهم نفس الأعمال البشعة التى أدت بعد الحرب العالمية الثانية الى محاكمة زعماء وقادة دول المحور أمام محكمة نورمبرج ومحكمة طوكيو .

لقد بدأت اسرائيل مخطط استعمار العالم وابداء الجنس البشرى غير اليهودى فى شتى أنحاء العالم ، واذا كانت اسرائيل قد بدأت بفلسطين والشعب العربى فان الدور حتما آت على باقى شعوب العالم ان لم تهب هذه الشعوب للوقوف فى وجه الأطماع الصهيونية العنصرية وذلك على النحو الذى حدث أمام المخطط الهتلرى النازى أثناء الحرب العالمية الثانية .

اننا نوجه الدعوة الى فقهاء القانون الدولي ليشاركوا بدراساتهم القانونية في تحذير العالم من الجرائم الاسرائيلية التي تكاد أن تؤدي بقواعد القانون الدولي الى دار الفناء وتستبدلها بشريعة القوة والعنصرية. ان على فقه القانون الدولي • الذى بذل الكثير فى خلق وتطوير قواعد هذا القانون من أجل رفاهية وسعادة جميع أبناء البشر فى المجتمع الدولي أن يتصدى الآن للهمجية الاسرائيلية حفاظا على ما اكتسبته قواعد هذا القانون من استقرار فى حكم العلاقات الدولية •

ان اسرائيل التي قامت بحرب عدوانية توسعية فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ما زالت حتى الآن تتحدى المجتمع الدولي ممثلا فى منظمة الأمم المتحدة وترفض الانصياع للقرارات التي تصدرها المنظمة الدولية وتستمر فى تنفيذ أغراضها التوسعية منتهكة أحكام القانون الدولي التي تحرم الاستيلاء على الأراضى عن طريق الغزو الحربى •

ولعل أحدث دليل على ذلك هو رفض اسرائيل الاستجابة للقرار رقم ٢٩٨ الذى أصدره مجلس الأمن بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٧١ والذى جاء به (١) :

« ان مجلس الأمن •••••

اذ يعيد تأكيد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بواسطة الغزو الحربى ، واذ يشير بقلق الى رفض اسرائيل تنفيذ القرارات السابق اصداها ، واذ يشير بقلق أكثر الى قيام اسرائيل - منذ صدور القرارات

السابقة – باتخاذ اجراءات جديدة تهدف الى تغيير وضع الجزء المحتل من القدس .

١ – يعيد تأكيد قرارات مجلس الأمن رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٨ ورقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٩ .

٢ – يأسف لعدم احترام اسرائيل للقرارات السابقة التي أصدرتها الأمم المتحدة بخصوص الاجراءات والأعمال التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس .

٣ – يؤكد بطلان جميع الأعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس بما فيها الاستيلاء على الأراضي والأموال ونقل السكان وكذا التشريعات التي تهدف الى ضم الجزء المحتل من المدينة .

٤ – ويدعو – بصفة عاجلة – اسرائيل الى الغاء كل الاجراءات والأعمال السابقة والى عدم اتخاذ أى خطوات جديدة تهدف الى تغيير وضع الجزء المحتل من مدينة القدس أو تؤدي الى الأضرار بالسكان ومصالح المجتمع الدولي أو العدل واستمرار السلام .

٥ – يطالب السكرتير العام – بالتشاور مع رئيس مجلس الأمن وبلاستعانة بكل من يختاره بما فى ذلك ممثل خاص أو لجنة – بأن يقدم الى مجلس الأمن عند المزوم وفى خلال ٦٠ يوما – على أى حال – تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

وتنفيذا لهذا القرار قام السكرتير العام باختيار لجنة دولية لتقوم بالسفر الى مدينة القدس والتحقيق فى الاجراءات التي تتخذها اسرائيل

لتغيير وضع المدينة وقد طلب السكرتير العام من الحكومة الاسرائيلية السماح باستقبال اللجنة الا أن اسرائيل أعلنت رفضها السماح بدخول هذه اللجنة الى القدس •

وبتاريخ ٥ اكتوبر ١٩٧١ قدم السكرتير العام للأمم المتحدة الى الجمعية العامة التقرير الجديد الذى أذاعته لجنة التحقيق الثلاثية عن نتائج التحقيقات التى قامت بها خلال عام ١٩٧١ بخصوص انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة • وقد جاء فى هذا التقرير ما يلى (١) :

« ان الأدلة التى قدمت الى اللجنة من خلال التحقيقات التى قامت بها خلال عام ١٩٧١ تؤكد أن الأعمال والتصرفات والسياسة التى تنتهك حقوق الانسان للسكان المقيمين فى الأراضى المحتلة والتى اكتشفتها اللجنة فى عام ١٩٧٠ ، ما زالت مستمرة بل أصبحت أكثر ظهورا ووضوحا •••• ان ما تمارسه اسرائيل من عمليات ضم لبعض الأراضى الموجودة تحت الاحتلال الاسرائيلى والتى تؤكدتها تصريحات أعضاء الحكومة الاسرائيلية هو - فى نظر اللجنة - انتهاك خطير لحقوق الانسان للسكان المقيمين فى الأراضى المحتلة (٢) » •

كما أورد تقرير اللجنة الثلاثية الأدلة على ارتكاب اسرائيل الأعمال التى تنتهك حقوق السكان المدنيين العرب فى الأراضى العربية المحتلة

(١) أنظر :

Report of The Special Committee To Investigate ISRAELI Practices Affecting The Human Rights of the Population of The Occupied Territories. U.N.G.A, A/8389, 5 October 1971.

(٢) أنظر :

وكذا الأعمال التي تخالف اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وقد ذكر التقرير - على سبيل المثال - الأعمال التالية :

- ١ - طرد السكان العرب من الأراضي العربية المحتلة<sup>(١)</sup> .
- ٢ - الاستيلاء على الأراضي العربية في القدس المحتلة<sup>(٢)</sup> .
- ٣ - تدمير وهدم المنازل واطادة القرى<sup>(٣)</sup> .
- ٤ - سوء معاملة المعتقلين العرب<sup>(٤)</sup> .
- ٥ - اعتقال المدنيين العرب الأبرياء بدون اثبات أى اتهام ضدهم<sup>(٥)</sup> .
- ٦ - تعريض حياة الأطفال والتلاميذ في الأراضي المحتلة للخطر وتغيير مناهج التعليم بغرض تغيير مفاهيم هؤلاء التلاميذ والغاء ولائهم نحو عربتهم الفلسطينية<sup>(٦)</sup> .

واختتمت اللجنة تقريرها بالتوصية بتعيين جهاز أو دولة محايدة أو منظمة دولية تتولى حماية حقوق المدنيين العرب سكان الأراضي العربية المحتلة من الأعمال التي ترتكبها ضدهم سلطات الاحتلال الاسرائيلية

ibid, pp 34, 42-43.

(١) انظر :

ibid, p 34.

(٢) انظر :

ibid, pp 44-45.

(٣) انظر :

ibid, pp 46-50.

(٤) انظر :

ibid, p 51.

(٥) انظر :

ibid, pp 51-52.

(٦) انظر :

بالإضافة إلى ضمان تنفيذ اتفاقيات جنيف والتأكد من معاملة السكان طبقاً للقانون المطبق في الأراضي المحتلة كذا تقديم تقرير إلى الدول المختصة وإلى الجمعية العامة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة<sup>(١)</sup>.

وأخيراً فإن هذا التقرير يقدم بلا شك دليلاً جديداً على استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة .

وختاماً فإنه من الأهمية أن نشير إلى الموقف الذي اتخذته المجتمع الدولي أخيراً والذي عبر فيه عن رفضه لمبدأ احتلال الأراضي بالقوة وكذا إصراره على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها بعد عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ . فلقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧١ قراراً جديداً يؤكد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ويقرر رسمياً التفسير الصحيح لهذا القرار من حيث ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة وليس من بعض هذه الأراضي على النحو الذي تدعيه إسرائيل وبعض مؤيديها . وقد جاء نص هذا القرار الجديد على النحو التالي<sup>(٢)</sup>.

إن الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة :

ibid, pp 59-60.

(١) انظر :

(٢) جاءت نتيجة التصويت على هذا القرار معبرة عن زيادة عدد الدول المتفهمة للموقف العربي العادل في نزاع الشرق الأوسط . فلقد صدر هذا القرار بتأييد ٧٩ دولة في مقابل ٧ دول ووقفت موقف المعارضة من هذا القرار وهي ( إسرائيل - كوستاريكا - الدومينيكان - السلفادور - هايتي - نيكارجوا - أورجواي ) . كما امتنعت ٣٦ دولة عن التصويت من بينها الولايات المتحدة الأمريكية .

اذ تعرب عن قلقها العميق لاستمرار الموقف الخطير السائد في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧ والذي يشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين .

واقترانعا منها بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ينبغي أن ينفذ فوراً بجميع بنوده حتى يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بحيث تتمكن كل دولة في المنطقة من العيش في أمن .

وتصميما منها على أن أراضى أية دولة يجب ألا تكون معرضة للاحتلال أو الاستيلاء من جانب دولة أخرى عن طريق استخدام القوة أو التهديد به مسا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة .

واذ تعرب عن تقديرها لمهمة لجنة رؤساء الدول الأفريقية التي قامت بها وفقاً للقرار رقم ٢٣ الصادر في يونيو ١٩٧١ الصادر عن مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

واذ تعرب عن قلقها العميق لاستمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ .

واذ تؤكد من جديد ان الاستيلاء على الأراضى بالقوة أمر لا يمكن قبوله وانه بناء على ذلك يجب أن تعاد الأراضى التى احتلت بهذه الطريقة الى أصحابها .

فان الجمعية العامة بعد دراسة الموضوع المدرج في جدول أعمالها تحت عنوان الشرق الأوسط .

١ - تعيد تأكيد عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة .

٢ - تؤكد أن قيام سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يقتضى :

( أ ) انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى التى احتلتها فى نزاع  
يونيو ١٩٦٧ .

(ب) وقف كافة حملات الدعاية للحرب أو الاعداد للحرب ، واحترام الاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة ووحدة أراضيها ، واستقلالها السياسى ، وبحقها فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها بحيث تكون بعيدة عن التهديد أو أعمال العنف .

٣ - تطالب السكرتير العام باتخاذ الخطوات اللازمة لتنشيط مهمة يارنج بقصد احلال السلام فى الشرق الأوسط .

٤ - تؤيد تأييدا كاملا كل جهود السفير يارنج من أجل الوصول الى سلام كما ورد فى مبادرة يارنج بتاريخ ٨ فبراير ١٩٧١ لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

٥ - تسجل بالتأييد الرد الايجابى الذى قدمته مصر للسفير يارنج .

٦ - تطالب اسرائيل بالرد ايجابيا على مذكرة السفير يارنج .

٧ - تطالب الأطراف المعنية فى نزاع الشرق الأوسط بالعمل على مساعدة يارنج عن طريق :

( أ ) ضمان حرية الملاحة فى المرات المائية الدولية .

(ب) حل عادل لمشكلة اللاجئين .

(ج) ضمان أمن وسلامة وسيادة كل دولة فى المنطقة .

٨ - تطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة ان يقدم تقريراً الى مجلس الأمن والجمعية العامة - كما يرى مناسباً - عن التقدم الذي تم احرازه في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والقرار الحالي الذي اتخذته مثلو الدول الأعضاء في الجمعية العامة عن طريق ممثله الخاص .

٩ - تطلب من مجلس الأمن أن يتخذ من الاجراءات ما يراه مناسباً وطبقاً لنصوص المواد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ قراراتها .

وبعد ، فان أهمية هذا القرار الجديد الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست فقط في أنه يؤكد عدالة القضية العربية . بل ان هذا القرار قد أعاد بعض الثقة في مدى قدرة المجتمع الدولي على مناصرة قضايا الحق ومعاداة قضايا العدوان . ويبقى الآن أمام المجتمع الدولي - بعد أن أعلنت اسرائيل رفضها لهذا القرار على لسان وزير خارجيتها أبا ايان - أن يطلب من مجلس الأمن أن يمارس سلطاته ويتخذ الاجراءات اللازمة ويوقع العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(١)</sup> .

---

(١) الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتضمن المواد التي تنص على ما يتخذ من أعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان ، والتي من بينها توقيع العقوبات المختلفة والتي قد تصل الى حد استخدام القوات المسلحة ضد الدولة المعتدية التي ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتستمر في تهديد السلم والأمن الدولي .



# الْحَاثِمَة

## الدعوة إلى

### تعديل قواعد قانون الاحتلال الحربى من أجل توفير حماية أفضل للأشخاص المدينين الخاضعين للاحتلال الحربى

خلصنا بحمد الله وتوفيقه - فيما قدمناه فى الباب التمهيدى والقسم  
الأول والثانى - من دراسة تأصيلية لقواعد القانون الدولى العرفى  
والاتفاقى وأقوال الفقهاء وأحكام القضاء الدولى والوطنى وما جرى  
عليه العمل بالنسبة لموضوع حقوق المدينين تحت الاحتلال الحربى . الى  
النتائج الهامة التالية :

١ - عدم شرعية الحرب واستعمال القوة المسلحة بأى شكل من الأشكال  
فى القانون الدولى المعاصر . بل ان الحرب واستعمال القوة المسلحة  
أصبحت تشكل جريمة ضد السلام والأمن الدولى .

٢ - عدم شرعية الاحتلال الحربى فى القانون الدولى المعاصر والآثار  
القانونية لذلك .

٣ - الصفة الآمرة لقواعد قانون الاحتلال الحربى .

٤ - حقوق دولة الاحتلال فى ادارة الأراضى المحتلة وضرورة تقييد هذه  
الحقوق .

٥ - أهمية دور الدولة الحامية في رعاية حقوق المدنيين تحت الاحتلال  
الحربي .

٦ - الحقوق الشخصية والمالية والقضائية التي يتمتع بها المدنيون في  
الأراضي المحتلة مع تأصيل هذه الدراسة بأحكام الشريعة الإسلامية  
التي كرمت الانسان في السلم والحرب ووضعت الأسس التي تكفل  
حمايته والتي تعتبر مصدرا للقانون الدولي الوضعي .

٧ - الحقوق التي يتمتع بها المعتقلون من الأشخاص المدنيين في الأراضي  
المحتلة .

كما عرضنا في القسم الثالث من هذه الرسالة الدراسة الخاصة  
بانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة والتي  
قدمنا فيها وقائع هذه الانتهاكات باعتبارها تشكل جرائم حرب وجرائم  
ضد الانسانية من وجهة نظر القانون الدولي وأحكام المحكمة العسكرية  
الدولية في نورمبرج وطوكيو والمحاكم الوطنية التي شكلت لمحاكمة  
مجرمي الحرب العالمية الثانية . كما عرضنا وثائق ادانة هذه الجرائم كما  
أعلنتها المنظمات واللجان والهيئات الدولية المختلفة التي مارست التحقيق  
في هذه الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل ضد الأشخاص المدنيين في الأراضي  
العربية المحتلة منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ .

والنتيجة الهامة والخطيرة التي وصلنا اليها من استعراض جرائم  
الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم ابادة الجنس البشري التي  
ارتكبتها وما زالت ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد الأشخاص  
المدنيين في الأراضي العربية المحتلة ، تتمثل في أن هناك ناقوس خطر يقرع  
الآن بشدة معلنا - لدعاة الانسانية والسلام والأمن البشري - بدء

العودة الى عصور البربرية . ومحدرا - دعاة القانون وفقهائه - من معاول الهدم التي ترفع الآن لتهوى على قواعد وأحكام هذا القانون لتمزقها اربا فلا يبقى منها غير نصوص محفوظة لتاريخ العلم القانوني بعد أن كانت بناء وضعت لبناته من تجارب مريرة عاشتها الانسانية في خلال حروب شرسة ، وآخذة من دقائق هذا الناقوس : صيحة حادة تنعى مبكرا مستقبل المنظمة الدولية العالمية التي تضع اسرائيل حولها الآن السلسلة الحديدية لتكبلها وتحملها الى نفس النهاية التي انتهت اليها عصبة الأمم بواسطة ألمانيا النازية .

لقد بلغت اسرائيل الذروة في سوء السلوك والبربرية الجديدة على نحو يفوق ما كان عليه سلوك المحاربين في حوادث حروب الثلاثين عاما والحرب العالمية الأولى والثانية . ان سلوك اسرائيل في الأراضي المحتلة والذي أيدته برفضها تطبيق اتفاقية المدنيين بل وبانتهاك أحكامها وارتكاب المخالفات الخطيرة المنصوص عليها فيها ، هو عودة بقواعد قانون الاحتلال الحربى الخاصة بمعاملة المدنيين في الأراضي المحتلة الى نقطة البداية التي دعت المجتمع الدولي الى التفكير في وضع هذه القواعد على أثر انتهاء حوادث الحرب العالمية الثانية . فلقد أصبحت هذه القواعد - رغم حداثتها نسبيا - لا تتناسب مع السلوك الفعلى الذى تمارسه دولة عدوانية - مثل اسرائيل - صناعتها الحرب وهدفها التوسع وأسلوبها القتل والتعذيب والابادة والطرده للأشخاص المدنيين الذين يقيمون في الأراضي التى تغزوها وتحتلها لقد أصبحت قواعد حماية المدنيين التى جاء بها قانون الاحتلال الحربى في حالة مشوشة "in a chaotic condition" تتطلب سرعة مراجعة هذا القانون وتعديله ووضع الأحكام الجديدة التى تحمى البشرية من السلوك البربرى الجديد ، والتي تفوت على الدول

الدموية أساليبها الماكرة التي تتبعها للتهرب من تطبيق أحكام هذا القانون .

وإذا أضفنا الى ما سبق ، ما أثبتته تجربة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية بعد الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، من وجود ثغرات وأوجه نقص كثيرة في صياغة قواعد قانون الاحتلال الحربى بالشكل الذى يساعد - الى حد كبير - دولة الاحتلال فى تحقيق مآربها وأغراضها فى فترة الاحتلال الحربى ، علاوة على الغموض فى صياغة بعض هذه القواعد على نحو يسمح بتغطية تصرفات سلطات الاحتلال بغطاء من الشرعية فى الوقت الذى تنتهك فيه هذه التصرفات الحقوق الانسانية الأساسية التى صيغت هذه القواعد لحمايتها ، ظهرت لنا الحاجة الملحة والعاجلة الى تعديل قواعد قانون الاحتلال الحربى وبالذات ما جاء منها فى اتفاقية المدنيين لسنة ١٩٤٩ .

وإذا كنا ندعو الآن الى تعديل قواعد قانون الاحتلال الحربى ، فاننا نساير فى دعوتنا هذه ، الاتجاه العالمى الحديث الذى يؤيد اعادة النظر فى قواعد قانون الحرب بصفة عامة والذى أخذ شكلا جديا عندما فكر معهد القانون الدولى فى تناول موضوع مراجعة قوانين الحرب بشيء من الأهمية وعهد فى ذلك الى ثلاثة من أساتذة القانون الدولى وهم (Coudert, Francois, Lauterpacht) بتقديم تقرير حول موضوع تعديل قوانين الحرب ، وقدم هذا التقرير فعلا فى عام ١٩٥٤<sup>(١)</sup> . كما عقد فى مايو ١٩٥٣ مؤتمر انجليزى - أمريكى فى جامعة كامبردج بانجلترا وذلك

(١) أنظر :

Institut de Droit International, la Révision du Droit de la Guerre, Rapport des Trois (Coudert, Francois, Lauterpacht), Annuaire de l'Institut de Droit International, vol 45, Bâle, 1954, p 555.

للنظر في اعداد قانون حرب جديد<sup>(١)</sup> . وفي عام ١٩٥٧ عرض على المؤتمر الدولي التاسع عشر للصليب الأحمر والذي عقد في نيودلهي مشروع « قواعد تحد من الاخطار التي يتعرض لها السكان المدنيون في زمن الحرب » وضعت له لجنة الصليب الأحمر الدولية بمعاونة الخبراء ، ثم أعيد عرض هذا المشروع على المؤتمر الدولي العشرين للصليب الأحمر الذي عقد في فيينا عام ١٩٦٥ الا أن الدول لم تظهر استعدادا لعقد اتفاقية دولية على أساس هذا المشروع<sup>(٢)</sup> .

كما يدعو غالبية الفقهاء الى ضرورة تعديل قوانين الحرب لصالح الانسانية<sup>(٣)</sup> . وسازل المجتمع الدولي يسمى لتعديل قوانين الحرب من أجل توفير حماية أكبر للانسانية في زمن الحرب . فلقد اجتمع في جنيف في الفترة ما بين ٢٤ مايو الى ١٢ يونيو ١٩٧١ المؤتمر الدولي للخبراء

(١) انظر :

R.R. Baxter "The Cambridge Conference on the Revision of the Law of war." A.J.I.L., vol 47, 1953, pp 702-703.

(٢) انظر :

Jean Pictet, "The need to restore the laws and customs relating to armed conflicts." I.R.R.C. 1969, pp 470-471.

(٣) انظر :

Josef L. kunz. "The chaotic Status of the laws of war and the urgent necessity for their rivision," A.J.I.L, vol 45, 1951, pp 37-61. ; Garner, "Les leis de la guerre, leur valeur, leur avenir," Revue de Droit International et de législation comparée, Belgium, vol 17, 1936, p 96 ; lauterpacht, "The problem of the Revision of the laws of war." B.Y.I.L, vol 29, 1952, p 360. ; lauterpacht, "The limits of the operations of the laws of war." A.J.I.L., vol 30, 1953, p 206. ; Josef L. Kunz, "The laws of war," A.J.I.L., vol 50, 1956, p 313. ; P. Guggenheim, Traité de Droit International Public, vol. II, 1954, p 1 et seq. ; H. Lauterpacht, "Codification and development of International law." A.J.I.L, vol 49, 1955, pp 16-43 esp at 31-35. ; R. R. Baxter, "The Role of law in modern war," A.S.I.L., 1953, p 90. ; J. de Preux, "Knowledge of the Geneva conventions," I.R.R.C., 1970, pp 365-367. ; C. Pilloud, "The Geneva Conventions. An important anniversary," I.R.R.C. 1969, p 410.

الحكوميين الذى قامت بالدعوة اليه ونهضت بتنظيمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وذلك بقصد العمل على تأكيد وانماء القانون الدولى الانسانى الذى يطبق فى حالات المنازعات المسلحة<sup>(١)</sup> . ولقد سبق اجتماع هذا المؤتمر انعقاد مؤتمرين آخرين أولهما فى اسطنبول ، وثانيهما فى لاهاي لتبادل وجهات النظر فى هذا الخصوص . وقد انتهى هذا المؤتمر الى اصدار تقرير عن أعمال لجانه الأربعة التى بحثت موضوعات أربعة رئيسية وهى حماية الجرحى والمرضى ، النزاعات المسلحة غير الدولية . حماية المدنيين من مخاطر العمليات العسكرية وموضوع تدعيم وسائل تضييق القوانين الانسانية فى المنازعات المسلحة . وقد وافق المؤتمر بالاجماع على نتائج بحث هذه الموضوعات واتفق على عقد دورة أخرى لهذا المؤتمر فى خلال شهر مارس أو أبريل ١٩٧٢ وذلك لاستئناف الدراسات الهامة التى انتهى اليها المؤتمر .

وسنحاول فيما يلى بيان أوجه الضعف والنقص والشغرات الموجودة فى قواعد قانون الاحتلال الحربى المتعلقة بحماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال الحربى مع ربط ذلك بما نراه مناسباً من مقترحات تعديل هذه القواعد من أجل توفير حماية أفضل للأشخاص المدنيين فى الأراضى المحتلة .

**أولاً - قانون الاحتلال الحربى الحالى لا يميز بين حالة الاحتلال الحربى المشروع وغير المشروع :**

فقواعد هذا القانون تعترف بكثير من الحقوق لدولة الاحتلال . وذلك بصفة مطلقة دون أن تميز بين الدولة التى تحتل أراضى بسند

(١) حضر هذا المؤتمر ممثلون عن أربعين دولة من بينها أربع دول عربية هى : الجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة العربية السعودية ، والأردن ، ولبنان ، وقد رأس وفد الجمهورية العربية المتحدة الأستاذ الدكتور حامد سلطان .

شرعى أو قانونى يترتب على استعمال مشروع للقوة المسلحة من وجهة نظر القانون الدولى . وبين تلك الدولة المعتدية التى تشن حربا عدوانية - بالمخالفة لقواعد القانون الدولى المعاصر التى حرمت الحرب - وتغزو فيها أراضى دولة أخرى وتحتل أراضيها • فهذه الدولة الأخيرة تتمتع بنفس الحقوق التى تتمتع بها الدولة الأولى وسننوها فى ذلك نصوص قانون الاحتلال الحربى التى تعطيها حق ممارسة الكثير من السلطات على أراضى وسكان الدولة التى تحتل أراضيها •

فعلى سبيل المثال يكون لدولة الاحتلال طبقاً لقواعد قانون الاحتلال الحربى الحالية - حتى ولو كانت معتدية وتحتل أراضى دولة أخرى احتلالاً حربياً غير مشروعاً - أن تتمتع بالحقوق التالية :

#### ١ - حق إخضاع الأشخاص المدنيين لأحكام اللوائح والتعليمات التى تصدرها دولة الاحتلال :

فطبقاً لنص المادة ٦٤ فقرة ٢ من اتفاقية المدنيين يكون لدولة الاحتلال حق إخضاع سكان الأراضى المحتلة للأحكام التى تراها ضرورية لتتمكن من القيام بالتزاماتها التى تمضى بها هذه الاتفاقية . وللاحتفاظ بحكومة نظامية للأراضى . ولضمان أمن دولة الاحتلال وأفراد وممتلكات قوات أو إدارة الاحتلال وكذلك المنشآت وخضوط المواصلات التى يستخدمونها •

وفى الواقع فإن صياغة هذه المادة فى الشرط الخاص بضمان أمن دولة الاحتلال هى صياغة واسعة معيبة تفتح لسلطات الاحتلال مجالاً للتوسع فى إصدار اللوائح والأوامر بحجة ضمان أمنها وحماية قواتها • وتستطيع هذه السلطات استناداً الى هذا النص أن تلزم السكان المدنيين بطاعة هذه اللوائح والأوامر التى قد تتضمن تقييداً لحياتهم وحرماناً

لهم من حقوقهم الانسانية الأساسية . كما قد تنص هذه اللوائح على  
 تحريم أفعال معينة ووضع عقوبات قاسية توقع على مرتكبيها بالشكل  
 الذى يعطى لسلطات وقوات الاحتلال السيف الذى تسلطه على رقاب  
 الأشخاص المدنيين من سكان الأراضى المحتلة وهى فى مآمن من أى نقد  
 يوجه إليها اذ أنها تمارس حقا معترف لها به قانونا .

ان ما تنص عليه هذه المادة من حيث ضمان أمن دولة الاحتلال  
 لا يتناسب مع تحريم الاحتلال الحربى فى القانون الدولى المعاصر فكيف  
 يتسنى اجبار السكان على اطاعة اللوائح والأوامر التى تهدف أساسا  
 لحماية قوات الاحتلال التى غزت أراضيهم واعتدت عليهم واحتلت  
 أراضيهم بالقوة المسلحة وتسببت فى الكثير من الأضرار لهم .

كما أنه بالنسبة لما تقرره هذه الفقرة من المادة ٦٤ فى الشرط  
 الخاص بحق دولة الاحتلال فى اخضاع سكان الأراضى المحتلة للأحكام  
 الضرورية للاحتفاظ بحكومة نظامية لهذه الأراضى ، فهذا أيضا أمر غير  
 جائز فى حالة الاحتلال الحربى غير المشروع والذى يحدث نتيجة حرب  
 غير مشروعة . فسلطات الاحتلال فى هذه الحالة لا يجوز لها أن تتمتع  
 بأية حقوق فى ادارة الأقاليم المحتلة ، بل ليس لها أن تتدخل فى هذه  
 الادارة بطريقة أو بأخرى . فالحكومة الوطنية هى التى تستمر فى أداء  
 مهامها فى ادارة الأراضى المحتلة وممارسة سيادتها فوق هذه الأراضى  
 وعلى سكانها بكامل اختصاصاتها وبمطلق ارادتها وطبقا للقوانين واللوائح  
 الوطنية السائدة من قبل الاحتلال . وبالتالي فلا علاقة اطلاقا لدولة  
 الاحتلال بهذه الحكومة الوطنية وليست هى التى تنظم أعمالها أو تضع  
 لها القوانين واللوائح التى تكفل المحافظة على وجودها واخضاع السكان  
 المدنيين لنظام حكمها .

ان نص المادة ٦٤ فقرة ٢ قد يكون مناسباً في حالة الاحتلال الحربى المشروع الذى يأتى نتيجة لحرب مشروعة فى القانون الدولى المعاصر .  
 أما فى حالة العدوان واستعمال القوة غير المشروعة والذى يترتب عليه احتلال غير مشروع فهذا لا يمنح دولة الاحتلال أى حق فى اخضاع الأشخاص المدنيين فى الأراضى المحتلة لأى لوائح أو أوامر تصدرها سلطات أو قوات هذه الدولة . ومن ثم فإننا نرى ضرورة إعادة النظر فى نص هذه المادة وتعديله بالشكل الذى يحرم دولة الاحتلال المعتدية من مثل هذا الحق .

## ٢ - حق إجبار الأشخاص المدنيين على العمل لتوفير احتياجات جيش الاحتلال :

نطبقاً لنص المادة ٥١ فقرة ٢ من اتفاقية المدنيين . يكون لدولة الاحتلال الحق فى أن ترغم الأشخاص المدنيين فوق الثامنة عشرة من العمر على العمل من أجل توفير احتياجات جيش الاحتلال .

ومعنى اعطاء دولة الاحتلال هذا الحق - فى حالة الاحتلال غير المشروع - هو مساعدة جيش الاحتلال على تثبيت أقدامه فى الأراضى المحتلة وامداده بكل احتياجاته بما فيها الرجال الذين يعملون من أجل تلبية مطالبه . ويصبح كل شخص مدنى من سكان الأراضى المحتلة ممن بلغوا سن الثامنة عشرة مجند للعمل الاجبارى لجيش الاحتلال الذى اعتدى على وطنه واحتل أراضيه وملزم بسرعة الاستجابة عند تكليفه بالعمل من أفراد هذا الجيش المعادى .

أو ليس فى ذلك النص ما يحمل معنى الاسترقاق لشعب الأراضى المحتلة الذى غلب على أمره بالقوة المسلحة ، وجاء القانون ليعطى لجيش الاحتلال رخصة هذا الاسترقاق . ان هذا النص معيب جداً ويتطلب

الأمر تعديل صياغته بالشكل الذى يحرم جيش الاحتلال المعتدى من  
هذا الحق .

### ٣ - حق نقل الموظفين العموميين من مراكزهم :

فقد نصت المادة ٥٤ فقرة ٢ على حق دولة الاحتلال فى نقل الموظفين العموميين فى الأراضى المحتلة من المراكز التى يعملون بها . ويعتبر هذا استثناء من مبدأ احترام الأشخاص الذين يتولون الوظائف الرسمية والذى جاء النص عليه فى المادة ٥٤ فقرة ١ . ويشكل هذا الاستثناء حماية لسلطات الاحتلال اذ يمكنها من التدخل فى النظام الوظيفى للحكومة الوطنية واجراء التنقلات بين الموظفين بالشكل الذى يحقق أهدافها ، فتعين فى المراكز الهامة الموظفين الذين قد يساعدها فى تنفيذ هذه الأهداف وتنقل منها هؤلاء الذين يعارضونها والذين لا يتجاوبون معها .

ولا شك أن هذا الحق الذى منحه الفقرة ٢ من المادة ٥٤ لدولة الاحتلال يشكل سلطة رهيبية فى يد سلطات هذه الدولة ضد موظفى الحكومة الوطنية فى الأراضى المحتلة ولا سيما فى حالة الاحتلال الحربى غير المشروع الذى تحاول فيه سلطات الاحتلال تجنيد موظفى المرافق العامة والمصالح الحكومية الوطنية للعمل فى تنفيذ مصالحها ضد رغبات وآمال الشعب فى الأراضى المحتلة . وبالتالي فان هذا النص يجب الغاءه تماما ولا يكون لدولة الاحتلال أى حق من هذا القبيل .

### ٤ - حق الغاء وتعطيل قوانين العقوبات السارية فى الاقليم المحتل :

منحت المادة ٦٤ فقرة ١ لدولة الاحتلال حق الغاء أو تعطيل قوانين العقوبات السارية فى الاقليم المحتل عندما تجد فى هذه القوانين ما يهدد

أمنها وذلك استثناء من مبدأ احترام القوانين المعمول بها في الأراضي المحتلة والذي جاء النص عليه في صدر هذه المادة •

وهذه رخصة خطيرة منحها هذه المادة لدولة الاحتلال ومكنتها بها من الغاء أى تشريع أو أى قانون وطنى بحجة أنه يهدد أمنها • وهذا وإن كان له ما يبرره في حالة الاحتلال الحربى المشروع ، فإنه منتقد بل ومرفوض رفضا باتا في حالة الاحتلال الحربى غير المشروع • إذ أنه في هذه الحالة الأخيرة يعطى لسلطات الاحتلال امكانية المساس بالتشريعات الوطنية المعمول بها في الأراضي المحتلة واستبدالها بتشريعات وقوانين من وضع هذه السلطات بالشكل الذى يضر أشد الضرر بالأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة كما قد يحرمهم من ممارسة حقوق معينة كان معترفا لهم بها طبقا للقوانين التى قامت سلطات الاحتلال بالغاءها أو تعطيلها •

ان مضمون هذا النص يجب الغاءه تماما في أى تعديل مستقبلي لقواعد قانون الاحتلال الحربى • بل يجب أن يستبدل بنص آخر يتضمن التحريم المطلق على سلطات الاحتلال أن تمس التشريعات والقوانين السارية في الاقليم المحتل سواء بالتعديل أو بالالغاء أو الاستبدال بتشريعات تضعها هذه السلطات وذلك حماية للأشخاص المدنيين الواقعين تحت رحمة هذه السلطات •

#### ٥ - حق محاكمة الأشخاص المدنيين أمام المحاكم العسكرية لدولة الاحتلال :

أعطت المادة ٦٦ من اتفاقية المدنيين لدولة الاحتلال الحق في انشاء محاكم عسكرية يحاكم أمامها الأشخاص المدنيون من مواطنى الدولة المحتلة أراضيها وذلك في حالة اخلالهم بقوانين العقوبات التى تعلنها دولة الاحتلال بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من هذه الاتفاقية •

وهذا الحق يشكل خطورة كبيرة على مصائر الأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة ويعرضهم لخطورة المحاكمة أمام محاكم عسكرية مشكلة من أشخاص تابعين لدولة الاحتلال وهي بالطبع دولة معادية - في حالة الاحتلال الحربى غير المشروع - للدولة المحتلة أراضيها . وبالتالي فإن هؤلاء الأشخاص المدنيين يصبحون تحت رحمة أعداء لهم أثناء المحاكمة وهذا أمر غير جائز عدلا أو قانونا . كما أن الجرائم التى سيحاكم عنها هؤلاء المدنيون والعقوبات المقررة لها . منصوص عليها فى قوانين العقوبات التى أصدرتها دولة الاحتلال بغرض احكام السيطرة على السكان فى الأراضي المحتلة وارهابهم بالشكل الذى يضمن لها عدم ثورتهم عليها . ولذا فإن الأفعال التى قد تنص هذه القوانين على تجريمها تكون فى غالب الأمر أفعالا غير محددة تحديدا كافيا وهذا غسوس مقصود دائما فى سياغة هذه القوانين حتى يدخل تحت وصف الجرائم المنصوص عليها أى فعل تعتبره سلطات الاحتلال خاضعا لهذا الوصف . بالإضافة الى أن العقوبات التى قد تضعها هذه القوانين مثل الجرائم المنصوص عليها فيها . هى فى الغالب عقوبات شديدة لا تتناسب مع طبيعة الذنب المرتكب وذلك أيضا بغرض الارهاب والتخويف للأشخاص المدنيين الواقعين تحت الاحتلال الحربى . وكل ذلك يعرض حياة ومصائر هؤلاء الأشخاص المدنيين للخطر .

لذا فإنه يجب إلغاء نص هذه المادة . ولا يكون لدولة الاحتلال - فى حالة الاحتلال الحربى غير المشروع - أى سلطان قضائى على الأشخاص المدنيين المقيمين فى الأراضي المحتلة . ولا يقدم هؤلاء الأشخاص للمحاكمة على أى فعل ارتكبهوا إلا أمام محاكم وطنية مشكلة من قضاة وطنيين من رعايا دولتهم الأصلية وطبقا لقوانين العقوبات الوطنية السارية من قبل بدء الاحتلال .

## ٦ - حق الاستيلاء على الاحتياجات الضرورية لجيش الاحتلال :

أجازت المادة ٥٥ فقرة ٢ من اتفاقية المدنيين لدولة الاحتلال أن تستولى على مواد غذائية أو امدادات وأدوات طبية مسا هو موجود بالأراضي المحتلة لحاجة قوات الاحتلال ، وذلك في نظير دفع قيمة معقونة لما تستولى عليه من بضائع .

والرأى عندنا أن هذا الحق لا يجوز منحه لدولة الاحتلال الا في حالة الاحتلال الحربى المشروع الذى يحدث نتيجة استعمال مشروع للقوة المسلحة وفي الحالات التى يجيزها القانون الدولى المعاصر . أما حالة الاحتلال غير المشروع فلا يجوز فيها منح دولة الاحتلال هذا الحق . اذ ليس من المعقول أن يستجيب سكان الأراضى المحتلة لمطالب قوات الاحتلال المعتدية على النحو الذى يساعدها على الاستمرار فى احتلال أراضيهم .

## ٧ - حق اعتقال الأشخاص المدنيين وفرض عقوبات عليهم :

أجازت المادة ٦٨ لدونة الاحتلال حق اعتقال الأشخاص المدنيين المقيمين فى الأراضى المحتلة ومعاقبتهم بعقوبات مختلفة فى نظير مايقترفونه من أفعال بقصد الحاق الضرر بدولة الاحتلال .

وواضح من نص هذه المادة - الذى لا يميز فى منحه لهذا الحق بين الاحتلال الحربى المشروع وغير المشروع - أن لدولة الاحتلال الحق فى اعتقال المدنيين ومعاقبتهم حتى ولو كانت دولة معتدية وغازية . واحتلت أراضى دولة أخرى بطريقة غير مشروعة . وهذا أمر يتعارض تعارضا مطلقا مع قواعد القانون الدولى المعاصر التى تعترف بحق المدنيين الواقعين تحت الاحتلال الحربى فى الثورة والمقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال المحتلة لأراضيهم . ومقتضى ذلك أن قيام مواطنى الأراضى المحتلة بممارسة حق المقاومة المشروع - والذى ينتج عنه حتما الأضرار

بدولة الاحتلال - يعنى تعريضهم للعقاب والاعتقال على أيدي قوات الاحتلال دون أن يكون هناك لوم موجه لهذه القوات بل ان ذلك يتم تحت حماية قواعد قانون الاحتلال الحربى .

ان نص هذه المادة ينبغى تعديله بحيث يقتصر منح هذا الحق على حالة الاحتلال الحربى المشروع وبقيود معينة تضمن الحماية القانونية للأشخاص المدنيين فى الأراضى المحتلة . أما حالة الاحتلال الحربى غير المشروع فلا يجوز مطلقا منح دولة الاحتلال هذا الحق بل ان الأولى فى تعديل قواعد قانون الاحتلال الحربى أن ينص على حق المقاومة المشروعة للأشخاص المدنيين الواقعين تحت الاحتلال الحربى ضد القوات المعتدية والمحتلة لأراضيهم .

#### ٨ - حق دولة الاحتلال فى محاكمة الأشخاص المدنيين محاكمة سرية :

منحت المادة ٧٤ فقرة ١ من اتفاقية المدنيين دولة الاحتلال حق محاكمة الأشخاص المدنيين - بصفة استثنائية - بطريقة سرية مراعاة لأمنها ، على أن تخطر بذلك الدولة الحامية .

ويشكل هذا الحق خطورة كبيرة على الشخص المدنى الذى يحاكم فى جلسات سرية غير علنية . اذ قد يجرمه ذلك من الضمانات القانونية التى تحميه طبقا لقواعد المحاكمات القانونية . كما يخضعه لرحمة سلطات الاحتلال القضائية التى تتولى محاكمته فى هذه الجلسات السرية والتى تناصبه العداة أصلا . فاذا أضفنا الى ذلك احتمال عدم وجود دولة حامية أو بديل لها فى الأراضى المحتلة يتبين لنا مدى مراعاة هذا النص لدولة الاحتلال ضد الأشخاص المدنيين فى الأراضى المحتلة . اذ ان هذه الدولة تستطيع أن تتعلل دائما باعتبارات الأمن حتى يمكنها اجراء المحاكمات بصفة سرية تتلاعب فيها بمصائر الأشخاص المدنيين الذين

يقدمون لهذه المحاكمات . لذا فانه يجب الغاء مثل هذا النص عند اجراء أى تعديل لقواعد قانون الاحتلال الحربى .

والخلاصة أنه يجب اعادة صياغة قواعد قانون الاحتلال الحربى على نحو يميز فى تطبيق هذا القانون بين الاحتلال المشروع وغير المشروع . ففى حالة الاحتلال غير المشروع لا يكون لدولة الاحتلال المبتدئة أى حقوق على الأشخاص المدنيين ولا على الأراضى التى تحتلها . ونحن فى رأينا هذا نساير الاتجاه الفقهى الحديث الذى يدعو الى التمييز فى تطبيق قانون الحرب بين الحرب المشروعة وغير المشروعة بحيث لا يكون للمعتدى نفس الحقوق التى يتمتع بها المحارب فى حرب مشروعة<sup>(١)</sup> .

### **ثانيا - الضرورة الحربية تحفظ خطر جاءت به قواعد قانون الاحتلال الحربى لصالح دولة الاحتلال ضد الأشخاص المدنيين فى الأراضى المحتلة :**

أسرفت قواعد قانون الاحتلال الحربى فى رعايتها لمصلحة دولة الاحتلال على حساب مصلحة الأشخاص المدنيين فى الأراضى المحتلة . فلقد جاءت هذه القواعد بقتد خطير على حرية وحقوق المدنيين الواقعين تحت وطأة الاحتلال الحربى . ويتشثل هذا القيد فيما نصت عليه هذه القواعد من حق دولة الاحتلال فى ممارسة بعض التصرفات الضارة بهؤلاء المدنيين استنادا الى الضرورة الحربية التى يقتضيها أمن وسلامة قوات الاحتلال والأفراد التابعين لها .

### **فعلى سبيل المثال تستطيع دولة الاحتلال استنادا لمبدأ الضرورة الحربية أن تمارس التصرفات التالية :**

(١) أنظر على سبيل المثال :

Quincy Wright. "The Outlawry of war and the laws of war". A.J.I.L., vol 47, 1953, pp 365-376. : Lauterpacht, oppenheim, op. cit, p 217. note 5.

١ - الاخلاء الكلى أو الجزئى لمنطقة معينة فى الأراضى المحتلة من سكانها إذا تطلبت ذلك أسباب حربىة قهرىة . وهذا ما نصت علىه المادة ٤٩ فقرة ٢ من اتفاقية المدنيين . وبالطبع فان ذلك يعطى رخصة خطيرة لدولة الاحتلال تستطيع بموجبها أن تطرد من تشاء من سكان الأراضى المحتلة وأن ترحل منهم من تشاء دون اعتراض منهم ، وتحت ستار أن الأسباب الحربىة القهرىة تجيز ذلك وأن هذا مسموح به قانونا طبقا لنص المادة ٤٩ .

٢ - حجز الأشخاص المدنيين فى المناطق المعرضة لأخطار الحرب اذا تطلبت ذلك أسباب حربىة قهرىة :

فطبقا لمفهوم المخالفة لنص المادة ٤٩ فقرة ٤ من اتفاقية المدنيين يكون لدولة الاحتلال الحق فى حجز الأشخاص المدنيين فى الأراضى المحتلة فى منطقة معرضة لأخطار الحرب اذا تطلبت ذلك أسباب حربىة قهرىة . وهذا يفتح بابا لسلطات الاحتلال الكى تتخلص من شعب الأراضى المحتلة عن طريق تسكينه وحجزه فى مناطق خطيرة معرضة للحرب قد تقضى عليهم عند تجدد القتال وذلك بحجة أن الضرورات الحربىة القهرىة تقتضى ذلك .

٣ - تدمير المتعلقات الثابثة والمنقولة الخاصة بالأفراد والحكومة فى حالة الضرورة الحربىة :

فطبقا لنص المادة ٥٣ من اتفاقية المدنيين تستطيع دولة الاحتلال أن تدمر أى متعلقات ثابتة أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات أو للحكومة أو غيرها من السلطات العامة أو لمنظمات اجتماعىة أو تعاونىة وذلك اذا ما كانت العمليات الحربىة تقتضى ضرورة هذا التخريب . وواضح أن هذه الضرورة تعطى لقوات الاحتلال امكانية التدمير والتخريب دون أن يوجه اليها أى نقد ودون أى محاسبة لها ، مع

ما يترتب على ذلك من أضرار فادحة للحقوق المالية والممتلكات الخاصة بالأشخاص المدنيين المقيمين في الأراضي المحتلة .

وهكذا يعاب على قواعد قانون الاحتلال الحالية اسرافها في السماح لدولة الاحتلال بارتكاب الأفعال التي تضر بالأشخاص المدنيين استناداً الى حجة الضرورة الحربية ، وذلك على عكس المفهوم الذي وضعت هذه القواعد من أجله . فجوهر قانون الاحتلال الحربى فى نظرنا هو حماية الانسانية التى تتعرض للأهوال من جراء تعسف سلطات وقوات الاحتلال ضد المدنيين من سكان الأراضى المحتلة . ولذا فان الواجب أن تملو الضرورات الانسانية على الضرورات الحربية فى صياغة قواعد هذا القانون . كما أنه فى حالة التعارض بين الضرورات الانسانية والضرورات الحربية يكون التفضيل للأولى دون الثانية .

ان قواعد قانون الاحتلال الحربى والتي يطلق عليها بعض الكتاب قواعد قانون الانسانية أو قواعد قانون جنيف<sup>(١)</sup> هى قواعد ذات طابع انساني بالدرجة الأولى . وقد وضعت أساسا لحماية المدنيين تحت الاحتلال الحربى وليس لاعطاء حقوق لدول الاحتلال ومراعاة مصالحها فى زمن أصبح الاحتلال الحربى فيه أمر غير مشروع .

وان كانت قواعد قانون الاحتلال الحربى ولا سيما ما جاء منها باتفاقية المدنيين قد اسرفت فى تحفظات الضرورة الحربية وكذا مقتضيات

(١) أنظر :

Jean, S. Pictet. "The principles of international humanitarian law," I.R.R.C., 1966, pp 511-533. ; Jean S. Pictet, "Le droit de la guerre," R.I.C.R., 1961, pp 417-425. ; N.C.W. Dunbar, "The legal Regulation of modern warfare." The Grotius Society, Transactions for the year 1954, vol 40, London. 1955. pp 88-94.

الأمن بسبب صعوبة الوصول الى الاتفاق على نصوص الاتفاقية أثناء المؤتمر الدبلوماسي دون وضع هذه التحفظات في أغلب هذه النصوص<sup>(١)</sup> فان الذي يحدث الآن هو اساءة استعمال هذه التحفظات بشكل خطير يؤدي الى تجريد الأشخاص المدنيين من كل الحقوق التي اعترفت لهم بها هذه الاتفاقية وجاء النص عليها في مواد قيدت فيها هذه الحقوق بقيد مراعاة الضرورات الحربية أو مقتضيات الأمن لدولة الاحتلال .

ان اسرائيل ترتكب الآن الكثير من الجرائم ضد السكان المدنيين في الأراضي المحتلة تحت ستار الضرورات الحربية ومقتضيات الأمن وذلك على نحو مماثل ما كان يحدث من ألمانيا النازية ضد سكان أوروبا المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية والتي اتخذت فيها الضرورة الحربية كذريعة لارتكاب الكثير من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية<sup>(٢)</sup> .

اننا نطالب بضرورة مراجعة جميع نصوص اتفاقية المدنيين ولا سيما النصوص التي تضمنت هذه التحفظات مع النظر في الغاء هذه التحفظات في حالة تعديل هذه النصوص وبالذات بالنسبة لدولة الاحتلال في حالة الاحتلال غير المشروع . وبهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نتزع من هذه الدولة امكانية التستر بقواعد القانون أثناء ارتكابها للجرائم المختلفة ضد السكان المدنيين في الأراضي المحتلة متذرة بحجة الضرورات

(١) انظر :

Jean S. Pictet, Commentary, IV Geneva Convention, Geneva, 1958, p 52 et seq. ; R.T. Yingling and R.W. Guinnane, "The Geneva Conventions of 1949," A.J.I.L, vol 46, 1952, p 416.

(٢) انظر :

Major Willian Gerald Downey, "The laws of war and Military Necessity," A.J.I.L, vol 47, 1953, pp 251-262. ; William J. Bivens, "Restatement of the laws of war as applied to the armed forces of collective security arrangements" A.J.I.L, vol 48, 1954, pp 142-143.

الحرية ومقتضيات الأمن . ولا سيما أن هذه الاتفاقية لم تضع معياراً محدداً لمثل هذه الضرورات بل تركت الأمر في تقرير وجود ضرورات حرية أو مقتضيات أمن لدولة الاحتلال نفسها وهي صاحبة المصلحة الأولى في هذه التحفظات .

**ثالثاً - أوجه النقص في قواعد قانون الاحتلال الحربى والتي يجب استكمالها :**

**١ - عدم النص على تحريم استخدام الأسلحة الخطرة الحديثة ضد السكان المدنيين :**

خلت قواعد قانون الاحتلال الحربى من ذكر أى نص يحرم استخدام الأسلحة الخطرة ضد السكان المدنيين في الأراضى المحتلة . ان ما ثبت من عرضنا السابق لجرائم الحرب الاسرائيلية من أن قوات الاحتلال المعتدية تحاول دائماً استخدام كافة الأسلحة والذخائر ضد السكان المدنيين في الأراضى المحتلة والمناطق المجاورة لها بغرض تثبيت أقدامها في الأراضى المحتلة وارهاب السكان واجبارهم على الرحيل من أراضيه عن طريق ضربهم - على سبيل المثال - بقاذفات اللهب والقنابل الحارقة وقذائف النابالم الحارقة . كل ذلك يدعو الى ضرورة تعديل قواعد قانون الاحتلال الحربى بحيث تشمل نصوصاً جديدة تجرم استخدام أى أسلحة أو ذخائر حرية ضد الأشخاص المدنيين في الأراضى المحتلة وما حولها .

ويجدر بنا في هذا المجال أن نشير الى مجهود اللجنة الثالثة للجمعية العامة بالنسبة لموضوع تطوير اتفاقيات جنيف بما يتناسب مع التطور في الأسلحة الحديثة . ففي اجتماع اللجنة بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٠ اتفق على أن اتفاقيات جنيف يجب أن يحدث لها تطوير طبقاً للوسائل التي

استخدمت في النزاعات المسلحة الحديثة والتي تلت عام ١٩٤٩ حتى الآن<sup>(١)</sup> .

## ٢ - عدم النص على الحريات العامة التي يتمتع بها الأشخاص المدنيون في الأراضي المحتلة :

أهملت قواعد قانون الاحتلال الحربى النص على الحريات العامة الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأشخاص المدنيون في الأراضي المحتلة وذلك على النحو الذى كان سائدا قبل بدء الاحتلال . والرأى عندنا أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن تحرم هؤلاء الأشخاص من حرياتهم الأساسية ( كحرية الرأى والتعبير وحرية النشر وحرية الكتابة في الصحافة العامة .. الخ . ) ولا سيما في حالة الاحتلال غير المشروع والذى تحاول فيه سلطات وقوات الاحتلال كبت الحريات العامة لشعب الأراضي المحتلة خوفا من تعبئة الشعور ضدها والحث على مقاومتها .

ان هذه الحريات الأساسية يجب أن تكون مكفولة بمقتضى قواعد قانون الاحتلال الحربى التي يجب تعديلها بحيث تتضمن نصوصا تحمى صراحة الحريات الأساسية للأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة ضد أى محاولات للنييل منها من جانب دولة الاحتلال .

## ٣ - عدم النص على قواعد تحمى رجال المقاومة في الأراضي المحتلة :

لم تتضمن اتفاقية المدنيين نصوصا صريحة تقدم الحماية الكافية لرجال المقاومة في الأراضي المحتلة اذا ما وقعوا في أيدي قوات الاحتلال ان كل ما جاء في اتفاقية المدنيين هو نص المادة الرابعة الذى استبعد

(١) أنظر رأى اللجنة ومناقشاتها في المرجع التالى :

Respect of Human Rights in time of armed conflicts, I.R.R.C., Geneva, 1971, p 51.

الأشخاص المدنيين من أفراد المقاومة الشعبية من نطاق حماية اتفاقية المدنيين باعتبار أن هؤلاء الأشخاص يعاملون معاملة أسرى الحرب إذا توفرت فيهم شروط معينة نصت عليها المادة ٤ فقرة ٢ من اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب<sup>(١)</sup> .

وبدراسة طبيعة المقاومة الشعبية المسلحة التي تنشب في الأراضي المحتلة - ولا سيما في حالة الاحتلال الحربي غير المشروع - بواسطة الفدائيين ضد قوات الاحتلال ، نجد أن تنفيذ هذه الشروط أمر مستحيل . ذلك لأن نجاح المنظمات الفدائية في قتالها وفي تحقيق أهدافها يتطلب السرية والتخفي والاقتراب من العدو في خفاء تام ، كما يتطلب من رجال المقاومة عدم الظهور بأشخاصهم أو بأسلحتهم للعدو الذي يعملون في مواجهته . ويترتب على عدم تحقق الشروط التي تتطلبها اتفاقية جنيف الثالثة . حرمان رجل المقاومة الذي يقع أسيرا في أيدي قوات الاحتلال من الحماية التي تقرها له قواعد اتفاقية جنيف الثالثة مما يساعد هذه القوات على الانتقام منه انتقاما قاسيا وارتكاب أشد أنواع التعذيب والتنكيل ضده وكذا سوء المعاملة أثناء اعتقاله وحتى محاكمته .

لذا فإنا نطالب بضرورة وضع نصوص جديدة تقرر الحماية الضرورية للفدائيين في الأراضي المحتلة . وتضع القواعد التي تكفل المحافظة على حقوقهم وتضمن لهم المعاملة الانسانية إذا ما وقعوا في أيدي قوات الاحتلال أثناء مباشرتهم لأعمال المقاومة المشروعة في الأراضي المحتلة .

(١) أنظر بيان هذه الشروط في تمهيد القسم الثاني ، ص ٢٢٠ من هذه الرسالة .

## رابعاً - ضرورة تعديل نظام الرقابة على تطبيق قواعد قانون الاحتلال الحربى الخاصة بمعاملة المدنيين فى الأراضى المحتلة :

ثبت بالدليل العملى أن نظام الرقابة الذى جاءت به اتفاقية المدنيين والذى يتمثل فى قيام الدولة الحامية بالاشراف على تطبيق قواعد هذه الاتفاقية فى الأراضى المحتلة هو نظام نظرى أكثر منه عملى . فهناك أولاً صعوبة الاتفاق بين الطرفين المتنازعين على تعيين الدولة الحامية لتقوم بدورها فى الاشراف على تطبيق أحكام الاتفاقية فى الأراضى المحتلة . كما أنه قد يكون هناك رغبة من الطرفين فى تعيين دولة حامية ولكن لا تتمكن الأطراف من الحصول على موافقة دولة تتوفر فيها شروط الدولة الحامية ( الحياد والنزاهة والقدرة على أداء هذا الدور ) . وأخيراً قد توجد الحالة التى يعلن فيها أحد أطراف النزاع عدم التزامه بتطبيق أحكام الاتفاقية كما يرفض بناء على ذلك السماح لأى مندوبين من أى دولة أو أية منظمة دولية بالدخول فى الأراضى التى يحتلها للاشراف على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية وذلك على النحو الذى أعلنته اسرائيل بالرغم من كونها طرفاً فى اتفاقية المدنيين وملتزمة بجميع أحكامها بما فيها الأحكام الخاصة بنظام الدولة الحامية أو بديلها أو المنظمات الانسانية التى تقوم مقامها فى الرقابة على رعاية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال الحربى .

ولقد كانت هذه المشكلة موضع بحث من اللجنة الرابعة لمؤتمر الخبراء الحكوميين<sup>(١)</sup> الذى عقد فى الفترة من ٥/٢٤ الى ١٢/٦/١٩٧١ وجاءت اقتراحات ممثلى الدول حول هذه المشكلة على النحو التالى :

١ - ذكر عدد من الخبراء ، ومن بينهم مندوبو فرنسا وأسبانيا

(١) اختصت اللجنة الرابعة ببحث موضوع تدعيم وسائل تطبيق القوانين الانسانية فى المنازعات المسلحة .

وبولندا ان نظام الدولة الحامية كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف يجب ان يبقى بلا تغيير . وان العيب لا يكون في مثل هذا النظام بل في عدم مراعاة تطبيقه بحسن نية من قبل الأطراف .

٢ - اشار بعض الخبراء ، ومنهم مندوبوا السويد والنرويج وكذا ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة ، الى امكان انشاء منظمة دولية دائمة تعمل في نطاق الأمم المتحدة وتتمتع بوضع قانوني ذاتي كما هو الحال بالنسبة للمفوض العام للاجئين ، على أن تقوم تلك المنظمة الجديدة بمهام الرقابة في مجال تطبيق القوانين .

٣ - اقترح مندوب الهند اسناد مهمة الرقابة الى شخصية دولية مثل سكرتير عام الأمم المتحدة أو من قد يعينه ، أو اسنادها الى مجموعة من الأشخاص على أن تكون هناك علاقة بينهم وبين منظمة دولية تساعدهم على أداء مهمتهم .

٤ - اقترح مندوبو السويد والنرويج انشاء هيئات من المراقبين في وقت السلم داخل مختلف الدول بحيث يقومون بمهمة الرقابة في أي نزاع مسلح متى طلب ذلك منهم من قبل أطراف النزاع .

٥ - أبدى ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة اقتراحا مقتضاه امكان قيام المنظمات الاقليمية بمهام الرقابة في بعض المنازعات المسلحة .

٦ - أشار مندوب سويسرا الى امكان الاسترشاد في مجال الرقابة بالنظام المنصوص عليه في معاهدة لاهاي الخاصة بحماية الملكية الثقافية لعام ١٩٥٤ .

٧ - أيد بعض الخبراء ومنهم مندوب فرنسا ، الاقتراح بأن تعين دولة حامية من قبل أطراف النزاع لا يؤثر على الوضع القانوني للأطراف وخاصة أنه لا يتضمن اعترافا بالطرف الآخر .

٨ - اقترح بعض الخبراء ، ومنهم مندوب إيطاليا ، أن تكون اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية منظمة أخرى على صلة بها بديلة عن الدولة الحامية في حالة عدم تعيينها .

٩ - اقترح مندوب رومانيا أن تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإصدار نشرة سنوية توضح سلوك مختلف الدول فيما يتعلق بالرقابة على تطبيق القوانين الانسانية .

١٠ - أيد كثير من الخبراء ومنهم مندوبوا بريطانيا والهند واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، الاقتراح بأن تقوم الدول بإعادة النظر أو سحب التحفظات التي سبق أن أبدتها في شأن نظام الرقابة المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف .

١١ - أجمع الخبراء على ضرورة عدم الاقتصار على نظام وحيد للرقابة ، بل أيد واجب توافر عدة أنظمة يكون لأطراف النزاع حرية الرجوع إليها واختيار احداها .

١٢ - أيد أغلب الخبراء رأى وفد الجمهورية العربية المتحدة في أن مبدأ المسؤولية الجماعية الوارد في المادة الأولى من اتفاقيات جنيف يقتضى أن يلتزم جميع أطراف اتفاقيات جنيف بمراقبة تطبيق أحكامها والعمل على نفاذها .

١٣ - كما أيدت كثير من الوفود رأى وفد الجمهورية العربية بضرورة اقامة تعاون وثيق بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة في مجال رقابة تطبيق القوانين الانسانية .

١٤ - قدم وفد الولايات المتحدة اقتراحا مكتوبا الى اللجنة مقتضاه أن يلتزم طرفا أى نزاع مسلح بمقتضى اتفاق بينهما بتعيين دولة

حامية أو منظمة بديلة تقوم بمهمتها • وإذا لم يتم تعيين دولة حامية أو منظمة بديلة في مدة ثلاثين يوما من اقتراح أحد الأطراف مثل هذا التعيين ، يقوم الصليب الأحمر بمطالبة الطرفين بتقديم قائمة بأسماء الدول الحامية أو المنظمات البديلة التي قد يقبلها تعيينها • ويجب أن تقدم هذه القوائم في ظرف عشرة أيام ، حتى يتمكن الصليب الأحمر من السعي لاجتاد اتفاق بين الأطراف حول قبول أحد الأسماء الواردة في القوائم • وفي حالة تعذر تعيين دولة حامية أو منظمة خلال عشرين عاما أخرى فيلتزم الأطراف بقبول اللجنة الدولية للصليب الأحمر كبديل للدولة الحامية •

١٥ - تقدم مندوب النرويج باقتراح مكتوب الى اللجنة يقضى بأن تقوم الدول في وقت السلم بتكوين وتدريب فرق خاصة للقيام بأعمال الرقابة والاشراف على تطبيق اتفاقيات جنيف • ويمكن أن تشكل هذه الفرق من ممثل لجمعية الصليب الأحمر الوطنية • ومن أحد القانونيين • ومن ممثل عن منظمة دولية غير حكومية ذات شهرة دولية • وينص الاقتراح على أن تسجل هذه الفرق في اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفي الامم المتحدة • على أن تباشر مهامها متى طلب ذلك منها ، وبناء على اتفاق أطراف النزاع •

١٦ - قدم وفد الجمهورية العربية المتحدة اقتراحا مكتوبا أمام اللجنة تضمن النقاط التالية :

( أ ) يجب الاكثار من اللجوء الى الجهاز القائم بمقتضى المادة المشتركة ١٠ ١٠ ١٠ ١١ فقرة ٣ من اتفاقيات جنيف وبصفة خاصة على اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تستند الى تلك المادة لمباشرة حقها القانوني المستمد منها الى أقصى الحدود ، ومضمونها أن يقوم الصليب الأحمر بمزاولة جميع المهام

الانسانية التي تختص بها الدولة الحامية وفقا لاتفاقيات جنيف ، وذلك دون أن يطلب موافقة الدولة الحاجزة على قيامه بمثل هذا الدور .

(ب) مطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيادة التعاون الايجابي الوثيق مع الأمم المتحدة من أجل العمل على احترام حقوق الانسان في النزاعات المسلحة .

(ج) ابراز أهمية المبدأ الوارد في المادة الأولى من اتفاقيات جنيف والذي يقضى بالتزام الأطراف المنضمة اليها ليس فقط « باحترام » بل « بضمان احترام أحكام هذه الاتفاقيات في جميع الأحوال » ، ومطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعداد دراسة خاصة حول المسؤولية الجماعية للدول المتعاقدة وفقا لهذه المادة ، والدور المنتظر منهم في مجال العمل الجماعي من أجل تنفيذ الاتفاقيات وكذا الاجراءات العملية لضمان مثل هذا التنفيذ .

وفي الواقع فان كل اقتراح من هذه الاقتراحات له وجهته . وينبغي أن يكون موضع نظر عند التفكير في تعديل قواعد اتفاقية المدنيين . والذي نراه مناسباً أنه يجب في أى تعديل مقبل أن ينص على انشاء جهاز رقابة من ثلاث دول من الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية المعدلة - التي ينص فيها على مسؤولية جميع الدول في الرقابة على تنفيذ أحكام الاتفاقية - ويتم انتخاب هذه الدول الثلاث في مؤتمر دولي عاجل يدعو اليه أى من أطراف الاتفاقية عند حدوث نزاع مسلح يستوجب تطبيق أحكام هذه الاتفاقية والاشراف والرقابة على هذا التطبيق ، ويتم في هذا المؤتمر اعطاء جهاز الرقابة المشكل من الدول المنتخبة جميع المساعدات والتسهيلات لتمكينه من فرض اشرافه ورقابته الجدية على تطبيق أحكام

الاتفاقية • ولا يمنع هذا الاجراء من اشراك المنظمات الانسانية الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولي في القيام بجميع المهام الانسانية التي تتطلبها ظروف الموقف وذلك في اطار جهاز الرقابة المنتخب • كما يجب أن ينص في هذا التعديل على التزام كل دولة من الدول الأطراف بقبول الاشراف والرقابة الجبرية من جانب الجهاز المنتخب حتى لو كانت هذه الدولة طرف في النزاع الجارى بشأنه اثناء نظام الرقابة •

**خامسا - ضرورة النص على الجزاءات الجنائية التي توقع على متهمى احكام قانون الاحتلال الحربى :**

لابد عند تعديل قواعد قانون الاحتلال الحربى أن ينص على الجزاءات الجنائية التي توقع على مرتكبى الجرائم والمخالفات الخطيرة التي تخالف الأحكام التي جاء بها هذا القانون فيما يتعلق بحماية الأشخاص المدنيين في الأراضى المحتلة •

فبالنسبة لنظام الجزاءات الذى جاءت به اتفاقية المدنيين ونصت عليه المادة ١٤٦ من هذه الاتفاقية والذى يتلخص فى تعهد أطراف الاتفاقية باتخاذ أى تشريع يلزم لفرض عقوبات على الأشخاص الذين يقترفون مخالفات خطيرة لهذه الاتفاقية • بالاضافة الى ترك محاكمتهم للمحاكم الوطنية ، مثل هذا النظام - فى رأينا - غير كاف وغير عملى ولم ينفذ حتى الآن بالرغم مما يرتكب من مخالفات خطيرة لهذه الاتفاقية فى حرب فيتنام<sup>(١)</sup> وفى الأراضى العربية المحتلة بواسطة قوات العدوان الاسرائيلية

(١) انظر فى انتهاك احكام اتفاقية المدنيين فى حرب فيتنام المقالين التالين :

Richard A. Falk, The Vietnam war and international law, Sponsored by the American Society of International law, vol 2, 1969.,

1. Lawrence C. Petrowski, law and the conduct of the vietnam war pp 439-451

2. Wade S. Hooker, David H. Savasten, Application of the Geneva Conventions of 1949 in the Vietnamese conflict, Note from virginia Journal of international law, pp 416-438.

لقد كان موضوع تعديل نظام الجزاءات الجنائية التي جاءت بها المادة ١٤٦ من اتفاقية المدنيين محل بحث في مؤتمر الخبراء الحكوميين الذي عقد في ٢٤ مايو ١٩٧١ ولقد اتفق جميع الخبراء في الرأي حول ضرورة العمل على وضع الجزاءات الجنائية المناسبة لكي توقع على الأشخاص المرتكبين للمخالفات الخطيرة المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من هذه الاتفاقية . كما أعرب كثير من الخبراء عن رأيهم في ضرورة انشاء محكمة جنائية دولية تقوم بمحاكمة الأشخاص المرتكبين لجرائم خطيرة على أن يترك للمحاكم الوطنية مهمة محاكمة المرتكبين لجرائم أقل خطورة . كما أبدى بعض الخبراء اقتراحات مختلفة حول نظام الجزاءات المقترح نذكر منها ما يلي :

١ - ذكر مندوب إيطاليا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك علاقة بين انشاء المحاكم الجنائية الدولية وبين مسألة تعريف العدوان ، وأبدى تفاؤلا بالنسبة لتوصل الجمعية العامة للأمم المتحدة قريبا الى وضع تعريف للعدوان مما قد يسهل أيضا اتفاق الجماعة الدولية على انشاء محاكم جنائية دولية مثل محكمة نورمبرج التي انشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية . الا أن بعض الخبراء الآخرين ، مثل مندوب السويد ، رأوا على عكس من ذلك أن موضوع انشاء محاكم جنائية دولية ذات صلة وثيقة بفكرة اقامة دولة عالمية ولذلك يصعب تحقيقها في الوقت الحاضر .

٢ - أوضح مندوب المملكة المتحدة أن المضي في انشاء محكمة جنائية دولية يفترض إعادة النظر في بعض مواد اتفاقيات جنيف ، فيجب تعديل الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من الاتفاقية الأولى والمادة ٥٠ من الاتفاقية الثانية ، والمادة ١٢٩ من الاتفاقية الثالثة والمادة ١٤٦ من الاتفاقية الرابعة ، وهي جميعا تنص على توقيع الجزاءات الجنائية عن طريق المحاكم الوطنية فحسب . كما ذكر أن هناك أوجه قصور أخرى فيما

يتعلق بأحكام الاتفاقيات فهي لا تتضمن نصوصا تحكم الحالة التي يدفع فيها شخص بخرق الاتفاقيات بأنه ارتكب الأفعال تنفيذا لأوامر رؤسائه.

٣ - أعرب كثير من المندوبين ، ومنهم مندوب إنجلترا وبلجيكا وهولندا ، عن رأيهم في أن الاتفاقيات يجب أن تتضمن أحكاما تنظم تسليم المتهمين بخرقها بحيث يكون تسليم هؤلاء المجرمين اجباريا ولا يجوز اعتبارهم من قبيل المجرمين السياسيين .

٤ - أبرز بعض المندوبين أنه يجب السعى الى توحيد التشريعات الوطنية فيما يختص بتجريم الأفعال وتوقيع الجزاء على مخالفة الاتفاقيات وقد يكون أفضل سبيل لبلوغ هذا الهدف هو أن تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعداد تشريعات نموذجية تهتدى بها سائر الدول عند وضع تشريعاتها .

وفي الختام اتفق أغلب المندوبين على أن موضوع الجزاءات الجنائية من أجل خرق الاتفاقيات له أهمية تستدعى أن يكون من بين الموضوعات التي ستتضمنها قائمة الأسئلة المرسلة الى الحكومات لابداء آرائها بشأنها .

**والرأى عندنا** أن موضوع الجزاءات الجنائية التي توقع على مرتكبي المخالفات الخطيرة وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية ضد الأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة ، هو من الموضوعات الهامة والعاجلة التي تتطلب تضافر جميع الجهود في المجتمع الدولي من أجل سرعة انشاء نظام جزاءات جنائية متكامل ينتج أثره في ايقاف هذا التيار البربرى الجديد الذى يؤذى البشرية ويقضى على قيم العدالة والقانون والأخلاق التي تحمى مجتمع الانسانية .

ونقترح أن توقع اتفاقية دولية بشأن النظام المقترح بحيث تشمل هذه الاتفاقية العناصر التالية :

١ - انشاء محكمة جنائية دولية دائمة ذات اختصاص عالمي تتولى محاكمة مجرمى الحرب من كافة الجنسيات على ما يرتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ومخالفات خطيرة لحقوق الانسان وحرياته الأساسية .

٢ - وقد يكون من الممكن في حالة تعذر انشاء محكمة جنائية دولية مستقلة الاتفاق على انشاء دائرة جنائية ضمن دوائر محكمة العدل الدولية تتولى هذا الاختصاص .

٣ - أن تشمل الاتفاقية تحديد لجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والمخالفات الخطيرة التي تستوجب عقاب مرتكبيها باعتبارهم مجرمى حرب .

٤ - ان تتضمن الاتفاقية النص على العقوبات المناسبة لكل جريمة من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وغيرها من المخالفات الخطيرة لقواعد قانون الاحتلال الحربى .

٥ - أن تنص الاتفاقية على الأحكام الخاصة بتسليم المتهمين بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بحيث يكون تسليم هؤلاء المجرمين اجباريا وملزما لكل الدول .

٦ - كما يجب أن تنص الاتفاقية على التزام الدول بالنص في تشريعاتها الوطنية على الأحكام الأساسية التي جاءت بها هذه الاتفاقية اننا ندعو فقهاء القانون الدولى في مختلف دول العالم الى الاهتمام

بهذا الموضوع الخطير من أجل البحث عن أمثل نظام قانونى دولى يدعو الى في كتاباتهم الى المجتمع الدولي حول تدعيم قانون الحرب وقانون الاحتلال الحربى بما يكفل عدم مخالفة أحكام هذه القوانين ويضع الجزاءات الجنائية الرادعة لكل من ينتهك هذه الأحكام .

وبعد أن عرضنا رأينا حول أوجه النقص والضعف الموجودة حالياً في قواعد قانون الاحتلال الحربى وكذا الاقتراحات الخاصة بتعديل هذه القواعد ، فالتنا نود أن نقول أن على الأمم المتحدة الآن - وحتى يصبح في الامكان تعديل هذه القواعد - أن تبذل ما في جهدها من أجل الدعوة الى اصدار ميثاق أو اعلان عالمى جديد يتضمن الحقوق الجوهرية التي يجب حمايتها لكل انسان في زمن الحرب وتحت الاحتلال الحربى . ان مثل هذا الاعلان سيكون له دوره الكبير في الضغط الأدبى العالمى على الدول التي تبنت سياسة العدوان في زمننا المعاصر . كما قد ينتج عن هذا الميثاق الحد من لجوء هذه الدول الى وسائل العنف والبربرية في معاملة الأشخاص المدنيين في الأراضى المحتلة .

كما اننا نعتقد أن الرسالة السامية التي ينبغي أن يؤديها فقهاء القانون الدولي في زمننا المعاصر ، هي العمل والدعوة الجادة نحو تعديل قواعد قانون الحرب والاحتلال الحربى بحيث يشمل الضمانات والمعاملة الانسانية لجميع أبناء البشر الذين يتعرضون لأهوال العدوان والابادة والقتل والتعذيب وسوء المعاملة في ظروف الاحتلال الحربى الذي أصبح الآن أمراً غير مشروع بل هو جريمة ضد السلام وأمن البشرية . ولديهم فيما عرضنا في هذه الرسالة عشرات الأدلة من واقع مأساة الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية .

ومما لا شك فيه أن هذا التعديل الذى يجب مسانده من جانب فقهاء القانون الدولي وهيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية .

سيكون محل ترحيب ، وسينتصر بمقدار استناده الى الأمانى والقيم  
الانسانية التى يأمل فى تحقيقها كل بنى البشر فى شتى أنحاء المعمورة •

وهذه مصر كنانة الله فى أرضه تشارك فى هذه الدعوة بواسطة  
أبنائها وعلمائها أساتذة القانون الدولى فى الجامعات المصرية الذين  
يكرسون علمهم من أجل نصره قضية الحق والعدل والقانون فى اطار  
الانسانية من أجل مستقبل البشرية جمعاء •

ولله أكبر والنصر لجيش الوطن الحبيب

والحمد لله ولى التوفيق ...

## المراجع

أولا - باللغة العربية :

القرآن الكريم

الأحاديث النبوية الشريفة

القاضي أبي الوليد سليمان :

المنتقى شرح الموطأ للإمام مالك الجزء السابع ، الطبعة الأولى ،

• ١٣٣٢ هـ

الدكتور أحمد فتحى سرور :

نظرية البطان فى قانون الاجراءات الجنائية ، رسالة دكتوراه ،

• ١٩٥٩

أمين سعيد :

تاريخ الاسلام ، حروب الاسلام . ١٩٣٤ .

جوستاف لويون :

حضارة العرب ، الطبعة الثانية .

جمال عياد :

نظم الحرب فى الاسلام ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٠ هـ .

الدكتور حامد سلطان :

الحرب فى نطاق القانون الدولى ، المجلة المصرية للقانون الدولى ،

المجلد الخامس والعشرين ، ١٩٦٩ .

الدكتور حسن الجلبى :

مركز الأمم المتحدة بالنسبة للدول غير الأعضاء فيها ، المجلة

المصرية للقانون الدولى ، المجلد الثانى والعشرون ، ١٩٦٦ .

الدكتور سمعان فرج الله :

تعريف العدوان ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الرابع والعشرين ، ١٩٦٨ .

الدكتورة عائشة راتب :

١ - العلاقات الدولية العربية ، القاهرة ١٩٧٠ .

٢ - بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي - الاسرائيلي ، القاهرة ١٩٦٩ .

٣ - مشروعية المقاومة المسلحة ، دراسات في القانون الدولي ، المجلد الثاني بمناسبة اليوبيل الفضي للجمعية المصرية للقانون الدولي ، القاهرة ١٩٧٠ .

٤ - المنظمات الدولية ، القاهرة ١٩٦٦ .

عباس محمود العقاد :

عبقرية خالد ، الطبعة الحديثة ، القاهرة .

الدكتور عبد العزيز محمد سرحان :

١ - الأصول العامة للمنظمات الدولية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ .

٢ - القانون الدولي العام ، القاهرة ١٩٦٩ .

٣ - الاتفاقيات الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية ، القاهرة ١٩٦٦ .

٤ - دروس المنظمات الدولية ، الجزء الثاني ، دراسة بعض المشكلات العملية للتنظيم الدولي ، مشكلة الشرق الأوسط المعاصرة ، تتبع المراحل المختلفة للمشكلة حتى فبراير ١٩٧١ ، القاهرة ١٩٧١ .

٥ - العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي : المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخامس والعشرون ، القاهرة ١٩٦٩ .

٦ - تطور وظيفة معاهدات الصلح ، دراسة مقارنة في القانون الدولي التقليدي والمعاصر بقصد تحديد المعنى المقصود بانهاء الحرب في الجزء الثاني من الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٣/١٩٦٧ ، محاضرة في ندوة جمعية القانون الدولي حول أزمة الشرق الأوسط .

#### عبد الوهاب خلاف :

السياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية القاهرة ١٣٥٠ هـ .

#### الدكتور عز الدين فودة :

١ - العدوان الاسرائيلي والأمم المتحدة : مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٣٧ ، القاهرة ١٩٦٩ .

٢ - الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام ، دراسات فلسطينية ٦٢ ، بيروت ١٩٦٩ .

٣ - المركز القانوني للاحتلال الحربى . المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخامس والعشرون ، القاهرة ١٩٦٩ .

٤ - حق المدنيين بالأراضي المحتلة في الثورة على سلطات الاحتلال الحربى ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٣٨ ، القاهرة ١٩٦٩ .

٥ - شرعية المقاومة في الأراضي المحتلة : دراسات في القانون الدولي ، المجلد الأول بمناسبة اليوبيل الفضى للجمعية المصرية للقانون الدولي ، القاهرة ١٩٧٠ .

٦ - قضية القدس في محيط العلاقات الدولية ، دراسات

فلسطينية ٥٢ ، بيروت ١٩٦٩ •

**الامام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى :**

بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، الجزء السابع ، الطبعة

الأولى ، القاهرة ١٩١٠ •

**الدكتور على صادق أبو هيف :**

القانون الدولى العام ، الأسكندرية ١٩٧١ •

**الدكتور على عبد الواحد وافي :**

حقوق الانسان فى الاسلام ، القاهرة •

**على قراعه :**

العلاقات الدولية فى الحروب الاسلامية ، القاهرة ١٣٧٤ هـ •

**على ماهر :**

القانون الدولى العام ، القاهرة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ •

**على منصور :**

الشريعة الاسلامية والقانون الدولى ، القاهرة ١٩٦٥ •

**محمد أبو زهرة :**

نظرية الحرب فى الاسلام ، المجلة المصرية للقانون الدولى ،

المجلد الرابع عشر ، القاهرة ١٩٥٨ •

**محمد الفزالى :**

حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام واعلان الأمم المتحدة ،

القاهرة •

**الدكتور محمد حافظ غانم :**

١ - المنظمات الدولية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦٧ •

- ٢ - العلاقات الدولية العربية ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ٣ - مبادئ القانون الدولي العام ، القاهرة ١٩٦٧ .

**الدكتور محمد طلعت الفنيمي :**

الأحكام العامة في قانون الأمم : قانون السلام ، الإسكندرية

• ١٩٧٠

**محمد عبد الله السمان :**

الاسلام والأمن الدولي ، القاهرة .

**محمد عبد الله دراز :**

- ١ - مبادئ القانون الدولي في الاسلام ، القاهرة ١٩٥٢ .
- ٢ - القانون الدولي والاسلام ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، القاهرة ١٩٤٩ .

**محمود سامي جنيته :**

قانون الحرب والحياد ، القاهرة ١٩٤٩ .

**محمود شلتوت :**

- ١ - الاسلام والعلاقات الدولية ، القاهرة ١٣٧٠ هـ .
- ٢ - الدعوة المحمدية والقتال في الاسلام ، القاهرة ١٣٥٢ هـ .

**الدكتور محمود محمود مصطفى :**

شرح قانون الاجراءات الجنائية ، الطبعة الثامنة . القاهرة

• ١٩٦٣ - ١٩٦٢

**الدكتور مصطفى الرافي :**

الاسلام انطلاق لا جمود ، القاهرة ١٩٦٦ .

**الدكتور وهبة الزجيلي :**

آثار الحرب في الفقه الاسلامي ، رسالة دكتوراه . القاهرة

• ١٩٦٣

**A. BOOKS :**

**1 — Alej Andro Alvarez :**

Le droit international nouveau, Paris, 1959.

**2 — Antonio S. De Bustamante Y. Sirven :**

La seconde conférence de la paix, réunie a la haye on 1907, traduit de l'espagnol par George scelle, sirvey, Paris, 1909.

**3 — Albéric Rolin :**

Le droit moderne de la guerre, Bruxelles, 1920

**4 — A. Pillet :**

Les conventions de la haye du 29 juillet 1899 et du 18 October 1907, etude juridique, Paris, 1918.

**5 — A. Pearce Higgins :**

1. War and the private citizen, London, 1912.

2. The Hague peace conferences, cambridge, 1909.

**6 — Amedée Bonde :**

Traité élémentaire de droit international public, Paris, 1926.

**7 — Bordwell :**

The law of war between belligerents, 1908.

**8 — Charles Cheney Hyde :**

1. International law, 2nd rev, ed, vol III, 1945.

2. International law chiefly as interpreted and applied by the united states, vol II, Boston, 1922.

**9 — Charle Rousseau :**

Droit international public, paris, 1953.

**10 — Charles G. Fenwick :**

1. International law, 2nd ed, 1934.

2. International law, indian edition, Bombay, 1967.

- 11 — Charles De Visscher :**  
 Théories et réalités en droit international public, Paris, 1955.
- 12 — D. P. O'Connelli :**  
 International law, Vol 2, London, 1963.
- 13 — D. W. Bowett :**  
 Self-defense in international law, 1958.
- 14 — Colonel Draper :**  
 The international law of war and neutrality ; university of cairo, faculty of law, 1964-1965.
- 15 — David Scott Daniell :**  
 World war I, London, Ernest Benn, 1965.
- 16 — Encyclopedia Britannica :**  
 Vol 23, 1964.
- 17 — Feilchenfeld :**  
 The International economic law of belligerent occupation, 1942.
- 18 — Georg Schwarzenberger :**
1. International law as Applied by international courts and tribunals, the law of armed conflict, 1968.
  2. The frontiers of international law, 1962.
  3. International law, vol I, London, 1949.
- 19 — Grotius :**  
 De jur belli ac pacis, bk. I, ch. I,
- 20 — Green Hywood Hackwarth :**
1. Digest of international law, vol I, 1940.
  2. Digest of international law, vol VI, 1943.
- 21 — Georg B. Davis :**  
 The elements of international law, 4th ed, 1916.

- 22 — **Green Span** :  
 The modern law of land warfare, 1959.
- 23 — **George Dry** :  
 Précis élémentaire de droit international public, Paris, 1910.
- 24 — **Guggenheim. P** :  
 Traité de droit international Public, vol 11, 1954.
- 25 — **Hans Kelson** :  
 1. Principles of international law, New York, 1952.  
 2. The law of the United Nations, London, 1951.
- 26 — **Herbert W. Briggs** :  
 The law of Nations, 2nd ed, New York, 1952.
- 27 — **Hersch Lauterpacht** :  
 The development of International law by the international court, London, 1958.
- 28 — **Henri Meyrowitz** :  
 La répression par les tribunaux Allemands des crimes contre l'Humanité, Paris, 1960.
- 29 — **I. Brownlie** :  
 International law and the use of force by states, oxford, 1968.
- 30 — **Istvan Vasarhelyi** :  
 Restitution in international law, Budapest, 1964.
- 31 — **John Bassett Moore** :  
 A digest of international law, vol 5, vol 7, washington, 1906.
- 32 — **J. M. Spaight** :  
 War Rights on land, London, 1911.
- 33 — **John Westlake** :  
 1. International law, vol II.

2. *Traité de droit international*, oxford University press, 1924.

**34 — J. L. Brierly :**

The law of Nations, 5th ed, Oxford, 1955.

**35 — James Brown Scott :**

1. A Survey of international relations between the united states and Germany (1914-1917), New York, Oxford University Press, 1917.
2. L'institute de droit international, tableau général des travaux (1873-1913), New York, Oxford University Press, 1920.
3. The classics of international law, washington, 1917.
4. The Hague conventions and Declarations of 1899 and 1907, New York, 1915.
5. The Hague peace conferences, vol 2, 1917.

**36 — J. H. Morgan :**

War : its conduct and legal results, London, 1915.

**37 — Jean Charpentier :**

La Reconnaissance international et l'évolution du droit des gens, Paris, 1956.

**38 — Julius Stone :**

Legal controls of international conflict, London, 1954.

**39 — Jean S. Pictet :**

IV Geneva convention, international committee of the Red Cross, Geneva, 1958.

**40 — Major-General J. F. C. Fuller :**

The conduct of war 1789-1961, London, Eyre and spottiswoode, 1961.

**41 — Johann Wolfgang Textor :**

Synopsis of the law of nations, Basel, 1680, vol 2, the translation by John pawley, washington, carnegie institution of washington, 1916.

- 42 — Karl Strupp :**  
 Elements du droit international public, Paris, 1930.
- 43 — Louis Delbez :**  
 Les principes generaux du droit international public,  
 Paris, 1964.
- 44 — Louis le Fur :**  
 Précis de droit international public, Paris, 1937.
- 45 — Latifi :**  
 Effects of war on property, 1909.
- 46 — McNair and Watts :**  
 The legal effects of war, 1966.
- 46 — Max Sorensen :**  
 Manual of Public international law, 1968.
- 48 — Martin and Joan Kyre :**  
 Military occupation and national Security, washington,  
 public affairs press, 1970.
- 49 — Myres S. McDougal and Florentins Felicians :**  
 Law and minimum world public order, the legal regula-  
 tion of international coercion, washington, 1961.
- 50 — Michel Virally :**  
 The sources of international law, Manual of public  
 international law, edited by Max Sorensen, New York,  
 1968.
- 51 — Oppenheim :**
1. International law, vol 2, 7th ed, 1969.
  2. International law, vol I, 8th ed,
- 53 — Paul Fauchille :**  
 Traité de droit international public, vol II, Paris, 1921.

- 54 — Phillimore :**  
 Commentaries upon international law, vol III.
- 55 — Paul Reuzer :**  
 Droit international public, Paris, 1958.
- 56 — Polin :**  
 Le droit modern de la guerre, vol I.
- 57 — Quincy Wright :**  
 1. Study of war, London, 1964.  
 2. The Role of international law in the elimination of war, university of chicago, 1956.
- 58 — Roland H. Bainton :**  
 Christian Attitudes toward war and peace, A Historical survey and critical Re-evolution, Abingdon press, New York, 1961.
- 59 — R. Robin :**  
 Des Occupations militaires on dehors des occupations de guerre, Paris, 1913.
- 60 — R. Y. Jennings :**  
 The Acquisition of territory in international law, U.S.A, 1961.
- 61 — Raphaél lemkin :**  
 Axis Rule in occupied Europe, Washington, 1944.
- 62 — R. C. Mowat :**  
 The history of Europe 1939-1945, Ruin and Resurgence, London, Balandford Press, 1966.
- 63 — René Foignet :**  
 Mannual élémentaire de droit international public, Paris, 1932.
- 64 — Sidney Bradshaw Fay :**  
 The origins of the world war, New Delhi, Eurasia publishing house, 1965.

**65 — Tom J. Farer :**

The laws of war, 25 Years after nuremberg, international conciliation, carnegie endowment for international peace, May 1971, No 572.

**66 — Theodore Dwight Woolsey :**

Introduction to the study of international law, 6th ed, 1892.

**67 — Thomas Barclay :**

Law and usage of war, New York, 1914.

**68 — T. J. Lawrence :**

The principles of international law, London, 1937.

**69 — Vattel :**

Le Droit des Gens, livre III, 1916.

**70 — Vicent J. Espesito and John Robert Elting :**

A military history and atlas of the napoleonic wars, ferderick A. Parger, 1964.

**71 — Von Glahn :**

The occupation of enemy territory, 1957.

**72 — W.E. Hall :**

International law, 8th ed, Oxford, charendon press, 1924.

**73 — Wheaton :**

Elements of international law, 6th ed, vol 2, revised and re-written by A. Berriedale Keith, London, 1929.

**74 — Whiteman :**

Digest of international law, Acts of occupying authorities within occupied territory, vol 6, 1965.

**75 — William L. Shirer :**

The rise and fall of the third reich, New York, 1960.

**76 — William W. Bishop :**

International law cases and materials, 1954.

**B. ARTICLES :**

- 1 — **Alfred Verdross :**  
Règles générales du droit international de la paix, R.C, Tome 30, 1929.
- 2 — **Alfred Cabban :**  
National Self-Determination, A.J.I.L, vol 42, 1948.
- 3 — **Alwyn V. Freeman :**  
Responsibility of states for unlawful acts of their armed forces, R.C, Tome. 88, 1955.
- 4 — **Agenor Krafft :**  
The present position of the red cross Geneva conventions, transactions of the grotius society, vol 37, 1952.
- 5 — **A. Verdoodt :**  
Signification de la déclaration universelle des droit de l'homme, R.I.C.R, 1966.
- 6 — **A. R. Caregie :**  
Jurisdiction over violations of the laws and customs of war, B.Y.I.L, vol 39, 1963.
- 7 — **A. Wigfall Green :**  
The Military commission, A.J.I.L, vol 42, 1948.
- 8 — **A. Moire :**  
La Déclaration des droit de l'Enfant, R.I.C.R., 1963.
- 9 — **Arthur K. Kuhn :**  
The Excution of Hostages, A.J.I.L, vol 36, 1942.
- 10 — **A. T. Albrecht :**  
War Reprisals in the war crimes trials and in the Geneva conventions of 1949, A.J.I.L, vol 47, 1958.
- 11 — **Brunson Machesney :**  
Some comments to the quarantine of CUBA, A.J.I.L, vol 57, 1963.

**12 — Beorg A. Finch :**

Retribution for war crimes, A.J.I.L, vol 37, 1943.

**13 — Bridge :**

The case for an international court of ciriminal justice, international and comparative law quarterly, 1964.

**13 — Charles Chaumont :**

Nations Unies et Neutralité, R.C, tome 89, 1956.

**14 — Clyde Eagleton :**

1. The form and functions of the declaration of war, A.J.I.L, vol 32, 1938.
2. Self-determination in the united nations, A.J.I.L, vol 47, 1953.
3. Punishment of war criminals by the united nations, A.J.I.L, vol 37, 1943.

**15 — Charles Cheney Hyde :**

Law in war, A.J.I.L, vol 36, 1942.

**16 — C. H. M. Waldook :**

The control of the use of force by the states in international law, R.C, tome 81, 1952.

**17 — Carl Q. Christol and charles R. Davis :**

Maritime Quarantine, the naval interdiction of offensive weapons and associated matériel to CUBA, 1962, A.J.I.L, vol 57, 1963.

**18 — Covey Olive :**

International law and quarantine of CUBA, A.J.I.L, vol 57, 1963.

**19 — Charles G. Fenwick :**

1. The Quarantine against CUBA, legal or illegal ? A.J.I.L, vol 57, 1963.
2. Draft code of offences against the peace and security of mankind, A.J.I.L, vol 46, 1952.

**20 — Curtis C. Shears :**

Some legal implication of unconditional surrender, A.S.I.L, 1945.

**21 — Claude Pilloud :**

1. The Geneva conventions, an important anniversary, 1949-1969, I.R.R.C, Geneva, 1969.
2. The Geneva conventions, present position and prospects, I.R.R.C., Geneva, 1969.
3. Les Réserves aux conventions des Geneva, R.I.C.R, 1967.
4. La Déclaration universelle des droits de l'Homme et les conventions internationales protégeant les victimes de la guerre, R.I.C.R, 1949.

**22 — Charles De visscher :**

L'occupation de guerre, law quarterly review, 1918.

**23 — Castern :**

La protection juridique de la population civile dans la guerre moderne, Revue générale de droit international public, 1955.

**24 — Baron Descamps :**

Le droit international nouveau, l'influence de la condamnation de la guerre sur l'évolution juridique internationale, R.C, tome 31, 1930.

**25 — Don Peretz :**

A Binational approach to the Palestine conflict, the middle east crisis : test of international law, the library of law contemporary problems, Washington 1959.

**26 — Edwin M. Borchard :**

1. When did war begin ? A.J.I.L, vol 41, 1947.
2. The Multilateral Treaty for the renunciation of war, A.J.I.L, vol 23, 1929.

- 27 — Emile Giraud :**  
 La théorie de la légitime défense, R.C, Tome 49, 1934.
- 28 — Eugens V. Rotew :**  
 Legal aspect of the serch for peace in the Middle East, A.J.I.L, vol 64, 1970.
- 29 — Ellery C. Stowell :**  
 Military reprisals and the sanctions of the laws of war, A.J.I.L, vol 36, 1942.
- 30 — Ellen Hammer and Marina Salvin :**  
 The Taking of hostages in theory and practice, A.J. I.L, vol 38, 1944.
- 31 — Eccard. F. :**  
 La signification suprême du procès de Nuremberg, Revue de droit international et des sciences politiques et diplomatiques, Geneva, 1964.
- 32 — Eugéne Areneau :**  
 Le crime contre l'Humanité, Nouvelle Revue de droit international privé, 1946, No 2.
- 33 — F. Liewellyn Jones :**  
 Military occupation of Alien Territory in time of peace, Transactions of the Grotius society, 1923.
- 34 — F. E. Oppenheimer :**  
 Governments and authorities in Exille, A.J.I.L, vol 36, 1942.
- 35 — Fried :**  
 Transfer of civilian manpower from occupied territory, A.J.I.L, vol 40, 1946.
- 36 — Franklin :**  
 Municipal property under belligerent occupation, A.J.I.L, vol 38, 1944.

**37 — George Grafton Wilson :**

Use of force and war, A.J.I.L, vol 26, 1932.

**38 — Gerhard Bebr :**

Regional organization, A united nation's problem :  
A.J.I.L, vol 49, 1955.

**39 — George Ginsburgs :**

A case study in the soviet use of international law,  
Eastern Poland in 1939, A.J.I.L, vol 52, 1958.

**40 — Georg Manner :**

The legal nature and punishment of criminal acts of  
violence contrary of the laws of war, A.J.I.L, vol 37,  
1943.

**41 — G. Tracey Watts :**

The British military occupation of cyrenaica, 1942-  
1949, the grotius society, transactions for the year 1951.

**42 — Georg schwarzenberger :**

The Eichmann judgment, current legal problems, vol  
51, 1962.

**34 — G. G. Fitzmaurice :**

The juridical clauses of peace treaties, R.C, tome 73,  
1948.

**44 — Garner :**

Les lois de la guerre, leur valeur, leur avenir, Revue  
de droit international et de législation comparée, Bel-  
gium, vol 17, 1936.

**45 — Georg J. Tomeh :**

Legal Status of Arab Refugees, The library of law and  
contemporary problems. washington, 1969.

**46 — H. Lauterpacht :**

1. Resort to war and the interpretation of the covenant during the manchurian dispute, A.J.I.L, vol 28, 1934.
2. The problem of the revision of the laws of war, B.Y.I.L, vol 29, 1952.
3. The law of nations and the punishment of war crimes, B.Y.I.L, 1944.
4. The legal basis of the demand for surrender of war criminals, B.Y.I.L, 1944.
5. The limits of the operations of the laws of war, A.J.I.L, vol 30, 1953.
6. Codification and development of international law, A.J.I.L, vol 49, 1955.

**47 — Hans Kelsen :**

1. Collective security and collective self defense under the charter of the U.N, A.J.I.L, vol 24, 1948.
2. The legal status of germany according to the declaration of Berlin, A.J.I.L, vol 39, 1945.

**48 — Hans Wehberg :**

L'interdiction du recours a la Force, le principe et les problèmes qui se posent, R.C, Tome 78, 1951.

**49 — Herbert Wright :**

The legality of the annexation of Austria by germany, A.J.I.L, vol 38, 1944.

**50 — Huber :**

Quelques considérations sur une révision éventuelle des convention de la Haye, R.I.C.R, vol 37, 1955.

**51 — Herzog. J.B. :**

Les principes juridiques de la répression des crimes de guerre, Revue pénale suisse , 1946.

**52 — H. Denedieu De Vabres :**

Les proces de Nuremberg devant les pricipes modernes du droit pénal international, R.C, Tome 72, 1947.

**53 — Henri Meyrowitz :**

Réflexions à propos du centenaire de la déclaration de saint-Pétersbourg, R.I.C.R, Geneva, 1968.

**54 — I. Brownlie :**

The use of force in self Defence, B.Y.I.L, 1961.

**55 — I. Kalsheven :**

Human Rights, the law of armed conflicts and reprisals, I.R.R.C, 1971.

**56 — I. P. Trainin :**

Questions of guerrilla warfare in the law of war, A.J.I.L, vol 40, 1949.

**57 — J. De. Preux :**

Knowledge of the Geneva conventions, I.R.R.C, 1970.

**58 — John B. Whitton :**

La Neutralité et la société des Nations R.C, Tome 17, 1927.

**59 — Joachim Von Elbe :**

The Evclution of the concept of the Just war in international law, A.J.I.L, vol 33, 1939.

**60 — Jules Rasdevant :**

Règles générales du droit de la paix, R.C, Tome 58, 1936.

**61 — James Leslie Brierly :**

Règles générales de Droit de la paix, R.C, Tome 58, 1936.

**62 — James Wiford Garner :**

Question of State succession raised by the German annexation of Austria, A.J.I.L, vol 32, 1938.

**63 — Josef L. Kunz :**

1. Individual and collective self defense in Art 51 of the charter of the U.N, A.J.I.L, vol 41, 1947.
2. Bellum justum and bellum megame, A.J.I.L, vol 45, 1951.
3. Ending War with germany, A.J.I.L, vol 46, 1952.
4. The present status of the international law for the protection of minorities, A.J.I.L, vol 48, 1954.
5. The chaotic status of the laws of war and the urgent necessity for their revision, A.J.I.L, vol 45, 1951.
6. The laws of war, A.J.I.L, vol 50, 1956.
7. The New U.S. Army field Manual on the law of land warfare, A.J.I.L, vol 51, 1952.

**64 — James Simsarian :**

Progress in drafting two convenants on human rights in the united Nations, A.J.I.L, vol 46, 1952.

**65 — Joan Graven :**

1. Les crimes contre l'Humanité, R.C, Tome 76, 1950.
2. Minimum rules for the protection of Non-Delinquent detainees, I.R.R.C, 1968.

**66 — James N. Hyde :**

Permanent sovereignty over natural wealth resources, A.J.I.L, vol 50, 1956.

**67 — Jacob Robinson :**

Transefer of property in enemy occupied territory, A.J.I.L, vol 39, 1945.

**68 — John H. E. Fried :**

Transfer of civilian manpower from occupied territory, A.J.I.L, vol 40, 1946.

**69 — Joan S. Pictet :**

1. The new Geneva conventions for the protection of war victims, A.J.I.L, vol 45, 1951.
2. La croix rouge et les conventions de Genève, R.C, Tome 76, 1950.
3. The need to restore the laws and customs relating to armed conflicts, I.R.R.C, Geneva, 1969.
4. The laws of the war, I.R.R.C, Geneva, 1961.
5. Les principes du droit international humanitaire, R.I.C.R, 1966.

**70 — Joyce A.C. Gutteridge :**

1. The Geneva conventions of 1949, B.Y.I.L, vol 26, 1949.
2. The protection of civilians in occupied territory, the year book of world affairs, vol 5, London, 1951.

**71 — Krzysztof Skubiszewski :**

1. Use of force by states, Manual of Public International law by Max Sorensen, 1968.
2. The postwar Alliances of Poland and the United Nations Charter, A.J.I.L, vol 53, 1959.

**72 — Kurt V. Lönneke :**

The legal status of Germany, A.J.I.L, vol 45, 1951.

**73 — Karl Strupp :**

The competence of the mixed arbitral courts of the Treaty of Versailles, A.J.I.L, vol 17, 1923.

**74 — K. Vasak :**

La convention Européenne des droits de l'Homme, complément utile des conventions de Genève, R.I.C.R, 1955.

- 75 — L. Kopelmanas :**  
 The problem of Aggression and the prevention of war,  
 A.J.I.L, vol 31, 1937.
- 76 — Leonard C. Meeker :**  
 Defensive Quarantin and the law, A.J.I.L, vol 57,  
 1963.
- 77 — Louis de Broukère :**  
 La prévention de la guerre, R.C, Tome 50, 1934.
- 78 — Lack Israël Garvey :**  
 United Nations peace keeping and host state consent  
 A.J.I.L, vol 64, 1970.
- 79 — Lester Nurick :**  
 The distinction between combatant and noncombatant  
 in the law of war, A.J.I.L, vol 39, 1945.
- 80 — Lester Nurick and Roger W. Barrett :**  
 Legality of guerrilla forces under the laws of war,  
 A.J.I.L, vol 40, 1946.
- 81 — L. H. Woolsey :**  
 Forced transfer of property in enemy occupied terri-  
 tory, A.J.I.L, vol 37, 1943.
- 82 — Lew :**  
 Manchurian botty and international law, A.J.I.L, vol  
 40, 1946.
- 83 — Lawrence C. Petrewski :**  
 Law and the conduct of the vietnam war, A.S.I.L,  
 vol 2, 1969.
- 84 — Miguel A. Marin :**  
 The Evolution and present status of the laws of war,  
 R.C, Tome 92, 1957.

**85 — Myres S. McDougal :**

The soviet-cuban quarantine and self-defense, A.J.I.L.,  
vol 57, 1963.

**86 — Manloy O. Hudson :**

Present status of the hague conventions of 1899 and  
1907, A.J.I.L, vol 25, 1931.

**87 — M. Henri Coursier :**

L'Evolution du droit international humanitaire. R.C.,  
Tome 99, 1960.

**88 — Morganstern :**

Validity of the acts of the belligerent occupant,  
B.Y.I.L, vol 28, 1951.

**89 — Max Huber :**

Le Droit des gens et l'Humanité, R.I.C.R, 1952.

**90 — Mitchell B. Carrell :**

Legislation on treatment of enemy property, A.J.I.L,  
vol 37, 1943.

**91 — Mohammad H. El-Farra :**

The Role of the United Nations vis-a-vis the palestine  
question, the library of law and contemporary problems,  
washington, 1969.

**92 — Majid Khadduri :**

Closure of the suez canal to Israeli shipping, the lib-  
rary of law and contemporary problems, washington,  
1969.

**93 — N. C. W. Dunbar :**

The legal regulations of modern warfare, the grotius  
society, transactions for the year 1954, vol 40, London,  
1955.

**94 — Nabil El-Araby :**

Some legal implications of the 1947 Partition Resolution and the 1949 Armistice Agreements, the library of law and contemporary problems, Washington, 1969.

**95 — Philip Marshall Brown :**

The Interpretation of the general pact for the renunciation of war, A.J.I.L, vol 23, 1929.

**96 — Pitman B. Potter :**

1. Offenses against the peace and security of mankind, A.J.I.L, vol 46, 1952.
2. Legal bases and character of military occupation in germany and japan, A.J.I.L, vol 43, 1949.

**97 — Philip C. Jessup :**

A Belligerent occupant's power over property, A.J.I.L, vol 38, 1944.

**98 — Phillimore :**

Droits et Devoirs Fondamentaux des Etats, R.C, Tome 1, 1923.

**99 — Quincy Wright :**

1. When does war exist ? A.J.I.L, vol 26, 1932.
2. The control of American foreign Relations, A.J.I.L, vol 18, 1924.
3. Changes in the conception of war, A.J.I.L, vol 18, 1924.
4. The outlawry of war ,A.J.I.L, vol 19, 1925.
5. The test of aggression in the Italo-Ethiopian war, A.J.I.L, vol 30, 1936.
6. The Meaning of the pact of paris, A.J.I.L, Vol 27, 1933.
7. The concept of aggression in international law, A.J.I.L, vol 29, 1935.

8. The Munich Settlement and international law, A.J.I.L, vol 33, 1939.
9. The cuban quarantine, A.J.I.L, vol 57, 1963.
10. Intervention, A.J.I.L, vol 51, 1957.
11. The Stimson note of january 7 1932, A.J.I.L, vol 26, 1932.
12. Legal aspects of the Middle East situation, The Middle East crisis, Test of international law, the library of law and contemporary problems, washington, 1969.
13. The Status of Germany and the peace proclamation, A.J.I.L, vol 46, 1952.
14. War criminals, A.J.I.L, vol 39, 1945.
15. The Chineess recognition problem, vol 49, 1955.
16. Subversive intervention, A.J.I.L, vol 54, 1960.
17. The value of international law in occupied territory, A.J.I.L, vol 39, 1945.
18. The law of the Nuremberg Trial, A.J.I.L, vol 41, 1947.
19. The Outlawry of war and the laws of war, A.J.I.L, vol 47, 1953.

**100 — R.Y. Jennings :**

The Caroline and Mcloed cases, A.J.I.L, vol 32, 1938.

**101 — R. Higgins :**

Legal limits to the use of force by sovereign states, united nations practice, B.Y.I.L, vol 37, 1961.

**102 — Ruth Lapidoth :**

La Résolution du conseil de sécurité de 22 november 1967 au sujet du Moyen orient, Revue Générale de droit international public, paris, 1970.

**103 — Remnlus A. Piccietti :**

Legal problems of occupied Nations after the termination of occupation, Military law Review, vol 33, U.S.G. P.O, washington, 1966.

- 104 — R. Monaco :**  
 Les conventions entre belligérent, R.C, Tome 75, 1949.
- 105 — Ragmund T. Yingling and Rober W. Ginnana :**  
 The Geneva conventions of 1949, A.J.I.L, vol 46, 1952.
- 106 — R. R. Baxter :**
1. The role of law in modern war, A.S.I.L, 1953.
  2. The first modern codification of the law of war, Francis lieber and general order No. 100, I.R.R.C, Geneva, 1963.
  3. The cambridge conference on the rivision of the law of war, A.J.I.L, vol 47, 1953.
- 107 — R. Lemkin :**  
 Le crime do genocide, Revue de droit international, 1946.
- 108 — Richard A. Falk :**
1. The Beirut Raid and the international law of retaliation, A.J.I.L, vol 63, 1969.
  2. The Vietnam war and international law, sponsored by the American society of international law, vol 2, 1969.
- 109 — Stolia Séfériadès :**  
 Principes généraux de droit international de la paix, R.C, Tome 34, 1930.
- 110 — Shabtia Rosenne :**  
 Directions for A Middle East settlement, some underlying legal problems, The Middle East crisis test of international law, the library of law and contemporary problems, New York, 1969.
- 111 — S. M. Schwebel :**  
 What weight to conquest ?, A.J.I.L, vol 64, 1970.

**112 — Smith :**

Booty of war, B.Y.I.L, vol 23, 1946.

**113 — Therwald Boye :**

Règles de la Neutralité, R.C. Tome 64, 1938.

**114 — Titus Komarnicki :**

1. The place of neutrality in the modern system of international law, R.C, Tome 80, 1952.
2. La Définition de l'agresseur dans le droit international modern, R.C, Tome 75, 1949.

**115 — Thomas Baty :**

A Buse of terms recognition war. A.J.I.L, vol 30, 1936.

**116 — V. Segesvary :**

Comment naguit la solidarité croix-Rouge, Durant la guerre franco-Allemande de 1870-1871, R.I.C.R, 1970.

**117 — V. A. Roling :**

The law of war and the national jurisdiction since 1945, R.C. Tome 98, 1959.

**118 — William J. Ronan :**

English and American courts and the definition of war. A.J.I.L, vol 31, 1937.

**119 — W. L. Redgers :**

Future international laws of war, A.J.I.L, vol 33, 1939.

**120 — William Gerlad Downey :**

1. Captured Enemy property : Booty of war and seized enemy property, A.J.I.L, vol 44, 1950.
2. The laws of war and Military necessity ; A.J.I.L, vol 47, 1953.

**121 — W. R. Bisschop :**

London international law conference 1943, London quarterly of world Affairs, vol IX, No. 2, (October, 1943).

**122 — Lord Wright :**

The killing of hostages as war crime, B.Y.I.L, vol 25, 1948.

**123 — W. J. Ford :**

Les membres des mouvements de résistance et le droit international, R.I.C.R, 1967.

**124 — W. Z. Mallison :**

The Geneva Convention for the protection of civilian persons : An Analysis of its application in the Arab Territories under Israeli occupation, the Arab world Magazine, June 1969, January 1970.

**125 — William J. Bivens :**

Restatment of the laws of war as applied to the armed forces of collective security arrangements, A.J.I.L, vol 48, 1954.

**126 — Wade S. Hooker :**

David H. Savaston, Application of the Geneva conventions of 1949 in the vietnamese conflict, Note from virginia Journal of international law, A.S.I.L, vol 2, 1969.

**127 — Yuen Liang :**

The first session of the international law commission, Revue of its work by The General Assembly, A.J.I.L, vol 44, 1950.

**128 — Zourek. J. :**

La Définition de l'agression et le droit international. Développements récents de la question, R.C, Tome 92, 1957.

**C. CASES :**

- 1 — De Iepore, Italy, supreme Military tribunal, July 18, 1946, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 13, 1951, case No. 146.
- 2 — Republic v. Ralski, Poland, supreme court, second division, 16 May 1922, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol I, case No 322.
- 3 — Re Macleod, U.S.A, supreme court, Green Hywood Hackworth, D.I.L, vol 6, 1943.
- 4 — Tubini claim, italian- united states conciliation commission, December 12, 1959, E. Lauterpacht, I.L.R, vol 29, 1966.
- 5 — Auditeur Militaire V. G. Van Dieven, Belgium council of war (court-martial) of Brabant, 31 January 1919, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol I, 1922, case No 310.
- 6 — Republic v. Ralski, Poland, Supreme court, second division, 16 May, 1922, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol I, case No 323.
- 7 — U.S.V. Von leeb, trials of war criminals before the nuremberg military tribunals, vol 10, Nuremberg, 1949, case No 12.
- 8 — Re weizasecker and other (Ministries trial). United states military tribunal at nuremberg, April 14, 1949. H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, Year 1946, vol 16, London, 1955, case No 118.
- 9 — Re Fiebig, Holland, special criminal court, The Hague (Retterdam Chamber), June 28, 1949, special court of cassation, december 9, 1950, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 16. year 1949, London, 1955, case No 180.
- 10 — Trials of war criminals before the nuremberg military tribunals, vol 8, The I.G. Farben case, U.S.G.P.O, Washington, 1950.

- 11 — Del vechio v. connio, italy, court of appeal of milan, 24 November, 1920, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol I, 1922, case No. 320.
- 12 — Skewry's Estate, United states, surrogate's court, westchester country, N.Y. (Griffiths, surrogate) February 21, 1944, No 144.
- 13 — Flaum's Estate, united states, surrogatés court bronx country ,N.Y. (Henderson, surrogate), June 15, 1943. H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C., vol 12, case No 145.
- 14 — Du ban and icoredit v. public works administration, italy, court of cassation, 6 May 1960, E. Lauterpacht, I.L.R. vol 40.
- 15 — State of the netherlands v. fedral bank of new york, U.S.D Court, may 14, 1951, William W. Bishop, A.J.I.L, vol 46, 1952.
- 16 — Re Fabijan, germany, supreme court of leipzig, March 9, 1933, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C., (1933-1934), case No 156.
- 17 — U.S.V. Flick, trials of war criminals before the Nuremberg military tribunals, under control law No 10, vol 6, case No 6, U.S.G.P.O, washington, 1952.
- 18 — Re Gerbsch, Holland, special court at Amsterdam, first chamber, April 28, 1948, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, year 1948, vol 15, case No 155.
- 19 — Société Brasserie et Malteries de Franche compte Alsace v. Ripoli, France, court of cassation, 27 January 1960, E. Lauterpacht, I.L.R., vol 41, 1970.
- 20 — Covv v. United States, U.S., court of Appeals, Ninth circuit, June 11, 1951, As Amended on denial of rehearing, August 27, 1951, H. Lauterpacht, I.L.R., vol 18, 1951, London, 1957, case No 173.

- 21 -- Thalakhshmi Achi et Al V. V. T. Veerappa chettair, India, High court, April 3, 1951, H. Lauterpacht, I.L.R, vol 18, 1951, London, case No. 179.
- 22 — Miletich V. Cia court of the capital, July 7, 1943, H. Lauterpacht, A.D.R.I.L.C, vol 12, (Years 1943-1945), case No 163.
- 23 — K.V.K. (Polish Nationality case) Germany, Supreme court (in civil matters), September 17, 1941, H. Lauterpacht, A.D.R.I.L.C, vol 10, (Years 1941-1942) London, 1945.
- 24 — Trials of war criminals before the Nuremberg Military Tribunals, vol II, The High command case, Nurnberg, 1949.
- 25 — L.V.N. (Bulgarian occupation of Greece) Greece, court of Appeal of Thrace, Judgment No 21 of 1947. H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, (Year 1947), London, 1951, case No 120.
- 26 — North sea continental shelf, Judgement, international court of Justice reports 1969.
- 27 — N.V.B, Poland, Supreme court, April 13, 1928, E. Lauterpacht, I.L.R., vol 24, 1957, London, 1961.
- 28 — B.V.T., Poland, Supreme court, March 19, 1949, E, Lauterpacht, I.L.R, vol 24, 1957, London, 1961.
- 29 — Re will of Jozef K, Poland, supreme court, May 21, 1949, E. Lauterpacht, I.L.R, vol 24, 1957, London, 1961.
- 30 — Republic v. weisholc, poland, supreme court, second division (full meeting). 17 October 1919, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol I, 1922, case No 337.
- 31 — Re vann Huis, Holland, special criminal court, the Hague, november 15, 1946, case No 143.
- 32 — Re contractors Knols, Holland, special court of cassation, december 2, 1946, H. Lauterpacht, A.D.R.I.L.C, vol 13, 1946. case No 144.

- 33 — Re contractor worp, Holland, special court of cassation, July 15, 1946, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 13, 1946, case No. 145.
- 34 — Re vogt, Holland, special criminal court, leeuwarden, March 22, 1949, special court of cassation, December 5, 1949, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 16, 1949, case No 164.
- 35 — Re Arlt, Holland, special criminal court, Leeuwarden, March 22, 1949, special court of cassation, december 5, 1949, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 16, 1949, case No 165.
- 36 — Schuind V. Belgian State, Belgium, supreme court, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 15, 1948, case No 173.
- 37 — Anastasio V. Ministere dell Industria a dell commercio, Italy, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 13, 1946, case No 150.
- 38 — Zeeuwshe Hypohtook-Bank Itd V. Netherlands, Holland, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 15, 1948, case No 188.
- 39 — Triborgh V. state of the Netherlands, Holland, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 16, 1949, case No 162.
- 40 — Anie V. state of the netherlands, Holland, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 16, 1949, case No 163.
- 41 — K.N.A.C.V, state of the netherlands, Holland, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 16, 1949, case No. 168.
- 42 — Re X, france, court of nancy, 8 January, 1920, Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol I, (1919-1922), case No 334.
- 43 — City of antwerp V. germany, Germano-Belgian Mixed arbitral tribunal, 19 October 1925, (Guex, President), H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol 3, 1925, case No 461.

- 44 — **Alwayn V. Freeman**, war crimes by enemy nationals administering Justice in occupied territory, A.J.I.L, vol 41, 1947.
- 45 — **Woo chan shi and pak chuen woo V. brown**, Hong Kong, supreme court (in chambers) (williams, J), July 4, 1946, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 13, 1946, case No 156.
- 46 — **Milne V. philippine national Bank**, civil case No 71, 200, court of first instance of manilla feb. 4, 1946, Marjorie M. whiteman, D.I.L, vol 6, 1968.
- 47 — **Branch V. Mechanics bank**, marjorie M. whiteman, D.I.L, vol 6, 1968.
- 48 — **Qverland's case Norway**, district court of aker, august 25, 1943, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 12, 1943-1945, case No 156.
- 49 — **Re G. Greece**, criminal court of heraklion, (crete), Judgment No 107 of 1944, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 12, 1943-1945, case No 151.
- 50 — **Re. S. Greece**, areopagus (court of cassation), Judgment No 255 of 1944, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 12, 1943-1945, case No 150.
- 51 — **Public prosecutor V. Lian**, Norway, supreme court, November 14, 1945, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 12, 1943-1945, case No 155.
- 52 — **Lawrence Deems egbert**, trial of the major war criminals before the international Military Tribunal, vol II, vol IV ; vol V ; Nuremberg, 1947.
- 53 — **Re lecoo and others**, france, conseil d'etate, january 7, 1944, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 12, 1943-1945, case No 161.
- 54 — **Gross roman et vie v. german state**, franco-german mixed arbitral tribunal, 22 october, 1924, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol 2, case No 245.

- 55 — Ralli brothers V. german government, anglo-german mixed arbitral tribunal, 12 December, 1923, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol 2, case No 244.
- 56 — Etat francais V. Etablissemments Monmousseay, court of appeals of orléans, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, 1948, case No 197.
- 57 — Judicial decisions, international military tribunal, nuremberg, judgment and sentences, I October 1946, A.J.I.L, vol 41, 1947.
- 58 — Trial of Major war criminals, official text, vol 42, Nuremberg, 1949.
- 59 — U.S.V. Krauch : trial of war criminals before the Nuremberg military tribunals under control law No. 10, vol 8, U.S.G.P.O, washington, 1952, case, No 6.
- 60 — The Einsatzgruppen case, trial of war criminals before the nuremberg military tribunals under control law No 10, vol 4, U.S.G.P.O, washington, 1950.
- 61 — The Medical case, trial of war criminals before the Nuremberg Military tribunals under control law No 10, vol 6, U.S.G.P.O, washington, 1951.
- 62 — Trials of war criminals before the Nuremberg Military tribunals, vol 15, procedure, practice and administration, nuremberg, 1949.
- 63 — Re greiser, ponznan, poland, supreme national tribunal of poland, July 7, 1964, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, Year 1947, London, 1951, case No 166.
- 64 — The krupp case, trials of war criminals before the Nuermberg Military tribunals, vol 9, Nuremberg 1949, U.S.G.P.O, 1950.
- 65 — Iversen V. Falisnes, norway, frostating court of appeal, April 10, 1946, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, Year 1946, vol 13, London, 1951, case No 168.

- 66 — Re Heinemann. Holland, special criminal court, arnhem, December 10, 1946, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, Year 1946, vol 13, London, 1951, case No 169.
- 67 — The Milch case, trials of war criminals, vol 6, U.S.G.P.O, washington, 1951.
- 68 — The Hight command case, trials of war criminals before the nuremberg military tribunals, vol II, Nuremberg, 1949.
- 69 — Re wagner and others, strasbourg, french permanent military tribunal, May 3, 1946, H. Lauterpacht, A.D.R.P. I.L.C, year 1946, vol 13, London, 1951, case No 165.
- 70 — Tesdorpe V. german state, anglo-german mixed tribunal, 8 November, 1922, and 25 April, 1923, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol I, case No 339.
- 71 — Sale of requisition object (czechoslovakia case), czechoslovakia supreme court of justice, 12 September, 1922, (No. 1170), H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol I, Case No 340.
- 72 — Siuta V. guskowski. poland, supreme court, third Division, 15 February, 1921, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, vol I, Case No 342.
- 73 — Re filck and others, nuremberg, germany, united states military tribunal, december 22, 1947, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 14, 1947, case No 122.
- 74 — Resenberg V. fischer, switzerland, federal tribunal (chamber for the restitution of assets seized in occupied territory). June 3, 1948, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 15, Year 1948, case No 150.
- 75 — Mortier V. lauret, france, court of appeal of Rouen, May

- 17, 1947, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 14, year 1947, case No 123.
- 76 — Kormatzuca V. germany, H. Lauterpacht, A.D.P.I.L.C, 1925-1926, Case No 365.
- 77 — Thiriez V. descamps, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, 1948, case No 205.
- 78 — Maltoni V. companini, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, 1948, Case No 210.
- 79 — Re hirota and others, international military tribunals for the far east, tokyo, november 12 ,1948, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 15, Year 1948, case No 118.
- 80 — Re christiansen, Holland, special court (war criminals), arnhem, august 12, 1948, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 15, year 1948, case No 121.
- 81 — War crimes cases (Israel), H. Lauterpacht, I.L.R., vol 18, Year 1951, London, Case No 169.
- 82 — Trials of war criminals before the Nuremberg Military tribunals under council law No 10, vol 6, U.S.G.P.O, washington, 1951, the Justice case.
- 83 — Re weizsaecker and others (Ministrie trials), United states Military tribunal at nuremberg, April 14, 1948, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, vol 16, year 1949, London 1955, case No 118.
- 84 — Re ahilbrecht (No. 2), holland special criminal court, arnhem, september 22, 1948, special court of cassation, april 11, 1949, H. Lauterpacht, I.L.R. vol 16, 1949, London 1955, case No 141.
- 85 — Aboitiz co. V. Nprice ,united states, district court, utah,

June 16, 1951, H. Lauterpacht, I.L.R, vol 18, year 1951, London 1957, case No 182.

86 — Re Hofman, Holland, special court of cassation, december 19, 1951, H. Lauterpacht, I.L.R. year 1951, London 1957, case No 220.

87 — Re Alsotter and others, the justice trial, Nuremberg, Germany, united states military tribunal, december 4, 1947, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, year 1947, London, 1951, case No 126.

**D. DOCUMENTS :****( د ) وثائق :**

- ١ - التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة في الفترة من ١٦ يونيو ١٩٦٦ الى ١٥ يونيو ١٩٦٧ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ١ (A/6701)
- ٢ - التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة ١٦ يونيو ١٩٦٧ - ١٥ يونيو ١٩٦٨ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الثالثة والعشرون ، الملحق رقم ١ (A/7201)
- ٣ - قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . مجلس الأمن ، لجنة حقوق الإنسان ، المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية الصادرة منذ العدوان الاسرائيلي حتى الآن .
- ٤ - تقرير منظمة التحرير الفلسطينية المقدم الى الجامعة العربية في اجتماع لجنة الصمود بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢٧ .
- ٥ - قرار مجلس جامعة الدول العربية ، ق ٣٩٤ /٥ ج ٢ في ١٠/١٠/١٩٥١ .
- ٦ - وثائق الأمم المتحدة والمتضمنة رسائل ممثلى الدول العربية حول انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضى العربية المحتلة والتي منها :  
U.N.S.C, S/9164, 18 April 1969 ; U.N.S.C, S/9774, 1 May 1970.
- ٧ - وثائق مقاومة الضفة الغربية الأردن للاحتلال الاسرائيلي ١٩٦٧ ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٧ .
- ٨ - نشرات دائرة شئون الوطن المحتل التي تصدرها منظمة التحرير الفلسطينية .
- ٩ - تقرير لجنة العفو الدولية عن سوء المعاملة الشديدة للمساجين العرب في اسرائيل .
- ١٠ - البحث الميدانى المقدم للمؤتمر الاقليمي العربى لحقوق الانسان المنعقد في ديسمبر ١٩٦٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ .

١١ - تقارير اللجنة الثلاثية المشكلة للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضى العربية المحتلة .

Report of the special committee to investigate Israeli practices affecting the Human Rights of the population of the occupied territories, Note by the secretary General, U.N.G.A, 25th session, No A/8089, at 26 October 1970.

١٢ - تقارير اللجنة السادسة المشكلة للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضى العربية المحتلة .

Report of the special working group of experts, commission on Human Rights, February 1970, E/CN. 4/1016, Add I.

١٣ - اتفاقية باريس المنعقدة في ١٦ أبريل ١٨٥٦ .

١٤ - اتفاقية الصليب الأحمر المنعقدة في ٢٢ اغسطس ١٨٦٤ .

١٥ - تصريح سان بطرسبرج لسنة ١٨٦٨ .

١٦ - مشروع مؤتمر بروكسل لسنة ١٨٧٤ .

١٧ - اتفاقيات مؤتمر لاهاي الأول لسنة ١٨٩٩ .

١٨ - اتفاقيات مؤتمر لاهاي الثاني لسنة ١٩٠٧ .

James Brown Scott ; The Hague conventions and Declarations of 1899 and 1907, New York, 1915.

١٩ - تصريح مؤتمر لندن البحري لسنة ١٩٠٩ .

٢٠ - بروتوكول سنة ١٩٢٥ الخاص بتحريم الالتجاء الى حرب الغارات والحرب البكتريولوجيا .

٢١ - اتفاقية الصليب الأحمر لسنة ١٩٢٩ الخاصة بمعاملة جرحى ومرضى الحرب البرية .

٢٢ - اتفاقية الصليب الأحمر لسنة ١٩٢٩ الخاصة بمعاملة اسرى الحرب .

٢٣ - اتفاقية جنيف الأولى الخاصة بتحسين حالة الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان لسنة ١٩٤٩ .

٢٤ - اتفاقية جنيف الثانية الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى،  
والفرقى من القوات المسلحة في البحار لسنة ١٩٤٩ .

U.N.T.S, vol 75, p 185.

٢٥ - اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب لسنة ١٩٤٩ .

U.N.T.S, vol 75, p 135.

٢٦ - اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب

لسنة ١٩٤٩ .

U.N.T.S, vol 75, p 287.

٢٧ - الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع جريمة إبادة الجنس البشري  
والعقاب عليها .

U.N.T.S, vol 78.

٢٨ - تقرير اللجنة الثانية لمؤتمر التقنين الدولي الذي عقد بلاهاي سنة  
١٩٣٠ .

A.J.I.L, vol 24, 1930, Suppl, p 234.

٢٩ - مجموعة معاهدات الضمان المتبادل والاعلانات والاتفاقات الخاصة  
بالدفاع الشرعى والتي عقدت في خمسينيات هذا القرن :

A.J.I.L, vol 35, 1941, suppl, p 173 ; A.J.I.L, vol 43, 1949, suppl,  
p 53 ; A.J.I.L, vol 46, 1952, suppl, p 43 ; A.J.I.L, vol 44, 1950,  
suppl, p 18.

٣٠ - مجموعة معاهدات التحالف المشترك التى عقدت بعد انشاء الأمم  
المتحدة :

United Nations Treaty series, vol 19, vol 21, vol 34, vol 131,  
vol 209, vol 211, vol 219, vol 231, vol 233, vol 265, vol 439 ;  
A.J.I.L, vol 49, 1955, suppl 51.

٣١ - الاعلانات الصادرة أثناء احتلال ألمانيا والتي تعترف بها كدولة  
موجودة لم تفتى :

A.J.I.L, vol 40, 1946.

- ٣٢ - الإعلان العالمي لحقوق الانسان .
- ٣٣ - الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- ٣٤ - الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية .
- ٣٥ - تقرير الدكتور حامد سلطان عن أعمال وفد مصر لدى مؤتمر الخبراء الحكوميين لدراسة تأكيد وانماء القانون الدولي الانساني في المنازعات المسلحة والذي انعقد بجنيف خلال الفترة من ٥/٢٤ الى ٦/١٢ /١٩٧١ تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر .
- 36 — The work of International law commission, United Nations, 1967.
- 37 — The International conferences of American States, first supplement, 1933-1940, carnegie Endowment for International peace, washington, 1940.
- 38 — Tenth Inter-American conference, Caracas, venezuel, Resolution No XCVI, Colonies and Occupied Territories in America, A.J.I.L, vol 48, 1954.
- 39 — Recueil Des Sentences Arbitrales, vol I, Nations Unies, 1948.
- 40 — Year book of the I.L.C, 1954, vol II.
- 41 — Memoire in regard to the deportation and forced labor of the Belgian civil population ordered by the German Government, A.J.I.L, vol II, 1917.
- 42 — Report on the work of the preliminary conference of international red cross societies for the study of the conventions and of various problems relative to the red cross (Geneva, July 26- August 3, 1946) Geneva, 1947.
- 43 — Report on the work of the conference of Government Experts for the protection of war victims (Geneva, April 14-26, 1946) Geneva, 1947.

- 44 — Report of the international committee of the red cross on its activities during the second world war (September 1, 1939-June 30, 1947), vol. I, vol II, vol III.
- 45 — Historical survey of the question of international criminal jurisdiction, United Nations, G.A.I.L.C, Lake success, New York, 1949.
- 46 — Commission of Government experts for the study of the Conventions for the protection of war victims, preliminary documents submitted by the international committee of the Red cross, Geneva, 1947, vol III.
- 47 — Year Book of the United Nations, 1950.
- 48 — Year Book of the United Nations, 1951.
- 49 — Treaties and international Agreements registered or filed and recorded with the secretariat of the United Nations, vol 75, 1950.
- 50 — The charter of the international Military Tribunal for the far East, Tokyo, H. Lauterpacht, A.D.R.P.I.L.C, year 1948, vol 15, London, 1953.
- 51 — The charter of the international Military Tribunal of Nuremberg, Trials of war criminals before the Nuremberg Military Tribunals, vol 15, Procedure, Practice and Administrations, Nuremberg, 1949.
- 52 — Final Record of The Diplomatic conference of Geneva of 1949, vol I, vol II-A, vol II-B, vol III.
- 53 — Report of the Secretary- General under General Assembly Resolution 2252 (Es-v) and security council Resolution 237 (1967), U.N.G.A, No. S/8158, at October 1967.
- 54 — The Middle East Activities of the international committee

of the Red Cross, June 1967-June 1970, I.R.R.C, September 1970.

- 55 — La Mission D'Enquete De L'A.I.J.D, Bruxelle, 1968.
- 56 — International Investigation Mission to the Middle East sponsored by the world Federation of Democratic youth, 1969.
- 57 — Publications of the Palestinian Red Crescent Society, prepared by the information committee, Amman-Jordan, 1969.
- 58 — Report of the Commissioner General of the U.N.R.W.A, for Palestine Refugees in the Near East, I July 1967-30 June 1968, G.A.O.R, 23 S, Supplement No. 13 (A/7213).
- 59 — Report of the Commissioner General of the U.N.R.W.A, for Palestine Refugees in the Near East, I July 1966-30 June 1967, G.A.O.R, 22 S, Supplement No 13 (A 6713).
- 60 — International committee of the Red cross Report, 9 June 1968.
- 61 — Report of the United Nations Relief and works Agency, 3 July 1967.
- 62 — International committee of the Red cross Report 3 April 1969.
- 63 — Report of the special committee to investigate Israeli practices affecting the Human Rights of the population of the occupied territories, U.N.G.A, A 8389, 5 October 1971.
- 64 — Institute de droit international, la Révision du droit de la Guerre, Raport des Trois (coudert, francois, Lauter-

- pacht), *Annuaire de l'Institute de droit international*, vol 45, Bâle, 1954.
- 65 — Respect of Human Rights in time of armed conflicts, I.R.R.C, Geneva, 1971.
- 66 — League of Nations treaty series, vol 94, 1929, vol 54, 1926-1927 ; vol 58, 1926-1927 ; vol 7, 1921-1922 ; vol 69, 1927-1928 ; vol 147, 1934 ; vol 148, 1934 ; vol 153, 1934 ; vol 190, 1939 ;
- 67 — League of Nations official Journal, 1935.
- 68 — Report of the 1956 special committee, G.A.O.R, 12th session, suppl, No. 16, (A/3574).
- 69 — I.L.C, year Book, 1949.
- 70 — Report of the 1953 special committee, G.A.O.R, 9th session, suppl, No. II, (A/2638).
- 71 — G.A.O.R, Sixth committee, 6th session ; 9th session, U.N.S.C.R, 1960.
- 73 — Nations Unies, Rapport du Comité spécial de 1956 pour la question de la Définition de l'Agression, Document A/3574.
- 75 — The International conferences of American states, first supplement, 1933-1940, Carnegie Endowment for international peace, Washington, 1940.

**ABBREVIATIONS****المختصرات :**

<b>A.J.I.L.</b>	: American Journal of International law.
<b>A.S.I.L.</b>	: American Society of International law, "Proceedings".
<b>B.Y.I.L.</b>	: British yearbook of International law.
<b>R.C.</b>	: Recueil des cours, académie de droit International de la Haye.
<b>D.I.L.</b>	: Digest of International law.
<b>I.R.R.C.</b>	: International Revue of The Red Cross.
<b>R.I.C.R.</b>	: Revue International de la croix Rouge.
<b>A.D.R.P.I.L.C.</b>	: Annual Digest and Reports of Public International law cases.
<b>A.D.P.I.L.C</b>	: Annual Digest of Public International Law cases.
<b>I.L.R.</b>	: International Law Reports.
<b>U.S.G.P.O.</b>	: United State Government Printing Office.
<b>U.N.T.S.</b>	: United Nations treaty series.
<b>Doc.</b>	: Documents.
<b>U.N.</b>	: United Nations.
<b>U.N.G.A.</b>	: United Nations General Assembly.
<b>U.N.S.C.</b>	: United Nations Security concil.
<b>O.R.</b>	: Official Records.
<b>I.L.C.</b>	: International law commission of the United Nations.

- U.S.** : United states of Amercia.
- I.C.R.C.** : International committee of the Red cross.
- P.R.C.S.** : Palestinian Red crescent society.
- A.I.J.D.** : Association International Des Juristes Democrates.
- W.F.D.T.** : World Federation of Democratic Youth.
- U.N.R.W.A.** : United Nations Relief and works Agency.